

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمام الطالب بتنفيذ ما وجه إليه من ملحوظات
عند المناقشة وعضوية المناقشة
١٤١٧/١١/٨
د. محمد بن
محمد بن
١٤١٧/١١/٨

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

د. فهد بن
١٤١٧/١١/٨



أثر النظريات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

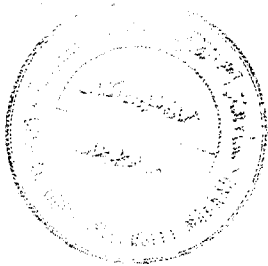
إعداد: ٢٠٢٣ م

الطالب: أحمد محمد أبو عيسى الغامدي

١٤١٧

إشراف:

الأستاذ الدكتور: عبد الفلاح أسما جيل سبلي



المجلد الأول

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



شکر و تقدر
بیت

شكر و تقدير

* رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْلَمَ صَالِحًا تَرْضَاهُ * (١) اللَّهُمَّ لَكَ الشُّكْرُ وَلَكَ الْحَمْدُ
على توفيقك وإحسانك ، اللهم أنه من شركك أن أشكر أستاذي الفاضل
الثبت الثقة الدكتور الأستاذ (عبد الفتاح إسماعيل شلبي) الذي
وقف إلى جانبي وتابع هذا البحث خطوة بخطوة حتى استوى على
سوقه وأخرج ثماره .

حيث أفاض عليه من سعة علمه وصلته بحسن خلقه دون أن
يحجر عليّ رأياً أو يردّ لي قولاً ، وإنما كان برجاجة عقله ، وحسن
درايته وطول خبرته ، يدلني إلى الصواب ويحذرنني مزالق الخطأ .

اللهم فأجزه عني خير الجزاء ، اللهم اجعل عمله هذا خالصاً
لوجهك الكريم وفي خدمة كتابك المبين .

وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَرَسُولِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ،،،

أحمد أبو عريش الغامدي

(١) آية ٥١ الاحقاف .

البر

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(أ)
المقدمة

موضوعُ البحثِ ، سببُ اختياره ، منهجُ البحثِ فيه ، مصادره
ومراجعُه .

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ
والمرسلين نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فموضوعُ البحثِ (أثرُ القراءاتِ الشاذةِ في الدراساتِ النحويَّةِ
والصرفيَّةِ) ، فالموضوعُ إذن يتصلُ بكتابِ الله عزوجل ، وكلِّ موضوعٍ
يتصلُ بكتابِ اللهِ أولى بالبحثِ وأجدربالدراسةِ من غيره .

ذلِكُ سببٌ من الأسبابِ التي دفعتني إلى العملِ في هذا
الموضوعِ ، وثمةَ سببٌ آخرٌ ، هو ما أراه في هذه الشواهدِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ
المستدَّةِ من القراءاتِ الشاذةِ ما أثبتتهُ القُدماءُ في مؤلفاتهم احتجَّ
بها فريقٌ منهم وتأولها فريقٌ آخرٌ ، ولما كان عظمُ هذه القراءاتِ نازعاً
بالثقةِ إلى قرائه محفوفاً بالروايةِ من أمائه وورائه (١) ، مدوناً في عصورِ
الاحتجاجِ ، رأيتُ أن يكونَ هذا البحثُ فاتحةً خيرٍ في جمعِ ما تناثرَ
من القراءاتِ الشاذةِ ودراسته ؛ لأنني لم أر من الدارسين أو الباحثين
فيما أعلمُ من قام على دراسةِ هذا الموضوعِ دراسةً متخصِّصةً .

وتقومُ خطةُ البحثِ على تتبُّعِ القراءاتِ الشاذةِ ذواتِ الأثرِ
النحويِّ أو الصرفيِّ ما أحدثتهُ القراءةُ في مجالِ بناءِ القاعدةِ النحويَّةِ أو
الصرفيَّةِ أو في مجالِ تعدُّدِ أوجهِ الإعرابِ ، أو في مجالِ الاحتجاجِ بالقراءاتِ
أو الاحتجاجِ لها إلى غير ذلك من مجالاتِ الدراساتِ النحويةِ والصرفيةِ .

(١) انظر مقدمة المحتسب ج ١ ص ٣٢ .

واليكم الخُطوات التي سار البحثُ وفقها :

١ - جمعتُ القراءاتِ الشاذةَ ذواتِ الاثرِ النحويِّ أو الصرفيِّ من مصادرها الاصليةِّ ثمَّ ضَممتُ النظيرَ الى النظيرِ وعرضتها بعد ذلك وفقِّ مناهجِ النُحاةِ .

٢ - عزَّوتُ القراءاتِ الى أصحابِها على حسبِ الجهدِ والطاقةِ .

٣ - حرصتُ على ضبطِ القراءاتِ والشواهدِ وما أشكَلُ من

النص .

٤ - أثبتُ في قسمِ الدراساتِ النحويَّةِ الحرفِ الشاذِ بالإضافةِ الى الجزءِ المتواترِ من الآيةِ أو الآيةِ بكاملِها ، أو الآيةِ التي قبلها والتي تليها ما يظهر معه الاثر

النحوي المشتمل على دراسته ، أما في قسمِ الدراساتِ الصرفيَّةِ فقد زِدْتُ على هذا اثباتَ الحرفِ الشاذِ في الهامشِ على حسبِ التواترِ ، لانه في الغالبِ مكانٌ تغيُّر ، وربما اقتضتْ على الحرفِ الشاذِ من الآيةِ في صلبِ البحثِ إذا تحقَّقَ معه الفرضُ .

٥ - آثرتُ أن تكونَ التراجمُ للاعلامِ من القراءِ وغيرهم في

ملاحقِ البحثِ خشيةَ الاكثارِ من الاحالاتِ في ثناياه .

هذا وقد جاء البحثُ في قسمين :

القسمِ الاول (أثر القراءاتِ الشاذةِ في الدراساتِ النحويَّةِ) ،

ويشتمل على ستةِ فصولٍ وهي :

- ١ - أثر القراءات الشاذة في دراسة المُعربِ والعنبي من الأسماءِ والأفعالِ وفيه ستُّ وثمانون مسألةً .
 - ٢ - أثر القراءاتِ الشاذةِ في دراسةِ الجُملةِ الاسميةِ وما يلحقُ بِها من أحكامٍ وفيه ثلاثٌ وأربعون مسألةً .
 - ٣ - أثر القراءاتِ الشاذةِ في دراسةِ الجُملةِ الفعليةِ وما يلحقُ بِها من أحكامٍ وفيه ثلاثٌ وستون مسألةً .
 - ٤ - أثر القراءاتِ الشاذةِ في دراسةِ شبه الجملةِ وما يلحقُ بِها من أحكامٍ وفيه ستُّ وعشرون مسألةً .
 - ٥ - أثر القراءاتِ الشاذةِ في دراسةِ الأسماءِ العاملةِ عملَ الأفعالِ وفيه عشر مسائل .
 - ٦ - أثر القراءاتِ الشاذةِ في دراسةِ التوابعِ وفيه اثنتان وثلاثون مسألةً .
- القسم الثاني (أثر القراءاتِ الشاذةِ في الدراساتِ الصرفيةِ) ،
ويشتمل على ثلاثة فصول :
- ١ - أثر القراءاتِ الشاذةِ في دراسةِ تصريفِ الأفعالِ وفيه ثلاثٌ وسبعون مسألةً .
 - ٢ - أثر القراءاتِ الشاذةِ في دراسةِ تصريفِ الأسماءِ وفيه اثنتا عشرةً ومائةُ مسألةٍ .
 - ٣ - أثر القراءاتِ الشاذةِ في دراسةِ أحكامِ تصريفيةِ تَعْمُ الفعلِ والاسمِ وفيه إحدى وعشرون ومائةُ مسألةٍ .
- تلكمُ خُطَّةُ البَحْثِ ومَلامِحُه العامَّةُ ، أما مسائلُه وقضاياهُ فهِيَ

متروكة للبحث والدراسة فما وضعت عنواناً ولا توقعت نتيجةً إلا في ضوء المسألة الواردة .

وما تجدر الإشارة إليه أنه سبق القسمين تمهيداً للبحث وتقوهما نتائجه وملاحقه وفهارسه وقد راعيت في كل ذلك أن تكون وافية بالغرض على حسب الجهد والطاقة .

أما مصادر البحث ومراجعته فمنها المطبوع ومنها المخطوط، ومنها القديم ومنها الحديث، ونظراً لتعدد المصادر المتصلة بالموضوع فقد رأيت اختيار جملة من الكتب تكون هي المصادر الأصلية، ويأتي في مقدمتها (كتاب الله) القرآن الكريم . واخترت من كتب القراءات (مختصر شوان القراءات لابن خالويه المتوفى سنة ٥٣٧هـ) و (شوان القراءات للكرمانى ، وهو مجهول الوفاة) و (اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لمؤلفه الشهير بالبناء المتوفى سنة ١١١١هـ) . واخترت من كتب الاحتجاج (المحتسب لأبي الفتح المتوفى سنة ٣٩٢هـ) وهو الكتاب الوحيد فيما أعلم المؤلف في الاحتجاج للشوان .

واخترت من كتب التفسير (الكشاف للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ) و (البحر المحيط لأبي حيان المتوفى سنة ٧٤٩هـ) .

ورجحت من كتب المعاني (معاني القرآن للفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ) و (معاني القرآن للأخفش المتوفى سنة ٢١٥هـ) .

واخترت من كتب الأعراب (أعراب القرآن للنحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ) .

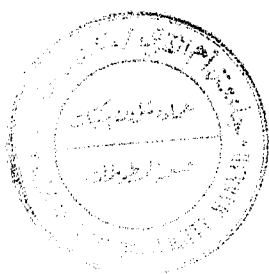
و (اعراب الشوانج للعكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ) و (مغني اللبيب لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ) .

أما كتب النحو والصرف فلم اختر منها كتاباً بعينه ، ولكنني عدتُ إلى جملة منها كالكتاب لسيبويه ، والمقتضب للبرد ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح الكافية للرضي ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وقد عدتُ إلى المنصف لأبي الفتح ، والممتع في التصريف لابن عصفور ، وشرح الشافية للرضي ، وليس هنا مكانٌ حصر مصادر البحث ومراجعته وإنما أردتُ هنا الإشارة إلى المصادر الأولية للبحث ، أما المعاجم وكتب التراجم وكتب الحديث واللغة ودواوين الشعر ، وغيرها مما يتصل بطبيعة البحث فهي مثبتة في ثنايا البحث وفهارسه .

والحق أنه على الرغم من تعدد مصادر البحث ومراجعته فإن صعوبته تكمن في تلك المصادر المشتتة على القراءات ، لأن المطبوع منها في حكم المخطوط إذ لم يُحقق تحقيقاً علمياً ، وأعني (بهذا) كتّاب القراءات وكتّاب التفسير وهي الأصول في جمع المادة ، وربما كانت هي العقبة التي حالت دون دراسة الظواهر اللغوية في القراءات الشاذة حتى الآن .

وختاماً أسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يُثيبني عليه وأن ينفع به طلاب العلم وأن يجعله في خدمة كتابه الكريم ، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيبُ والحمد لله رب العالمين وسلامٌ على المرسلين ،،،

تعمیر



تعريف القرآن والقراءات في اللغة والاصطلاح :

تَعَرَّضَ اللُّغَوِيُّونَ وَالْمُشْتَفِلُونَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ وَالْقِرَاءَاتِ لِاصْطِلَاحِ
اشتقاق كلمة قرآن وقراءة ، وتُورِدُ من هذه التعاريف ما يوضح ذلك .

يقال قَرَأْتُ الْكِتَابَ قِرَاءَةً وَقُرْآنًا ، ومنه سَمِيَ الْقُرْآنُ ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ
السُّورَ فِيضْمِهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّا عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ (١) أَي : جَمَعَهُ
وَقِرَاءَتَهُ ، وَقَالَ : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ (٢) أَي قِرَاءَتَهُ ، وَقَرَأْتُ
الشَّيْءَ قَرَأْنَا جَمْعَتَهُ وَضَمَّتْ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ .

وروى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قرأ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين وكان يقول : القرآن
اسم علم ، وليس بمهموز ، ولم يؤخذ من قرأت ، ولكنه اسم لكتاب الله مثل :
التوراة ، والإنجيل ، ويهمز قرأت ولا يهمز القرآن . (٣)

وقال قوم ، منهم الأشعري : هو مشتق من قرنت الشيء بالشيء ،
إِذَا ضَمَّتْ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقِرَائِنِ ؛ لِأَنَّ
الْآيَاتِ مِنْهُ يُصَدِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَيُشَابِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا . (٤)

وفي الاصطلاح : القرآن هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله
عليه وسلم) للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور
في كتابة الحروف أو كفيتهما من تخفيف وتثقيل وغيرهما ، فالقرآن
والقراءات حقيقتان متغايرتان . (٥)

(١) آية ١٧ / القياس .

(٢) آية ١٨ / القياس .

(٣) انظر اللسان ، والصحاح (قرأ) . ويرجع إلى الرسالة ص ١٤ وتاريخ بغداد ٦٢ / ٢ .

(٤) الإتقان ج ٢ ص ٥٢ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣١٨ .

وعرف ابن الجزري القراءات بأنها علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بمعزو الناقله (١) .

وبعد ، فالقرآن في اللغة بمعنى الجمع أو الضم ، إن كان مشتقاً ، وأهو اسم علم لكلام الله المنزّل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قول جيد تميل إليه النفس . والقراءات جمع قراءة ، وفي الجمع دلالة على التعدد ، وإليك بيان ذلك .

تعدد أوجه القراءات :

الأصل في تعدد أوجه القراءات هو ما روى عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " أقرّني جبريلٌ على حرفٍ فرأجعتّه ، فلم أزل أستزيدّه ، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرفٍ " . (٢)

وما يدُّ لنا أيضاً على أصل تعدد أوجه القراءات قصة عمر بن الخطاب ، وهشام بن حكيم ، قال عمر : " سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاستمعتُ لقراءته فإذا هو يقرأ على حروفٍ كثيرةٍ لم يُقرئنيها رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٣٠

(٢) انظر فتح الباري بشرح البخاري ج ٩ باب ٥ ص ٢٣ ، وانظر

الإبانة عن معاني القراءات ص ١٢٨ وقد ذكر جملة من الأحاديث التي رويت في الأحرف السبعة ص ١١٩ إلى ص ١٢٨ ، وانظر البرهان في علوم القرآن ص ٢١١ ، وقد ذكر أيضاً جملة من الأحاديث في هذا المعنى ، وانظر الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٤٦ ، وقد ذكر أن حديث " أنزل القرآن على سبعة أحرف " روى عن واحد وعشرين من الصحابة وقد نص أبو عبيد على تواتره

فَكَذَّبَتْ أُسَاطِرَهُ فِي الصَّلَاةِ ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ فَلَبَّيْتُ بِرَدَائِهِ ، فَقُلْتُ : مَنْ
أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتِكَ تَقْرَأُ ؟ قَالَ : أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ،
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقُلْتُ : كَذَبْتَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ . فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ أَقْوَدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ
تُقَرِّئْنِيهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : أَرْسَلَهُ ، أَقْرَأَ يَاهْشَامُ ،
فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتَهُ يَقْرَأُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
: كَذَلِكَ أُنزِلَتْ ، ثُمَّ قَالَ : أَقْرَأَ يَا عُمَرُ ، فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : كَذَلِكَ أُنزِلَتْ ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنزِلَ
عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ . (١)

والحق أنه لا خلاف في تعدد أوجه القراءات ؛ لأن الأصل ثابت
عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وإنما الخلاف في معنى سبعة أحرف .
معنى حديث " أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ " :

اختلف العلماء في معنى حديث " أنزل القرآن على سبعة أحرف " ،
ومما يدلُّ على هذا الاختلاف ما أورده ابن حجر أن القرطبي ذكر عن
ابن حبان أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين
قولاً (٢) ، وقال السيوطي في الاتقان : اختلف في معنى هذا الحديث
على نحو أربعين قولاً . (٣)

(١) انظر المصادر المتقدمة .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٩ باب ٥ ص ٢٣ .

(٣) الاتقان ج ١ ص ٤٧ .

كل هذه الأقوال تبحث عن حقيقة سبعة أحرف، وهل يُرَانُ به حقيقة العدد سبعة، وما هذه السبعة الأوجه؟ أو أن المراد ليس في مفهوم العدد سبعة بل المراد التسهيل والتيسير على الأمة . ولفظ السبعة يُطَلَقُ على الكثرة. وهذا رأى جيد، لأن الحديث عُلِّلَ به، ولو أخذت أَفْضَلَ القول في هذه المسألة لطال بنا القول، ومن الخير أن أورد من الأقوال ما يتصل بطبيعة البحث وحسبي هذا.

أوجه الخلاف في القراءات :

قال ابن قتيبة : " تدبرت أوجه الخلاف في القراءات فوجدتها

سبعة أوجه :

الوجه الأول : الاختلاف في إعراب الكلمة ، أو في حركة بناءها بما لا يُزِيلُهَا عن صورتها في الكتاب ولا يُفَيِّرُ معناها مثل قوله تعالى : * هُوَ لَا يَنْتَهِى عَنْ أَطْهَرِ لَكُمْ * (١) برفع الراء أو نصبها . وقوله تعالى : * وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَحْلِ * (٢) بضم الباء أو فتحها . وسكون الخاء أو فتحها .

الوجه الثاني : أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بناءها

بما يُفَيِّرُ معناها ولا يُزِيلُهَا عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى : * رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا * (٣) و * رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا * بصيغة الدعاء أو الخبر .

(١) آية ٧٨ / هود . قراءة الرفع متواترة وقراءة النصب شاذة . معجم القراءات ١٢٦/٣ .

(٢) آية ٣٧ / النساء . قراءات متواترة . معجم القراءات ١٣٢/٢ .

(٣) آية ١٩ / سبأ . القرأتان متواترتان . معجم القراءات ١٥٤/٥ .

الوجه الثالث : أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها
بما يَفْتَرِّعُ معناها ولا يُزِيلُ صورتها نحو قوله تعالى : * وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ
كَيْفَ نُنشِزُهَا * (١) وَنُنشِرُهَا .

الوجه الرابع : أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يَفْتَرِّعُ صورتها
في الكتاب ، ولا يَفْتَرِّعُ معناها مثل قوله تعالى * كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ * (٢)
و (كَالصُّوفِ) .

الوجه الخامس : أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُزِيلُ صورتها
ومعناها نحو قوله تعالى * وَطَلَحَ مَنضُودٍ * (٣) * وَطَلَعَ مَنضُودٍ * .

الوجه السادس : أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير ، نحو
قوله تعالى * وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ * * وَجَاءَتْ سَكْرَةُ
الْمَوْتِ بِالْحَقِّ * (٤) .

الوجه السابع : أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله
تعالى : * وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ * (٥) * وَمَا عَمَلَتْ أَيْدِيهِمْ * وقرأ بعض
السلف * إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً وَلِي نَعَجَةٌ أُثَى * (٦) انتهى
ملخصاً . (٧)

(١) آية ٢٥٩ / البقرة . القرآن متواترتان / معجم القراءات ٢٠٠ / ١ .

(٢) آية ٥ / القارعة . " كالعهن " متواترة ، و " كالصوف " شاذة معجم القراءات ٢٢١ / ٨ .

(٣) آية ٢٩ / الواقعة . " وطلح منضود " متواترة ، و " وطلع منضود شاذة . المعجم ٦٦ / ٧ .

(٤) آية ١٩ / ق . " سكرة الموت " متواترة ، و " سكرة الحق " شاذة / المعجم ٢٣٤ / ٦ .

(٥) آية ٣٥ / يس . " وما عملته " متواترة و " وما عملت " شاذة / المعجم ٢٠٧ / ٥ .

(٦) آية ٢٣ / ص . قراءة شاذة / معجم القراءات ٢٦١ / ٥ .

(٧) انظر تأويل مشكل القرآن من ص ٣٦ إلى ص ٣٨ وانظر الإبانة

من ص ٨٣ إلى ص ٩٠ وانظر البرهان ج ١ ص ٢١٤ و ص ٢١٥

والإتقان ج ١ ص ٤٧ .

والقول الثاني في أوجه الاختلاف ذكره أبو الفضل الرازي في اللوامح قال : ولا يَخْرُجُ الاختلاف عن سبعة أوجه :

الأول : الاختلاف في الأسماء من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث .

الثاني : اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر .

الثالث : وجوه الإعراب .

الرابع : النقص والزيادة .

الخامس : التقديم والتأخير .

السادس : الإبدال .

السابع : اختلاف اللغات كالفتح والامالة والترقيق والأرغام

والإظهار ونحو ذلك . (١)

والقول الثالث : أن المراد سبع لغات والى هذا ذهب أبو عبيد

القاسم وأحمد بن يحيى شعلب . (٢)

وما تجدر الإشارة إليه أن الاختلاف نوعان : اختلاف

تغاير ، واختلاف تضاد . يقول ابن قتيبة : فاختلف التضاد لا يجوز

ولست واجده بحمد الله في شيء من القرآن ، إلا في الأمر والنهي من الناسخ

والمنسوخ .

(١) الإِتقان ج ١ ص ٤٧ .

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢١٧ والإِتقان ج ١ ص ٤٨ .

وقد اختلفوا في تحديد القبائل التي نزل القرآن بلسانها على

هذا القول .

واختلاف التفسير جائز مثل قوله تعالى : * وَاتَّكَّرَ بَعْدَ آيَةٍ * (١)
و " بعد آية " أي بعد نسيان له ، والمعنيان جميعا وان اختلفا
صحيحان . (٢)

أقسام القراءة :

جاء في كتاب الإبانة جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام :
قسم يقبل ويُقرأ به ، وقسم يُقبل ولا يُقرأ به ، وقسم لا يُقبل ولا يُقرأ به . (٣)
وقسمها ابن الجزري إلى ثلاثة أقسام أيضا : المتواترة والصحيحة
والشاذة . (٤)

وقسمها السيوطي إلى ستة أقسام : (المتواترة ، والمشهورة ، والآحاد ،
والشاذة ، والموضوعة ، والقراءة التفسيرية) . (٥)

ومن المفيد أن نُعطِيَ تعريفا مقتضيا لهذه الأقسام على ضوء
ما ورد عند مقسميها . فما يُقبل ويُقرأ به هي القراءة المتواترة وهي
ما اجتمع فيها ثلاث خلال .

الأول : أن تنقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والثاني : أن يكون وجهها في العربية شائعا .

والثالث : أن تكون موافقة لخط المصحف ، هذا قول مكي بن

أبي طالب في الإبانة (٦) ونقله ابن الجزري في النشر بنصه (٧) وذكر

-
- (١) آية ٤٥ / يوسف . " بعد آية " متواترة ، و " بعد آية " شاذة / معجم القراءات
٠١٧٣ / ٣
- (٢) تأويل مشكل القرآن ص ٤٠ .
- (٣) الإبانة ص ٥٧ .
- (٤) منجد المقرئين ص ١٥ .
- (٥) انظر الاتقان ج ١ ص ٧٩ .
- (٦) الإبانة ص ٥٨ .
- (٧) انظر النشر ج ١ ص ١٤ .

في منجده أن المقصود بالتواتر ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه
يُفِيدُ العلم من غير تعيين عدد ، وقيل بالتعيين واختلفوا فيه فقيل : ستة ،
وقيل : اثنا عشر، وقيل : أربعون ، وقيل : سبعون (١) وكذا ذكره السيوطي
دون تعيين عدد (٢) .

وما يقبل ولا يقرأ به هو ما صحَّ نقله عن الآحاد ، وصح وجهه في
العربية وخالف خطه لفظ المصحف (٣) أو خالف العربية (٤) .

وما لا يقبل ولا يقرأ به : فهو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه
له في العربية وإن وافق خط المصحف (٥) وما لم يصح سنده فهو
الشان عند السيوطي ، وما لا سند له فهو الموضوع عنده ، وكذا ما زيد
على التفسير هي القراءة التفسيرية (٦) .

ومن المفيد أيضا أن نشير إلى أن القراءة الصحيحة تنقسم إلى

قسمين :

قسم استفاض نقله وتلقاه الأمة بالقبول ووافق العربية والرسم
فهذا يلحق بالتواتر وإن لم يبلغ مبلغها .

والقسم الآخر لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفرض قال ابن
الجزري : والذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به
والصلاة به ، ونص بعضهم على أن ما وراء العشرة ممنوع القراءة به منسح
تحريم لا منسح كراهية (٧) .

(١) انظر النشر ج ١ ص ١٤٠ .

(٢) الإتيان ج ١ ص ٧٩ .

(٣) انظر الإبانة ص ٥٨ والنشر ج ١ ص ١٤٠ .

(٤) الإتيان ج ١ ص ٧٩ .

(٥) الإبانة ص ٥٩ والنشر ج ١ ص ١٤٠ .

(٦) الإتيان ج ١ ص ٧٩ .

(٧) منجد المقرئين ص ١٦٠ .

وخلاصة القول في تقسيم القراءات أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام ،

هي :

١ - المتواترة : وهي ما تحقق فيها أركان القراءة الصحيحة : صحة السند بالقراءة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - متواترة من أول السند إلى آخره ، ووافقت الرسم العثماني ولو تقديرا ، ووافقت العربية ولو بوجه .

٢ - الصحيحة : وهي ما تحقق فيها الأركان الثلاثة غير أنها لم تصل إلى درجة التواتر وهي موضع خلاف هل تُلْحَقُ بالمتواترة أولا تُلْحَقُ بها .

٣ - الشاذة : وهي ما لم تبلغ مبلغ الصحيحة من جهة السند ، أو خالفت الرسم أو خالفت العربية .

وما عدا هذه الأقسام ، فإما أن يلحق بالشاذ إن كان آحادا أو مخالفا للرسم أو العربية أولا يعد قراءة أصلا إن كان من قبل الوضع أو جاء للتفسير .

وما ينبغي أن يُعْلَمَ ، أن القراءات المتواترة في زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفي زمن أصحابه لا حد لها ، لأن القراءة تؤخذ من فم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما بعد إجماع الأمة على مصحف عثمان فليس لأحد أن يعتقد وجود قراءة متواترة غير العشر وقد نص عليه ابن الجزري . (١)

(١) منجد المقرئين ص ١٦٠

هذه لمحة سريعة و خلاصة مقتضبة عن أقسام القراءات ، وما
يعنيني من هذه الأقسام القراءات الشاذة ، فلزم أن نزيدها بيانا وتوضيحا .
وذلك من خلال دراسة الجوانب الآتية :

- ١ - القراءات الشاذة في ضوء أركان القراءة الصحيحة .
- ٢ - التطور التألفي في القراءات الشاذة .
- ٣ - الاحتجاج بالقراءات الشاذة في مسائل الشريعة .
- ٤ - الاحتجاج بالقراءات الشاذة في مسائل التفسير .
- ٥ - الاحتجاج بالقراءات الشاذة في مسائل اللغة .



أولا - القراءة الشاذة في ضوء أركان القراءة الصحيحة :

ظهر لنا من خلال ما تقدم أن القراءة الشاذة هي التي لا تتحقق فيها أركان القراءة الصحيحة ، فيكون شذوذها بأن تفقد شرط التواتر ، أو أن تخالف رسم المصحف مخالفة لا يحتلها الرسم ، أو أن لا توافق وجهها في اللغة العربية ، وبناء على هذا يكون للقراءة الشاذة ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن تكون موافقة للعربية والرسم ولكنها نقلت عن الثقات بطريق الآحاد فذهب الجمهور ردّها وعدم القراءة بها ، وذهب مكي بن أبي طالب وابن الجزري إلى قبولها وصحة القراءة بها بشرط اشتهاؤها واستفاضتها ، أما إذا لم تبلغ حد الاشتهار والاستفاضة فالظاهر المنع من القراءة بها ومن أمثلة هذه الصورة قراءة إبراهيم ابن أبي عجلة ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(١) بضم اللام الأولى ، وروى عبد الوارث أنه قرأ ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٢) بإسكان اللام والخفض ، يقول مكي : فهذا كله موافق لخط المصحف ، والقراءة به لمن رواه عن الثقات جائزة ، لصحة وجهه في العربية وموافقته الخط إذا صح نقله .^(٣)

الصورة الثانية : أن تنقل عن الثقات بطريق الآحاد ، وتختلف رسم المصحف ويكون لها وجه في العربية . يقول ابن الجزري : فهذا يُقبَل ولا يُقرأ به لعلتين :

إحداهما : أنه لم يؤخذ بإجماع ، وإنما أخذ بأخبار الآحاد ، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد .

(١) آية ١ / الفاتحة . قراءة شاذة / معجم القراءات ١ / ٦٠٦

(٢) آية ٢ / الفاتحة . قراءة شاذة / معجم القراءات ١ / ٠٨

(٣) الإبانة ص ١٣٩

والعلة الثانية : أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا قَدْ أُجْمِعَ عَلَيْهِ فَلَا يَقْطَعُ عَلَى صِحَّتِهِ وَمَا لَمْ يَقْطَعْ عَلَى صِحَّتِهِ لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ وَلَا يَكْفُرُ مِنْ جَمْعِهِ وَلِبَيْسَ مَا صَنَعَ إِذَا جَعَلَهُ . (١)

ومن أمثلة ذلك قراءة ابن مسعود "أَرْشِدْنَا الصِّرَاطَ" فبني موضع * أَهْدِنَا * (٢) والمعنى واحد ، وقرأ ابن الزبير * صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ * (٣) مثل قراءة عمر في هذا الحرف وحده ، يقول مكي : "فهذا لا يجوز اليوم لأحد أن يقرأ به ، ويقول : وهذا الذي سقط العمل به من الحروف السبعة ، وإنما قرئ بهذه الحروف التي تُخَالِفُ المصحف قبل جمع عثمان - رضي الله عنه - الناس على المصحف ، فبقي ذلك محفوظاً في النقل غير معمول به عند الأكثر لمخالفته للخط المجمع عليه . (٤)

الصورة الثالثة : ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له فبني العربية فهذا لا يُقْبَلُ وَإِنْ وافق خط المصحف ، يقول ابن الجزري : وَلَا يَضُدُّ شِلُّ هَذَا إِلَّا عَلَى وَجْهِ السُّهُوِ وَالْغَلْطِ وَعَدَمِ الضَّبْطِ وَيَعْرِئُهُ الْإِثْمَةُ الْمُحَقَّقُونَ وَالْحِفَاطُ الضَّابِطُونَ وَهُوَ قَلِيلٌ جِدًّا بَلْ لَا يَكُنُ يَوْجِدُ ، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع * مَعَائِشِرُ * (٥) بالهمزة . (٦)

-
- (١) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٤ وانظر الإبانة ص ١٤٣ .
(٢) آية ٦ / الفاتحة . أرشدنا قراءة شاذة / معجم القراءات ١ / ١١٠ .
(٣) آية ٧ / الفاتحة . قراءة شاذة / معجم القراءات ١ / ١٢٠ .
(٤) انظر الإبانة ص ١٤٤ .
(٥) آية ١٠ / الاعراف . قراءة شاذة .
(٦) النشر ج ١ ص ١٦ .

وفي ظل ما تقدم نرى أن القراءة الشاذة لا تُسَمَّى قراءة إلاّ
إذا تحققت فيها ركنان من أركان القراءة الصحيحة كأن يتحقق شرط
الرواية وشرط موافقة العربية ويتخلف شرط موافقة الرسم والشذوذ
هنا بعد إجماع الأمة على مصحف عثمان .

أو أن تتحقق الشروط الثلاثة لكن سند القراءة غير متواتر
على قول وعلى قول مكي وابن الجزري أن تكون صحيحة السند لكن
لم تبلغ حد الاشتهار والاستفاضة .

*

ثانيا - التطور التأليفي في القراءة الشاذة :

لم تُعرَف القراءات الشاذة على وجه التحديد إلاّ بعد وضع ضوابط
القراءة الصحيحة . ولم توضع ضوابط القراءة الصحيحة إلاّ بعد إجماع
الأمة على مصحف عثمان - رضي الله عنه - وعلى هذا الأساس يكون
مصحف عثمان - رضي الله عنه - هو الحد الفاصل بين القراءات الشاذة
والقراءة الصحيحة .

المؤلفون في القراءات الشاذة :

من المفيد في مدخل هذه الدراسة أن نشير إلى الأعلام من
الباحثين في القراءات الشاذة وإلى مؤلفاتهم وتماما للفائدة سنتناول في هذه
الفقرة أيضا أهم المصادر التي تناولت بعضا من القراءات الشاذة أو تضمنت
مباحث في علوم القراءات الشاذة واليك كل ذلك :

١ - هارون الأعمى المتوفى سنة ١٧٠ هـ :

هارون بن موسى الأعمى بالولاء العتكي البصري النحوي الملقب بالأعمى ، أبو عبدالله وقيل أبو موسى عالم بالقراءات واللغة وراوٍ للحديث ، كان يهودياً فأسلم وقرأ القرآن وحفظ واشتغل برواية الحديث والنحو وهو أول من تتبع وجوه القراءات وبحث عن إسناد الشاذ منها ، قال أبو حاتم السجستاني : أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتبضع الشاذ منها فبحث عن إسناده هارون الأعمى . (١)

٢ - محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ هـ :

كتابه أحد مصادر كتاب المحتسب لأبي الفتح ، الذي يقول عنه : " وروينا أيضا في كتاب أبي علي محمد بن المستنير قطرب من هذه الشواهد صدرا كبيرا ، فمر أن كتاب أبي حاتم أجمع من كتاب قطرب لذلك ، من حيث كان مقصورا على ذكر القراءات عاريا من الإسهاب في التعليل والاستشهادات التي أنحط قطرب فيها وتناهى إلى متاعد غاياتها " . (٢)

٣ - القاسم بن سلام أبو عبيد المتوفى سنة ٢٢٤ هـ :

يقول عنه ابن الجوزي : " أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة " . (٣)

- (١) انظر غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ٣٤٨ ترجمة ٣٧٦٣ ، والجرح والتعديل ج ٩ ص ٩٤ رقم ٣٩٤ ، وبغية الوعاة ج ٢ ص ٣٢١ رقم ٢٠٨٤ ، والأعلام ج ٥ ص ٦٣ .
- (٢) مقدمة المحتسب ج ١ ص ٣٦ وانظر بغية الوعاة ج ١ ص ٢٤٢ رقم ٤٤٤ .
- (٣) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٣٤ وانظر بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٥٢ رقم ١٩١٩ .

٤ - إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون المتوفى سنة ٢٨٢ هـ :

يقول عنه ابن الجزري : ألف كتابا في القراءات جمع فيه قراءة
عشرين إماماً منهم هؤلاء السبعة. (١)

٥ - أحمد بن يحيى المعروف بشعلب النحوي المتوفى سنة ٢٩١ هـ :

ألف كتابا في الشواذ ، ولعله كتاب القراءات المذكور في
مؤلفاته. (٢)

٦ - الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ :

ألف الجامع فيه نيف وعشرون قراءة. (٣)

٧ - عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر السجستاني المتوفى سنة

٣١٦ هـ :

صاحب كتاب المصاحف وهو كتاب مطبوع ، صححه ووقف على طبعه
د / آثر جفري منه نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف تحت رقم ٤٨٨٧ ،
والنسخة الأصلية في المكتبة الظاهرية بدمشق ، يقع الكتاب في تسع عشرة
ومائة صفحة. (٤)

(١) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٤٠

(٢) بغية الوعاة ج ١ ص ٣٩٦ رقم ٧٨٧ وانظر مقدمة معجم القراءات

القرآنية ج ١ ص ١٢٢

(٣) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٤٢٠ رقم ١٧٧٩

(٤) غاية النهاية ج ١ ص ٤٢٠ رقم ١٧٧٩

٨ - أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد يكنى أبا بكر المتوفى

سنة ٣٢٤ هـ :

هو شيخ الصدمة وأول من سبَّع السبعة ، وله كتاب في الشوان ، وقد جعله أبو الفتح أحد مصادر المحتسب يقول أبو الفتح عنه : " كتاب أبي بكر الذي وضعه في الشوان أثبت في النفس من كثير من الشوان المحكية عمن ليست له روايته ولا توفيقه ولا هدايته " . (١)

٩ - الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدون أبو عبد الله النحوي

المتوفى سنة ٣٧٠ هـ :

له تصانيف كثيرة منها البديع في القرآن الكريم ، وحواشي البديع في القراءات ، وله مختصر شوان القراءات من كتاب البديع ، وهو مطبوع عني بنشره (برجستراسر) وقدم له (آثر جفري) وابن خالويه كان من جهة اللغة تلميذ ابن الأنباري صاحب كتاب المصاحف ، وكان من جهة القراءات تلميذ ابن مجاهد ، وكان من عادة ابن خالويه أن يهذب مصنفات مشائخه ، فلا يبعد أن يكون نقل عن شيخه في هذا الفن ، ومختصره يقع في أربع وثمانين ومائة صفحة تسبقها مقدمة وتقفوها الفهارس ، والكتاب موضوع على التقديم والتأخير والترتيب . (٢)

(١) انظر غاية النهاية ج ١ ص ١٣٩ رقم ٦٦٣ وانظر مقدمة المحتسب

ج ١ ص ٣٥ .

(٢) انظر غاية النهاية ج ١ ص ٢٣٧ رقم ١٠٨٣ وانظر مقدمة مختصر

شوان القراءات .

١٠ - عَمَّانُ بنُ جِنِّيٍّ الأَزْدِيُّ بالولاءِ كنيته أبو الفتح المتوفى سنة ٣٩٢ هـ :

له تصانيف كثيرة منها (المحتسب) وهو كتاب مطبوع ويقع في جزءين حققه وقدم له في جزئه الأول (على النجدي ناصف) ، و (الدكتور عبد الحلیم النجار) ، و (الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي) وفي جزئه الثاني (على النجدي ناصف) ، و (الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي) وهو كتاب ألفه أبو الفتح في الاحتجاج لشواذ القراءات ومنهجه فيه يذكر القراءات ويذكر من قرأ بها ثم يرجع في أمرها إلى اللغة ، والكتاب فيه من أصول العربية وقواعدها العامة من لغوية ونحوية وعروضية وبلاغية ، ولهجات متعددة كل ذلك تجده على حسب ما تدعو الحاجة إليه . وقد نقل عن طائفة من علماء اللغة ومن أهم مصادره في القراءات :

- ١ - كتاب ابن مجاهد وقد تقدم ذكره .
- ٢ - كتاب أبي حاتم السجستاني وقد تقدم ذكره .
- ٣ - كتاب أبي علي محمد بن المستنير قطرب وقد تقدم ذكره .
- ٤ - كتاب المعاني للزجاج .
- ٥ - كتاب المعاني للفراء .

وقد نقل عن سيبويه ، وعن شيخه أبي علي الفارسي ، وعن الكسائي ، وعن أبي زيد ، ونقل عن البصريين ونقل عن الكوفيين ، ولا غرابة في كل ذلك فكتابه موضوعه الاحتجاج ، وما تجدر الإشارة إليه قول أبي الفتح في مقدمة محتسبه ان يقول : واعلم أن جميع ما شذ عن القراء السبعة ضربان ضرب بحد من القراء عاريا من الصنعة ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر ما هو هذه سبيله فلا وجه للتشاغل به .

وضرب ثان وهو هذا الذي نحن على سمته ، أغنى ما شذ عن
السبعة ونمض عن ظاهر الصنعة * فالكتاب ليس موضوعا على جميع كافة
القراءات الشاذة وإنما الغرض منه ما لظفت صنعته وأغربت طريقته . (١)

١١ - عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤ هـ :

صاحب كتاب المحتوى في القراءات الشوان ، والداني له شهرة
عظيمة في فن القراءات وكيف لا ، وهو صاحب كتاب جامع البيان في القراءات
السبع وصاحب كتاب التيسير ، وكتاب المقنع في رسم المصحف . (٢)

١٢ - الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هُرْمُزِ الأَهْوَازِيِّ
المتوفى سنة ٤٤٦ هـ :

له كتاب الموضح . (٣)

١٣ - عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن أبو الفضل الرازي المتوفى
سنة ٤٥٤ هـ :

كان إماما في القراءات زاهدا ثقة ، له كتاب اللوامح في الشوان ،
ينقل عنه أبوحيان في بحره ، وهو أحد مصادر الكرمانى كما سيأتى
إِنَّ شاءَ الله .

(١) انظر مقدمة محققى المحتسب ، ومقدمة المؤلف ج ١ ص ١٥ ، و ص

٣٥ وانظر بغية الوعاة ج ٢ ص ١٣٢ رقم ١٦٢٥ .

(٢) غاية النهاية ج ١ ص ٥٠٥ رقم ٢٠٩٢ .

(٣) غاية النهاية ج ١ ص ٣٦١ رقم ١٥٤٩ .

١٤- يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهذليّ المتوفى سنة ٤٦٥ هـ:

ألف كتاب الكامل جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة، وألف وأربعمئة وتسمة وخمسين رواية وطريقاً (١). منه نسخة مصورة في مكتبة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى قسم التصوير رقم ١٩٦٢.

١٥- عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد أبو معشر الطبري القطن الشافعيّ المتوفى سنة ٤٧٨ هـ:

صوّف لف كتاب سوق العروس، وفيه ألف وخمسمائة رواية وطريق، وله كتاب الرشاد في شرح القراءات الشاذة. (٢)

١٦- عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبريّ المتوفى سنة ٦١٦ هـ:

صاحب كتاب (إعراب القرآن) و (إعراب الحديث) و (إعراب الشوان) يقع إعراب الشوان في جزءين، يقول مؤلفه: "أما بعد فإنه ألتبس مني أن أسلي كتابا يشتمل على تعليل القراءات الشاذة الخارجة عن قراءة العشرة المشهورين، وقد اجتهدت في تتبعها، واقتصر على حكاية ألفاظها، دون من عزيت إليه وذكرت وجوهها على الاستيفاء والاختصار" اشتمل الجزآن على أربع عشرة ومائتي لوحة، منه نسخة مصورة في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن نسخة دار الكتب القومية تحت رقم ١١٩٩ تفسير. (٣)

(١) غاية النهاية ج ٢ ص ٣٩٧ رقم ٣٩٢٩ والنشر ج ١ ص ٣٥ ومقدمة

الكامل مخطوطة.

(٢) غاية النهاية ج ١ ص ٤٠٤ رقم ٢٤٩٢ والنشر ج ١ ص ٣٥.

(٣) بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٨ رقم ١٣٧٥ /

- ١٧ - عيسى بن عبد العزيز بن عيسى أبو القاسم الأسكندري المالكي
المتوفى سنة ٦٢٩ هـ : صاحب كتاب (الجامع الأكبر والبحر الأزهر)
المحتوى على سبعة آلاف رواية وطريق (١) .
- ١٨ - محمد بن أبي نصر بن عبد الله الكرمانى مجهول التاريخ :

صاحب كتاب شوان القراءات واختلاف المصاحف يقول مؤلفه :
" هذا كتاب جمعته في بيان شوان القراءات واختلاف المصاحف ، فيما
صح عندي تلاوة وسماعا ، وخرجته من كتاب اللوامح ، وسوق العروس
والكامل ، والإقناع ، والمبتهج ، والغاية ، وكتاب في الشوان لأبي علي
الحسن البخارى ، وكتاب اختلاف مصاحف الصحابة للسجستاني ، ومفردات
لابن أبي عجلة ، وكرداب ، وورش ، وكتاب معاني القرآن للزجاج ، ومن
كتاب الفرائب لأبي حفص عمر بن محمد بن أحمد الخبازي ، وتركت
الأسانيد والعلل تخفيفا وتيسيرا " (٢) أصل المخطوط من كتب حسن
جلال باشا الحسيني للجامع الأزهر تنفيذ الوصية . المخطوط بمكتبة
الأزهر برقم ٢٤٤ قراءات ومنه نسخة في مكتبة مركز البحث العلمي
بجامعة أم القرى .

وقبل استيفاء هذه الفقرة ، أورد ما قاله ابن الجزري عن بعض
كتب القراءات ، حيث يقول : " أما من قرأ بالكامل للهندي ، أو سوق
العروس للطبري ، أو إقناع الأهوازي ، أو كفاية أبي العز ، أو مبتهج
سبط الخياط ، أو روضة المالكي ، ونحو ذلك على ما فيه من ضعف وشان

(١) غاية النهاية ج١ ص ٦٠٩ رقم ٢٤٩٢ والنشر ج١ ص ٣٥ .

(٢) انظر مقدمة المخطوطة لوحة ٤ وانظر مقدمة معجم القراءات القرآنية

عن السبعة والعشرة وغيرهم ، فلا نعلم أحداً أنكر ذلك ، ولا زعم أنَّهُ مخالفٌ لشيءٍ من الأحرفِ السبعةِ ، بل ما زالت علماءُ الأُمَّةِ وقضاةُ المسلمين يكتبون خطوطهم ويشبتون شهادتهم في إجازتنا بمثل هذه الكتب والقراءات^(١) .

- ١٩ - كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش ، وابن محيصة واختيار خلف والميزيدى لمؤلفه الإمام عبد الله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط البغدادي المتوفى سنة ٥٤١ هـ وقد حَقَّقَتْ هذا الكتابَ (وفاة عبد الله قزمار) رسالة دكتوراه إشراف الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ١٤٠٤ هـ / ١٤٠٥ هـ .
- ٢٠ - البرهان في علوم القرآن لمؤلفه الإمام محمد بن عبد الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ . وقد اشتمل على مباحث جيدة في علوم القراءات الشاذة حققه د / محمد أبو الفضل إبراهيم ويقع في أربعة أجزاء .
- ٢١ - النشر في القراءات العشر لمؤلفه محمد بن محمد الدمشقي المشهور بابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ أشرف على تصحيحه صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل علي محمد الضباع شيخ عموم المقاري بالديار المصرية . وقد اشتمل على مباحث قيمة في القراءات الشاذة .

(١) النشر ج ١ ص ٣٥ و ص ٢٦ .

- ٢٢ - الإِتقان في علوم القرآن لمؤلفه (عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد الخضيرى الأسيوطي) المتوفى سنة ٩١١ هـ وبهامش إيتقانه إعجاز القرآن للباقلاني وقد تضمن الإِتقان علوما جليلة في مباحث القراءات الشاذة .
- ٢٣ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لمؤلفه الشيخ (أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي) الشهير بالبنا المتوفى سنة ١١١٧ هـ . رواه وصحه وعلق عليه (علي محمد الضباع) مراجع عموم المصاحف ومراقبها بمشيخة المقارئ المصرية ، وقد ذكر مع العشرة قراءة الأربعة وهم (ابن محيصة ، واليزيدي ، والحسن ، والأعشى) وقد ضَمَّنَ مقدمة كتابه مباحث قيمة عن القراءات الشاذة .
- ٢٤ - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب لمؤلفه الشيخ عبد الفتاح القاضي وكان مشرفا عاما على معهد القراءات بالأزهر الشريف . يقع الكتاب في ست وتسعين صفحة من القطع الصغير ، يقول مؤلفه : هذه مذكرة ذكرت فيها القراءات التي انفرد بنقلها القراء الأربعة (ابن محيصة ، يحيى اليزيدي ، الحسن البصري ، سليمان الأعشى) أو أحدهم أو راوٍ من روايتهم . ثم يقول : وقد ذكرت لكل قراءة من تلك القراءات وجهها من اللغة والاعراب وقد اشتمل الكتاب على مقدمة تقع في سبع عشرة صفحة منه عرف فيها بالقراءة الشاذة وبعض الأحكام المتعلقة بها وبرواتها ، وكان الفراغ من تأليفه غرة جمادى الآخرة سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وألف .

٢٥ - الموسوعة القرآنية للأستاذين الفاضلين إبراهيم الأبياري ، وعبد
الصبور مرزوق ، حيث ضمنا الموسوعة مباحث جليلة عن القراءات
الشاذة ، ضمن الباب السادس قراءات ، خَرَجَتِ الموسوعةُ
سنة ١٣٨٨ هـ .

٢٦ - معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء .
لمؤلفه الدكتور عبد العال سالم بكرم والدكتور أحمد مختار
عمر ، وقد تضمن المعجم في مقدمته مباحث قيمة عن القراءات
الشاذة ، أما المعجم فهو يسير وفق ترتيب سور القرآن الكريم
وقد تضمن ستة حقول هي ، مسلسل ، رقم الآية ، النص
المصحفي ، أوجه القراءة ، القارئ ، المصدر) وفي أسفل كل
صفحة من الجهة اليسرى ثبت المصادر ، أما الصفحة اليمنى فقد
حُصِّصَ هامشها لما يضاف من مصادر أو تعليقات أحيانا . وقد
وردت القراءات الشاذة في المعجم جنبا إلى جنب مع القراءات
المتواترة . خَرَجَ الجزء الأول من المعجم في طبعته الأولى
سنة ١٤٠٢ هـ والجزء الثامن سنة ١٤٠٥ هـ وتنتظرُ فهرسه .

٢٧ - دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، تأليف الأستاذ محمد عبد الخالق
عضيمة أول دراسة تقوم على استقراء أسلوب القرآن في جميع
روايته ، تجاوزت الآيات والقراءات التي ذكرت في المجلد الأول
وأشير إليها (٢٨٧٠٠) يقول مؤلفه : استهدفت أن أصنع
للقرآن الكريم معجما نحويا صرفيا يكون مرجعا لدارس النحو ،
فيستطيع أن يعرف متى أراد : أوقع مثل هذا الأسلوب في
القرآن أم لا ؟ وإذا كان في القرآن فهل ورد كثيرا أو قليلا ،
وفي قراءات متواترة أو شاذة ؟ ويقول : والقرآن الكريم حجة في
العربية بقراءته المتواترة وغير المتواترة .

والكتاب يقع في أحد عشر مجلدا ، يتضمن ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الحروف والأدوات ويقع في ثلاثة أجزاء تصدير الأستان

محمود محمد شاكر الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ .

القسم الثاني : دراسة الجانب الصرفي ويقع في أربعة أجزاء تصدير بقلم

الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي مدير جامعة الإمام

محمد بن سعود .

القسم الثالث : دراسة الجانب التركيبي ويقع في أربعة أجزاء تصدير

بقلم الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي وفي نهاية الجزء

الرابع خاتمة بقلم المؤلف وكان الفراغ منه في ٢٥ من شوال

سنة ١٤٠١هـ .

وبعد فما أثبتته هنا فما هو إلا قطرة من قطر ، وجزء من كل ،

وقليل من كثير ، وقد استهدفت من وراء ذلك بيان طرف من الجهود

الم بذولة في سبيل خدمة القرآن الكريم ولغته .

*

ثالثا - الاحتجاج بالقراءات الشاذة في مسائل الشريعة :

نقل ابن الجزري في النشر اختلاف العلماء في جواز القراءة بالشاذ

في الصلاة حيث قال : أجازوه بعضهم ، لأن الصحابة والتابعين كانوا

يقرونها بهذه الحروف في الصلاة ، وأكثر العلماء على عدم الجواز ؛

لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وإن

ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة ، أو بإجماع الصحابة على

المصحف العثماني أو أنها لم تنقل إلينا نقلًا يثبت به القرآن أو أنها

لم تكن من الأحرف السبعة ، كل هذه مأخذ المانعين .

وتوسّط بعضهم فقال : إن قرأ بها في القراءة الواجبة : وهي الفاتحة عند القدرة على غيرها لم تصح صلاته ، لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك ، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل ، لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل لجواز أن يكون ذلك من الحروف السبعة ، ثم قال : وهذا هو الصحيح عندنا . (١)

ونقل في منجده قول مالك : من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة ما يخالف المصحف لم يصلّ رواه علماء المسلمين مجمعون على ذلك ، إلا قوما شذوا ولا يُعْرَجُ عليهم ، ثم قال : وقال أصحابنا الشافعية وغيرهم : لو قرأ بالشاذ في الصلاة بطلت صلاته ، وإن كان عالما ، وإن كان جاهلا لم تبطل صلاته ولم تحسب تلك القراءة ، وحكى الإمام أبو عمر عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يجوز أن يُصَلَّى خلف من يقرأ بها . (٢)

وقال صاحب الإتحاف : وقد أجمع الأصوليون والفقهاء وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن لعدم صدق الحد عليه ، والجمهور على تحريم القراءة به ، وأنه إن قرأ به غير معتقد أنه قرآن ولا يُوهِمُ أحداً ذلك بل لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عند من يحتج به ، والأحكام الدينية فلا كلام في جواز قراءته ، وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة . (٣)

(١) انظر النشر ج ١ ص ١٤٤ .

(٢) انظر منجد المقرئين ج ١ ص ١٧٠ .

(٣) انظر الإتحاف ص ٦ وانظر البرهان ج ١ ص ٤٦٧ وانظر التبيان

في علوم القرآن ص ٧٥ .

وما يدل على عدم جواز قراءة القرآن بالقراءة الشاذة اتفاق
فقهاء بغداد على استتابة ابن شنبوذ المقرئ، أحد أئمة المقرئين المتصدرين
بها مع ابن مجاهد لقراءته وإقراءه بشواذ من الحروف ليس في المصحف
وعقدوا عليه للرجوع عنه والتوبة منه، وكتبوا فيه سجلا أشهد فيه على نفسه
في مجلس الوزير أبي علي بن مقله سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. (١)
أما استنباط الأحكام الشرعية من القراءة الشاذة فهو جائز عند
جمهور العلماء ومن أمثلة ذلك :

- ١ - قطع يمين السارق مستدلين في ذلك بقراءة ابن مسعود * وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا * (٢)
- ٢ - واحتج الحنفية على وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة ابن
مسعود أيضا * فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَتَّابِعَاتٍ * (٣)

*

رابعا - الاحتجاج بالقراءات الشاذة في مسائل التفسير :

القراءة الشاذة المخالفة للرسم / مخالفة لا يحتملها الرسم كالزيادة
أو النقص أو غيرهما يذهب أكثر المحققين إلى أنها قراءات تحمّل
على التفسير، لأنهم ربما كانوا يدرخلون التفسير في القراءات أيضا

(١) انظر التبيان في آداب حملة القرآن ص ١٣٢.

(٢) آية ٣٨ / المائة وانظر معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٣٠٦.

(٣) آية ٨٩ / المائة وانظر معاني الفراء ج ١ ص ٣١٨ والكشاف

ج ١ ص ٣٦١.

وبيانا (١) ومن أمثلة ذلك :

قراءة سعد بن أبي وقاص * وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ * (٢) بزيادة
من أم حيث أجمع المفسرون على أن الأخ أو الأخت من الأم. (٣)

وقراءة عبد الله بن مسعود * هَآءِتُمْ هَآءِ لَآءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُ فِى
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا * (٤) جاء عنه مكان عنهم ، حيث أعاد الضمير على مفرد
وقد جاء في البحر أن طُعْمَةَ بن أبيرق سَرَقَ دِرْعًا فِى جِرَابٍ فِىهِ دَقِيقٌ
لِقَتَادَةَ بنِ النُّعْمَانَ وَخَبَأَهَا عِنْدَ يَهُودَى ، فحلف طعمة مالي بها علم
فاتبعوا الدقيق إلى دار اليهودى ، فقال اليهودى : دفعها إلى طُعْمَةَ . (٥)

وجاء في البحر أيضا : حكوا أن عبد الله قرأ * فَوَسْوَسَ لَهُمَا
الشَّيْطَانُ * (٦) مكان * فَأَزَلَّهُمَا * ثم قال : وهذه القراءة مخالفة
لسواد المصحف المجمع عليه ، فينبغي أن يجعل تفسيرا ، وكذا ما ورد عنه
وعن غيره ما خالف سواد المصحف . (٧)

*

خامسا - الاحتجاج بالقراءات الشاذة في مسائل اللغة :

لم يخالف أحدٌ فيما أعلم في الاستشهاد بالقراءات الشاذة في
مسائل اللغة ، والدليل القاطع على هذه القضية أن كذب التراث المتصلة

(١) انظر الاتقان ج ١ ص ٧٩ .

(٢) آية ١٢ / النساء وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٩٠ .

(٣) البحر المحيط المصدر السابق .

(٤) آية ١٠٩ / النساء .

(٥) البحر المحيط ج ٣ ص ٣٤٥ .

(٦) آية ٣٦ / البقرة .

(٧) البحر المحيط ج ١ ص ١٦١ .

بالدراسات الشرعية والدراسات اللغوية تستشهد بالشاذ في المسائل اللغوية ، بقي أن أشير إلى موقف النحاة من بعض القراءات المخالفة لقواعدهم فهم يتعاملون مع القراءات الشاذة في هذا الجانب على حسب الأصول التعميدية التي قعدّها النحاة ، فلذلك مدرسة منهجها فما وافق المنهج فهو حجة وما خالف المنهج فيخرج على ضرب من التأويل . والقول هنا ما قاله السيوطي إن يقول : " أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به : جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه " (١) وهذا قول فصل ورأي مصيب إن شاء الله ، فلا ينبغي أن تردّ القراءات الشاذة لكونها خالفت منهجا معينا ، ولا ينبغي أن تصنع منها قاعدة مطردة إذا خالفت قياسا مطردا . أما التحميل لهذا أوزاك فسيأتي إن شاء الله في مسائل البحث .

(١) الاقتراح ص ٤٨ .

الفصل الأول

أثر الفراءات الشاذة في الدراسات النحوية

الفصل الأول : أثر الفراءات الشاذة في دراسة المعرب
والمبني من الأسماء والأفعال .

الفصل الثاني : أثر الفراءات الشاذة في دراسة الجملة
الاسمية والمليحة بها من أحكام .

الفصل الثالث : أثر الفراءات الشاذة في دراسة الجملة
الفعلية والمليحة بها من أحكام .

الفصل الرابع : أثر الفراءات الشاذة في دراسة شبه الجملة
والمليحة بها من أحكام .

الفصل الخامس : أثر الفراءات الشاذة في دراسة الأسماء
العامة على الأفعال .

الفصل السادس : أثر الفراءات الشاذة في دراسة النواصب .

الفصل الأول :

أثر العزوات الشاذة في دراسة المعرب
والمبني من الأسماء والأفعال .

الفصل الأول

أثر القراءات الشاذة في دراسة المعرب والمبنى من الأسماء
والأفعال وفيه ست وثمانون مسألة

ويشتمل على المسائل التالية :

- أولا : مسائل المعرب من الأسماء .
- ثانيا : مسائل المعرب من الأفعال .
- ثالثا : مسائل تتعلق بحركة حرف الإعراب .
- رابعا : مسائل المبنى من الأسماء وما يتصل بها .

أولاً : مسائلُ المُعَرَّبِ مِنَ الأَسْمَاءِ :

المسألة الأولى

إعرابُ العَلَمِ المُصَدَّرِ بِكَلِمَةِ "أَبُو"

حكى أبو معانٍ * تَبَّتَ يَدَا أَبُو لَهَبٍ * (١) بالواو (٢) . قال
الفراءُ : (بَلَّغْنِي أَنَّ كِتَابَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَحِمَهُ اللهُ - كَانَ مَكْتُوبًا
هَذَا كِتَابٌ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، كَسَطَهَا أَبُو فِي كُلِّ الْجِهَاتِ . وَهِيَ
تُعَرَّبُ فِي الْكَلَامِ إِذَا قُرِئَتْ) . (٣)

وقال الزمخشري : (لِمَا أُرِيدُ تَشْبِيهُهُ بِدَعْوَةِ السُّوءِ وَأَنْ تَبْقَى
سِمَةً لَهُ ذَكَرَ الأَشْهَرُ مِنْ عِلْمِهِ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ * يَدَا أَبُو
لَهَبٍ * كَمَا قِيلَ : * عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ * وَ"مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ"
لِئَلَّا يُغَيَّرَ مِنْهُ شَيْءٌ فَيَشْكِلُ عَلَى السَّامِعِ) . (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوزُ على قِلَّةٍ أَنْ يُلْزَمَ العَلَمُ
المُصَدَّرُ بِكَلِمَةِ [أَبُو] صُورَةً وَاحِدَةً فِي الإِعْرَابِ ، وَلَا يُعَرَّبُ بِالْعَلَامَاتِ
الْفُرْعِيَّةِ لِئَلَّا يُغَيَّرَ مِنْهُ شَيْءٌ فَيَشْكِلُ عَلَى السَّامِعِ .

(١) آية (١) السد .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٨٢ .

(٣) معاني القرآن ج ٣ ص ١١٤ .

(٤) الكشاف ج ٤ ص ٢٩٦ .

السؤال الثانية

الشئى يلزم الألف في جميع أحواله

عن أبي سعيد الخدري * فكان أبواه مؤمنان * (١) بالالف (٢)
وقرأها كذلك الأعرابي (٣) وقرأ زيد بن علي * فجعل منه الزوجان * (٤)
بالالف أيضاً (٥) وهذه لغة بلحرت تلزم الشئى الألف مهما تغيرت
عوامل الأعراب، فيكون الأعراب مقدراً على الألف وهو قول أبي الفضل
الرازي، وقول أبي حيان (٦)، وعلى هذه اللغة قول الشاعر:

إن أباه وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتاهما (٧)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن بلحرت تلزم الشئى الألف
مهما تغيرت عوامل الأعراب (٨)

-
- (١) آية ٨٠ / الكهف .
 - (٢) شوان القراءات لوحة ١٤٤ .
 - (٣) الكشف ج ٢ ص ٤٩٥ .
 - (٤) آية ٣٩ / القيامة .
 - (٥) البحر المحيط ج ٦ ص ١٩٥ و ج ٨ ص ٣٩١ .
 - (٦) ، (٧) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ١٨ ، وانظر التصريح
على التوضيح ج ١ ص ٦٥ . وقد عزا الرجز (الى أبي النجم
أو الى ربيعة) ، وانظر شرح الفصل ج ١ ص ٥٢ .
 - (٨) خرجت هذه القراءة على إضمار اسم كان ، أى : * كان هو أبواه
مؤمنان * أو أن اسمها هو ضمير الشأن والحديث . انظر :
المحتسب ج ٢ ص ٣٢ .

السؤال الثالث

شبهة في جمع التكسير

قرأ الحسن ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ ﴾ (١) بالواو (٢) ،
وقرأها كذلك الضحاك (٣) وقرأ الحسن والأعشى أيضا ﴿ وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ
الشَّيَاطِينُ ﴾ (٤) بالواو (٥) .
قيل : هو كالغلط من قارئه (٦) ، وقيل : هو شان . وحملوه
على قول العرب : بستان فلان حوله بساتون ، وقول إعرابي : دخلت
بساتين من ورائها بساتون ، وهو منقول عن الأصمعي والنضربن شميل
ويونس بن حبيب (٧) . وقال أبو فيد مؤرج السدوسي (٨) : " إن كان
اشتقاقه من شاط أي : احترق كان لقراءتهما وجه " ، ووجهها أنها بناءً بالفتحة
" شياط " وجمعه " الشياطين " فخفف الياء ، وقرأ غيرهما " الشياطين " (٩) .

-
- (١) آية ١٠٢ / البقرة .
(٢) انظر مختصر شوان القراءات ص ٨ ، والاتحاف ص ١٤٤ .
(٣) البحر المحيط ج ١ ص ٣٢٦ .
(٤) آية ٢١٠ / الشعراء .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ١٠٨ .
(٦) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٦ وقد عزا هذا القول إلى الفراء ،
وإلى أبي حاتم ، وإلى المهدي وانظر إعراب القرآن للنحاس ج ٣ ص
١٩٤ ، وانظر المحتسب ج ٢ ص ١٣٣ .
(٧) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٦ .
(٨) هو أبو فيد مؤرج بن عمر بن منيع بن حصين السدوسي النحوي
البصري من أعيان أصحاب الخليل ، مات سنة خمس وتسعين وقيل
أربع وتسعين ومائة . انظر بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٠٥ ، ترجمة ٢٠٣٧ .
(٩) البحر المحيط ، المصدر السابق .

وجاء في الهمع : عُلِّلَ لهذه القراءةِ بِالمشابهةِ فزيادتا الكسرِ
فيه ، أشبهت زيادتي جمع المذكر السالم ، فنقل من الإعراب بالحركات
إلى الإعراب بالحروف وهو من التشبيه البعيد الذي يقع على جهة التوهم . (١)
وخلص القول في هذه المسألة أن "الشياطون" جمع
شيطان شان ولا يقاس عليه ، لأنه جمع تكسير فأعرابه بالحركات لا
بالحروف .

*

المسألة الرابعة

إعراب الجمع المزيد بالألف والتاء

قرأ مجاهد * فأنفروا ثباتاً * (٢) بالنصب والتنوين . (٣)
قال أبوحيان : (لم يقرأ * ثبات * فيما علمناه إلا بكسر
التاء . ونقل عن الفراء قوله : العرب تخفض هذه التاء في النصب وتنصبها) (٤)
وقال الرضي : في "ثباتا" لعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضاً
من اللام ، كالتاء في الواحد ، وقال أيضاً : قال أبوعلي : (بل هو
تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردودة ، لأن سيبويه قال : إن
تاء الجمع لا تفتح في موضع * . وفيما قال نظر . (٥)

(١) انظر الهمع ج ١ ص ٤٧ .

(٢) آية ٧١ النساء .

(٣) شواذ القراءات لوحة ٦١ .

(٤) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٩٠ . وقد عدت لمعاني الفراء فلم أجسد

فيه شيئاً .

(٥) شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ١٨٩ قوله : وفيما قال نظر :

وسا يشهد لهذه القراءة قول الشاعر :

فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّزَتْ
ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذَلُّهَا وَاكَتَابُهَا (١)

وَجَاءَ فِي بَعْضِ اللَّفَاتِ : " سَمِعْتُ لِفَاتِهِمْ " . (٢)

وذكر السيوطي في هممه أن الكوفيين أجازوا نصب هذا الجمع بالفتح مطلقاً ، وأجازوه (هشام) (٣) منهم في المعتل خاصة كلفته وثبة . (٤)

وُخْلاصَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْجَمْعَ الْمَزِيدَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِلْعَرَبِ فِيهِ لَفْتَانِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ الْأُولَى نَصَبَهُ بِالْكَسْرِ وَهِيَ اللَّفْتَةُ الْغَالِبَةُ فِيهِ ، وَالْآخَرَى نَصَبَهُ بِالْفَتْحَةِ ، وَشَرْطُهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا اللَّامَ فِي الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ .

=== يعني أنه جمع بين العوض والمعوض ، فإن ردت اللام في الجمع كسنوات وسننات نصب بالكسرة اتفاقاً . انظر التصريح على التوضيح ج ١ ص ٨١ ، ٨٢ .

(١) انظر البحر المحيط ج ٣ ص ٢٩٠ ، والمحتسب ج ١ ، ص ١١٨ والرواية

فيه " ثبات " ، والخصائص ج ٣ ص ٣٠٤ ، والرواية فيه " ثباتاً " وقال أبو الفتح : وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء في موضع النصب .

(٢) انظر شرح الرضي ، المصدر السابق ، والتصريح على التوضيح ج ١ ص ٨١ و ٨٢ .

(٣) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي صنف مختصر

النحو ، الحدود ، القياس توفي سنة تسع ومائتين ، انظر بلفية

الوعاء ج ٢ ص ٣٢٨ ترجمة ٢١٠٢ .

(٤) همع الهوامع ج ١ ص ٢٢ .

المسألة الخامسة

سلسبيل تمنع من الصرف العلمية والتأنيث

قرأ طلحة ﴿ سَلْسَبِيلٌ ﴾ (١) بغير تنوين (٢)، قال الفراء:
(ذكروا أن "السلسبيل" اسم للعين، ونرى أنه لو كان اسماً للعين،
لكان ترك الإجراء فيه، ولم نر أحداً من القراء ترك إجرائها، وهو جائز
في العربية) (٣) وقال الزمخشري: قرئ على منع الصرف، لاجتماع
العلمية والتأنيث (٤) وقال كذلك العكبري (٥) وقال أيضاً أبو حيان (٦).
وخلاصة القول في هذه المسألة أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية
والتأنيث.

*

المسألة السادسة

صرف أسماء القبائل والبلدان وأوعدم صرفها

قرأ الأعرش ﴿ أَهْبَطُوا مِصْرَ ﴾ (٧) بغير تنوين (٨)، وقرأها
كذلك الحسن وطلحة وأبان بن تغلب، وهي في مصحف أبي بن كعب،

-
- (١) آية ١٨ / الإنسان .
 - (٢) شوان القراءات لوحة ٢٥٥ .
 - (٣) معاني القرآن ج ٣ ص ٢١٧ .
 - (٤) الكشف ج ٤ ص ١٩٨ .
 - (٥) انظر اعراب الشوان لوحة ٣٩٢ .
 - (٦) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٣٩٨ .
 - (٧) آية ٦١ / البقرة .
 - (٨) مختصر شوان القراءات ص ٦ .

وَصَحَفَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَبَعْضُ مَصَاحِفِ عُمَانَ (١) . قال سيبويه : (إِنْ مَأْرَأَ مَصْرَبَيْنِهَا) (٢) وقاله كذلك أبو حيان (٣) ، وقال العكبري : (أراد البلدة فلم يَصْرِفَهَا) (٤) .

وقرأ الأعمش وَيَحْيَى * وَإِلَى شَمُوذٍ * (٥) مصروفًا في كُـلِّ الْقُرْآنِ (٦) ، وقرأها كذلك الحسن (٧) قال سيبويه : (على أنه اسمٌ للحصى) (٨) ، ونقله النحاس عن أبي حاتم أنه أعجمي وظظه / الزمخشري : أو باعتبار الأصل ، لأنه اسمٌ أبيهم الأكبر (٩) .

وقرأ الحسن والأعمش وَعِكْرَمَةُ * طَوِيٌّ * (١١) بكسر الطاء منونة (١٢) ، وقرأها كذلك أبو حنيفة ، وابن أبي إسحاق ، وأبو السَّمَّالِ ، وابنُ مَحْبَبِينَ (١٣) ، قال الفراء : (إذا كَسَرَتِ الطَّاءُ فُجَّهَ الْكَلَامُ الْإِجْرَاءُ) (١٤) وقال الزمخشري : (جاء مصروفًا بتأويل المكان) (١٥) وقال العكبري : (من نون جعله نكرةً أو مذكرًا) (١٦) ، وقال أبو حيان : (* الطَّوِيٌّ * مصدرٌ ثنيتٌ فيه البركة ، وهو بمعنى : الثنى ووزنه) نقل ملخصًا (١٧) .

(١) البحر المحيط ص ٢٢٤ وكتاب المصاحف ص ٥٧ .

(٢) انظر الكتاب ج ٣ ص ٢٤٢ .

(٣) البحر المحيط ج ١ ص ٢٢٤ .

(٤) إعراب شوان القراءات لوحة ٣٨ .

(٥) آية ٧٣ الأعراف .

(٦) مختصر شوان القراءات ص ٤٤ .

(٧) شوان القراءات لوحة ٨٧ .

(٨) انظر الكتاب ج ٣ ص ٢٥٢ .

(٩) انظر إعراب القرآن ج ٢ ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(١٠) الكشاف ج ٢ ص ٨٩ ، اسم أبيهم (شموذ بن عامر بن أرم بن نوح)

===

ذكره الزمخشري .

(*) الثنى بالكسر والقصر الأمر يعاد مرتين أو أن يفعل الشيء مرتين ويقال :

ثَنَى وَثْنًا وَطَوَى وَطَوًى وَقَدِمَ عَدَى وَعَدَى وَمَكَانٍ سَوَى وَسَوًى . اللسان * ثنى .

وقرأ أبو زيد عن أبي عمرو بكسر الطاء غير منون . طوى . (١) ،
 وخرَجَ على أن المراد به اسم البقعة (٢) ، وفي مصحف أبي :
 * وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ الْأُولَى * (٣) بلا صرف (٤) .

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ اسْمَ الْبَلَدِ أَوِ الْحَيِّ إِنْ أُرِيدَ
 بِهِ اسْمُ الْقَبِيلَةِ ، أَوِ الْبُقْعَةِ مُنْعَمٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ . وَإِنْ أُرِيدَ
 بِهِ اسْمُ الْمَكَانِ ، أَوِ اسْمُ الْحَيِّ ، أَوِ اسْمُ الْأَبِّ ، أَوْ قَصِدَ بِهِ التَّنْكِيرَ أَوْ خَرَجَ
 مِنْ اسْمِ الذَّاتِ إِلَى اسْمِ الْمَعْنَى لَمْ يُنْعَمَ مِنَ الصَّرْفِ .

*

المسألة السابعة

الاسم المنتهى بألف مقصورة بين الصرف وعدم الصرف

قرأ أبو حيوة * فَرَادًا * (٥) بالتَّوِينِ (٦) ، وقرأها كذلك عيسى
 ابن عمرة (٧)

==== (١١) آية ١٢ / طه .

(١٢) شوان القراءات لوحة ٠١٥٠ .

(١٣) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٣١ .

(١٤) معاني القرآن ج ٢ ص ١٧٥ .

(١٥) الكشف ج ٢ ص ٥٣١ .

(١٦) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١١٩ .

(١٧) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٣١ .

(١) البحر المحيط المصدر السابق .

(٢) انظر الكشف ، والبحر المحيط ، المصدرين السابقين .

(٣) آية ٥٠ / النجم .

(٤) انظر كتاب المصاحف ص ٧١ وخرَجَ على معنى البقعة .

(٥) آية ٩٤ / الأنعام .

(٦) إعراب القرآن ج ٢ ص ٨٢ .

(٧) البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٢ وانظر مختصر شوان القراءات ص ٣٨ .

قَالَ هَارُونَ : هِيَ لَفَةٌ تَمِيمٌ (١) وَقَالَ الْعَكْبَرِيُّ قُرَىً بِالْتَنْوِينِ
عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ صَحِيحٌ (٢) .

وَحَكَى سَيْبَوِيهٌ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَمْرٍ * عَلَى تَقْوَى * (٣) بِالْتَنْوِينِ . (٤)
قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : قِيَاسُهُ أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ لِلْإِلْحَاقِ لَا لِلتَّأْنِيثِ * كَتَرَى * (٥)
فِيمَنْ نُونٌ ، وَجَعَلَهَا مُطَهَّعَةً بِجَعْفَرٍ (٦) . وَكَذَا قَالَ الْعَكْبَرِيُّ (٧) ، وَكَذَا انْقَلَبَتْ
أَبُوْحَيَّانَ فِي بَحْرِهِ عَنْ أَبِي الْفَتْحِ (٨) .

وَقَرَأَ الْحَسَنُ * ضَنْكَى * (٩) بِلَا تَنْوِينِ (١٠) ، قَالَ
الزَّمْخَشَرِيُّ : (الضَّنْكَ مُصَدَّرٌ يَسْتَوِي فِي الْوَصْفِ بِهِ الْمَذْكَرُ وَالْمَوْءُؤَاتُ) (١١)
فَيَكُونُ عَلَى قَوْلِهِ وَصْفًا لِلْمَوْءُؤَاتِ . وَقَالَ الْعَكْبَرِيُّ : (يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ
لِلتَّأْنِيثِ كَمَا قَالُوا " تَتَرَى ") (١٢) ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَلْفَ " تَتَرَى " لِلْإِلْحَاقِ
وَلَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، كَمَا ذُكِرَتْ فِي الْقِرَاءَةِ السَّابِقَةِ . وَقَالَ أَبُوْحَيَّانَ نَحْوًا مِمَّنْ
قَوْلَ الزَّمْخَشَرِيِّ . (١٣)

-
- (١) إعراب القرآن ، المصدر السابق .
(٢) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٥٣ .
(٣) آية ١٠٩ / التوبة .
(٤) انظر مختصر شوان القراءات ص ٥٥ ، وشوان القراءات لوحة ١٠٤ .
(٥) آية ٤٤ / الموءنون . قرأ " تترا " منونة ابن كثير ، وأبو عمرو
وأبو جعفر ، واليزيدي . انظر الاتحاف ص ٣١٩ .
(٦) المحتسب ج ١ ص ٣٠٤ .
(٧) إعراب الشوان لوحة ١١٨ .
(٨) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ١١٠ .
(٩) آية ١٢٤ / طه .
(١٠) مختصر شوان القراءات ص ٩٠ .
(١١) الكشف ج ٢ ص ٥٥٨ .
(١٢) إعراب الشوان لوحة ٢٥٥ .
(١٣) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٧ .

والخلاصة في هذه المسألة أن الاسم يُمنع من الصرف إذا كان
منتهيًا بألف التانيث المقصورة، ويجوز فيه الصرف أو عدم الصرف إن
كان منتهيًا بألف الإلحاق، ويصرف إن كانت ألفه من بنية الكلمة.

*

المسألة الثامنة

من موانع الصرف صيغة منتهى الجموع

قرأ أبو رجاء (١) * مِنْ نَوَقْتِهِمْ غَوَاشٌ * (٢)، وقرأ عبد الوارث
عن أبي عمرو والحسن * وله الجَوَّارُ * (٣) برفع الراء بلا تنوين، وهي
قراءة عبد الله أيضًا (٤)، وقرأها كذلك ابن أبي عملة. (٥)

قال العكبري : هو بَعِيدٌ ، لأنه الآن "نَوَّاعٌ" وكأنه جعله
اسمًا تامًّا على "فَعَالٌ" ويجوز أن يكون مقلوبًا أي : غَوَاشٌ ، ثُمَّ حَذَفَ
الياء (٦).

وقال أبو حيان : نحو من قول العكبري في "الجوار" حيث مثله
بقولهم : في (شَاكٍ شَاكٌ) (٧).

-
- (١) مختصر شوان القراءات ص ٤٣ وقرأها بالرفع الجحدري أيضًا ،
انظر شوان القراءات لوحة ٠٨٦ .
(٢) آية ٤١ / الأعراف .
(٣) آية ٢٤ / الرحمن .
(٤) مختصر شوان القراءات ص ١٤٩ .
(٥) شوان القراءات لوحة ٢٣٤ وانظر الاتحاف ص ٤٠٦ .
(٦) إعراب الشوان لوحة ٠١٥٠ .
(٧) البحر المحيط ج ٨ ص ١٩٢ .

وورد في اللسان "غواش" لا ينصرف، والنون فيه عوض من الياء، والأصل "غواشي" (١) والجوار جمع جارية والأصل الجوّاري. (٢)
وعلى هذا يكون وزن الجمع الأصلي "فواعل" وهذا من أوزان صيغ منتهى الجموع.

والذي أميل إليه في هاتين القراءتين، أنه لما حذف آخر الاسم، جعل الباقي منه دليلاً على المحذوف ففنعته من الصرف بالنظر إلى أصله، ويقوى هذا القول قراءة ابن عباس * من أسور * (٣) بفتح الراء من غير ألف ولا هاء، قال أبو حيان: «كان قياسه أن يصرفه، لأنه نقص بناؤه، لكنه قدر المحذوف موجوداً، ففنعته من الصرف» (٤).

وقرأ ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وإبراهيم، وأبو جعفر محمد بن علي والأعمش، وعطاء بن أبي رباح، والضحاك، والكلبي * صوافن * (٥) وقرأ * صوافن * أبو موسى الأشعري، والحسن، وشفيق، وزيد بن أسلم، وسليمان التيمي، ورويت عن الأعرج (٦).

-
- (١) اللسان "غشى".
(٢) اللسان "جرا".
(٣) آية ٣٣/الكهف والقراءة المتواترة "من أساور".
(٤) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٦١.
(٥) آية ٣٥/الحج.
(٦) المحتسب ج ٢ ص ٨١ وانظر الكشاف ج ٢ ص ١٥ ذكر
"صوافن" وزاد قتادة ومجاهد. وذكر أبو حيان "صوافن"
انظر البحر ج ٦ ص ٢٦٩.

قال أبو الفتح : الصَّافِنُ : الرَّافِعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ ، وَاعْتِمَادِهِ مِنْهَا
عَلَى سُنْبُكَيْهَا قَالَ عمرو بن كلثوم :
تركنا الخيلَ عاكفةً عليه مقلدةً أَعْنَتَهَا صَفُونَا (١)
وقال : و " صوافي " خوالص لوجهه وطاعته . (٢)

*

المسألة التاسعة

منع بعض الظروف من الصرف

وَعَنِ ابْنِ يَعْمَرَ * إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدَّ مِنْ قَبْلِ * (٣) بفتح
اللام ، وَقَرَأَ * وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدَّ مِنْ دُبُرٍ * (٤) بفتح الراء (٥) ،
وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي كَشَافِهِ أَنَّهُ قَرَأَهَا كَذَلِكَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَقَالَ :
جَعَلَهَا عِلْمِينَ لِلْجِهَتَيْنِ فَمَنْعَهَا مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ (٦) .

-
- (١) من معلقة عمرو بن كلثوم شرح المعلقة السبع للزوزني ص ١٢٣ .
(٢) المحتسب ج ٢ ص ٨٢ .
(٣) آية ٢٦ / يوسف .
(٤) آية ٢٧ / يوسف .
(٥) شوان القراءات لوحة ١١٧ .
(٦) الكشاف ج ٢ ص ٣١٤ .

وهكذا نقلها أبو حيان في بحره عن الزمخشري (١).

وقرأ زيد بن علي * ولقد صبحهم بكرة * (٢) بفتح التاء
من غير تنوين (٣).

قال سيبويه : (قُبَل ، ودُبُر) زعم الخليل أنهما نكرتان ،
والعربُ يُوافِقُونَهُ ، وأما بُكْرَةٌ فهي اسمٌ للحين ، وزعم يونس عن أبي عمرو
إذا قلت : بُكْرَةٌ وأنت تريدُ المَعْرِفَةَ لم تنون ، وهو القياس (٤) . وهكذا
قاله الفراء (٥) ، وقاله كذلك الزمخشري (٦).

وُخْلاصَةُ القَوْلِ فِي هَذِهِ السَّأَلَةِ أَنَّ (قُبَل ، ودُبُر ، وبُكْرَةٌ)
تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ .

*

المسألة العاشرة

صرف ما لا ينصرف

قرأ عمرو بن عبدي * صَوَانِيًا * (٧) بالياء والنصب (٨) وروى عنه
صَوَانِيًا (٩).

-
- (١) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٨ .
 - (٢) آية ٣٨ / القمر .
 - (٣) شواذ القراءات لوحة ٢٣٣ ، والبحر المحيط ج ٨ ص ١٨٢ .
 - (٤) انظر الكتاب ج ٣ ص ٢٩٠ ، ٢٩٣ .
 - (٥) معاني القرآن ج ٣ ص ١٠٩ .
 - (٦) الكشاف ج ٤ ص ٤٠ .
 - (٧) آية ٣٥ / الحج .
 - (٨) مختصر شواذ القراءات ص ٩٥ وشواذ القراءات لوحة ١٦٣ .
 - (٩) الكشاف ج ٢ ص ١٥ .

قال أبو حيان : جاء على لغة من صرف ما لا ينصرف ، ولا سيما الجمع
المتناهي . (١)

وقرأ الأعمش * ولا يَغَوِّثًا وَيَعْوَقًا * (٢) بالنصب والتنوين
فيهما (٣) ، وقرأها كذلك الأشهبُ والمطوعي (٤) ، قال الفراء : (ما كان
من الأسماء معرفةً فيه " يا " ، أو " تاء " ، أو " ألف " فلا يجرى ، ولو أُجْرِيَتْ
لكثرة التسمية كان صواباً ، ولو أُجْرِيَتْ أيضاً كأنه ينوي به النكرة كان أيضاً
صواباً ، وهي في قراءة عبدالله) . (٥)

وتَعَقَّبَهُ النَّحَّاسُ : وقال : (هذا ما لا يحصل ، ولا معنى
لقوله : لِكثرتِه في اسم صنم ، ولا معنى لأن يكون نكرة ما كان مخصوصاً ،
وقال : هذا عند الخليل وسيبويه لحنٌ ، وهو أيضاً مُخَالِفٌ للسواد الأعظم ،
وقال : وذهب الكسائي إلى أن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل
منك) . (٦) وقال الزمخشري : (وصرَّف " يَغَوِّثًا وَيَعْوَقًا " مشكلة ، ولعل
القارئ قصد الازدواج فصرَّفهما لمصادفته أخواتهما منصرفات (وداً ، وسواغاً ،
ونسراً) (٧) وكذلك نقله أبو حيان عن صاحب اللوامح ، ثم تعقبه بقوله :

(١) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٦٩ .

(٢) آية ٢٣ نوح .

(٣) مختصر شوان القراءات ص ١٦٢ .

(٤) شوان القراءات لوحة ٢٥٠ والاتحاف ص ٤٢٥ .

(٥) معاني القرآن ج ٣ ص ١٨٩ .

(٦) إعراب القرآن ج ٥ ص ٤١ و ٤٢ .

(٧) الكشف ج ٤ ص ١٦٤ .

(وهذا تخييط ، لأن مادة " يفت " مفقودة ، وكذلك " يعق " وليس
بصفتين من الفوت والعوق ، لأن يَفْعَلًا لم يجزى اسماً ولا صفة ، وقال :
(١)
وتخرجهُ على مذهب الكسائي أو أنه صُرِفَ لمناسبة ما قبله وما بعده .)

*

المسألة الحادية عشرة

منع صرف ما ينص _____ صرف

رَوَى عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَابْنُ مَحِيصِنٍ * عَلَى
رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَّاقِرَى حَسَانٍ * (٢) ممنوعة من الصرف (٤) وقراها كذلك
عثمان بن عفان ، ونصر بن عاصم ، ومالك بن دينار وزهير الفرقيسي ،
والرواية عنهم بفتح القاف وكسرها مع تشديد الياء وفتحها (٥) . قال
الفراء : (الرَّفَارِفُ قد يكون صواباً ، وأما العَبَّاقِرَى فلا ؛ لأن الف الجمع
لا يكن بعدها أربعة أحرفٍ ، ولا ثلاثة صِحَّاحٌ) . (٦) وقال أبو الفتح :
(وأما ترك صرف عَبَّاقِرَى فشان في القياس ، ولا يستنكر شذوذه فسي

-
- (١) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٤٢ بتصرف .
 - (٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٤٩٣ .
 - (٣) آية ٦ / ٧ / الرحمن .
 - (٤) مختصر شوان القراءات ص ١٥٠ .
 - (٥) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ١٩٩ وانظر شوان القراءات لوحة ٢٣٦ .
 - (٦) معاني القرآن ج ٣ ص ١٢٠ وانظر أعراب القرآن للنحاس ج ٤ ص ٣١٨ .

القياس مع استمراره في الاستعمال ، كما جاء عن الجماعة ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ (١) وقد جاء عنهم : عَنكَبُوتٌ وَعَنَّاكِبِيَّتٌ ، وَتَخَرَّبُوتٌ وَتَخَارِبِيَّتٌ . (٢) وقال الزمخشري : (« عِبَاقِرِيٌّ » بفتح القاف ، ومنع الصرف لا وجه له) (٣) وقال أبو حيان : قد يقال : ((المانع له من الصرف « رَفَارَفٌ » شاكله في « عِبَاقِرِيٌّ » ، كما قد ينون ما لا ينصرف للمشاكلَةِ ، كَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْمَشَاكِلَةِ)) (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن منع صرف ما ينصرف شأنه في القياس نادر في الاستعمال ، وأجازه الكوفيون والأخفش والفارسي في ضرورة الشعر وأباه سائر البصريين . (٥)

-
- (١) آية ١٩ / المجادلة ، القياس يقتضي قلب الواو ألفا لوجود موجب الاعلال .
- (٢) انظر المحتسب ج ٢ ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، والتخرپوت الخيمار الفارسة من النوق هاشم ٦٨ ص ٣٠٦ .
- (٣) الكشف ج ٤ ص ٣١٨ .
- (٤) البحر المحيط ج ٨ ص ١١٩ .
- (٥) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٢ ص ١٣٧ .

ثانيا : مسائل المعرب من الأفعال :

المسألة الثانية عشرة

من أحكام أن الناصبة للفعل المضارع

قرأ علي كرم الله وجهه - وابن مسعود^(١) ، وأنس بن مالك^(٢) :
* أن لا يطوفاً^(٣) بهما *^(٢) وقرأها كذلك (سعيد بن جبير ، ومحمد بن
سيرين ، وأبي بن كعب ، وميمون بن مهران)^(٣) .

قال الفراء : (هذا يكون على وجهين : أحدهما - أن تجعل
(لا) مع (أن) صلة على معنى الإلغاء ، كما قال : * ما منعك
ألا تسجد^(٤) * والمعنى : أن تسجد . والوجه الآخر - أن تجعل
الطوفاً بينهما يرخص^(٥) في تركه ، والأول المعمول به)^(٥) .
وقال أبو الفتح : نحو من كلام الفراء^(٦) ، وقاله كذلك أبو حيان^(٧) .

(١) مختصر شوان القراءات ص ١١٠ .

(٢) آية ١٥٨ / البقرة .

(٣) انظر المحتسب ج ١ ص ١١٥ وشوان القراءات لوحة ٣٣ .

(٤) آية ١٢ / الاعراف .

(٥) معاني القرآن ج ١ ص ٩٥ .

(٦) انظر المحتسب ج ١ ص ١١٥ .

(٧) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٤٥٦ .

- وقال الفراء : (في قوله تعالى * وَلَا تَعْمَلُوا مِثْلَهُمْ) (١) في موضع نصب بأن ، وهي في قراءة عبد الله * وَلَا أَنْ تَعْمَلُوا مِثْلَهُمْ (٢) وقال أبو حيان : إِذَا قَدَّرْتَ " أَنْ " بعد " لَا " كان من باب عطف المصدر المُقَدَّرِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُقَدَّرِ ، لا من باب عطف الفعل على الفعل . (٣)
- وقرأ أبو حيوية * أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا * (٤) ينصب " يَرْجِعُ " (٥) ورويت عن أبي البرهسم (٦) قال الزمخشري : ومن نصب فعلى أن (أن) هي الناصبة لِلْأَفْعَالِ . (٧)
- وقال أبو حيان : (والرواية هنا من الإِصْرَارِ) (٨) ونقل صاحب التصريح عن سيبويه : ويجوز فيه النصب ، لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك : أشيرُ عليك أن تقوم . (٩)
- وقرأ بعضهم * تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ * (١٠) ينصب " أَعْبُدُ " (١١) ،

-
- (١) آية ١٩ / النساء .
(٢) معاني القرآن ج ١ ص ٢٥٩ .
(٣) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٠٤ .
(٤) آية ٨٩ / طه .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ٨٩ .
(٦) شوان القراءات لوحة ٢٥٣ .
(٧) الكشف ج ٢ ص ٥٥٠ .
(٨) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٣ .
(٩) شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٢٣٣ وقد عدت إلى الكتاب فلم أجد ها .
(١٠) آية ٦٤ / الزمر .
(١١) مختصر شوان القراءات ص ١٢١ .

قال عما حب شرح التصريح : حُذِفَتْ " أَنْ " وليس معها ما يَحْسِنُ حذفها ، والحذف شان ولا يقاس عليه ، وذهب الكوفيون أنه يُقاس عليه . (١)
وقرأ الأعمش * وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ * (٢) بنصب " تَسْتَكْثِرُ " بدون إظهار " أَنْ " (٣) . قال أبو الفتح : (ونظير اعتقاد المصدر مسفروما عن الفعل في نحو هذا قولهم : لَا تَشْتَمُ فَيْشْتَمَكَ " فكما ساغ هناك تقدير المصدر ساغ هنا تقديره) . (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن من أحكام (أن) الناصبة ما يلي :

- ١ - إذا قَدَّرَتْ أن الناصبة قبل لا النافية وعظفت كان من قبل عطف الفعل على الفعل ، وإن قَدَّرَتْهَا بعد لا النافية كان من قبل عطف المصدر على المصدر .
- ٢ - إذا وَقَعَتْ أن الناصبة بعد فعل الرؤية ، فالرؤية / من الإبصار أو يحمل الفعل على معنى الإشارة . (٥)
- ٣ - يجوز أن تُحذفَ أن الناصبة ويبقى عطفها وإعمالها مع الحذف مذهب كوفي (٦) .

-
- (١) شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٢٤٥ وقد عزا القراءة إلى الحسن .
 - (٢) آية ٦ / المدثر .
 - (٣) مختصر شوان القراءات ص ١٦٤ .
 - (٤) انظر المحتسب ج ٢ ص ٣٣٨ وفي تشبيهه نظر .
 - (٥) انظر الكتاب ج ٣ ص ١٦٨ قال : تقول ما علمت إلا أن تقوم واعلم إلا أن تأتيه ، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة .
 - (٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٥٥٩ .

المسألة الثالثة عشرة

إهمال إعمال أن الناصبة للمضارع

قرأ ابن أبي عملة * قال آيتك ألا تكلم الناس * (١) برفع
تَكَلَّمَ (٢).

وقرأ طلحة * تُرِيدُونَ أَنْ تَصَدُّونَا * (٣) بتشديد النون (٤)،
قال أبوحيان : (حمل أن المصدرية على ما المصدرية هذا مذهب أهل
البصرة ، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة) نُقِلَ مُلَخَّصًا (٥)
وقد ذهب إلى هذا القول الرضي في شرح الكافية وابن هشام في مغنسي
الليبي (٦) وقال ابن يعيش : (حمل " أن " المصدرية على " ما "
المصدرية بعيد ، لأن " ما " مصدر معناه : الحال ، وأن وما بعدها
مصدر ، إما ماضي وإما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها ، فلذلك
لا يصح حمل إحداهما على الأخرى) (٧).

ومن شواهد إهمال أن قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِ السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُبْلِغَا أَحَدًا (٨)

-
- (١) آية ٤١ / آل عمران .
(٢) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٥٢ .
(٣) آية ١٠ / إبراهيم .
(٤) شواذ القراءات لوحة ١٢٦ .
(٥) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٢١٢ ، ج ٥ ص ٤١٠ .
(٦) انظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٣٤ ومغني الليبي ص ٤٦ .
(٧) انظر شرح المفصل ج ٨ ص ١٤٨ .
(٨) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ج ٨
ص ١٤٣ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٤ ومغني الليبي ص ٤٦ .

وقول الآخر :

(١) أَنْ تَهَيِّطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه من الشاذ إهمال

أن الناصبة حملا على أختها * ما * المصدرية وهو مذهب بصرى أما

الكوفيون فهي مخففة عندهم من الثقيلة .

*

المسألة الرابعة عشرة

فتح لام كي لفظة محكية

وعن ابن تغلب * وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ * (٢) بفتح اللام (٣)

قال العكبري : () وهي لفظة محكية يفتح أربابها لام كي ، وَيَنْصِبُونَ

بها (٤) وروى ابن مجاهد عن أبي زيد أن من العرب من يفتح كَلَّ لَامٍ

عَالًا فِي نَحْوِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ * يعني لام الجر إذا دخلت على الظاهر

أَوْ عَلَى يَاءِ التَّكْلِمْ . (٥)

وحكى ابن مجاهد عن الحسن * لَيْلًا يَعْلَمَ * (٦) بفتح اللام

(١) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٢١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ج ٧

ص ٩ وقد أشار إلى أن الحمل على (ما) المصدرية مذهب

كوفي .

(٢) آية ٣٣ / الأنفال .

(٣) شوان القراءات لوحة ٩٥ .

(٤) أعراب الشوان لوحة ١٦٥ .

(٥) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٤٨٨ و ص ٤٨٩ وانظر مغني اللبيب

ص ٢٢٤ .

(٦) آية ٢٩ / الحديد .

وهو جائز ، وذلك أن منهم من يفتح لام الجر مع الظاهر قاله أبو الفتح (١) ،
وأصله (لأن لا) فتحت لام الجر لفة ، وحذفت الهمزة اعتباراً ،
وأدغمت النون في اللام فاجتمعت الأمثال وثقل النطق بها فأبدلوا من
النون الساكنة ياءً (٢) .

وجملة القول في هذه المسألة أن فتح اللام التي ينصب بعدها
المضارع لفة محكية وهي لفة تميم (٣) .

*

المسألة الخامسة عشرة

إِسْكَانَ لَامِ كَسْبِي

قرأ الحسن * وَتَصِفِي إِلَيْهِ أَفِيئَةَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ
وَلْيَرْضَوْهُ وَلْيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ * (٤) بسكون اللام في " وتصفى ،
وليقترفوا " (٥) . وزاد الكرمانى " وليرضوه " (٦) . قال أبو الفتح :
(هي لامٌ كي الجارة ، إلا أن إسكان هذه اللام شاذٌ في الاستعمال
على قوته في القياس ؛ وذلك لأن الإسكان إنما كثرَ عنهم في لام الأمر (٧))

- (١) انظر المحتسب ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٤ وانظر الكشاف ج ٤ ص ٦٨ ، ٦٩ .
(٢) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٩ .
(٣) انظر همع الهوامع ج ٢ ص ١٧ .
(٤) آية ١١٣ / الأنعام .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ٤٠ .
(٦) شوان القراءات لوحة ٨١ .
(٧) ذهب النحاس إلى أنها لام الأمر انظر إعرابه ج ٢ ص ٩٢ وكذا
قاله أبو حيان في (وليرضوه وليقترفوا) انظر بحره ج ٤ ص ٢٠٨ .

وإنما اختاروا التحريك للام كي من حيث كانت لام كي نائبةً في أكثر الأمر
عن " أن " نُقِلَ مُلَخَصًا (١).

وقال العكبري : أسكنها قومٌ وهو ضعيفٌ (٢) وقال أبوحيان :
(قيل : هي لام كي سُكِّنَتْ شذوذاً) (٣).

وخلاصة القول في هذه المسألة أن إسكان لام كي شاذٌ في الاستعمال
على قوته في القياس .

*

المسألة السادسة عشرة

معنى اللام الناصبة للمضارع

قال الفراء في قراءة عبد الله ﴿ وما أَمْرُوا إِلَّا أَنْ يُعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ (٤)

العرب تجعل اللام في موضع " أن " في محل الأمر والإرادة كثيرا ، ومن
ذلك قوله تبارك وتعالى ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ ﴾ (٥) وقوله ﴿ وَأَمْرَنَا
لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٦) فاللام في موضع " أن " (٧) قال النحاس :

((مذهب الفراء أن هذه لام أن ، أي : " إِلَّا أَنْ يُعْبُدُوا " وأما البصريون
فهي عندهم لام كي ، أي : " أَمْرُوا بهذا كي يعبدوا الله " (٨) وقال الزمخشري
" إلا أن يعبدوا " بمعنى : بأن يعبدوا . (٩)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن " أن " في قراءة عبد الله هي

بمعنى اللام عند الفراء .

(١) ، (٢) انظر المحتسب ج ١ ص ٢٢٧ و ٢٢٨ .

(٣) البحر المحيط ج ٤ ص ٢١٨ .

(٤) آية ٥ / البينة .

(٥) آية ٦ / النساء .

(٦) آية ٧١ / الأنعام .

(٧) انظر معاني القرآن ج ٣ ص ٢٨٢ .

(٨) إعراب القرآن ج ٥ ص ٢٧٣ .

(٩) الكشاف ج ٤ ص ٢٧٥ .

المسألة السابعة عشرة

سجيء الواو قبل لام ك

قال الفراء : وفي قراءة عبد الله ﴿ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾^(١) كأنه قال : نختم على أفواههم لتكلمنا ، والواو في هذا الموضع بمنزلة قوله ﴿ وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَوَلِيكَوْنَنَّ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾^(٢) يريد أن الواو زائدة .^(٣) قال أبو الفتح : ومن ذهب إلى زيادة الواو جاز أن يذهب إلى مثل ذلك في هذا الموضع ، وعلى أن زيادة الواو لا يعرفها البصريون وإنما هو للكوفيين خاصة ، وقال أيضا : والكلام محمول على محذوف أي : (نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ مَا نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ) كقولك : " أحسنت إليك ولشكرك ما أحسنت إليك " وعزا القراءة إلى طلحة^(٤) . وقال الزمخشري : والمعنى : (ولذلك نختم على أفواههم)^(٥) وكذا قاله أبو حيان^(٦) . وقال العكبري : ويجوز أن يكون التقدير (وتكلمنا ختمنا على أفواههم)^(٧) .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الواو الواقعة قبل لام كي زائدة

على مذهب الكوفيين ، أما على مذهب البصريين فإن الكلام محمول على

الحذف والتقدير .

-
- (١) آية ٦٥ / يس .
(٢) آية ٧٥ / الأنعام .
(٣) انظر معاني القرآن ج ٢ ص ٣٨١ .
(٤) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢١٦ .
(٥) الكشف ج ٣ ص ٣٢٨ .
(٦) انظر البحر المحيظ ج ٧ ص ٣٤٤ .
(٧) اعراب الشوان لوحة ٣٣٢ .

السؤال الثامنة عشرة

نصب الفعل المضارع بعد واو المعية

قرأ عبد الرحمن الأعرج ﴿ أَتَجَعَلُ فِيهَا مِنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ
الدِّمَاءَ ﴾ (١) بنصب (يَسْفِكُ) (٢) قيل : هو جواب الاستفهام ،
وهو تخريج حسن ، وذلك أن المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد
الواو باضمار أن يكون المعنى على الجمع ، ولذلك تُقَدَّرُ الواو بمعنى :
(٣)
مع .

وقال ابن خالويه : وعن الأَخْفَشِ عن بعضهم ﴿ أَلَمْ نَسْتَحِذْ
عَلَيْكُمْ وَنَنْعَمْكُمْ ﴾ (٤) بنصب العین (٥) . وهي قراءة ابن أبي عمير (٦)
قال أبو حيان : النصب باضمار (أن) بعد واو الجمع ونظيره قول
الحطيئة :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخْلَاصُ (٧)

وقال أبو حيان أيضا : قال ابن عطية : النصب على الصرف ،
وليس النصب على الصرف من اصطلاح البصريين . (٨)

-
- (١) آية ٣٠ / البقرة .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ٤ ، وشوان القراءات لوحة ٢٢ .
 - (٣) انظر إعراب شوان القراءات لوحة ٢٩ والبحر المحيط ج ١ ص ١٤٢ .
 - (٤) آية ١٤١ / النساء .
 - (٥) مختصر شوان القراءات ص ٢٩ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٣ ص ٣٧٥ .
 - (٧) انظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧ وشدور الذهب ص ٣١٢ والديوان
ص ٨٤ والرواية فيه " ألم أك مسلما فيكون " .
 - (٨) البحر المحيط ج ٣ ص ٣٧٥ .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الفعل المضارع إذا وقع بعد الواو الدالة على الجمع المسبوقة باستفهام ينصب بأن المضرة على مذهب البصريين ، وينصب على الصرف على مذهب الكوفيين . (١)

*

المسألة التاسعة عشرة

نصب الفعل المضارع بأن مضرة وجوبا بعد أو

قرأ ابن أبي إسحاق * فَهَلْ لَنَا مِنْ شَعْمَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلُ * (٢) بالنصب فيهما . (٣)
قال الفراء : (٣)

* ولو نصبت * نرد * على أن تجعل * أو * بمنزلة * حتى * كأنه قال : فيشفعوا لنا أبدا حتى نرد فنعمل ، ولا نعلم قارئا قرأ به . (٤)

وقال أبو الفتح : أو نرد بنصب الدال عطف على * فيشفعوا * وهو

- (١) يعنون بالصرف أن ما بعد الواو مخالف لما قبلها انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٥٥٥ ، ويقول د / مهدي المخزومي أحرف الصرف يطلقها الكوفيون على الواو ، والفاء وأو التي ينصب الفعل المضارع بعدها . انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣٠٦ .
- (٢) آية ٥٣ / الأعراف .
- (٣) مختصر شوان القراءات ص ٤٤ .
- (٤) معاني القرآن ١ / ٣٨٠ .

منصوب ، لا نه جواب الاستفهام وفيه معنى التمني . (١) وقال النحاس:
"أونرد فنعمل" المعنى إلا أن نرد كما قال :

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنَكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتَ فَنَعْذِرَا (٢)

وقال العكبري : " أونرد " نصب على جواب التمني . (٣)

- (١) المحتسب ج ١ ص ٢٥٢ .
(٢) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٣٠ ، وانظر الكتاب ج ٣ ص ٤٧ وقال النصب
على معنى إلا أن ، وقد عزا البيت لامرئ القيس .
(٣) إعراب الشواذ لوحة ١٥٠ ، ١٥١ .

وقرأ أبيّ ، وعبداً لله (١) * تَقَاتَلُوا أَوْ سَلِمُوا * (٢) ، وقرأها
كذلك ابن عمر (٣) ورويت عن زيد بن علي (٤) . قال الفراء : أى حتى
يُسَلِمُوا ، وإلا أن يُسَلِمُوا. (٥)

وقال النحاس : والبصريون يقولون : إلى أن يُسَلِمُوا (٦) وكذا
قاله الزمخشري (٧) وقاله العكبري أيضا (٨) وقال أبوحيان : النصب
بإضمار " أن " عند البصريين غير الجرمي ، وبها في قول الجرسي
والكسائي ، وبالخلاف في قول الفراء ، وبعض الكوفيين ، فهي على قول
البصريين بإضمار أن عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم (٩) وقال نحو
من هذا ابن هشام. (١٠)

-
- (١) مختصر شواذ القراءات ص ١٤٢ .
(٢) آية ١٦ الفتح .
(٣) شواذ القراءات لوحة ٢٢٦ .
(٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٩٤ .
(٥) معاني القرآن ج ٣ ص ٦٦ .
(٦) إعراب القرآن ج ٤ ص ٢٠٠ .
(٧) الكشاف ج ٣ ص ٥٤٦ .
(٨) إعراب الشواذ لوحة ٣٥٣ .
(٩) البحر ج ٨ ص ٩٤ .
(١٠) مغني اللبيب ص ٦٢٤ .

نصب المضارع بأن المضمرة جوازا

وقرأ جعفر وشيبة * قَالَ لَوَ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوَى إِلَى رُكْنٍ
شَدِيدٍ * (١) بنصب آوى (٢) . قال أبو الفتح : أنكر ابن مجاهد
تحريك الباء ها هنا ، والذي أنكره عندي سائغ جائز ، وهو أن تعطف
آوى على قوة فكانه قال : (لو أن لي بكم قوة أو آوياً إلى ركن
شديد) فإذا صرت إلى اعتقاد المصدر ، فقد وجب إضمار أن لنصب
الفعل بها ، ومثله قول ميسون بنت بحدل الكلابية :

لَلْبَسِّ عَمَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشُّفُوفِ (٣)

فكانها قالت : للباس عماءة وأن تقر عيني ، وكذلك هذه القراءة :

* أو أن آوى (٤) وكذا خرجها الزمخشري (٥) . وقال أيضا العكبري (٦)
وقال كذلك أبو حيان . (٧)

-
- (١) آية ٨٠ / هود .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ٦٠ ، ٦١ وشوان القراءات لوحة ١١٤
(٣) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٤٥ ، والمقتضب ج ٢ ص ٢٧ ، والتصريح
على التوضيح ج ٢ ص ٢٤٤ وقال : ميسون الكلابية : زوج
معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، انظر
الجمع ج ٢ ص ١٧٠ .
(٤) المحتسب ج ١ ص ٢٢٦ .
(٥) الكشف ج ٢ ص ٢٨٤ ، ص ٢٨٥ .
(٦) أعراب الشوان لوحة ١٨٨ .
(٧) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧ .

المسألة العشرون

نصب الفعل المضارع بعد الفاء

قرأ ابن عباس، والأعرج * فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَن يَشَاءُ * (١)
بنصب * فَيَغْفِرَ وَيُعَذِّبَ * (٢) قال أبو جعفر: ((هذه القراءة عند
البصريين على إضمار (أن) وحقيقته أنه عطف على المعنى)) (٣) وقاله
كذلك العكبري وزاد وهذا يسى الصرف والتقدير، يكُن منه حساب
فغفران. (٤)

وقال سيبويه: (زعم هارون أن في بعض المصاحف * وَدَّوَا
لَوْتَدِهِنَّ فَيَدَّهِنُوا * (٥) هذا كما نقول: وَدَّ لَوَاتِيه فَوَدَّهِنَّ، على
معنى التمني (٦) وقال أبو حيان: (ولنصبه وجهان: أحدهما أنه
جواب (وَدَّوَا) لِتَضَمُّنِهِ معنى: لبيت، والثاني أنه على توهم أنه نطق
بأن، فيكون عطفًا على التوهم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من
جعل (لو) مصدرية بمعنى: (أن) وهم البصريون (٧) ، وقال
ابن هشام: (والذي أثبت مصدرية * لو * الفراء (٨) ، وأبو علي،

-
- (١) آية ٢٨٤ / البقرة .
(٢) انظر الكتاب ج ٣ ص ٩٠ شوان القراءات لوحة ٤٦ .
(٣) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٥٠ .
(٤) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ١٢١ .
(٥) آية ٩ / القلم .
(٦) الكتاب ج ٣ ص ٣٦ .
(٧) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٠٩ .
(٨) انظر معاني القرآن ج ٢ ص ٤٢٢ عند إعراب قوله تعالى :
* لو أن لي كرة فأكون * .

وأبو البقاء ، وابن مالك ، ويشهد للمثبتين قراءة * وَدَّ وَ لَو تَدَّهِنُ فَيَدَّهِنُوا *
فَعَطَفَ * فَتَدَّهِنُوا * بالنصب على * تَدَّهِنُ * لما كان معناه أن تَدَّهِنُ (١)

وجملة القول أن المضارع الواقع بعد الفاء ينصب فيما يأتي :

- أ - إذا وقع بعد الجزاء وهو جائز .
ب - أما آية القلم فالنصب فيها بالحمل على المعنى .

*

المسألة الحادية والعشرون

نصبُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ بعدَ ثُمَّ

عن يحيى ، وإبراهيم ، والحسن البصرى ، والحسن بن عمران ،
والجراح * ثُمَّ يَدْرِكُهُ الْمَوْتُ * (٣) بنصب الكاف (٤) . قال أبو الفتح :
النصب على إضمار * أن * كقول الأعشى :

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيَعَصَا (٥)

(١) مغني اللبيب ص ٣٥٠ .

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) آية ١٠٠ / النساء .

(٤) شوان القراءات لوحة ٦٣ .

(٥) انظر الكتاب ج ٣ ص ٤٠ وعزا البيت لطرفة ، وقال : وهو ضعيف

في الكلام وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٤ ووصفه بالرداءة وقال :
وأكثرهم ينشده " ليعصا " وهو الوجه الجيد ، ديوان طرفة
ص ٤٠ ، ومكان " لا ينزل " لا يدخل .

أراد : فإن يعصا ، وهو ليس بالسهل ، وإنما بابه الشِّعْرُ
لا القرآن . والآية على كل حال أقوى من ذلك لتقدم الشرط قبل
المعطوف ، وليس بواجب وهذا واضح . (١) وكذا قاله العكبري ، وقال :
وهذا يسمى الصرف ؛ لأنه لم يعطفه على الشرط لفظا ، فعطفه عليه معنى ،
كما جاء في الواو والفاء . (٢)

وقال أبوحيان : أجرى " ثم " مجرى الواو ، والفاء فكما جاز
نصب الفعل بعدهما بين الشرط وجوابه كذلك جاز في " ثم " وهذا
مذهب الكوفيين واستدلوا بهذه القراءة . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على قلة نصب الفعل
المضارع المعطوف بـ " إذا " وقع بين الشرط وجوابه على مذهب الكوفيين .

*

المسألة الثانية والعشرون

نصب الفعل المضارع بإذن الواقعة بعد عطْف

قال ابن خالويه في حرف ابن مسعود : فَإِذَا لَا يُوْءُ تَوْأ * (٤)
جعل الفاء جوابا ، ونصب " يُوْءُ تَوْأ " بـ " إِذَنْ " وحكى الكسائي عن
العرب سماعا : (فَإِذَنْ لَا آتَى الْحَصْل) (٥) . وقال الفراء : وَمَنْ

(١) المحتسب ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) أعراب الشوان لوحة ١٠٨ .

(٣) البحر المحيط ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٤) آية ٥٣ / النساء .

(٥) مختصر شوان القراءة ص ٢٧ ، والحصل ولد الضب يكنى أبا الحسل ،
وقال : لا أتيك من الحسل أبدا ، لأن سننها لا تسقط أبدا حتى تموت .
اللسان (حسل) .

نصب نوى في "إذا" فاء تكون جوابا ، فنصب الفعل بإذن (١) . وقال أبوحيان : والالفصح الفاء إعمال إذن بعد حرف العطف الواو ، والفاء عليه أكثر القراء ، وقد زاد مع ابن مسعود (عبد الله بن عباس) (٢) . وقال ابن هشام : قال جماعة من النحويين : إذا وقعت إذن بعد الواو ، والفاء جاز في المضارع بعدها الرفع أو النصب ، واحتجوا في جواز النصب بالقراءة الشاذة (٣) .

وقرأ أبي بن كعب * وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا * (٤) بإسقاط النون (٥) قال الرضي يجوز انتصاب الفعل بعد العاطف ، من حيث كون ما بعد العاطف (إذن) في أول جملة مستقلة هو متصدر ، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حروف العطف بعضها ببعض كان الرفع أكثر . نقل ملخصا (٦) .

و خلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز نصب الفعل المضارع بإذن الواقعة بعد الفاء أو الواو ، والإهمال بعدهما أكثر من الإعمال وقد ذكر المذهبين صاحب الكتاب (٧) .

-
- (١) معاني القرآن ج ١ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ وانظر أيضا ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٢٨ .
(٢) انظر البحر ج ٣ ص ٢٧٣ .
(٣) مغني اللبيب ص ٣٢ .
(٤) آية ٧٦ / الإسراء .
(٥) انظر مختصر شوان القراءات ص ٧٧ ، والكشاف ج ٢ ص ٤٦٢ ، وانظر البحر ج ٦ ص ٦٩ وقد جعل النصب على إعمال إذن ، أو إضمار " أن " بعد الفاء .
(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٣٨ .
(٧) الكتاب ج ٣ ص ١٣ وقد ذكر القراءة الشاذة .

السؤال الثالثة والعشرون

النصب بلم على خلاف المشهور

قرأ أبو جعفر المنصور * أَلَمْ نَشْرَحْ * (١) بفتح العاء ،
قال ابن مجاهد : وهذا غير جائز أصلاً ، وإنما ذكرته لك لتعرفه ،
قال أبو الفتح : غير أنه قد جاء مثله في الشعر :

من أَيِّ يَوْمٍ من المَوْتِ أَنْفِرُ أَيَّومَ لَمْ يَقْدَرِ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ (٢)

قيل : لم يقدر بالنون الخفيفة وحذفها (٣) . وقال الزمخشري :
لعله بين العاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها. (٤)

وقال أبو حيان : لهذه القراءة تخريج " أحسن من هذا كله ،
وهو أنه لغة لبعض العرب ، حكاهما اللحياني ، وهي الجزم بلم والنصب
بلم بعكس المعروف عند الناس ، وأنشد قول عائشة بنت الأعمام :
في كُلِّ ما هَمَّ أمضِ رأيه قُدماً ولم يُشاورني إقداً أحداً (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه من الشاذ أن تعمل (لم)

عمل " لن " فتعمل النصب بدل الجزم .

*

-
- (١) آية ١ / الشرح .
(٢) انظر مغني اللبيب ص ٣٦٥ .
(٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٦٦ .
(٤) الكشاف ج ٤ ص ٢٦٦ .
(٥) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨٧ .

المسألة الرابعة والعشرون

جزم المضارع في جواب الأمر

قرأ ابن مسعود * قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً
مِنَ السَّمَاءِ تَكُنْ لَنَا عَيْدًا * (١) بجزم * تكن * (٢) . قال الفراء :

((وما كان من نكرة قد وقع عليها أمر جاز في الفعل بعده الجزم والرفع)) (٣)

وقال النحاس : ((وقراءة الأعمش على الجواب . والمعنى : يكون يوم

نزولها عيداً لنا (٤) وقال كذلك العكبري (٥) وقال أيضاً أبوحيان (٦)

وقرأ الحسن * خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ * (٧) بسكون

الراء (٨) ، قال الزمخشري بالجزم جواباً للأمر (٩)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز جزم الفعل المضارع الواقع

في جواب الأمر (١٠)

-
- (١) آية ١١٤ / المائدة .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ٣٦ .
 - (٣) انظر معاني القرآن ج ١ ص ٣٢٥ ز ج ٢ ص ١٦٢ وقال : تقول :
أعزني دابة أركب ، يا هذا ، لأنك تقول : أركبها ،
أما إذا لم يصلح فيه إضماراً لها فليس إلا الجزم .
 - (٤) انظر إعراب القرآن ج ٢ ص ٥١ . وجاء في النص (يكون) كذا والصواب (يكن)
 - (٥) انظر إعراب الشوان لوحة ١٢٧ .
 - (٦) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٥٦ .
 - (٧) آية ١٠٣ / التوبة .
 - (٨) الإتحاف ص ٢٤٤ .
 - (٩) الكشف ج ٢ ص ٢١٢ .
 - (١٠) للفراء تفصيل جيد في هذه المسألة . انظر معانيه ١ / ١٥٧ .

السؤال الخامسة والعشرون

جزم المضارع في جواب النهي

قرأ الحسن ﴿ وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ ﴾ (١) بسكون الراء (٢) ،
وقرأها كذلك ابن أبي عيطة (٣) . قال الفراء : وهي في قراءة عبد الله " ولا تمنن أن
تستكثر " فهذا شاهد على الرفع في تستكثر ولو جزمه جازم على هذا المعنى كان
صوابا . (٤)
وقال الأخفش : ((جُزِمَ في جواب النهي)) (٥) وقال أبو الفتح
: هو بدل من قوله " تَمَنَّ " (٦) وقاله كذلك الزمخشري (٧) وقاله
أيضا أبو حيان . (٨)

وقال العكبري : ويجوز أن يكون جواب شرط محذوف ، أي :

﴿ إِنْ تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ ﴾ (٩)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز جزم الفعل المضارع الواقع

في جواب النهي . لمجرد الملازمة بين النهي والأمر ، أو على صحة
وقوع البدل ، أو على صحة وقوع الشرط .

-
- (١) آية ٦/ المدثر .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ١٦٤ .
 - (٣) شوان القراءات لوحة ٢٥٣ .
 - (٤) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٠١ . وانظر روح المعاني للإمام لوسي ٢٩/٢٠ وفيه تفصيل جيد للكلام الفراء .
 - (٥) معاني القرآن ج ٢ ص ٧١٩ .
 - (٦) انظر المحتسب ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، وقال أو يكون أسكن الراء لثقل الفتحة مع كثرة الحركات .
 - (٧) انظر الكشف ج ٤ ص ١٨١ وقال : يجوز اعتبار حال الوقف .
 - (٨) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٧٠ وقال : التخفيف واعتبار حال الوقف لا يجوز ان أن يحمل القرآن عليهما مع وجود ما هو راجح عليهما وهو البدل .
 - (٩) إعراب الشوان لوحة ٣٨٨ .

السؤال السادسة والعشرون

جزم الفعل المضارع المعتل الآخر

وقرأ زيد بن علي : ﴿ وَلَا تَقْوَمَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (١) بإثبات

الواو (٢) ، قال الفراء : أكثر العرب يجعلونها من * قفوت * فتحرك
الفاء الى الواو فتقول : ولا تَقِفْ ، وبعضهم / ، والعرب تقول : قَفَّتْ أثره وقفوته (٣)

وقاله كذلك الزمخشري (٤) ، وقال العكبري : (أشبع الضمة ، أو جعل

الواو في الأصل ضمومةً كما يضمُّ الحرف الصحيح ثم جزمه بحذف

الحركة) (٥) ، وقال أبو حيان : إثبات الواو ، والياء ، والألف مع الجازم

لغة لبعض العرب ، وضرورة لغيرهم ، قال الشاعر :

هَجَوْتَ زَيَانَ ثُمَّ جِئْتَ مَعْتَدِرًا من هَجَوْتَ زَيَانَ لَمْ تَهْجُوْا وَلَمْ تَدَعِ (٦)

وقال : قفوت أثره وقفيت أثره لفتان لوجود التصاريف فيهما كجبن

وحذب وليس قاف مقلوبا من قفا كما جوزّه صاحب اللوامح . (٧)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز في الفعل المضارع المعتل

الآخر أن يثبت حرف العلة في آخره مع وجود الجازم ، إما للضرورة وإما لأنه

لغة عند بعض العرب .

-
- (١) آية ٣٦ / الاسراء .
 - (٢) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٦ .
 - (٣) معاني القرآن ج ٢ ص ١٢٣ ، ١٢٤ .
 - (٤) انظر الكشاف ج ٢ ص ٤٤٩ .
 - (٥) اعراب الشواذ لوحة ٢٢٦ ولوحة ٢٢٧ .
 - (٦) انظر المنصف ج ٢ ص ١١٥ والانصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٢٤
الشاهد رقم ٧ ، وشرح الفصل لابن يعين ج ١ ص ١٠٤ وشرح
شافية ابن الحاجب ج ٤ ص ٤٠٦ ، الشاهد رقم ١٩٢ .
 - وشرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ٢٨٧ ، وشرح الأشموني
ج ١ ص ٩٤ رقم ٤٤ . نسب جماعة هذا البيت الى أبي عمرو بن
العلاء . انظر الانتصاف من الانصاف ج ١ ص ٢٤ هامش ٧٨ .
 - (٧) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٦ .

المسألة السابعة والعشرون

علامة جزم الفعل المضارع (يرى)

قرأ أبو عبد الرحمن السلمي * أَلَمْ تَرَ * (١) بسكون الراء، (٢)
وقال العكبري يقرأ بإسكان الراء وإثبات الهمزة * أَلَمْ تَرَ * (٣) ،
قال أبو الفتح : ((الاصل رأى يرأى ، مثل : رعى يرمى ، إلا أن
أكثر لغة العرب فيه ، تخفيفاً همزته بحذفها ، وإلقاء حركتها على الراء
قبلها وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة أنت ترى ، وهو يرى ،
قال سراقه البارقى :

(٤)
أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ كَلَانَا عَالِمٌ بِالْتَرَهَاتِ

فخفف أرى ، وحقق ترأيان . وقال : ((وقرأ علي بن أبي طالب * أَلَمْ تَرَ *
بإسكان الراء وهو من إجراء الوصل مجرى الوقف)) نقل ملخصاً (٥) ، وقال
أبوحيان : ((وقيل : هي لغة قوم لا يكتفون بالجزم بحذف لا م
الفعل بل يسكنون بعده عين الفعل)) (٦)

-
- (١) آية ٤٣ وآية ٢٤٦ ، وآية ٢٥٨ / البقرة ، وآية ٤٩ / النساء .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٥ وقال الكرمانى فى شوان القراءات
لوحة ٤١ فى جميع القرآن .
(٣) انظر اعراب الشوان لوحة ٠٦٤ .
(٤) انظر نوار رأبى زيد ص ١٨٥ ، وشرح المفصل ج ٩ ص ١١٠ ،
وشرح شواهد شافية ابن الحاجب ج ٤ ص ٣٢٢ الشاهد
١٥٩ ، والخصائص ج ٣ ص ١٥٣ ، واللسان رأى .
(٥) انظر المحتسب ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، وذكر قراءة علي فى آية
٢٥٨ / البقرة .
(٦) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٠ ، وذكر قراءة السلمي فى آية ٤٩ /
النساء .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الفعل (رأى) في مضارعه لفتان المشهورة بتخفيف الهمزة يرى ، والأخرى بتحقيقها يراى وقياسه على اللفتين مع الجازم حذف اللام علامة إعراب له وفتح ما قبلها ، وقد كان على اللغة غير المشهورة ، أما على المشهورة فقد أشكل الأمر حيث جاء الحرف الأخير ساكنا بعد الحذف ، وأحسن ما يقال : أنه لغة قوم لا يكتبون بحذف اللام بل يُسَكِّنُونَ بعد الحذف الحرف الأخير .

*

المسألة الثامنة والعشرون

علامة جزم الفعل (يعيا)

قال أبو الفتح : وقرأ الحسن * وَلَمْ يَعِي * (١) بكسر العين وسكون الياء ، وهو مذهب ترغيب العرب عنه ، وهو إعلال عين الفعل وتصحيح لاه ، ولم يأت هذا في الفعل إلا في بيت شان أنشده الفراء وهو قول الشاعر :

وَكَانَهَا بَيْنَ النَّسَاءِ سَبِيكَةً تَمْشِي بِسَدَةِ بَيْتِهَا فَتَعِي (٢)

ولم يعي أجراه مجرى لم يبيع ، فحذف العين لسكونها ، وسكون الياء الثانية ، ووزن لم يعي لم يعقل ، مثل لم يبيع . نقل ملخصا (٣) وقال العكبري : وهي لغة ضعيفة . (٤)

(١) الأحقاف آية ٢٣ .

(٢) انظر (المنصف ج ٢ ص ٢٠٦ ، واللسان " عيا " وجاء فيه :

والفعل يعيى فيه لفتان : عَيِيَ يَعِيًا ، وَعَيَّ يَعِيًا) .

(٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٦٩ .

(٤) إعراب الشوان لوحة ٣٤٩ .

وقال أبو حيان : (ووجهه أنه فتح عين الكلمة في الماضي ، قالوا في (بَقِيَ بَقَاً) وهي لغة لطي ، ولما بنى الماضي على فعل بالفتح بناءً مضارعةً على يَذْعِلُ بكسر العين فجاه (يَعْيبُ) فلما جاء الجازم حذف الياء فبقي (يَعْيسُ) (١) .

وخلاصة ما في هذه المسألة أنه من شأن أن تُعَلَّ عين الفعل وتَصِحَّ لامه فتُحذفُ العين وتبقى اللام وهي حرف علة مع دخول الجازم والقياس حذف اللام وفتح العين .

*
المسألة التاسعة والعشرون

أحوال (لَمَّا) الجازمة والرابطة

قرأ الحسن (٢) * أَلَمَّا يَأْنِ * (٣) وقال أبو حيان : قراءة الحسن * لَمَّا يَأْنِ * وقراءة أبي السمال * لَمَّا يَأْنِ * (٤) ، قال أبو الفتح : أصل * لَمَّا * * لَمَّ * * زيد عليها * ما * فصارت نفيًا ، لقوله : * قد كان * تقول : قام زيد ، فيقول المجيب بالنفي : لم يَقَمْ ، فإن قال : قد قام ، قلت : لَمَّا يَقَمْ ، لَمَّا زاد في الإثبات قد زاد في النفي (ما) (٥) .

-
- (١) البحر المحيط ج ٨ ص ٩٠٨ .
 - (٢) انظر مختصر شوان القراءات ص ١٥٢ ، وشوان القراءات لوحة ٢٣٨ ، والإتحاف ص ٤١٠ .
 - (٣) آية ١٦ / الحديد .
 - (٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٢ .
 - (٥) المحتسب ج ٢ ص ٣١٢ .

وقرأ عبد الله ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ وَجَعَلَ السَّقَايَةَ ﴾ (١) ،

قال الفراء : كأنه استأنف الكلام استئنافا ، وتوهم أن ما قبله فيه جوابه ،
وقد جاء في الشعر قال امرؤ القيس :

(٢) فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَقِّ وَأَنْتَحَى بِنَا بَطْنَ خَبْتِ ذِي قَفَافٍ عَقْنَقَلِ

وقال الزمخشري : كأنه قيل بتقدير الجواب أمهلهم حتى انطلقوا . (٣)

وقال أبوحيان : يحتمل أن تكون الواو زائدة على مذهب الكوفيين ، واحتمل
أن يكون جواب لما محذوفا تقديره فقدأها حافظها . (٤)

وعن الأعمش ﴿ وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ

لَمَّا آتَيْنَاكُمْ ﴾ (٥) ، قال أبو الفتح : ليست " لَمَّا " هاهنا بمعروفة

في اللغة ، وذلك أنها تكون جازمة ، أو تكون ظرفية رابطة ، أو تكون

بمعنى : إلا ، ولا وجه لواحدة منهن في هذه القراءة ، وأقرب وجه أن

يكون آراء " لَمَّا " ما آتيناكم " فزاد " مِنْ " على مذهب الأعمش

فصارت " لَمَّا " فلما التقت ثلاث ميمات ثقلن فحذفت الأولى منهن

فبقى " لَمَّا " . وقال الزمخشري : هي بمعنى " حين " (٦) .

(١) آية ٧٠ / يوسف .

(٢) انظر معاني القرآن ج ٢ ص ٥٠ وانظر شرح المعلقات السبع
للزوزني ص ١٩ ، والقفاف جمع قف وهو ما غلظ وارتفع مسن
الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والعنقل : الرمل المنعقد
المتلبد .

(٣) الكشاف ج ٢ ص ٤٣٤ .

(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ٣٢٩ .

(٥) آية ٨١ / آل عمران .

(٦) المحتسب ج ١ ص ١٦٤ بتصرف .

(٧) الكشاف ج ١ ص ٤٤١ .

وَتَعَقَّبَ أَبُو حَيَّانَ أَبَا الْفَتْحِ وَالزَّمْخَشَرِيَّ وَقَالَ : ((أَمَا قَوْلُ
أَبِي الْفَتْحِ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ ، وَبَيِّنَةٌ كَلَامُ الْعَرَبِ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مِثْلُهُ ، فَكَيْفَ
كَلَامُ اللَّهِ ؟

وَكَانَ ابْنُ جَنِيٍّ كَثِيرَ التَّمَحُّلِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ
فَقَدْ خَالَفَ فِيهِ سَيَّبُوه فِي " لَمَّا " الْمَقْتَضِيَّةَ جَوَابًا ، فَإِنَّهَا عِنْدَ
سَيَّبُوه حَرْفٌ وَجُودٌ لَوْجُودٍ ، وَلَيْسَتْ ظَرْفِيَّةً بِمَعْنَى : حِينَ ، وَلَا بِمَعْنَى
غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى ظَرْفِيَّتِهَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ . نَقَلَ مُلَخَّصًا . (١)

وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ " لَمَّا " أَصْلُهَا " لَمْ " وَهِيَ
جَائِزَةٌ نَافِيَةٌ لِلْمُضَارَعِ ، وَتَجِيءُ رَابِطَةً وَهِيَ عِنْدَ سَيَّبُوه حَرْفٌ وَجُودٌ لَوْجُودٍ
وَإِنَّمَا عَلَى الْفَارِسِيِّ وَأَبِي الْفَتْحِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ ظَرْفٌ بِمَعْنَى حِينَ ، وَعَلَى
هَذَا الْقَوْلِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا مِنْ عَامِلٍ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا جَوَابُهَا (٢) وَإِنْ سَبَقَ
جَوَابُهَا بِالْوَاوِ فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلِاسْتِثْنَاءِ وَيَتَوَهَّمُ الْجَوَابُ فِيهَا قَبْلَهَا ،
وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ زَائِدَةً ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مُخَدَّوفاً .

*

السَّأَلَةُ الثَّلَاثُونَ

مِنْ أَحْكَامِ لَامِ الْأَمْرِ الْجَائِزَةِ لِلْفِعْلِ الْمُضَارَعِ

قَرَأَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَيْسَى (٣) * فَلْيَصْمُهُ * (٤) بِكَسْرِ لَامِ

الْأَمْرِ ، وَقَرَأَهَا كَذَلِكَ الْحَسَنُ : فِي جَمِيعِ لَامَاتِ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا وَاوٌ

(١) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٥١٢ ، ٥١٣ .

(٢) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٧ .

(٣) مختصر شوان القراءات ص ١٢ .

(٤) آية ١٨٥ / البقرة .

- أوفاء^(١) وقال النحاس : كان الحسن يكسر لام الأمر كانت مبتدأة ،
أو كان قبلها شيء وهو الأصل .^(٢) وكذا قاله العكبري .^(٣)
- وقرأ الحسن وشيبة^(٤) * فَلَيْسَتْ جِيْبُوا لِي وَلِيُوْ مِنْوَا بِي *^(٥)
وقرأ كذلك^(٦) * وَلِيَخَشَّ * و * فَلَيْتَقَوَا * و * وَلِيَقُولُوا *^(٧) وزاد في
البحر معهما (الزهري ، وأباحيوة ، وعيسى بن عمر) .^(٨)
- قال الفراء : قرأ أبي بن كعب * لَنَسُوْ نَ وَجُوْهَكُم *^(٩)
بالتخفيف^(١٠) ، قال أبو حيان : فدخلت لام الأمر في قراءة أبي علي
المتكلم كقوله * وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ *^(١١)

-
- (١) شوان القراءات لوحة ٢٦ .
(٢) إعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٨ .
(٣) إعراب الشوان لوحة ٥٧ .
(٤) شوان القراءات لوحة ٣٦ ، وإعراب الشوان لوحة ٥٧ .
(٥) آية ١٨٦ / البقرة .
(٦) شوان القراءات لوحة ٥٨ .
(٧) آية ٩ / النساء واكتفيت هنا بهذه القراءات ، لأن التميمي
يدل على كل لام * أمرني قراءة الحسن .
(٨) البحر ج ٣ ص ١٧٧ .
(٩) آية ٧ / الإسراء . وسيجيء بحث آخر إن شاء الله عند
الحديث عن جواب إذا الشرطية .
(١٠) معاني القرآن ج ٢ ص ١١٧ .
(١١) آية ١٢ / العنكبوت ، وفي قراءة الحسن ، وعيسى ، ونوح القاري (بكسر
اللام) ورويت عن علي / انظر البحر ج ٧ ص ١٤٣ .

وقرأ زيد بن علي * تَوَّجَهُ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْأَمْرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : لِتَوَّجَهُمْ وَالتَّجَاهِدُ (١) ، قَالَ أَبُو حِيَّانٍ : وَيُمْكِنُنَا الْآنَ أَنْ نُورِدَ أَهْمَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِلَامِ الْأَمْرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى النُّحُوْلِ الْآتِيَةِ :

أولاً : بُنْكَسَرُ لَامِ الْأَمْرِ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْوَاوِ أَوْ الْفَاءِ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، يَقُولُ سَيْبَوِيهِ : اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ وَكَانَ مُتَحَرِّكًا سِوَى الْفِي الْوَصْلِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ كَلَامٌ لَمْ يُحْذَفْ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ * هُوَ ، وَهِيَ * فَيُحْدِثُ الْهَاءُ تَسْكِنًا إِذَا كَانَ قَبْلَهَا وَاوٌ ، أَوْ فَاءٌ ، أَوْ لَامٌ ، فَعَمِلُوا ذَلِكَ حَيْثُ كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ يَدْعُونَ * الْهَاءَ * فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَى حَالِهَا . وَمَنْ تَرَكَ الْهَاءَ عَلَى حَالِهَا فِي * هُوَ وَهِيَ * تَرَكَ الْكُسْرَةَ فِي لَامِ الْأَمْرِ عَلَى حَالِهَا . (٢)

ثانياً : يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ لَامُ الْأَمْرِ عَلَى فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ ، قَالَ الرُّضِّيُّ : (أَمْرُ الْإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ قَلِيلٌ ، وَإِنْ اسْتَعْمَلَ فَلَا بَدَّ مِنَ اللَّامِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ * قَوْمُوا فَلَا صَلِّ لَكُمْ *) (٣) وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَغْنِيِّ : سِوَاهُ أَكْبَانَ الْمُتَكَلِّمِ مُفْرَدًا نَحْوَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ * قَوْمُوا فَلَا صَلِّ لَكُمْ * أَمْ مَعَ غَيْرِهِ

(١) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٣ . والآية ١١ / الصف .

(٢) انظر الكتاب ج ٤ ص ١٥١ وانظر معاني الفراء ج ١ ص ٢٨٥ ،

وج ٢ ص ٢٢٤ .

(٣) شرح الرضي ج ٢ ص ٢٥٢ .

نحو " وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ " (١) وقد تقدم، فهذه الشواهد تدلُّ على جواز دخول لام الأمر على فعل المتكلم، غير أنه من القليل النادر الذي لا تبني عليه قاعدة، وينبغي ألا يُنكر وقد ورد في القرآن وإنما يحمل على السماع.

ثالثاً : يجوز أن تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وأجاز سيبويه حذفها في الشعر، وقال: ((وقد تعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأنَّ إذْ أعملوها مضمرة (٢)

*

المسألة الحادية والثلاثون

دخول " لا " الناهية على فعل المتكلم

قرأ الشعبي (٣) * وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ * (٤) وقرأها كذلك الحسن بجزم الميم (٥).

- (١) انظر مقني اللبيب ص ٢٩٦، وانظر الحديث في فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٤٨٨ باب الصلاة على الحصر رقم الحديث ٣٨٠ ورد هذا الحديث بكسر اللام فتكون لام التعليل، وورد في بعض الروايات " فلنصل " بالنون وكسر اللام والجزم، واللام هنا لام الأمر أيضا وكسرهما لغة انظر ص ٤٩٠ وله روايات أخرى .
- (٢) انظر الكتاب ج ٣ ص ٨ واستشهد بقول متم بن نويرة، وغيره على مثل أصحاب البعوضة فأخشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى
- (٣) مختصر شوان القراءات ص ٣٥ .
- (٤) آية ١٠٦ / المائدة .
- (٥) البحر المحيط ج ٤ ص ٥٤٤ .

قال أبو حيان : دخول لا الناهية على فعل المتكلم قليل

نحو قول الشاعر :

(١)
إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلانَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضُ

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على قلة أن تدخل

• لا • الناهية على فعل المتكلم .

المسألة الثانية والثلاثون

جزم الفعل المضارع المعطوف على جواب الطلب الماضي

قال الكرمانى : وعن ابن أبي عملة * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوَبُّوا
إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ (٢)
بجزم لام * وَيُدْخِلَكُمُ * (٣)

(١) انظر التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٢٤٦ وعزا البيت إلى الوليد بن

عقبة ، وقال : عني به معاوية - رضي الله عنه - وانظر مغني اللبيب

ص ٣٢٦ الشاهد رقم ٤٥١ . والجراضم بضم الجيم وبالضاد

المعجمة الاكول الواسع البطن . اللسان (جرضم) .

(٢) آية ٨ / التحريم .

(٣) شوان القراءات لوحة ٢٤٦ .

قال الفراء : ولو قرأ قارىء " يُدْخِلُكُمْ " جزماً لكان وجهها ؛ لأن
الجواب في (عسى) فَيُضْعَرُ فِي (عسى) الفاء ، وينوى بالدخول أن يكون
معطوفاً على موقع الفاء ، ولم يقرأ به (١) . وتعقبه النحاس ، وقال : هذا
تعسف شديد منه . (٢)

وقال الزمخشري نحواً من كلام الفراء ، إلا أنه قال : كأنه قيل :
توبوا يوجب لكم تكفير سيئاتكم ويدخلكم . (٣) وتعقبه أبوحيان وقال :
والأولى أن يكون حذف الحركة تخفيفاً . (٤)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز عند الفراء والزمخشري جزم
الفعل المضارع المعطوف على جواب الطلب الماضي .

*

المسألة الثالثة والثلاثون

شرط جزم الفعل المضارع المعطوف بـ " ثُمَّ "

قرأ الأعرج والعباس عن أبي عمرو * ثُمَّ نَتَّبِعُهُمُ الْآخِرِينَ * (٥)
يسكون العين . (٦)

- (١) معاني القرآن ج ٣ ص ١٦٨ .
(٢) إعراب القرآن ج ٤ ص ٤٦٤ .
(٣) الكشاف ج ٤ ص ١٣٠ وقد عزا الفراء إلى ابن أبي عبلة أيضاً .
(٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٩٣ قال : تخفيفاً لما هومن كلمتين بالكلمة
الواحدة تقول في قَمَعَ وَنَطَعَ ، قَمَعَ وَنَطَعَ ، وسيأتي إن شاء الله
بحث عن حركة حرف الإعراب .
(٥) آية ١٧ / الرسائل وقبلها * أَلَمْ نُهَلِكِ الْأُولِينَ * آية ١٦ .
(٦) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٥ .

قال الفراء: ((ولو جزمت على (أَلَمْ نَقْدِرْ إِيَّاهُ الْإِوَالِينَ وَإِتْبَاعَهُمْ
الْآخِرِينَ) كان وجهها جيدا بالجزم ؛ لأن التقدير يصلح للماضي والمستقبل))
وقال النحاس : قال أبو حاتم : ((هو لحن) ، قال أبو جعفر منعه من جهة
المعنى ، وهو في المعنى غير مستحيل ؛ لأنه قد قيل في المعنى : أنهم
قوم نوح ، وشمود . وأن الآخرين قوم إبراهيم عليه السلام ، وأصحاب
مدین وفرعون . قال أبو جعفر : فعلى هذا تصح القراءةُ بالجزم .^(٢) وقال
أبو الفتح : ((معنى هذه القراءة أنه يريد قوما أهلكهم الله سبحانه بعد
قوم قبلهم على اختلاف أوقات المرسلين إليهم شيئا بعد شيء))^(٣)
وقال نحو من قول أبي الفتح ، الزمخشري في كشافه^(٤) ، وأبى
حيان في بحره .^(٥)

و خلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز جزم الفعل المضارع
المعطوف بـ " ثم " على فعل مضارع مجزوم بأداة جزم وشرطه صحة
المعنى .

(١) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٢٣ .

(٢) إعراب القرآن ج ٥ ص ١١٦ .

(٣) المحتسب ج ٢ ص ٣٤٦ وقال يحتمل جزمه أن يكون أسكن استثقالا

لتوالي الحركات فيكون معناه ومعنى قراءة الجماعة واحد .

(٤) الكشاف ج ٤ ص ٢٠٣ .

(٥) انظر البحر المحيطة ج ٨ ص ٢٠٥ .

المسألة الرابعة والثلاثون

ثبات علامة رفع الفعل المضارع في حالة الجزم

وعن طلحة بن مَصْرَفٍ * فَإِيَّاتَرِينَ * (١) بيا ساكنة (٢) ،
وقرأها كذلك أبو جعفر وشيبة (٣) ، قال أبو الفتح : وهي شاذة ولست
أقول : إنها لحن لثبات علم الرفع وهو النون فيها في حالة الجزم ،
لكن تلك لغة ، تَثَبَّتْ هذه النون في الجزم ، وأنشد أبو الحسن :

لولا فوارس من قيسٍ وأسرتهم
يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُونَ بِالْجَارِ (٤)

قال : كذا أنشده ، وقد يكون على تشبيه (لم) بلا . (٥)

وكذا نقله أبو حيان عن أبي الفتح (٦)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن ثبات علامة رفع الفعل المضارع

في حالة الجزم شاذ في القياس نادر في الاستعمال وقيل : هو لغة قوم .

- (١) آية ٢٦ / مريم .
- (٢) شوان القراءات لوحة ١٤٧ .
- (٣) البحر المحيط ج ٦ ص ١٨٥ .
- (٤) اللسان " صلف " والرواية فيه " لولا فوارس من نعم " مكان " من قيس " ، قال : لم يوفون شاذ ، وإنما جاء على تشبيه لم بلا ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ص ٨ والرواية فيه " الصليعا " مكان " الصليفا " وخرجه على تشبيه لم بلا ، وانظر خزنة الأدب ج ٣ ص ٥٢٥ والرواية فيها " من نهل " مكان " من قيس " .
- (٥) المحتسب ج ٢ ص ٤٢ .
- (٦) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٨٥ .

المسألة الخامسة والثلاثون

حمل أينما الشرطية الجازمة على إذا الشرطية غير الجازمة

وعن علقمة وطلحة * أَيْنَمَا يُوجِّهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ * (١) بكسر
الجيم ، وهاء واحدة (٢) . قال صاحب اللوامح : (فَإِنَّ صَحَّ ذَلِكَ ، فَإِنَّ
الهاء التي هي لام الفعل محذوفة فرارا من التضعيف ، أولم يرد به
الشرط ، فيكون التقدير : (أينما هو يوجه) وقد حذف منه ضمير
الفعول به ، ويكون حذف الياء من " لَا يَأْتِ " على التخفيف) . وقال
أبو حاتم : (هذه القراءة ضعيفة ، لأن الجزم لا زم) انتهى . وتعقبها
أبو حيان وقال : (أينما شرط حُملت على إذا لجامع ما اشتركا فيه
من الشرطية ، ثم حذف الياء من " لَا يَأْتِ " تخفيفا أو جزمه على توهم
أنه نطق بأينما المهملة معملة ، كقراءة من قرأ * إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ * (٣)
في أحد الوجهين ، ويكون معنى يُوجِّهُ يتوجه فهو فعل لازم لا متعد .
وخلاصة القول في هذه المسألة أن " أَيْنَ " تصلح للاستفهام
عن المكان وتصلح للشرط ؛ فإذا اتصلت بها " ما " الزائدة ، خَلُصَتْ

(١) آية ٧٦ / النحل .

(٢) البحر المحيط ج ٥ ص ٥٢٠ .

(٣) آية ٩٠ / يوسف قراءة قنبل عن ابن كثير ، انظر الحجة لابن خالويه

ص ١٩٨ وانظر الحجة لأبي زرعة ص ٣٦٤ وعزاها الى ابن كثير

وانظر الاتحاف ص ٢٦٧ قنبل من طريق ابن مجاهد .

(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ٥٢٠ وقد اطلعت على جملة من كتب الشوان

فلم أجد لها في غير البحر .

للشرط (١) ، فتجزم فعلين ، الأول فعل الشرط والثاني جوابه . وهي هنا شرطية غير أن فعل الشرط لم يجزم بها ، والجواب جاء مجزوما . والسدى ينبغي في هذه القواعد أن تحمل على إذا الشرطية فهي غير عاملة ، وحمل الشيء على الشيء ما جاء في العربية (٢) ، ويكون جزم الجواب على التوهم أنه لم يحمله على إذا الشرطية وجاء بها على الأصل . وهذا أولى من كثرة الحذف أو التقديرات ، أو ألا تكون شرطا والشرط ظاهر فيها ، والحمل ضرورة يلجأ إليه في مسائل الشذوذ ، ولا يجنى عليه قاعدة .

*

المسألة السادسة والثلاثون

من بين الشرطية والموصولة

وعن زيد بن علي * وَمَنْ يَعْمُرْ عَن زَيْدِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ * (٣)
بالواو (٤) . قال الزمخشري : * من * موصولة غير مضمّنة معنى الشرط ،
وحق هذا القارىء أن يرفع * نَقِيضٌ * (٥) وقاله كذلك العكبري ، وزاد
أيضا أو أن يكون مجزوما علامة الجزم حذف الضمة المقدرة في حالة
الرفع ، أو أنه أشبع ضمة الشين (٦) . وتعقب أبو حيان الزمخشري وقال :

- (١) انظر الكتاب ج ٣ ص ٥٥٩
(٢) باب الحمل في اللفظة باب واسع متعدد الجوانب ، انظر الخصائص لابن جني ج ١ ص ٢١٢ الى ص ٢١٥ وانظر من ص ٢٥١ الى ص ٢٥٦ ، وانظر الاشباه والنظائر في النحو ج ١ ص ١٨٣ الى ص ١٩٨ .
(٣) آية ٣٦ / الزخرف .
(٤) شوان القراءات لوحة ٢١٨ .
(٥) الكشف ج ٤ ص ٤٨٨ .
(٦) اعراب الشوان لوحة ٣٤١ و ٣٤٢ وقد ورد رقم اللوحة ٣٥٢ وهو خطأ مطبعي حسب التسلسل أهمل عشر لوحات وهكذا استمر التسلسل .

لا يتمين ما قاله ، وذكر نحواً من قول العكبري وزاد أيضا أو أن تكون " من " موصولة والجزم تشبيهاً للموصول باسم الشرط ، وإن كان ذلك مسموعاً في " الذي " وهو لم يكن اسم شرط قط ، فالأولى أن يكون فيما أُسْتَعْمِلَ موصولاً وشرطاً. (١)

وقرأ عكرمة * فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * (٢) بإثبات الألف (٣) بعد الراء ، وكذا * شَرَّأ يَرَاهُ * (٤) وخرجها أبو حيان على طريقة ما قبلها حيث قال : أوتوهم أن " من " موصولة لا شرطية. (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن " من " الموصولة قد تُحْمَلُ عَلَى " من " الشرطية فيجزم بها ، ويجوز أيضاً أن تُحْمَلَ " من " الشرطية على " من " الموصولة فيُحْمَلُ عليها ، وهو من النادر الذي يقع على جهة التوهم.

*

المسألة السابعة والثلاثون

كون فعل الشرط ماضياً والجواب ماضياً

قرأ عبدالله * وما عَطِلْتَ مِنْ سَوْءٍ وَدَتْ * (٦) قال الفراء : فهذا دليل على الجزم ، ولم أسمع أحداً من القراء ، قرأها جزماً (٧) ويقول المحقق : وجه الدلالة أن جعل ما شرطية يصرّف الماضي عن المضى الذي لا يستقيم هنا .

-
- (١) البحر المحيط ج ٨ ص ١٦٠ وفي النص " بسببها للموصول "
- (٢) آية ٧ / الزلزلة .
- (٣) شوان القراءات لوحة ٢٦٩ .
- (٤) آية ٨ / الزلزلة .
- (٥) البحر المحيط ج ٨ ص ٥٠٢ ذكر أن الحركة كانت مقدرة وحذفت ، أو حمل من الشرطية على من الموصولة وهو بعكس الأول .
- (٦) آية ٣٠ / آل عمران .
- (٧) معاني القرآن ج ١ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ .

وقال الزمخشري * ما * شرطية على قراءة عبد الله (١) وهكذا قال أبو حيان. (٢)

والخلاصة أنه لا بد من القول بأن (ما) شرطية وإلا ما

استقام المعنى .

*

المسألة الثامنة والثلاثون

إعراب الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط الماضي

قرأ عمرو عن الحسن * مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا يُوَفِّىْ * (١٠)
بإثبات الياء (١١) . وروى عن الحسن وأبي واقد * نُوَفِّىْ * بالنون وإثبات الياء. (١٢)

-
- (١) الكشاف ج ١ ص ٤٢٣ .
 - (٢) البحر المحيط ج ١ ص ٤٣٠ .
 - (٣) آية ٣٨ م التوبة .
 - (٤) مختصر شوان القراءات ص ٥٢ .
 - (٥) شوان القراءات لوحة ١٠٠ .
 - (٦) الإتحاف ص ٢٤٢ .
 - (٧) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٥ .
 - (٨) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٤٠ .
 - (٩) معاني القرآن ج ٢ ص ٤٧٦ .
 - (١٠) آية ١٥ / هود .
 - (١١) مختصر شوان القراءات ص ٩٠ .
 - (١٢) شوان القراءات لوحة ١١١ +

قال الزمخشري : ثبتت الياء ، لأن الشرط وقع ماضيا . (١) وكذا قاله أبوحيان ،
وزاد أيضا أو يكون مجزوما وحركة الإعراب مقدرة على حرف العلة . (٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن المضارع الواقع في جواب الشرط
الماضي يجوز فيه الرفع ويجوز فيه الجزم . (٣)

*

المسألة التاسعة والثلاثون

كون فعل الشرط مضارعا والجزاء ماضيا

قرأ طلحة وعيسى * وَإِنْ تَصَبَّوْهُمْ سَيِّئَةً تَطَيَّرُوا * (٤) بالتاء
وتخفيف الطاء فعلا ماضيا (٥) ، قال أبوحيان : وهو جواب * وَإِنْ تَصَبَّوْهُمْ *
وهذا عند سيبويه مخصوص بالشعر ، أعنى أن يكون فعل الشرط مضارعا
وفعل الجزء ماضي اللفظ ، وبعض النحويين يجوّزه في الكلام . (٦)

قال المبرد : قد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزء على
معنى المستقبل ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ، فتكون مواضعها
مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب نحو : إِنْ أَنْتِنِي أَكْرَمْتَكَ وَإِنْ جِئْتَنِي جِئْتُكَ . (٧)

-
- (١) الكشاف ج ٢ ص ٢٦٢ .
(٢) البحر المحيط ج ٥ ص ٢١٠ .
(٣) انظر الهمع ج ٢ ص ٦٠ .
(٤) آية ١٣١ / الأعراف .
(٥) انظر مختصر شواذ القراءات ص ٤٥ ، وشواذ القراءات لوحة ٨٩ وقال :
هو عيسى الكوفة ، وانظر إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٨٢ ولم يعز
القراءة .
(٦) البحر المحيط ج ٤ ص ٣٧٠ وقال : هو عيسى بن عمر .
(٧) المقترض ج ٢ ص ٥٠ .

ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا

مَنْ وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^(١)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على قلة أن يكون فعل

الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً وهو في موضع الجزم.

*

المسألة الأربعون

حذف الفاء من جملة جواب الشرط

قال الفراء : قرأ أبي بن كعب^(٢) * فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْآخِرَةَ

لِنَسْوَانٍ وَجُوهَكُمْ *^(٣) . قال أبو الفتح : (طريق القول عليه ، أن

يكون أراد الفاء فحذفها ، أي : فَلِنَسْوَانٍ * ويقوى ذلك أنه لم يأت إلا إذا

جواب فيما بعد^(٤) . وقال أبو حيان : (وجواب الشرط هو الجملة الأمرية على

تقدير الفاء *^(٥) . وقال أبو حيان : وقرأ الأعرج ، وشيبة ، وأبو جعفر ، وابن وثاب ،

والأعمش وابن عتبة عن ابن عامر * إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ *^(٦)

(١) انظر معاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٢٧٦ وقد جوز هذا الاستعمال

في النشر والنظم . وانظر المحتسب ج ١ ص ٢٠٦ والرواية فيه :

" ان يسمعوا ريبة طاروا لها فرحاً يوماً وما سمعوا من صالح دفنوا "

وعزا المحقق البيت لقعنّب بن أمّ صاحب ، واسمه ضمرة أحد بني عبد الله

ابن غطفان هامش ٣ .

(٢) معاني القرآن ج ٢ ص ١١٧ .

(٣) آية ٧ / الإسراء .

(٤) المحتسب ج ٢ ص ١٥ .

(٥) البحر المحيط ج ٦ ص ١١ .

(٦) آية ٣ / ق .

بهمزة واحدة على صورة الخبر . قال : (أجاز صاحب اللوامح أن يكون
الجواب " رجع بعيد " على تقدير الفاء ، وقد أجاز بعضهم في جواب
الشرط ذلك إذا كان جملة اسمية وقصره أصحابنا في الشعر على الضرورة .^(١)
وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على قلة حذف الفاء
من جملة جواب الشرط التي لا تصلح أن تكون جواباً وأجازه البصريون
في ضرورة الشعر ، وأجازه غيرهم في الجملة الاسمية .

*

المسألة الحادية والأربعون

رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط الجازم

قرأ طلحة بن سليمان * أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ * برفع
الكاف^(٢) . قال أبو الفتح : قال ابن مجاهد وهذا مردود في العربية .
قال أبو الفتح : هو لعمرى ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة ، ومثله
بيت الكتاب :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ شِئْلَانِ^(٤)

- (١) البحر المحيط ج ٨ ص ١٢٠ وانظر القراءة في المحتسب ج ٢
ص ٢٨١ وجعل الجواب محذوفاً أي بعد ، وانظر الكشاف ج ٤ ص ٤٠ .
(٢) آية ٧٨ / النساء .
(٣) مختصر شوان القراءة ص ٢٧ وشوان القراءة لوحة ٦١ طلحة
ابن عثمان .
(٤) انظر الكتاب ج ٣ ص ٦٤ وقد عزاه إلى حسان بن ثابت ، وهو عنده
ضرورة شعرية وانظر ص ٦٥ .

أى : فإله يشكرها (١) . وقاله هكذا الزمخشري ، وزاد أيضا أو أن يكون حمله على ما يقع موقع "أينما تكونوا" وهو "أينما كنتم" كما حمل (ولا ناعب) على ما يقع موقع "ليسوا مصلحين" وهو ليسوا بمصلحين وجوز أيضا أن يكون الوقف على "أينما تكونوا" ثم ابتداء "يُدْرِكُكُمْ الموتُ" فجعل الجوابَ فيما قبله (٢) . وتعقبه أبو حيان وقال : (قوله "أينما كنتم" يتوهم أنه نطق بالماضي فإنه يجوز في المضارع وجهان إذا كان فعل الشرط ماضيا الجزم ، والرفع ، والعطف على التوهم لا ينقاس ، وأما قوله "يُدْرِكُكُمْ" على الاستئناف ، فهو تخريج ليس بمستقيم ، لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة ، لأن اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله ، وإن قدر له جوابا محذوفا يدل عليه ما قبله ، قيل لا يحذف الجواب إلا إذا كان فعل الشرط بصيغة الماضي ، وفعل الشرط هنا مضارع . انتهى ملخصا (٣) .
ومن شواهد هذه المسألة :

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ إِنَّكَ إِذَا بَصَرَ أَخُوكَ تَصَرَعُ (٤)

جاء في الكتاب : انك تصرع ان يصرع أخوك . (٥)

وجملة القول في هذه المسألة أن رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط الجازم يُحْمَلُ على الضرورة في الشعر والتأويل في النثر ، لأنه ضعيف ، إلا أن يكون الشرط ماغيبا أو ماضيا منفيا بلم فالسألة خلافية . (٦)

-
- (١) المحتسب ج ١ ص ١٩٣ .
(٢) الكشف ج ١ ص ٥٤٤ و ٥٤٥ .
(٣) انظر البحر المحيط ج ٣ ص ٢٩٩ .
(٤) انظر الكتاب ج ٣ ص ٦٧ وعزا الرجز إلى جرير بن عبد الله البجلي وانظر إعراب القرآن للنحاس ج ٢ ص ٥٥ .
(٥) الكتاب ج ٣ ص ٦٧ .
(٦) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٣ ص ٢٠٨ و ٢٠٩ .

المسألة الثانية والاربعون

جواب الشرط بين الحذف والتقدم على الشرط

قرأ الأعمش * قالوا طائرکم معکم آین ذکرتم * (١) بأین
وتخفيف نُذِرْتُمْ (٢) وقرأ أبو جعفر، والحسن، وقتادة، وعيسى الهمداني
* آین * (٣)

قال الفراء : ومن جعلها * آین * فينبغي له أن يخفف * نُذِرْتُمْ *
وقد خفف أبو جعفر المدني * نُذِرْتُمْ * (٤) ولا أخفط عنه * آین * (٥)
قال النحاس : معناه : آین نُذِرْتُمْ تَطِيرُكُمْ مَعَكُمْ (٦) ، وقال أبو الفتح :
وآین هنا شرط ، وجوابه محذوف ؛ لدلالة * طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ * عليه ،
فكانه قال : آین وُجِدْتُمْ وُجِدَ شَوْكُمْ مَعَكُمْ . نُقِلَ مُلْخَصًا (٧) وقال
أبو حيان * آین * أداة شرط حذفت جزاءه ، وتقديره : آین نُذِرْتُمْ
صَحَبَكُمْ طَائِرُكُمْ ، ويدل عليه * طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ * ومن جوز تقديم الجزاء
على الشرط ، وهم الكوفيون ، وأبو زيد ، والمبرد يجوز أن يكون الجواب

-
- (١) آية ١٩ / يس .
 - (٢) مختصر شواذ القراءات ص ١٢٥ .
 - (٣) البحر المحيط ج ٧ ص ٣٢٧ .
 - (٤) وخففها أيضا (خالد بن الياس ، وطلحة ، والحسن ، وقتادة ، وأبو
حيوة ، والأصمعي عن نافع) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ٣٢٨ .
 - (٥) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٧٤ .
 - (٦) إعراب القرآن ج ٣ ص ٣٨٨ وعزا القراءه إلى عيسى بن عمر والحسن .
 - (٧) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٠٥ و ٢٠٦ وعزا القراءتين إلى الأعمش
وأبي جعفر .

* طائرکم معکم * وكان أصله : **أَيْنَ ذُكِرْتُمْ فَطَائِرُكُمْ مَعَكُمْ** ، فلما قدّم الجواب حذف الفاء (١) .

و ملخص القول في هذه المسألة أنه يجوز حذف جواب الشرط

للعلم به عند الجمهور ، ويجوز عند الكوفيين أن يتقدم الجواب ، يقول سيبويه : **العربُ تترك هذا الجوابَ لِعلمِ المُخبرِ لا لِي شيءٍ وُضِعَ** (٢)

وقال الفراء : ((**العرب ت حذف الجواب في كل موضع يعسرف فيه معني الجواب ، ألا ترى أنك تقول للرجل : إن استطعت أن تتصدق ، إن رأيت أن تقوم معنا ، بترك الجواب بالمعرفتك بمعرفته به**)) (٣)

وأما المبرد فقد بنى المسألة على العوامل والمعمولات . قال :

أقوم أين قتت ، وأتيك متى أتيتني على أن تجعل : أين ومتى ظرفين لما بعدهما ، كان جيدا ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأول ، إلا أنك إذا ذكرته سدا سدا جواب الجزاء ، فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال ، لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ، كما لا يعمل هو فيما قبله .

أما إذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء ، فيجوز أن يتقدم

الجواب ، لأن * إن * لا تعمل في لفظه شيئا ، وإنما هو موضع الجزاء فكذلك جوابه **يسد سدا جواب الجزاء** . (٤)

(١) البحر المحيط ج٧ ص ٢٢٨ .

(٢) انظر الكتاب ج٣ ص ١٠٣ .

(٣) معاني القرآن ج١ ص ٣٣١ و ٣٣٢ .

(٤) المقتضب ج٢ ص ٦٨ بشي من التصرف .

المسألة الثالثة والاربعون

جزم الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط المقترن بالفاء

قرأ ابن عباس وجماعة * **فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَتَكْفِرُ** * (١) بالتساقط
وكسر الفاء وجزم الراء (٢) . قال النحاس : ((الجزم على المعنى ؛ لأن
المعنى : ان تخفوها وتوتوها الفقراء يكن خيرا لكم وتكفروا عنكم . (٣)

وقال أبوحيان : ومن جزم فعلى مراعاة الجملة التي وقعت
جزاءً ، إذ هي في موضع جزم ، وقال : **وقرأ الحسن ومجاهد "يُكْفِرُ"**
بالياء والجزم (٤) . قال الفراء : وأكثر ما يكون النصب في المعطوف
إذا لم تكن في جواب الجزاء الفاء ، فإذا كانت الفاء فهو الرفع أو الجزم (٥)
قلت : وقد قرئت هذه بالنصب أيضا ، وقد تقدم توجيه قراءات النصب
في المضارع في سائل النصب فأغنى عن إعادته هنا . (٦)

وقرأ الحسن * **وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ** * (٧) بكسر الميم (٨)

-
- (١) آية ٢٧١ / البقرة .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ١٧ .
 - (٣) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٣٩ .
 - (٤) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٢٥ و ٣٢٦ .
 - (٥) معاني القرآن ج ١ ص ٨٧ .
 - (٦) قرأها عكرمة وشهر بن حوشب بالنصب ، شوان القراءات لوحة ٤٤ .
 - (٧) آية ٣٥ / الشورى .
 - (٨) شوان القراءات لوحة ٢١٦ .

قال الزمخشري : ﴿فَإِنَّ قُلْتَ : فكيف يصح المعنى على الجزم ؟ قُلْتُ : كأنه قال : إِنْ يَشَأْ يَجْمَعُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ ، هَلَاكِ قَوْمٍ ، وَنَجَاةِ قَوْمٍ ، وَتَحْذِيرِ آخَرِينَ (١) . وقال أبوحيان : - بعد أن نقل كلام الزمخشري - ؛ لأن قوله تعالى ﴿ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾ يتضمن تحذيرهم من عقاب الله . (٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز في الفعل المضارع المعطوف على جملة الشرط المقترنة بالفاء الجزم ، على الموضع ، قال سيبويه : ﴿لأن أصل الجزاء الفعل ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره . (٣)

وقد قرئ متواتراً ﴿ مِنْ يَضِلِّ اللَّهُ فَلَهِ هَادِيٌّ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فَسِي طَفْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٤) بالجزم . (٥)

-
- (١) الكشاف ج ٣ ص ٤٧٢ .
(٢) البحر المحيط ج ٧ ص ٥٢١ الآية التي عطف عليها هي قوله سبحانه ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلُنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ آية ٣٣ الشورى .
(٣) انظر الكتاب ج ٣ ص ٩١ على أن سيبويه يرجح الرفع انظر ص ٩٠ .
(٤) آية ١٨٦ / الأعراف .
(٥) قراءة حمزة والكسائي / إتحاق فضلاء البشر ص ٢٢٣ وقراها أيضا الحسن و خلف .

المسألة الرابعة والأربعون

رفع الفعل المضارع المعطوف بـم الواقع بين فعل الشرط وجوابه

قرأ طلحة بن سليمان * وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ
فَرَسُولِهِ ثُمَّ يَدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ * (١) يَدْرِكُهُ بِالرَّفْعِ . (٢)
قال أبو الفتح : ((ظاهره أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : ثم هو يَدْرِكُهُ
الموتُ ولذا قال يونس في قول الأعشى :

إِن تَرَكَبُوا فَرُكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتَنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُنزَلُ (٣)
إِنَّمَا أَرَادَ : وَأَنْتُمْ تَنْزَلُونَ) نُقِلَ مُلْخَصًا وَفِيهِ وَجْهٌ آخِرٌ . (٤)

وقد جاء في كتاب سيبويه : هذا ما يرفع بين الجزمين ، وينجزم
بينهما ثم قال : واعلم أن "ثُمَّ" إذا أدخلت على الفعل الذي
بين المجزومين لم يكن إلا جزما ، لأنه ليس ما ينصب ، وليس ما يحسن
الابتداء ، لأن ما قبله لم ينقطع . (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن رفع الفعل المضارع المعطوف
بـم الواقع بين فعل الشرط وجوابه شاذ لا يقاس عليه .

-
- (١) آية ١٠٠ / النساء .
 - (٢) انظر المحتسب ج ١ ص ١٩٥ .
 - (٣) انظر الكتاب ج ٣ ص ٥٠ ، ٥١ ، وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ٣٣٦ ،
والديوان ص ٥ .
 - (٤) انظر المحتسب ج ١ ص ١٩٥ و ١٩٦ والوجه الآخر أن يكون نوى
الوقف ثم نقل الحركة من الهاء إلى الكاف فلما صار يدرکه حرك
الهاء بالضمة التي كان قد نقلها .
 - (٥) انظر الكتاب ج ٣ ص ٨٥ إلى ٨٨ وقد فرق سيبويه بين حروف
العطف في هذه المسألة فالواو والفاء يصح معهما الرفع إما
على الاستئناف وإما على الحال ، أما ثم فليس لك إلا الجزم .

المسألة الخامسة والاربعون

رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب

قرأ السلمي * أَبَعَثْنَا لَنَا مَلِكًا يُقَاتِلُ * (١) برفع المضارع (٢) ،
وقراها كذلك الضحاک وابن أبي عملة بالياء والرفع أيضا (٣) . وقرى بالنون
والرفع * نَقَاتِلُ * . (٤)

وعن زيد بن علي * قُلْ فَاتُوا بِي كِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى
مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ * (٥) برفع العين (٦) .

وقرأ الخوارزمي عن الكسائي * ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبُ * (٧)
برفع الياء (٨) . وقد خرجوا قراءات الرفع على النحو الآتي :

من قرأ * يُقَاتِلُ * فالوجه عنده الرفع ؛ لأنه نعت لملك وهو قول
النحاس (٩) ، وكذا قاله أبوحيان (١٠) . ومن قرأ * نَقَاتِلُ * فهو على

-
- (١) آية ٢٤٦ البقرة .
 - (٢) انظر مختصر شوان القراءات ص ١٥ وشوان القراءات لوحة ٤١ .
 - (٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٥٥ .
 - (٤) البحر المحيط المصدر السابق .
 - (٥) آية ٩٩ القصص .
 - (٦) شوان القراءات لوحة ١٨٤ .
 - (٧) آية ٤٩ تبارك .
 - (٨) مختصر شوان القراءات ص ١٥٩ .
 - (٩) أعراب القرآن ج ١ ص ٣٢٥ .
 - (١٠) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٥٥ .

الاستثناف "أى نحن نقاتل" قاله النحاس أيضا وعلى الحالة من المجرور

عند أبي حيان .

وقال الفراء : "أَتَبِعَهُ" رُفِعَ صِلَةٌ لِلْكِتَابِ ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ (١) ، وقال

العكبري : «ويجوز أن يكون خبرا آخر بعد "أهدى" (٢) وقال

أبو حيان : «الرفع على الاستثناف ، أى : أنا أَتَبِعُهُ» (٣)

وقال العكبري : يَنْقَلِبُ ، أى : هُوَ يَنْقَلِبُ (٤) ، وقال أبو حيان :

أوهو على حذف الفاء أى : فينقلب (٥)

وجملة القول في هذه المسألة : أن المضارع الواقع في جواب

الطلب ، يجوز رفعه ، وشرطه على حسب توجيه القراءات ألا يكون معلقا

بالأول ، ولكنك تبدئه ، وتجعل الأول مستغنيا عنه (٦) ومن شواهد

هذه المسألة قول الأخطل :

كُرُوا إِلَى حَرَّتِكُمْ تَعْمُرُونَهَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ (٧)

(١) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٠٧

(٢) إعراب الشوان لوحة ٣٠٤

(٣) البحر المحيط ج ٧ ص ١٢٤

(٤) إعراب الشوان لوحة ٣٨٠

(٥) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٩٩

(٦) انظر الكتاب ج ٣ ص ٩٥ ، ٩٦

(٧) انظر الكتاب ج ٣ ص ٩٩ قال : كروا عامرين . وإن شئت رفعت

على الابتداء وانظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ص ٥٢ قال :

الحرّة أرض ذات حجارة سوداء ، وكأنه يعيرهم بنزولهم فسي

الحرّة لحصانتها ، وهي حرّة بني سليم ، وثناها لحرّة أخرى تجاورها .

وانظر الديوان ج ١ ص ٢٠٦ والرواية فيه "كروا إلى حرّتهم" وليس

فيه شاهد على هذه الرواية .

المسألة السادسة والأربعون

رفع الفعل المضارع الواقع بعد جواب الشرط وفي جواب الطلب

قرأ الحسن ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ
الْحَرْثَ ﴾ (١) برفع "ويهلك" (٢) ، وقرأها كذلك ابن أبي إسحاق (٣) .

وقرأها كذلك قتادة (٤) . قال النحاس : ((وفي رفعه أقوال ؛ يكسبون
معطوفا على "يُعْجِبُكَ" (٤) ، أو معطوف على "سعى" ؛ لأن معناه :
يسعى ويهلك ، وقيل التقدير : هو يهلك (٦) ، وقد ذكر العكبري القول
الأخير (٧) ، وذكر أبو حيان الأقوال المتقدمة (٨) .

وعن يزيد النحوي ، والحسن ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ (٩)
برفع "أفوز" (١٠) . قال أبو الفتح : محصول ذلك أنه تمنى الفوز ،
فكأنه قال : يا ليتني أفوز فوزا عظيما ، وعطف "أفوز" على "كنت معهم" .

(١) آية ٢٠٥ / البقرة .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٣ .

(٣) شوان القراءات لوحة ٣٨ زاده مع الحسن .

(٤) أعراب القرآن للنحاس ج ١ ص ٢٩٩ ذكر الثلاثة .

(٥) آية ٢٠٤ البقرة ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ ﴾ .

(٦) أعراب القرآن المصدر السابق .

(٧) أعراب شوان القراءات لوحة ٦٠ .

(٨) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ١١٦ .

(٩) آية ٧٣ النساء .

(١٠) شوان القراءات لوحة ٦١ .

لأنَّهَما جَمِيعاً مَتَمْنِياتٌ ، إِلاَّ أَنَّهُ عَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، لا الفِعْلَ عَلَى انْفِرَادِهِ ، عَلَى الفِعْلِ ، إِذْ كانَ الاَوَّلُ ماضِياً والثَّانِي مُسْتَقْبِلاً (١) .
 وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ نَحْواً مِنْ قَوْلِ أَبِي الفَتْحِ ، وَزادَ : وَيَجوزُ أَنْ يَكُونَ خَبِرَ بِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، بِمَعْنَى : فَأَنا أَفوزُ فِي ذلكَ الوَقْتِ (٢) ، وَذَكَرَ العَكْبَرِيُّ التَّوْجِيباتِ السَّابِقَةَ ، وَزادَ : أَوْ أَنْ تَكُونَ الفاءُ زائِدةً ، فيَكُونُ خَبِرَ كُنْتُ . (٣)

وقرأ ابن مسعود ، وأنس بن مالك ، ونعيم * أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذُرِكَ * (٤) برفع " يذُرِكَ " (٥) . قال الفراء : والرفع لمن اتبع آخر الكلام أوله ، كما قال الله عز وجل * مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قرضاً حسناً فيضاعفه * (٦) بالرفع (٧) ، وقال أبو الفتح : وأما الرفع فعلى الاستئناف أى : فهو يذُرِكَ (٨) وذكر أبو حيان الوجهين ، وزاد : أَوْ أَنْ يَكُونَ الرفعُ عَلَى الحالِ . (٩)

وحكى أبو معاذ * لولا أنزل إليّ ملك فيكون * (١٠) برفع النون (١١) ، قال الزمخشري : وجهه أنه معطوف على " أنزل " ومحلّه

-
- (١) المحتسب ج ١ ص ١٩٢ .
 (٢) الكشاف ج ١ ص ٥٤٢ .
 (٣) إعراب الشوان لوحة ١٠٥ .
 (٤) آية ١٢٧ / الأعراف .
 (٥) مختصر الشوان ص ٤٥ .
 (٦) آية ١١ / الحديد .
 (٧) معاني القرآن ج ١ ص ٣٩١ .
 (٨) المحتسب ج ١ ص ٤٥٧ .
 (٩) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٣٦٧ .
 (١٠) آية ٧ / الفرقان .
 (١١) مختصر شوان القراءات ص ١٠٤ ، وشوان القراءات لوحة ١٧٤ .

الرفع ، ألا تراك تقول : لولا ينزل بالرفع (١) ، وقاله كذلك
العكبري (٢) ، وقاله أيضا أبوحيان ، وقال أيضا أويرفع على إضمار " هو "
أي فهو يكون . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز رفع الفعل المضارع الواقع
في جواب الطلب بعد الواو أو الفاء بشرطه أن تَقَطَّعَ الواو عن المعية ،
والفاء عن السببية .

قال الفراء : كان شيخ لنا يقال له : العلاء بن سبابة - وهو
الذي علم معان الهراء وأصحابه - يقول : لا أنصب بالفاء جوابا للأمر (٤)

*

المسألة السابعة والأربعون

رفع المضارع على لفظ الخبر ومعناه الأمر

وعن زيد بن علي ، وأحمد بن جندل ، والأصمعي عن نافع :
* لا يَتَّخِذُ الْمَوْءِنُونَ * (٥) برفع الذال (٦) . قال النحاس : قال
الكسائي : ويجوز الرفع على الخبر ، كما يقال : ينبغي أن تَفْعَلَ ذلك (٧)

(١) الكشاف ج ٣ ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) أعراب الشوان لوحة ٢٨٤ .

(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ٤٨٣ .

(٤) معاني القرآن ج ٢ ص ٧٩ .

(٥) آية ٢٨ / آل عمران .

(٦) شوان القراءات لوحة ٤٨ .

(٧) أعراب القرآن ج ١ ص ٢٦٥ .

- وكذا نقله العكبري عن الكسائي أيضا وقال : والمعنى : لا يبتغى (١) .
قال أبوحيان : وقرأ الضبي بالرفع على النهي والمراد به النهي (٢) .
وقرأ أبو مسلم العجلي وهو صاحب الدولة * فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ * (٣)
بالياء والرفع (٤) . قال النحاس : جعله خبرا بمعنى : فليس يُسْرِفُ
في قَاتِلٍ وَلِيهِ (٥) . وقال أبو الفتح : هذا لفظ الخبر ومعناه الأمر ،
وإن شئت كان معناه دون الأمر : أي ينبغي ألا يُسْرِفَ (٦) ، وقال
الزمخشري : وفيه مبالغة ليست في الأمر (٧) . وقال أبوحيان : وقد
يأتي الأمر والنهي بلفظ الخبر (٨) .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز رفع الفعل المضارع

على لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر .

*

المسألة الثامنة والأربعون

حذف نون الرفع

- قرأ عبيد بن عمير * لِمَ تَلْبَسُوا الْحَقَّ * (٩) بغير نون ،
ذكره الشعلبي ، وقال : لا وجه له ، قال الكرمانى : ووجهه أنه قرأ

- (١) إملأ ما من به الرحمن ج ١ ص ١٣٠ .
(٢) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٢٢ .
(٣) آية ٣٣ / الإسراء .
(٤) شوان القراءات لوحة ١٣٧ .
(٥) إعراب القرآن ج ٢ ص ٤٢٣ .
(٦) المحتسب ج ٢ ص ٢٠ .
(٧) الكشاف ج ٢ ص ٤٤٨ .
(٨) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٤ . وقال : قال ابن عطية * أبو مسلم السراج
صاحب الدعوة العباسية ، وقال صاحب اللوامح : أبو مسلم العجلي مولى
صاحب الدولة * وفي بقية المصادر أبو مسلم صاحب الدولة .
(٩) آية ٧١ / آل عمران .

بفتح اللام في "لم" (١) قُلْتُ : وهذا بعيد ، لأنَّ معنى الآية يدل على الاستفهام الإنكاري * يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ * ، وقال العكبري : (حذف النون بعيداً ، ووجهه أنه سَكَنَ النون ثم حذفها ، لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يكون شبهه بقوله : * فِيمَ تَبَشِّرُونَ * (٢) في حذف النون الدالة على الرفع (٣) .
وقال أبوحيان : ولم أرَ أحداً من النحويين ذكر أن "لم" تجرى مجرى "لم" في الجزم إلا ما ذكره أهل التفسير هنا ، وإنما هذا عندي من باب حذف النون حالة الرفع ، وقد جاء ذلك في النشر قليلاً جداً ، وذلك في قراءة أبي عمرو من بعض طرقه * قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا * (٤) ، بتشديد الظاء ، أي : أنتما ساحران تتظاهران ، وأما في النظم فنحو قول الراجز :

* أُبَيِّتُ أُسْرِي وَتَبَيِّتِي تَدْلِكِي * (٥)

يريد : وتبيتين تدلكين . (٦)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن حذف نون الرفع في النشر

شان وفي الشعر ضرورة .

-
- (١) شواذ القراءات لوحة ٥١ .
(٢) آية ٥٤ / الحجر ، وهي قراءة نافع بكسر النون والاصـل "تبشرونني" انظر حجة القراءات لأبي زعة ص ٣٨٣ .
(٣) أعراب الشواذ لوحة ٨٦ .
(٤) آية ٤٨ / القصص .
(٥) انظر الخصائص ج ١ ص ٢٨٨ وقال : فحذفنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين للضرورة . وانظر الهمع ج ١ ص ٥١ وقال : وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النشر والنظم ، ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار ، وانظر خزانة الأدب ج ٣ ص ٥٢٥ والشطر الأخير : * وَجِهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمَسْكِ الزَّكِيِّ * .
(٦) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٩٢ .

المسألة التاسعة والأربعون

من أحكام اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية

وعن ابن محيصن * إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونِي * (١) بالياء وتخفيف النون ،
وعنه بالتشديد * لَا يُعْجِزُونَنِي * وعن بعض أهل المدينة * لَا يُعْجِزُونَ *
بالنون الخفيفة (٢) . ورويت هذه عن طلحة بن مَرْفَعٍ وابن محيصن . (٣)
كما روى عن ابن محيصن * وَلَا يُعْجِزُونَ * بنون واحدة مشددة مكسورة . (٤)
وقال النحاس : من قرأ * لَا يُعْجِزُونَ * بكسر النون فقد لحن . (٥) ونقل
أبوحيان عن الزجاج ((جواز الكسر على أن المعنى * لَا يُعْجِزُونَنِي * فحذف
النون الأولى لاجتماع المثليين ، ونقل عن أبي الحسن الأَخْفَشِ في قول متم
ابن نويرة :

(٦)
وَلَقَدْ عَلِمْتُ وَلَا مَحَالَةَ أَنِّي لِلْحَادِثَاتِ فَهَلْ تَرِينِي أَجْزَعُ

فهذا يجوز على الاضطرار . فحذف النون الأولى ، وذكر عن المبرد فيما
كان مثل هذا حذف الثانية ، ومن شدد أدغم نون الإعراب فـ

(١) آية ٥٩ / الأَنْفَالِ .

(٢) شواذ القراءات لوحة ٩٧ وانظر الإتحاف ص ٢٣٨ وإعراب الشواذ
ص ١٦٨ .

(٣) البحر المحيط ج ٤ ص ٥١١ .

(٤) انظر البحر المحيط والاتحاف المصدرين المتقدمين .

(٥) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٩٤ .

(٦) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٥١١ وما ذكره عن المبرد يدل على
أن مذهبه حذف نون التوكيد والصحيح أن مذهبه حذف نون
الرفع كما هو في المقتضب .

نون الوقاية (١).

وخلص القول في هذه المسألة أنه يجوز حذف نون الرفع إذا اجتمعت

مع نون الوقاية .

ثالثا : مسائل تتعلق بحركة حرف الاعراب :

السئلة الخمسون

تسكين حرف الاعراب العرفوع

وعن بعض أهل مكة * نَعْبِدُ * (١) بِإِسْكَانِ الدال (٢) ،
قال في النشر : ووجهها التخفيف كقراءة أبي عمرو * يَأْمُرُكُمْ * (٣) ،
بِإِسْكَانٍ ، وقيل : أنها عندهم رأس آية ، فنوى الوقف للسنة ، وحصل
الوصل على الوقف . (٤)

وقال النحاس : حذف أبو عمرو الضمة من الراء ، لثقلها ، وهذا
لا يجوز ، لأن الراء حرف إعراب ، وإنما الصحيح عن أبي عمرو أنه كان
يختلس الحركة . (٥) وذكر أبو حيان : السكون ، والاختلاس . (٦)
وقرأ سلمة بن محارب * وَيَعُولَتِهِنَّ * (٧) بسكون التاء . (٨) ،
قال أبو الفتح : قد سبق نحو هذا في قراءة أبي عمرو * يَأْمُرُكُمْ * .

-
- (١) آية ٤ / الفاتحة .
 - (٢) انظر شواذ القراءات لوحة ١٥ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٢٣ .
 - (٣) آية ٦٧ / البقرة .
 - (٤) النشر ج ١ ص ٤٨ .
 - (٥) إعراب القرآن ج ١ ص ٢٣٤ .
 - (٦) البحر المحيط ج ١ ص ٢٤٩ .
 - (٧) آية ٢٢٨ / البقرة .
 - (٨) مختصر شواذ القراءات ص ١٤ ، وشواذ القراءات لوحة ٣٩ .

وهو يعني: إسكان حرف الإعراب فرارا من ثقل توالي الحركات (١) وقاله كذلك العكبري (٢)، وقاله أبوحيان أيضا وزاد: وهو مثل ما حكى أبو يزيد "وَرُسُلَنَا" يسكون اللام، وقال: وذكر أبو عمرو: أن لغة تميم تسكين المرفوع من "يَعْلَمُهُمْ" ونحوه. (٣)

وقرأ مسلمة بن عبدالله النحوي * وهو خادِ عَهُم * (٤) بإسكان العين. قال النحاس: قال المبرد: هو لحن؛ لأنه زوال الإعراب، وقد أجاز سيبويه ذلك وأنشد:

* إِذَا عَوْجَجْنَ قَلْتَ صَاحِبَ قَوْمٍ * (٦)

-
- (١) انظر المحتسب ج ١ ص ١٢٢ .
 (٢) انظر إعراب الشوان لوحة ٠٦١ .
 (٣) البحر المحيط ج ٢ ص ١٨٨ ، قوله "ورسلنا ، ويعلمهم" قصد بهما التعميم في كل ما ورد .
 (٤) آية ١٤٢ / النساء .
 (٥) شوان القراءات لوحة ٠٦٥ .
 (٦) انظر الكتاب ج ٤ ص ٢٠٣ وتكلمة الرجز :
 * بِالذِّوِ أَمَالُ السَّفِينِ الْعُومِ *
 وقال سيبويه : وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع ، أو المجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة "فَخِذْ" أو ضمة "عُضْدْ" ؛ لأن الضمة الرفعية ، والجرّة كسرة . والشاهد في البيت تسكن "با" صاحب وهو يريد : صاحب ، وقال المحقق في هامش /٤/ اعوججن يعني الإبل ، والدو : الصحراء ، وروى "صاح" على الترخيم ، وعلى هذه الرواية ليس فيه شاهد .
 وانظر إعراب القرآن للنحاس ج ١ ص ٤٩٧ .

وقال العكبري : غلة التسكين اجتماع الحركات ، وثقل الضمة

بعد الكسرة ، ويحتمل أن يكون أمراً للنبي " صلى الله عليه وسلم " أي :
وهو يقول : خَادِعُهُمْ يَا مُحَمَّدُ . (١)

وعن نصر بن عاصم ومجاهد * ولا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا * (٢)

بالياء وجزم الكاف (٣) ، قال العكبري : وهو من تخفيف المضموم كتخفيف
الضاد من " عضد " (٤) .

وقال أبوحيان : قال يعقوب : لا أعرف وجه إسكان الكاف . (٥)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز على قلة تسكين حرف

الإعراب المرفوع فرارا من ثقل توالي الحركات وقيل : هي لفة تميم .

*

المسألة الحادية والخمسون

إسكان الواو أو الياء في حالة النصب أو الفتح

قرأ الحسن * أَوْ يَعْفُو * (٦) بإسكان الواو (٧) قال

أبو الفتح : سكن الواو من المضارع في موضع النصب قليل ، وسكون الياء
فيه كثير ، وأصل السكون في هذا الالف ، ثم شَبَّهَتْ الياء بالالف لقربها ،
ثم شَبَّهَتْ الواو في ذلك بالياء ، قال الأخطل :

(١) إعراب الشوان لوحة ١١١ .

(٢) آية ٢٦ / الكهف .

(٣) شوان القراءات لوحة ١٤٠ .

(٤) إعراب الشوان لوحة ٢٣٣ .

(٥) البحر المحيط ج ٦ ص ١١٧ .

(٦) آية ٢٣٧ / البقرة .

(٧) مختصر شوان القراءات ص ١٥ ، وشوان القراءات لوحة ٤٠ .

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوَ بِيَعِضِ حَدِيثِهَا
رَفَعَنَّ وَأَنْزَلَنَّ الْقَطِيبَ الْمَوْلِدَا (١)

وقال الآخر :

فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنِّي وَرِاثِيَّةٌ
أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمَّ وَلَا أَب (٢)

فعلى ذلك ينبغي أن نَحْمَلَ قِراءَةَ العِسن ، وقال : قال ابن مجاهد :
وهذا إنما يكون في الوقف ، فأما في الوصل فلا يكون ، انتهى ملخصاً (٣)

وقد ذهب الزمخشري ، والعكبري أيضاً إلى أن التسكين تشبيهاً للواو ،
والياء بالالف (٤) . وقال أبوحيان : تسكين الواو ، أو الياء عند أصحابنا

ضرورة ، وقد ذكر أن الخليل - رحمه الله - قال : لم يجيء في الكلام
واو مفتوحة متطرفة إلا في قولهم " عِفْوَةٌ " : (٥) مثل قِرْطَةِ .

وقرأ السلمي عن علي * لَنْ تَفْنِي * (٦) بِإِسْكَانِ الْيَاءِ (٧) ،

قال الزمخشري : وهذا من الحد في استئصال الحركة على حروف اللين ، (٨)

-
- (١) الخصائص ج ٢ ص ٣٤٢ وانظر المنصف ج ٢ ص ١١٥ .
(٢) انظر الخصائص ج ٢ ص ٣٤٢ ، والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٣٧ ،
وشرح الفصل لابن يعيش ج ١ ص ١٠١ .
(٣) انظر المحتسب ج ١ ص ١٢٥ إلى ص ١٢٧ .
(٤) انظر الكشاف ج ١ ص ٣٧٥ وإعراب الشوان لوحة ٦٣ .
(٥) انظر البحر ج ٢ ص ٢٣٦ إلى ص ٢٣٧ عِفْوَةٌ جمع عَفْوٍ ، وهو
ولد الحمار ، وقال أبوحيان : وفيه تفصيل فالفعل المنصوب الذي
قبل آخره ضمة ليس بقليل ، وإنما القليل إذا كانت الحركة فتحة
قبل الواو .
(٦) آية ١٠ / آل عمران .
(٧) مختصر شوان القراءات ص ١٠ .
(٨) الكشاف ج ١ ص ٤١٤ .

وقال أبو حيان : أجرى المنصوب مجرى المرفوع ، وبعض النحويين يخص هذا بالضرورة ، وينبغي ألا يخص بها إن كثر ذلك في كلامهم . (١)

وقرأ أبو طلحة بن مصرف * فأواري * (٢) بسكون الياء ، (٣)

قال أبو الفتح : قال أبو العباس المراد : تسكين الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات . (٤) وقال العكبري : هو ضعيف (٥) ، وقال أبو حيان :

لا ينبغي أن يخرج على النصب ؛ لأن نصب مثل هذا هو بظهور الفتحة ، ولا تستثقل فتحذف تخفيفا ، وليس ذلك بلغة ، وليس التعليل بتوالي الحركات ؛ لأنه لم يتوال في الحركات ، وهذا عند النحويين أعني حذف الفتحة لا يجوز إلا في الضرورة ، فلا تحمّل القراءة عليها إذا وجد حملها على وجه صحيح ، وقد وجد ، وهو الاستثاف ، أي : فأنا أوارى ، فيكون مرفوعا نقل ملخصا . (٦)

قال أبو عمرو * ثاني اثنين * (٧) فيها قراءة * ثاني اثنين

لا تنصب الياء ، وخرجه أبو الفتح على مشابهة الياء بالالف (٨) ،

-
- (١) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٨٧ .
(٢) آية ٣١ / المائدة .
(٣) مختصر شوان القراءات ص ٣٢ .
(٤) المحتسب ج ١ ص ٤٠٩ .
(٥) إعراب الشوان لوحة ١١٧ .
(٦) انظر البحر ج ٣ ص ٤٦٧ .
(٧) آية ٤٠ / التوبة .
(٨) انظر المحتسب ج ١ ص ٤٨٩ .
وانظر شوان القراءات لوحة ١٠٠ .

وقال العكبري : وقال قوم : وليس بضرورة ، ولذلك أجازوه في القرآن .^(١)
وخرجه أبو حيان على مذهب أبي الفتح^(٢) . وقد جاء أيضا تسكين
الياء المفتوحة مع المبنى في الفعل الماضي ، قال المبرد : تسكين الياء
مع المعرب من أحسن الضرورة ، فهو في الفعل الماضي أحسن .^(٣)
قرأ الحسن * بَقِيَ^(٤) ، وقرأ الأعمش * فَنَسِيَ^(٥) ،
وقال جرير :

هو الخليفةُ فارضوا ما رضى لكم

ماضى العزيمة ما في حكمه جنس^(٦)

وخلاصة القول في هذه المسألة : انه يجوز إسكان الواو ، أو
الياء إذا كانتا في موضع نصب ، وقد ذكر صاحب التصريح أنه لغة^(٧) .
ويعضد هذا السماع القياس ، فالالف ، والواو ،
والياء تُقَدَّرُ عليهن حركة الرفع ، وحركة الجر ، فيشبه المنصوب بالرفع
والمجرور .

-
- (١) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٥ .
(٢) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٤٣ .
(٣) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ١١٧ .
(٤) آية ٢٧٨ / البقرة ، انظر شواذ القراءات لوحة ٤٥ ، والإتحاف
ص ١٦٥ .
(٥) آية ٨٨ / طه ، انظر التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٤٠١ .
(٦) انظر المحتسب ج ١ ص ١٤١ ، والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٣٧ .
(٧) انظر التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٤٠١ .

المسألة الثانية والخمسون

استهلاك حركة الرفع

قرأ الحسن البصرى ، ورواه * الحَدِيدُ لِلَّهِ * (١) بكسر
الذال إتياعاً لحركة اللام (٢) ، وقرأها كذلك زيد بن علي (٣) . قال أبو
الفتح : هو شأن في القياس والاستعمال ، إلا أن من وراء ذلك ما أذكره
لك فقد شبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانت جملة من مبتدأ وخبر ،
فاعرف ذلك دليلاً على شدة اتصال المبتدأ بخبره ، وما علمت أحداً من
أصحابنا نحا هذا الموضع على وضوحه وقوة دلالة . نقل ملخصاً (٤) ،
وقال أبوحيان : وقد تكون كسرة الذال إتياعاً في مرفوع ، أو منصوب
ويكون الإعرابُ إننا ذاك على التقديرين مقدراً ، منع من ظهوره شغل الكلمة
بحركة الإتياع كما في المحكى والمدغم (٥) . وقال أبو جعفر النحاس :
هاتان لغتان معروفتان ، وقرأتَان موجودتان ، فالضم لبعض بنى
ربيعية ، والكسر لغة تميم . (٦)

وقال العكبرى : وكسرة الذال لكسرة اللام فيه إتياع الإعراب
للبناء وهو ضعيف . (٧)

-
- (١) آية ١ / الفاتحة .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٠ .
(٣) البحر المحيط ج ١ ص ١٨ جعله مكان روهبة ، وهي كما في
المحتسب ، وفي الإتحاف ص ١٢٢ الحسن حيث وقع .
(٤) انظر المحتسب ج ١ ص ٣٧ إلى ٣٩ .
(٥) انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٨ .
(٦) انظر إعراب القرآن ج ١ ص ١٧٠ .
(٧) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٥٥ .

وجملة القول في هذه المسألة : أن استهلاك حركة الرفع في حالة الإعراب شان ولا يقاس عليه ، وينبغي أن نقف عند المسموع منه ، ونحمله على لغة تميم . وقد ابتعدت عن الإسهاب في شرح العلل التي ذكرها النحاة ، وأكتفيت بما يدل على مذاهبيهم . ومن شواهد هذه المسألة ما نقله أبو الفتح عن الكتاب . قالوا :

* اضْرِبِ السَّاقَيْنِ يَأْمِكْ هَابِلٌ (١) كسر الميم لكسرة الهمزة .

*

المسألة الثالثة والخسون

استهلاك حركة الج

قرأ أبو جعفر * لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا * (٢) بضم التاء ضمة إتياع حيث جاء (٣) ، وقرأها كذلك سليمان بن مهران ، قال أبو الفتح : هذا ضعيف عندنا جدا ، لأن حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتياع إلا على

(١) انظر الكتاب ج ٤ ص ١٤٦ ، وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٤٥ ، ج ٣ ص ١٤١ ، وانظر شرح شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٦٢ ، والرواية فيه * وقد أضرب الساقين يَأْمِكْ * والشاهد فيه على هذه الرواية كسر الهمزة إتياعا لكسرة النون ، وما يعنينا هو إتياع الميم حرف الإعراب للهمزة ، ومع ذلك فليست المماثلة بين المقيس والمقيس عليه متساوية ، لأنها في الآية إتياع الأول والثاني وفي البيت إتياع الثاني للأول ، وهي في الآية في كلمتين ، وفي البيت في كلمة واحدة ، والشبه بينهما أنه إتياع معرب لمبنى .

(٢) آية ٣٤ / البقرة .

(٣) شواذ القراءات لوحة ٢٣ ، وانظر الاتحاف ص ١٣٤ وقد ذكره

في خمسة مواضع .

لُغِيَّةٌ ضَعِيفَةٌ ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ بَعْضُ الْبَادِيَةِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ * (١) بِكَسْرِ
الْدَالِ (٢) . وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ نَحْوًا مِنْ قَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ (٣) ، وَقَالَ
العَكْبَرِيُّ : هُوَ يَعْنِي ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ قَدَرُ الْوَقْفِ عَلَى التَّاءِ ، فَلَمَّا لَقِيَتْهَا هَمْزَةُ
الْوَصْلِ ، حُذِفَتْ وَجَعِلَتِ التَّاءُ تَبَعًا لَضَمَّةِ الْجِيمِ ، وَالسِّينِ بَيْنَهَا سَاكِنَةٌ ،
وَذَلِكَ جَائِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ ، وَقَالَ : وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : يَقْرَأُ بِالضَّمِّ إِشَارَةً
إِلَى حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ نَقْلًا مُلْخَصًا (٤) . وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ مَذْهَبَ
أَبِي الْفَتْحِ وَالزَّمخَشَرِيِّ ، وَنَقَلَ أَيْضًا عَنِ الزَّجَّاجِ أَنَّهُ غَلَطَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ ،
وَعَنِ الْفَارِسِيِّ أَنَّهُ خَطَأٌ ، ثُمَّ تَعَقَّبَ الْجَمِيعُ بِقَوْلِهِ : وَقَدْ نُقِلَ أَنَّهَا لُغِيَّةٌ
أَزْدٌ شَنْوَةٌ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخَطَأَ الْقَارِئُ بِهَا ، وَلَا يُغَلِّطُ ، وَالْقَارِئُ
بِهَا أَبُو جَعْفَرٍ ، أَحَدُ الْقُرَاءِ الْمَشَاهِيرِ ، وَهُوَ شَيْخُ نَافِعِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ أَحَدِ
الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ ، وَقَدْ عُلِّلَ ضَمُّ التَّاءِ بِأَلْفِ الْوَصْلِ ، وَوَجْهُ الشُّبْهِ أَنَّ الْهَمْزَةَ
تَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ ، وَالتَّاءُ فِي الْمَلَائِكَةِ تَسْقُطُ أَيْضًا ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا :
" الْمَلَائِكَةُ " وَقِيلَ : ضُمَّتْ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَكْرَهُ الضَّمَّةَ بَعْدَ الْكَسْرِ
لِثِقَلِهَا (٥) .

وِخْلَاصَةُ الْقَوْلِ أَنَّ اسْتِهْلَاكَ حَرَكَةِ الْجَرِّ فِي حَالَةِ الْإِعْرَابِ شَانٌ ،
وَمَا وَرَدَ مِنْ نِصُوصِ تَخْرُجُ عَلَى لُغَةِ الْأَزْدِ شَنْوَةٌ حَيْثُ نُقِلَ أَنَّهَا لُغَتُهُمْ
وَحَسْبُنَا هَذَا .

-
- (١) آية ١ / الفاتحة وتقدم أنها قراءة الحسن ، ورواه ، وزيد بن
على انظر المسألة الثانية والخمسين .
(٢) انظر المحتسب ج ١ ص ٧١ الى ص ٧٢ .
(٣) انظر الكشاف ج ١ ص ٢٧٣ .
(٤) انظر إعراب شوان القراءات لوحة ٣١ .
(٥) انظر البحر ج ١ ص ١٥٢ وفيه زيادة سليمان بن مهران مع أبي جعفر .

المسألة الرابعة والخمسون

حذف التنوين وهو علامة إعراب

قرأ نصر بن عاصم ، وأبو عمرو ، ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) بغير تنوين ، وقد رويت عن عمر بن الخطاب (٢) ، وقرأها كذلك "أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، وابن سيرين ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وأبو السَّمَّال ، وفي رواية يونس ، ومحبوب ، والأصمعي ، واللؤلؤي ، وعبيد ، وهارون عنه" (٣) .

قال الفراء : والذي قرأ : "أحدُ اللهُ الصمدُ" بحذف النون من "أحد" يقول : النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت ، وكذلك إذا استقبلها ساكن ، فربما حذفت ، وليس بالوجه ، وقد قرأت القراءة ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ (٤) ، و "عزير" ابنُ الله " والتنوين أجود . (٥)

وقال النحاس : حذفوا التنوين لالتقاء الساكنين ، وأنشد :

* وَلَا تَذَكَّرِ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا * (٦) والأجود التحريك ،

-
- (١) آية ١ / الإخلاص .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٨٢ .
(٣) البحر المحيط ج ٨ ص ٥٢٨ زاد هو "لا" القراءة مع نصر بن عاصم وأبي عمرو ، ولم يذكر عمر بن الخطاب .
(٤) آية ٣٠ / التوبة ، قرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين ، والهاقون بغير التنوين ، الإتحاف ص ٢٤١ .
(٥) معاني القرآن ج ٣ ص ٣٠ .
(٦) انظر الكتاب ج ١ ص ١٦٩ وقد عزاه إلى أبي الأسود الدؤلي وصدده : * فَالْقَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ *
قال سيبويه : حذفه لالتقاء الساكنين وهذا اضطرار .

لأنه علامة إعراب ، فحذفه قبيح ، وقراءة الجماعة أولى (١) ، وقاله
كذلك الزمخشري (٢) ، وقاله أيضا العكبري (٣) وقال أبوحيان : حذف
التنوين لالتقائه مع لام التعريف والحذف موجود في كلام العرب ، وأكثر
ما يوجد في الشعر. (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز حذف التنوين وهو علامة

إعراب على قلة في الشعر ، وندرة في النثر إذا استقبله ساكن أو أل
التعريف .

-
- (١) إعراب القرآن ج ٥ ص ٣١٠ .
(٢) انظر الكشاف ج ٤ ص ٢٩٨ .
(٣) انظر إعراب الشوان لوحة ٤١٣ .
(٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٥٢٨ بتصرف .

رابعاً : مسائل المبنى من الأسماء وما يتصل بها :

المسألة الخامسة والخمسون

من أحكام ضمير المتكلم

قرأ إبراهيم النخعي (١) * وَإِذْ نَجَّيْنٰكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ * (٢)

بناءً المتكلم مكان نا المتكلمين .

وقرأ ابن مسعود (٣) * لَا تَقُولُوا رَاعُونَا * (٤) وقرأها كذلك

الأعمش (٥) وهي في مصحف عبدالله وقرأه أبو بصير (٦) قال الزمخشري :
على أنهم كانوا يَخَاطِبُونَهُ بلفظ الجمع للتوقير . (٧)

وقرأ أبو نهيك * فَإِذَا عَزَمْتَ * (٨) بضم التاء (٩) ، وقرأها

كذلك جابر بن يزيد وعكرمة (١٠) قال أبو الفتح : تأويله عندي - والله أعلم -

فَإِذَا أَرَيْتُكَ أَمْرًا فاعمل به وصر إليه (١١) ، وقال الزمخشري : معناه :

فَإِذَا عَزَمْتُ لَكَ عَلَى شَيْءٍ وَأَرَشَدْتُكَ إِلَيْهِ ، فَتَوَكَّلْ عَلَيَّ ، وَلَا تَشَاوِرْ بَعْدَ

-
- (١) مختصر شوان القراءات ص ٥٥ .
 - (٢) آية ٤٩ / البقرة .
 - (٣) مختصر شوان القراءات ص ٩٠ .
 - (٤) آية ١٠٤ / البقرة .
 - (٥) شوان القراءات لوحة ٣٠ .
 - (٦) البحر المحيط ج ١ ص ٣٣٨ .
 - (٧) الكشف ج ١ ص ٣٠٢ .
 - (٨) آية ١٥٩ / آل عمران .
 - (٩) مختصر شوان القراءات ص ٢٣ .
 - (١٠) المحتسب ج ١ ص ١٧٦ .
 - (١١) المحتسب ج ١ ص ١٧٦ بتصرف .

ذلك أحداً^(١) ، وقال العكبري : معناه : خَرْتُ لك ، كقولك عزم الله له ،
أي خار الله له ، ويجوز أن يكون أمرتك بالعزم^(٢) . وقال أبوحيان : فيكون
" فتوكل على الله " من باب الالتفات إذ لو جرى على نسق ضم التاء لكان :
فَتَوَكَّلْ عَلَى^(٣) .

والذي نستخلص من هذه القراءات : أنه يجوز الخروج من " ناء " المتكلمين الدالة على المعظم نفسه إلى تاء المتكلم ، وأنه يجوز مخاطبة المتكلم المفرد بضمير الجمع توقيراً له ، وأنه يجوز أيضاً أن يكون في تاء المتكلم معنى الأمر للمخاطب .

*

المسألة السادسة والخمسون

من أحكام " ضمير المخاطب "

(٤)
قرأ سعد بن أبي وقاص والحسن ، ويحيى بن يعمر : * أَوْتَسَّهَا *
بتاء مفتوحة^(٥) وهي خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم .

(١) الكشف ج ١ ص ٤٢٥ .

(٢) إعراب الشوان لوحة ٩٤ .

(٣) البحر المحيط ج ٣ ص ٩٩ .

(٤) آية ١٠٦ / البقرة .

(٥) انظر مختصر شوان القراءات ص ٩ ، والمحتسب ص ١٠٣ ، والبحر

المحيط ج ١ ص ٣٤٣ .

- وقرأ السلى * ولا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى تَطْهَرْنَ * (١) بالتاء (٢) ،
قال العكبري على الخطاب ، كَأَنَّهِنَّ قُلْنَ إِلَى مَتَى مَا نَقْرَبُ ؟ فقال :
حَتَّى تَطْهَرْنَ (٣) . وفيه خروج من الغائب إلى المخاطب .
وقرأ الربيع بن خثيم * تَوَاتَى الْحِكْمَةَ (٤) بالتاء ، وهو التفات
إذ هو خروج من غيبة إلى خطاب (٥) .
وقرأ ابن عباس * وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ * (٦) بكسر التاء (٧) ،
قال النحاس : أى قيل لها هذا (٨) ، وقال العكبري : الملك خَاطَبَهَا (٩) .
وقال أبوحيان : الله خَاطَبَهَا (١٠) .
وعن الحسن والاعرج * أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يَحَارِيهِ اللَّهُ * (١١)
بالتاء (١٠) ، قال أبوحيان : الظاهر أنه التفات فهو خطاب للمنافقين ،

-
- (١) آية ٢٢٢ / البقرة .
(٢) شوان القراءات لوحة ٣٩ .
(٣) إعراب الشوان لوحة ٦١ .
(٤) آية ٢٦٩ / البقرة .
(٥) انظر إعراب الشوان لوحة ٧٢ ، والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٢٠ .
(٦) آية ٣٦ / آل عمران .
(٧) مختصر شوان القراءات ص ٢٠ .
(٨) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٧٠ .
(٩) إعراب الشوان لوحة ٨١ .
(١٠) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٣٩ .
(١١) آية ٦٣ / التوبة .
(١٢) شوان القراءات لوحة ١٠٢ .

ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَطَابًا لِلْمَوْنِينِ ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرَ ، وَإِنْ كَانَ خَطَابًا لِلرَّسُولِ فَهُوَ خَطَابٌ تَعْظِيمٌ وَالْاسْتِفْهَامُ فِيهِ لِلتَّعْجِبِ ، وَالتَّقْدِيرُ :
أَلَا تَعْجَبُ مِنْ جَهْلِهِمْ ؟ (١) . وَفِيهِ خُرُوجٌ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخَطَابِ .
وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِلْتِفَاتُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ ، وَشَرَطَ ذَلِكَ صِحَّةَ الْمَعْنَى وَسَلَامَةَ التَّرْكِيبِ .

*

المسألة السابعة والخمسون

من أحكام ضمير الغائب

- قرأ ابن مسعود (٢) * وَأَرِهِمْ مَنَاسِكَهُمْ * (٢) قال الفراء :
" ذهب إلى الذُّبِّيَّةِ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ * وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا * (٤)
" رجع إلى الذُّبِّيَّةِ خَاصَّةً " (٥) ، وفيه خروج من المتكلم إلى الغائب .
وقرأ طلحة بن مَرْصَفٍ (٦) * مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لِلنَّاسِ * (٧)
قال النحاس : بمعنى بَيَّنَّهُ اللهُ (٨) ، وقال العكبري وفيه رجوع من لفظ
الجمع إلى لفظ الواحد ، إذ كان المعنى واحداً ، (٩) وقال أبوحيان :

- (١) البحر المحيط ج ٥ ص ٦٤ .
(٢) شوان القراءات لوحة ٣٢ .
(٣) آية ١٢٨ / البقرة .
(٤) آية ١٢٩ / البقرة .
(٥) معاني القرآن ج ١ ص ٢٩ وانظر الكشاف ج ١ ص ٣٩٠ .
(٦) شوان القراءات لوحة ٣٢ .
(٧) آية ١٥٩ / البقرة .
(٨) أعراب القرآن ج ١ ص ٢٢٤ .
(٩) أعراب الشوان لوحة ٥٢ .

- (١) جعله ضمير مفرد غائب ، وهو التثنية من ضمير متكلم إلى ضمير غائب .
- وقرأ الاصبغ بن نباته ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ ﴾ * (٢) بالياء (٣) ،
وقرأها كذلك علي بن أبي طالب (٤) ، وقال أبوحيان : هو التثنية ،
أومن باب ما أَضْمَرَ ، لدلالة المعنى عليه ، أي وما يفعل الناس ، فيكون
أعم من المخاطبين ، إذ يشملهم وغيرهم . (٥)
- وقرأ ابن مسعود ﴿ وَالْآنَ يَخَافُوا إِلَّا يَتَّقُوا اللَّهَ ﴾ * (٦) وهو
من باب الالتفات أيضا ، إذ لو جرى على النسق الأول لكان بالتاء . (٧)

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز الالتفات من ضمير المتكلم

إلى ضمير الغائب . وشرط كل ذلك صحة المعنى وسلامة التركيب .

-
- (١) البحر المحيط ج ١ ص ٤٥٨ .
- (٢) آية ٢١٥ / البقرة .
- (٣) مختصر شوان القراءات ص ١٣ .
- (٤) شوان القراءات لوحة ٣٨ ، ٣٩ ، والبحر المحيط ج ٢ ص ١٤٣ .
- (٥) البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٣ .
- (٦) آية ٢٢٩ / البقرة .
- (٧) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٩٧ .

المسألة الثامنة والخمسون

عود الضمير على الأسماء الموصولة (الذين ، من ، ما)

قرأ ابن السمين * مَثَلَهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْقَدَ نَارًا * (١) قال أبوحيان : وهي قراءة مشككة ؛ لأن " الذي " إذا كان أصله " الذين " فَحذِقتْ نونُه تخفيفاً ، لا يعود الضمير عليه إلا كما يعود على الجمع ، فكيف إذا صُرِّحَ به ؟ وإذا صحت هذه القراءة فتخرجها عندي على وجوه ، أحدها : أن يكون أفرد الضمير حملاً على التوهم ، كأنه نطق " بمن " الذي هو لفظ ومعنى ، الثاني : أن يكون اكتفى بالمفرد عن الجمع ، كما تكتفى بالمفرد الظاهر عن الجمع ، الثالث : أن يكون الفاعل الذي في استوقد ، ليس عائداً على الذين ، وإنما هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من استوقد ، والتقدير : استوقد هو . نقل ملخصاً . (٢)

وعن ابن مسعود وأبي (٣) * وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَّجِرُ مِنْهَا الْأَنْهَارُ * (٤) ، قال الفراء : إن شئت أنثته ها هنا بتأنيث المعنى (٥) وقاله كذلك النحاس (٦) ، وقاله أبوحيان ؛ لأن " ما " لها هنا لفظ ومعنى (٧) ، وقال العكبري : أعاد الضمير إلى الحجارة . (٨)

-
- (١) آية ١٧ / البقرة .
 - (٢) انظر البحر ج ١ ص ٧٧ .
 - (٣) شواذ القراءات لوحة ٢٧ .
 - (٤) آية ٧٤ / البقرة .
 - (٥) معاني القرآن ج ١ ص ٤٩ .
 - (٦) إعراب القرآن ج ١ ص ٢٣٨ .
 - (٧) البحر المحيط ج ١ ص ٢٦٥ .
 - (٨) إعراب الشواذ لوحة ٤١ .

وقرأ الحسن : * وَلَئِن أَصَابَكُمُ فَضَلٌ مِّنَ

اللَّهِ لِيَقُولَنَّ * (١) برفع اللام (٢) قال أبو الفتح :

أعاد الضمير على معنى "مَنْ" لا على لفظها ، وذلك أن قوله * وَإِنَّا

مِنكُمْ لَمَن لِّيَبْطِئَنَّ * (٣) ، ثم قال : فضم اللام من " لِيَقُولَنَّ " لِيُعْلَمَ أَنَّهُ

حكم سارفي جماعة ، ولا يَرَى أَنَّهُ واحد ، والاكثر منه فاعرفه . (٤) وكذا

قاله الزمخشري في كشافه (٥) ، والعكبري في شواذه . (٦)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن الضمير إذا عاد على الاسم

الموصول "الذين" فإنما يعود على اللفظ وما جاء مفردا فيحمل على

الشدوز ، أما إذا عاد على "ما" و"من" الموصولتين فيجوز أن يعود

على لفظهما فيكون مفردا ، أو على . معناهما فيكون جمعا ، ويصح فيه

التذكير والتأنيث .

*

المسألة التاسعة والخمسون

عود الضمير على جمع العاقلات

قرأ ابن مسعود (٧) : * وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَاتٌ * (٨) وقرأها

كذلك زيد بن علي (٩) . قال الزمخشري : هما لغتان فصيحتان يقال :

-
- (١) آية ٧٣ / النساء .
 - (٢) شواذ القراءات لوحة ٦١ .
 - (٣) آية ٧٢ / النساء .
 - (٤) انظر المحتسب ج ١ ص ١٩٢ .
 - (٥) انظر الكشاف ج ١ ص ٥٤١ .
 - (٦) إعراب الشواذ لوحة ١٠٥ .
 - (٧) شواذ القراءات لوحة ٢١ .
 - (٨) آية ٢٥ / البقرة .
 - (٩) البحر المحيط ج ١ ص ١١٧ .

النِّسَاءُ فَعَلْنَ ، وَهِنَّ فَاعِلَاتٌ (١) وقال العكبري : " مطهرات " على الجمع
مشا كل الاٲ زواج (٢) .

وقال أبوحيان : ((إذا كان الضمير عائدا على جمع العاقلات ،
الاٲ ولى فيه النون من التاء ، وقال والاٲ ولى أن تلحق صفته الاٲ لف والتاء ،
والعرب لم تفرق بين قليله وكثيره ، فعلى هذا الذى تقرر ، تكون قراءة
زيد الاٲ ولى (نقل ملخصا (٣) .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن للعرب في الضمير العائد على
جمع المؤنث لفتين : إحداهما : أن تُلْحَقَ نون النسوة ، وهي الاٲ ولى في
العائد على جمع العاقلات ، والاٲ اخرى : أن تلحقه الاٲ لف والتاء وهي الاٲ ولى
في صفة الجمع .

*

المسألة الستون

عود الضمير على جمع غير العاقلات

وعن ابن مسعود : (٤)
* وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُنَّ * (٥) ، قال العكبري :
(جاء على ضمير الجمع المؤنث ، لأن المسميات المذكورة لذلك) (٦) ،
وقال أبوحيان : (الضمير عائد على الاٲ أسماء ، فتكون هي المعروضة ، أو
مسمياتها فيكون المعروض المسميات لا الاٲ أسماء) (٧) .

-
- (١) الكشاف ج١ ص ٢٦٢ .
 - (٢) إعراب شوان القراءات لوحة ٢٧ .
 - (٣) انظر البحر المحيط ج١ ص ١١٧ ، ج٢ ص ٦٤ و ص ٨٧ .
 - (٤) مختصر شوان القراءات ص ٤ .
 - (٥) آية ٣١ / البقرة .
 - (٦) إعراب الشوان لوحة ٣٠ .
 - (٧) البحر المحيط ج١ ص ١٤٦ .

وقرأ أبي * ثُمَّ عَرَضَهَا * أعاد الضمير إلى جملة المسميات ، أو
أن يكون غَلَبَ مِنْهَا مَا لَا يَعْقِلُ كَقَوْلِكَ : ^(١) إِيذَاهُمْ أَخَذَتْهَا .
فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ
وقرأ عبدالله * فَإِنَّ فَاءَ وَافِيَيْنَ / ^(٢) وقرأ أبي * فِيهَا *
قال الزمخشري : أعاد الضمير على الأشهر ^(٣) ، وقاله كذلك أبو حيان ^(٤) .
قال أبو حيان : ((وجمع ما لا يعقل إما أن يكون جمع قلة أو جمع
كثرة ، فإن كان جمع كثرة فمجيء الضمير على حد ضمير الواحدة أولى من
مجيئه على حد ضمير الفائيات ، وإن كان جمع قلة فالعكس) ^(٥) .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن جمع ما لا يعقل فرقت العرب
بين قليلة وكثيرة ، فالأصح في قليلة أن يجمع ضميره ، والأصح في كثيرة
أن يفرد ضميره مثل ما هو في ضمير المؤنثة الواحدة ، ويجوز العكس ولكنه
على غير الأصح .

*

المسألة الحادية والستون

عود الضمير بلفظ المفرد على اسم الجمع أو التعاطفين

قرأ أبي * / يَغْمِرُ عَمْدِي تَرُونَهُ * ^(٦) استدلال الزمخشري بأن جملة
"ترونه" صفة لعمد بدليل قراءة أبي ^(٧) ، وكذا قاله أبو حيان ، وقال
أيضا : عمد اسم جمع فيصح أفراد ضميره ^(٨) .

- (١) انظر المصدرين السابقين .
- (٢) آية ٢٢٦ / البقرة .
- (٣) الكشاف ج ١ ص ٣٦٤ ذكر القراءة .
- (٤) البحر المحيط ج ٢ ص ١٨٢ .
- (٥) انظر البحر المحيط ج ١ ص ١١٧ .
- (٦) آية ٢ / الرعد .
- (٧) انظر الكشاف ج ٢ ص ٣٤٩ .
- (٨) البحر المحيط ج ٥ ص ٣٥٩ .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز في أفراد الضمير إذا عاد على اسم الجمع .

*

المسألة الثانية والستون

عود الضمير بلفظ الثنى على المتعاطفين

قرأ ابن عمير^(١) : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا ﴾^(٢)
قال الفراء : ولو قيل « : إليها » كما قال : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ
أَوْلَىٰ بِهَا ﴾^(٣) كان صوابها^(٤) ، وقال النحاس : ولم يقل « إليها »

- (١) شواذ القراءات لوحة ٢٤٣ .
(٢) آية ١١ / الجمعة .
(٣) آية ١٣٥ / النساء .
(٤) معاني القرآن ج ٣ ص ١٥٧ .

فتقديره على قول محمد بن يزيد "انفضوا إليها" ثم عطف الثاني على
الأول فدخل فيما دخل فيه (١) . وقال أبو حيان : تخريجه أن يتجاوز
بأو فتكون بمعنى الواو (٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن يعود الضمير بلفظ
الثني على المتعاطفين بأو أو بالواو .

*

المسألة الثالثة والستون

عود الضمير بلفظ الجمع على الثنوي

قال الفراء : وفي قراءة عبد الله (٣) : * وَاللَّهُ وَلِيُّكُمْ * (٤)

رجع بهما إلى الجمع - يعني قوله تعالى * إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ

أَنْ تَفْسَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا *

(١) إعراب القرآن ج ٤ ص ٤٢٩ و ٤٣٠ .

(٢) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٨ .

(٣) معاني القرآن ١/٣٣٣ .

(٤) آية ١٤٢ / آل عمران .

كما قال الله * هَذَانِ خَصْمَانِ أَخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ * (١) ، وقال أبو حيان :
(أعاد الضمير على المعنى لا على لفظ التثنية.) (٢) وقال الزمخشري : وفي
قراءة أبي * فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمْ * (٣) شاهد على أن الضمير قد رجع
إلى ما دل عليه قوله * أَنْ يَكُنْ فَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا * ولم يعد إلى المذكور ،
لأنه جنس الاغنياء ، وجنس الفقراء (٤) ، وخرجه على الجنس العكبرى أيضا
وأبو حيان . (٦)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن يعود ضمير لفظ
الجمع على الثنى إذا كان معناه معنى الجمع أو قصد به اسم الجنس .

*

المسألة الرابعة والستون

عود الضمير على ما جرى ذكره وما لم يجر ذكره

قرأ زيد بن علي وكرداب * إِنَّ أَوْلَٰ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ * (٧)
بالبناء للفاعل (٨) ، وقرأها كذلك عكرمة وابن السمين . (٩)

-
- (١) آية ١٩ / الحج .
(٢) البحر المحيط ج ٣ ص ٤٧ .
(٣) آية ١٣٥ / النساء .
(٤) الكشاف ج ١ ص ٥٢٠ .
(٥) إعراب الشوان لوحة ١١٠ .
(٦) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٠ .
(٧) آية ٩٦ / آل عمران .
(٨) شوان القراءات لوحة ٥٢ .
(٩) البحر المحيط ج ٣ ص ٦ .

قال الزمخشري : " وَضَعَ " صفة لببيت ، والواضع هو الله ، وتدل عليه قراءة " وَضَعَ " ^(١) ، وقال أبوحيان : احتمال أن يعود الضمير على الله ، واحتمل أن يعود الضمير على إبراهيم ، وهو أقرب في الذكر ، وأليق. ^(٢)

وقرأ أبو نهيك : * تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ يَتْلُوهَا عَلَيْكَ * ^(٣) بالياء. ^(٤)

قال أبوحيان : والاحسن أن يكون الضمير المرفوع في هذه القراءة عائدا على الله ليتحد الضمير ، وليس فيه الالتفات ، لأنه ضمير غائب عائد على اسم غائب ، وجوزوا أن يكون الفاعل عائدا على جبريل ، وإن لم يجز له ذكر للعلم به. ^(٥)

قال النحاس : قال الكسائي : وفي حرف عبد الله ^(٦) * وَمَنْ

قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاوَهُ . شِلُّ * ^(٧) وقرأها كذلك يحيى وإبراهيم ، ^(٨)

قال أبوحيان : والضمير عائد على قاتل الصيد ، أو على الصيد. ^(٩)

وقرأ قتادة * كَانَ لَمْ يَغْنِ بِالْأَمْسِ * ^(١٠) بالياء على التذكير. ^(١١)

وقرأها كذلك الحسن ^(١٢) . قال الزمخشري : الضمير عائد على المضاف

-
- (١) الكشاف ج ١ ص ٤٤٦ .
 (٢) البحر المحيط المصدر السابق .
 (٣) آية ١٠٨ آل عمران .
 (٤) شوان القراءات لوحة ٥٣ .
 (٥) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٦ .
 (٦) إعراب القرآن ج ٢ ص ٤٠ .
 (٧) آية ٩٥ المائدة .
 (٨) شوان القراءات لوحة ٧٢ .
 (٩) البحر الكامل ج ٤ ص ١٩ .
 (١٠) آية ٢٤ / يونس .
 (١١) شوان القراءات لوحة ١٠٧ .
 (١٢) الإتحاف ص ٢٤٨ .

المحذوف الذي هو الزرع. (١)

وقاله كذلك أبوحيان ، وزاد والأولى عوده على الحصيد ،
أى : كَانَ لَمْ يَغْنِ الْحَصِيدَ (٢) .

وقرأ الجحدري ، وأبو السمال : * يَحْدِيثٌ مِثْلُهُ * (٣) على
الإضافة (٤) . قال أبو الفتح : في هذه القراءة ضمير النبي صلى الله عليه
وسلم ، أى فليأتوا بحديث مثل النبي صلى الله عليه وسلم (٥) ، وقال أبو
حيان : أى بحديث رجل مثل الرسول صلى الله عليه وسلم (٦) .

وقرأ عكرمة * وَبَرَزَتِ الْجَحِيمُ لِمَنْ تَرَى * (٧) بالتاء (٨) . قال
أبو الفتح إن شئت كانت التاء في " تَرَى " للجحيم ، أى : لمن تراه ،
وإن شئت كان خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم (٩) . وقاله كذلك
الزمخشري (١٠) ، وقاله أيضا العكبري (١١) .

-
- (١) الكشاف ج ٢ ص ٢٣٣ .
 - (٢) البحر المحيط ج ٥ ص ١٤٤ .
 - (٣) آية ٣٤ / الطور .
 - (٤) البحر المحيط ج ٨ ص ١٥٢ .
 - (٥) المحتسب ج ٢ ص ٢٩٢ .
 - (٦) البحر المحيط المصدر المتقدم .
 - (٧) آية ٣٦ / النزعات .
 - (٨) مختصر شوان القراءات ص ١٦٨ .
 - (٩) المحتسب ج ٢ ص ٣٥١ .
 - (١٠) انظر الكشاف ج ٤ ص ٢١٥ .
 - (١١) أعراب الشوان لوحة ٣٩٧ .

واستدل الجميع على أنه للنار ، بقوله تعالى * إِذَا رَأَوْهُمُ يُخْسِنُونَ
تَمَّكَانِ بِعَيْدِي * (١) ويقوى هذا قراءة عائشة ، وزيد بن علي ، وعكرمة ، ومالك
ابن دينار * وَبَرَزَتِ الْجَحِيمَ لَمَنْ تَرَى * بتخفيف الفعل مبنيا للفاعل
وبتاء الخطاب . (٢)

والذي نستخلصه من هذه المسألة أن الضمير إذا عاد على ما جرى
ذكرة فإنه ينبغي أن يعود على أقرب مذكور ، وأن يكون متحدا معه في
السياق ويجوز أن يعود على ما لم يجره ذكر للعلم به وشرط كل ذلك
صحة المعنى وسلامة التركيب .

*

المسألة الخامسة والستون

حمل الضمير على معنى : كل بعد الحمل على اللفظ

قرأ ابن مسعود (٣) : * كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ
لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَحَدٍ * (٤) ، قال الزمخشري : وقرأ عبدالله * لَا يُفَرِّقُونَ *
وَأَحَدٍ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ . (٥)
وقال أبوحيان : حمل على معنى " كل " بعد الحمل على اللفظ . (٦)

-
- (١) آية ١٢ / الفرقان .
(٢) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٢٢ .
(٣) مختصر شوان القراءات ص ١٨ .
(٤) آية ٢٨٥ / البقرة .
(٥) الكشاف ج ٢ ص ٤٠٧ .
(٦) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٥ .

المسألة السادسة والستون

افران الضمير وعوده على مفهوم من السياق

قرى : * فَإِنْ أَرَادَ فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا * (١) بحذف ألف الاثنين من "أراد" العائد على الوالدة والمولد له. (٢)

وقرأ ابن أبي عبلة (٣) * وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ * (٤) بتشديد الدال وفتح الراء على أنه فعل ماضٍ، (٥) قال أبو حيان : جعل فيه ضميرا مستكنا يعود على الله ، وجعل الضمير المنصوب يعود على " الموسع " وعلى " المقتتر " وفي الجملة ضمير محذوف تقديره على الموسع منكم ، وقد يقال : أن الألف واللام نابت عن الضمير أي على موسيعكم وعلى مقتيركم. (٦)

وقرأ الحسن * وَلِيَقُولُوا دَارَسْتَ أَي : دَارَسْتَ الْيَهُودَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (٨) قال أبو حيان : ((وجاز الإضمار ؛ لأن الشهرة بالدراسة كانت لليهود عندهم.)) (٩)

-
- (١) آية ٢٣٣ / البقرة .
(٢) انظر الكشاف ج ١ ص ٣٧١ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢١٦ .
(٣) شوان القراءات لوحة ٠٤١ .
(٤) آية ٢٣٦ / البقرة .
(٥) انظر إعراب الشوان لوحة ٠٦٣ .
(٦) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٣٤ .
(٧) آية ١٠٥ / الأنعام .
(٨) مختصر شوان القراءات ص ٤٠ .
(٩) البحر المحيط ج ٤ ص ١٩٧ .

المسألة السابعة والستون

حذف ضمير الوصف

قرأ ابن أبي عملة : * إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِيَّاهُ * (١) بجر
"غير". (٢) قال الزمخشري : صفة لطعام ، وليس بالوجه ؛ لأنه
جرى على غير ما هوله فمن حق ضمير ما هوله أن يَهْرُزَ إِلَى اللفظ ،
فيقال : غير ناظرين إِيَّاهُ أنتم ، كقولك : هند زيد ضاربتـــــــــــــــــه
هي. (٣)

وقاله العكبري كذلك أيضا ، وزاد وهذا عند البصريين خطأ ،
وهو مذهب كوفي^(٤) . وقال أبوحيان : وحذف هذا الضمير جائز عند
الكوفيين إذا لم يلبس. (٥)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز حذف الضمير إذا جرى
الوصف على غير ما هوله على مذهب الكوفيين. (٦)

-
- (١) آية ٥٣ / الأحزاب .
(٢) شواذ القراءات لوحة ١٩٥ .
(٣) الكشف ج ٣ ص ٢٧١ .
(٤) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٩٤ .
(٥) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٦ .
(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٥٧ المسألة الثامنة .

المسألة الثامنة والستون

إحلال ضمير النصب محل ضمير الرفع

قرأ الحسن البصرى ﴿إِيَّاكَ يَعْْبُدُ﴾ (١) بالياء مبنيا للمفعول، (٢)
وقراها كذلك أبو مجلز، وأبو المتوكل. (٣)

قال أبو حيان : فيها استعارة ، والتفات ، فالاستعارة إحلال
الضمير المنصوب موضع الرفع ، فكأنه قال : أنت ، ثم التفت ، فأخبر
عنه ، إخبار الغائب ، لما كان ﴿إِيَّاكَ﴾ هو الغائب من حيث المعنى. (٤)

وذكر ابن هشام : أن ابن مالك قال : استيعر ضمير النصب في
مكان ضمير الرفع في مسألة " فإذا هَوَّيَاها " (٥) وذكر أن قراءة
الحسن ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾ بالتاء ، وبناء الفعل للمفعول (٦) . وعلى
هذه الرواية لا التفات في قراءة الحسن .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه من الشك أن
يحل ضمير النصب مكان ضمير الرفع .

-
- (١) آية ٥ / الفاتحة .
(٢) انظر مختصر شواذ القراءات ص ١ والإتحاف ص ١٢٤ .
(٣) البحر المحيط ج ١ ص ٢٣ .
(٤) البحر المحيط ج ١ ص ٢٤ .
(٥) هذه المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي وهي
مشهورة .
(٦) مفتي اللبيب ص ١٢٥ .

المسألة التاسعة والستون

ضمير الفصل في موضع رفع مبتدأ

- قرأ ابن أبي عبيدة : * إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ * (١) بالرفع ، (٢)
وقرأها كذلك المطوعي (٣) ، وقرأها كذلك الأعمش ، وزيد بن علي . (٤)
وقرأ ابن أبي عبيدة * إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَوْلَىٰ مِنكَ * (٥) برفع اللام ، (٦)
وقرأها كذلك عيسى بن عمر . (٧)
وقرأ أبو زيد النحوي : * وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ * (٨) بالرفع . (٩)
وقرأ أبو السمال : * تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا * (١٠)
بالرفع (١١) ، وقرأها كذلك ابن السميع . (١٢)

قال سيبويه : وقد جعل ناس كثير من العرب " هو " وأخواتها

في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ، وبلغنا أن رؤية

-
- (١) آية ٣٢ / الأنفال .
(٢) شوان القراءات لوحة ٩٥ .
(٣) الإتحاف ٢٣٦ .
(٤) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٨٨ .
(٥) آية ٣٩ / الكهف .
(٦) شوان القراءات لوحة ١١٤ .
(٧) البحر المحيط ج ٦ ص ١٢٩ .
(٨) آية ٧٦ / الزخرف .
(٩) مختصر شوان القراءات ص ١٣٦ .
(١٠) آية ٢٠ / المزمل .
(١١) مختصر شوان القراءات ص ١٦٤ .
(١٢) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٧ .

كان يقول : « أَظَنَّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ » (١) ،

وخرجه الزمخشري على مذهب سيبويه أيضا . (٢)

وقال أبوحيان : وهي جائزة في العربية ، فالجملة خبر كان ، وهي لغة تميم يرفعون بعد " هو " التي هي فصل في لغة غيرهم . ونقل عن الزجاج أنه قال : ولا أعلم أنه قرئ بهذا الجائز ، وقراءة الناس إنما هي بالنصب . (٣)

وقال الرضي : بعض العرب يجعله مبتدأ ، فلا ينصب ما بعده ، في باب كان ، وباب علمت ، وما الحجازية ، وعليه ما نقل في غير السبعة . (٤)
وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز على لغة تميم أن يكون ضمير الفصل في موضع رفع مبتدأ وما بعده يكون مرفوعا خبرا له والجملة في موضع نصب على الخبر في باب كان ، وعلى المفعول فسي باب علم .

(١) انظر الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٥ .

(٢) انظر الكشاف ج ٢ ص ١٥٥ ، ٤٨٥ ، ج ٤ ص ١٧٩ .

(٣) انظر البحر ج ٤ ص ٤٨٨ ، ج ٦ ص ١٢٩ ، ج ٨ ص ٢٧ ، ٢٦٧ .

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٧ .

المسألة السبعون

كون الضمير فصلا أو تأكيداً أو مبتدأ

قرأ ابن مروان ، وعيسى بن عمر (١) : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (٢) ورويت عن سعيد بن جبير ، وعيسى الكوفة ، ومروان بن الحكم (٣) قال سيبويه : " أظهر لكم " بالنصب ، أهل المدينة ينزلون " هو " ها هنا بمنزلة بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع ، وزعم يونس أن أبا عمرو آه لنا ، وقال احتبى ابن مروان في اللحن ، يقول لحن ، وهو من أهل المدينة ، كما تقول : اشتمل بالخطأ (٤) وقال الأخفش : والنصب هنا لا يكون ، وإنما يَنْصَبُ خبر الفعل الذي لا يستغنى عن خبر ، إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء التي تسمى الفصل ، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضا (٥) . وقال النحاس : قال الكسائي : " هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ " صواب ، بجعل " هن " عمادا ، وقال النحاس أيضا : وقول الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، أن هذا لا يجوز ، وإنما تكون عمادا فيما لا يتم الكلام إلا بما يعدها نحو : كان زيد هو أخوك (٦) . ونقل أبو الفتح كلام سيبويه ثم قال : ووجه

(١) مختصر شوان القراءات ص ٦٠ .

(٢) آية ٧٨ / هود .

(٣) شوان القراءات لوحة ١١٣ ، ١١٤ .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٥) معاني القرآن ج ٢ ص ٥٨١ .

(٦) إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٩٥ و ٢٩٦ .

هذه القراءة ، أن تجعل " هَنَّ " أحد جزئى الجملة ، وتجعلها خبرا لـ " بناتي " ونجعل " أظهر " حالا من " هن " أو من " بناتي " والعامل فيه معنى الإشارة (١) وقال الزمخشري نحو من قول أبي الفتح (٢) ، وقال ابن هشام وهن يَأْمَأُ توكيد لضمير مستتر في الخبر ، أو مبتدأ ولكم الخبر ، وعليهما " فأظهر " حال وفيه نظر ، أما الأول ؟ فلأن بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند المصريين ، وأما الثاني ؛ فلأن الحال لا تتقدم عاملها الظرف عند أكثرهم . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن يكون " هن " ضمير فصل على مذهب من يجيز مجيء الفصل بين الحال وصاحبها (٤) ويجوز أن يكون تأكيدا للضمير المستتر في الاسم الجامد على مذهب الكوفيين ، ويجوز أن يكون مبتدأ والعامل في الحال معنى الإشارة ، أو الخبر الظرفي المتأخر عن الحال على مذهب من يجيزه .

*

المسألة الحادية والسبعون

كون الضمير فضلا أو شأنا أو مبهما

قال الفراء : في قراءة عبدالله * فَإِنَّهُ لَا تَقْمَى الْأَبْصَارَ * (٥)
" الهاء " عماد في قراءة " فَإِنَّهَا " (٦) .

- (١) انظر المحتسب ج ١ ص ٣٢٥ و ٣٢٦ وعزا القراءة أيضا إلى ابن أبي إسحاق .
- (٢) انظر الكشاف ج ٢ ص ٢٨٣ .
- (٣) مغني اللبيب ص ٦٤١ .
- (٤) أجازة الكسائي كما ورد في توجيه القراءة عند النحاس ، وأجازه الأخفش ، انظر إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٩٥ و ٢٩٦ وانظر مغني اللبيب ص ٦٤١ .
- (٥) آية ٤٦ / الحج . (٦) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٢٨ بتصرف .

وقال الزمخشري : " إِنَّهُ " يجوز أن يكون ضميراً مبهما يفسره
الأبصار . (١) وقال أبوحيان : وما قاله الزمخشري لا يجوز ؛ لأن الضمير
الذي يفسره ما بعده محصور في باب " رَبِّ " وفي باب " نَعَمْ وَيَسْمَعُ " .
وفي باب " الإعمال " وفي باب " البدل " وفي باب المبتدأ والخبر على
خلاف ، وهذه الخمسة يفسر الضمير فيها المفرد ، وفي ضمير الشأن يفسر
بالجملة على خلاف فيه أيضاً ، وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحداً
من هذه الستة فوجب إخراجها . (٢)

والذي أميل إليه أن يكون ضمير الشأن ويجوز فيه التذكير والتأنيث
على معنى الشأن أو القصة والجملة بعده مفسرة له (٣) ، ويجوز أن يكون
فصلاً على مذهب الفراء (٤) .

*

المسألة الثانية والسبعون

من لغات اسم الإشارة " هـ " هذه .

وعن ابن كثير في بعض رواياته (٥) * هَذِي الشَّجَرَةَ * (٦)

-
- (١) الكشف ج ٣ ص ١٧٠ .
(٢) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٣٧٨ .
(٣) انظر مغني اللبيب ص ٦٣٦ حيث أورد سمات ضمير الشأن ضمن
المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر في اللفظ والرتبة .
(٤) كونه فصلاً هنا فيه إشكال ؛ لأنه لم يقع بين جزأى الجملة فمن
شروطه أن يسبق بمبتدأ في الحال أو الأصل ، وهنا هو
المبتدأ ، انظر مغني اللبيب ص ٦٤١ وما بعدها .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ٤٠ .
(٦) آية ٣٥ / البقرة .

وعن ابن محيصن : **بِمِنْ هَذِي الْقَرْيَةِ** * (١) ، و **هَذِي الْبَلَدَةِ** * (٢) ،
و **هَذِي النَّارِ** * (٣) بالياء مكان الهاء . (٤)

قال العكبري : الياء هي الأصل ، والهاء في " هَذِي " بدل
من الياء (٥) ، وجاء في الإتحاف : وعن ابن محيصن ما جاء من نحو
" هذِي " بياء ساكنة بدل الهاء ، وهي لغة في " هذِي " . (٦)
و خلاصة القول في هذه المسألة أن " هذِي " و " هذِي " لغتان
من لغات اسم الإشارة الدالة على المفردة المؤنثة .

*

المسألة الثالثة والسبعون

من لغات اسم الإشارة " أولاء "

قرأ الحسن : *** أولاي *** (٧) بياء بغير همزة (٨) ، وقرأها
كذلك الضحاك مع فتح الياء . (٩)

وقرأ أبو معاذ عن أبيه " **أولآ** " بالقصر على وزن " **فعلَى** " (١٠)
وقرأها كذلك ابن وثاب وعيسى في رواية . (١١)

-
- (١) آية ٧٥ / النساء .
 - (٢) آية ٩١ / النمل .
 - (٣) آية ١٤ / الطور .
 - (٤) شوان القراءات لوحة ٢٣ .
 - (٥) أعراب الشوان لوحة ٣١ .
 - (٦) الإتحاف ص ١٣٤ .
 - (٧) آية ٨٤ / طه .
 - (٨) مختصر شوان القراءات ص ٨٨ .
 - (٩) شوان القراءات لوحة ١٥٣ .
 - (١٠) مختصر شوان القراءات ، المصدر السابق .
 - (١١) البحر المحيوط ج ٦ ص ٢٦٧ .

وروى عن الحسن " أولائي " بياء بعد الهمزة (١) ، ورويت
عن أبي معاذ أيضا . (٢)

قال العكبري : " أولآ " بالقصر مثل : عَلا وهي لغة ، و
" أولآي " مثل : " هَدَايَ " والوجه أنه أبدل الهمزة بياء وفتحها
تخفيفا . (٣)

والذي نستخلصه من هذه المسألة أن اسم الإشارة " أولآ " من
لسان " أولآ " و " أولآي " و " أولآي " و " أولآي " والقصر لفظة
بني تميم . (٤)

*

المسألة الرابعة والسبعون

تناوب الأسماء الموصولة

قرأ ابن مسعود (٥) : * صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ * (٦) وقرأها
كذلك عمر (٧) ، وقرأها أيضا ابن الزبير ، وزيد بن علي (٨) جعلوا " مَنْ " .
مكان " الذين " .

-
- (١) شوان القراءات ، المصدر المتقدم .
 - (٢) البحر المحيط ، المصدر المتقدم .
 - (٣) إعراب الشوان لوحة ٢٥٢ .
 - (٤) قطر الندى وبل الصدى ص ١٠٥ .
 - (٥) مختصر شوان القراءات ص ١ .
 - (٦) آية ٦ / الفاتحة .
 - (٧) كتاب المصاحف ص ٥٠ .
 - (٨) البحر المحيط ج ١ ص ٢٨ زيادة على ابن مسعود ، وعمر رضي
الله عنهما .

وقرأ أبي (١) : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ (٢) وقرأها
كذلك ابن عباس (٣) وقرأها أيضا ابن مسعود (٤) ، قال أبو حيان : وهي
قراءة ظاهرة ويشمل جميع ما آمن به المؤمنون (٥) وقد جعلوا
"الذي" مكان "ما".

وقرأ ابن أبي عملة ﴿ فَأَنْكِحُوا مَنْ طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٦)
جعل "من" مكان "ما". (٧)

وعن ابن أبي عملة أيضا ﴿ أَوْ مَنْ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (٨) جعل
"من" مكان "ما". (٩)

و خلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن يقع اسم موصول مكان
اسم موصول آخر إذا كان من الأسماء العامة التي تجيء للمذكر والمؤنث
وتجيء للمفرد والثنى والجمع ، كما يصح أن تقع "من" مكان "ما" وما "مكان
"من" لتغليب العاقل على غير العاقل أو العكس .

(١) مختصر شوان القراءات ص ١٠٠ .

(٢) آية ١٣٧ / البقرة .

(٣) المحتسب ج ١ ص ١١٣ .

(٤) شوان القراءات لوحة ٣٢ .

(٥) البحر المحيط ج ١ ص ٤٠٩ .

(٦) آية ٣ / النساء .

(٧) شوان القراءات لوحة ٥٧ ، وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٢ .

(٨) آية ٣ / النساء .

(٩) الكشف ج ١ ص ٤٩٧ ، والبحر المحيط ج ٣ ص ١٦٤ .

المسألة الخامسة والسبعون

حمل "ذو" على "من" الموصولة

قال أبو الفتح : قرأ محمد بن علي ، وجعفر بن محمد * بِحَكْمٍ
بِهِ ذُو عَدْلٍ مِثْلَكُمْ * (١) أراد به معنى "مَنْ" أي بِحَكْمٍ بِهِ مَنْ يَعْدِلُ ،
وَمَنْ تَكُونُ لِلثَّانِيَيْنِ كَمَا تَكُونُ لِلوَاحِدِ (٢) . وكذا قال أبو حيان أيضا (٣) ،
وقال العكبري : أراد به الجنس ، كما تكون "من" محمولة على المعنى ،
فتقديره : هذا فريق ذو عدل ، وأحكام ذو عدل . (٤)

*

المسألة السادسة والسبعون

إدخال الاسم الموصول على الاسم الموصول

(٦)
وعن زيد بن علي : * وَالَّذِينَ مَنَّ قَبْلَكُمْ * (٥) بفتح ميم "مَنْ"
قال الزمخشري : هي قراءة مشككة ، وَوَجَّهَهَا عَلَى إِشْكَالِهَا ، أن يقال

(١) آية ٩٥ / المائدة .

(٢) المحتسب ج ١ ص ٢١٩ وانظر مختصر شوان القراءات ص ٣٥ ،

وشوان القراءات لوحة ٧٢ .

(٣) البحر المحيط ج ٤ ص ٢٠ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٢٦ .

(٥) آية ٢١ / البقرة .

(٦) شوان القراءات لوحة ٢١ .

أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدا ، كما أقحم جرير في قوله :

* يَا تَيْمَّ تَيْمَّ عَيْدِي لَا أَبَا لَكُمْ * (١)

تيمما الثانية بين الأول ، وما أضيف إليه . وهذا مذهب بعض النحويين زعم أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر في معناه مؤكدا له لم يحتج إلى صلة نحو قوله :

مِنَ النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ

يَهَابُ اللَّثَامِ حَلْقَةَ الْبَابِ قَمَقَمُوا (٢)

فإذا وجوابها صلة اللائي ، ولا صلة للذين ، لأنه إنما أتى به للتأكيد . (٣)

وتعقبه أبوحيان فقال : هذا الذي ذهب إليه باطل عند أصحابنا ؛ لأن القياس إذا كرر الموصول أن تكرر مع صلته ، لأنها من كماله . فعلى هذا تخرج قراءة زيد أن يكون " قبلكم " صلة " من " و " من " خبر مبتدأ محذوف ، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول ، وهو " الذين " . والتقدير : والذين هم من قبلكم . (٤)

(١) انظر الكتاب ج ١ ص ٥٣ ، وعجزه :

* لَا يُلْقَيْنَكُمْ فِي سَوَاءٍ عَصْرٍ * .

وانظر المقتضب ج ٤ ص ٢٢٩ ، وانظر الديوان ص ٢١٨ وعجزه " لا يوقنعمكم " مكان " لا يلقينكم " .

(٢) انظر شرح الكافية ج ٢ ص ٤٥ ، وانظر معاني القرآن ج ١ ص ١٧٦ وقال إنما جاز هذا ، لاختلاف لفظيهما اللائي ، الذين .

(٣) الكشاف ج ١ ص ٢٢٨ بتصرف .

(٤) البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ بتصرف .

وقال العكبري : والوجه فيه أن تكون " من " زائدة ، وهذا على قول الكوفيين ، ولا يجوز أن يكون " من " بمعنى " الذي " ، لأن قبلها " الذين " ، وإذا وقعت الذي في صلة الذين ، احتاجا إلى عائدتين ، وليس هنا إلا عائد واحد . (١)

و خلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على ندرة أن يدخل اسم موصول على اسم موصول وفيه المذاهب الآتية :

المذهب الأول : إذا دخل اسم موصول على اسم موصول للتأكيد فلا يحتاج إلى صلة ، ذكره الزمخشري عن بعض النحاة .

المذهب الثاني : إذا دخل موصول على موصول فلا بد لكل واحد منهما من صلة ، لأنه من تمام التأكيد وهذا قول المبرد (٢) وقول أبي حيان أيضا .

المذهب الثالث : أنه يتمدّد بإدخال الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظا ، فإن تغايرا كان أسهل ، وهذا قول الفراء (٣) ، وقول الرضي أيضا (٤) .

المذهب الرابع : أن يكون الموصول الثاني زائدا دون النظر إلى لفظه وهو قول العكبري عن الكوفيين ، وقد نقل الرضي عن ابن السراج أنه قال : دخول الموصول على الموصول لم يجز في كلامهم ، وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم . (٥)

(١) أعراب الشوان لوحة ٢٥ .

(٢) انظر المقتضب ج ٣ ص ١٣٠ .

(٣) انظر معاني القرآن ج ١ ص ١٧٦ .

(٤) انظر شرح الكافية ج ٢ ص ٤٥ .

(٥) المصدر المتقدم .

المسألة السابعة والسبعون

جمع "الذى" من غير لفظه أو كونه في تأويل الجمع

قرأ ابن مسعود (١) : * لِلَّذِي يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ * (٢) قال
الرضي : جمع "الذى" من غير لفظه "اللائين" رفعا ، ونصبا ، وجرا ،
وتحذف النون فيقال : (اللائي) بهمزة بعدها ياء ساكنة نحو : القاضي ،
وهو قليل في المذكر. (٣)

وقرأ ابن مسعود (٤) * وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ * (٥)
وقرأها كذلك أبي والاعمش (٦) ، قال الفراء : هو دليل أن "الذى"
في تأويل جمع (٧) ، وقال النحاس : هذه قراءة على التفسير (٨)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على قلة أن يجمع "الذى"
من غير لفظه على "اللائي أو اللائين" ويجوز على ندرة أن يكون "الذى"
في تأويل جمع .

(١) مختصر شوان القراءات ص ١٣ .

(٢) آية ٢٢٦ / البقرة .

(٣) شرح الكافية ج ٢ ص ٤١ وذكر القراءات عن الألف .

(٤) مختصر شوان القراءات ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٥) آية ٣٣ / الزمر .

(٦) شوان القراءات لوحة ٢٠٠ .

(٧) معاني القرآن ج ٢ ص ٤١٩ .

(٨) إعراب القرآن ج ٤ ص ١٢ .

المسألة الثامنة والسبعون

من أحكام استعمال " اللاتي " في الجمع

وعن الحسن وإبراهيم (١) : * أَمْوَالِكُمُ اللَّاتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ * (٢)

قال الفراء : * يقولون في : جمع الأموال وسائر الأشياء سوى النساء
(التي) أكثر ما يقولون فيه (اللاتي) . (٣)

وقال العكبري : * اللاتي على الجمع ؛ لأن كل مال جنس كثير
العدد ، فيوصف بالتي من حيث هو جمع ، فقليل : الأموال اللاتي * . (٤)

وقال أبوحيان : * اللاتي جمع في المعنى للتي ، فكان قياسه
الآيصف إلا ما وصف مفرده بالتي ، والمذكر لا يوصف بالتي سواء كان
عاقلا أو غير عاقل ، فكان قياس جمعه الآيوصف بجمع التي الذي هو
اللاتي * . (٥)

وقرأ علقمة الأسود (٦) * اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ * (٧) وقراءة ابن
مسعود فيها * اللَّاي * بالياء (٨) وقرأها ابن هرزمز * الائى *
بالواحدة . (٩)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على غير قياس أن يكون

اللَّائِي جمعا للمذكر العاقل أو غير العاقل . وأما اللَّائِي واللَّاي فهما
لغتان في جمع التي .

-
- (١) شوان القراءات لوحة ٥٨ .
 - (٢) آية ٥ / النساء .
 - (٣) معاني القرآن ج ١ ص ٢٥٢ .
 - (٤) إعراب الشوان لوحة ٩٧ .
 - (٥) البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٩ ، ١٧٠ .
 - (٦) شوان القراءات لوحة ٥٩ .
 - (٧) آية ٢٣ / النساء .
 - (٨) البحر المحيط ج ٣ ص ٢١١ .
 - (٩) المحتسب ج ١ ص ١٨٥ .

المسألة التاسعة والسبعون

شروط "ذا" الموصولة

- وعن زيد بن علي * مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ * (١) بالرفع (٢)
قال النحاس : قال الكسائي : ولو قيل : " خَيْرٌ " لجاز، يعني على ما تقدم (٣)
وقال أبوحيان : قراءة زيد تَطَابِقٌ تَأْوِيلٌ مِّنْ جَعَلِ " ذَا " موصولة ، ولا
تطابق مِّنْ جَعَلِ " مَاذَا " منصوبة ، لاختلافهما في الإعراب ، وإن كان
الاختلافَ جائزاً (٤) . قال سيبويه : أما إجرأؤهم " ذَا " بمنزلة
" الذي " فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاعٌ حسنٌ ، وقال أيضا :
وليس يكون كالذي إلا مع " ما " و " من " في الاستفهام . (٥)

- (١) آية ٣٠ / النحل .
(٢) شوان القراءات لوحة ١٢٢ .
(٣) إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٩٤ .
(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٨٧ .
(٥) الكتاب ج ٢ ص ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، وقد فصل القول في
" ماذا " متى تكون استفهامية كلمة واحدة ، ومتى تكون " ما "
استفهاما ، وذا اسم موصول .

وأشار إلى أن " ذَا " ليست لغوا في حالة الاستفهام بدليل
قول العرب : عماذا تسأل ؟ ولو كانت لغوا لقالوا عم ذَا
تسأل ، كأنهم قالوا : عمّ تسأل ؟ ، وما تجدر الإشارة
إليه أنه قرئ متواترا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ
قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * - النحل ٢٤ - وقرئ : شاذَا
" أساطير " بالنصب ، انظر البحر ج ٥ ص ٤٨٤ .

وجملة القول في هذه المسألة أن " ذا " لا تكون اسما موصولا
الامع " ما " أو " من " في الاستفهام ، هذا من جهة التركيب اللفظي ،
أما القرينة الثانية فانه لا بد لها من صلة ، والصلة لا تكون إلا جملة ،
لأن الجملة فيها عائد الموصول ، وهذا مفهوم قول سيبويه ، ومفهوم
قول أبي حيان ، إذ التقدير الإعرابي في حالة الرفع " المنزل خير "
مبتدأ وخبر ، وفي الجملة عائد على " ذا " الموصولة المركبة مع " ما "
الاستفهامية ، المكون منهما مبتدأ وخبر .

*

المسألة الثامنون

" أَيْ " الموصولة بين الإعراب والينساء

قرأ معاذ بن مسلم البهراء ، وطلحة بن مصرف * ثُمَّ لَنْزَعَنَّ
مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْبَهُمْ أَشَدُّ * (١) بفتح الياء ، ورويت عن الأعمش (٢)
قال سيبويه : وحدثننا هارون : أن ناساً وهم الكوفيون يقرأونها " أَيْبَهُمْ " (٣)
وهي لغة جيدة نصبوها كما جرُّوها حين قالوا : أمرر على أَيْبِهِمْ أفضل ،
وقال العكبري : والنصب فيه وجهان : أحدهما : أنه مبني على الفتح ؛
لأنه ناقص ، وهو بمعنى : الذي هو أشدُّ ، فلما خالفت باب الصلة فسي

(١) آية ٦٩ / مريم .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ٨٦ .

(٣) شوان القراءات لوحة ١٤٩ .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ٣٩٩ وانظر ما بعدها وهو يذكر إعراب وينساء

" أَيْ " .

أنها لم توصل بجملة بُنِيَتْ ، واختير الفتح ، لأنه أخف في اليا ، والوجه الآخر أن تكون مُعْرَبَةٌ منصوبة بنزع . (١)

وقال أبوحيان : وهذه القراءة تدل على أن مذهب سيبويه

أنه لا يَحْتَمُّ فيها البناء ، إذا أُضِيْفَتْ وُحْدِفَ صدرُ صلتيها ، وقد نُقِلَ عنه

تَحْتَمُّ البناء (٢) ، وينبغي أن يكون فيه على مذهب البناء والإعراب ،

قال أبو عمر الجرمي : خرجت من البصرة ، فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول : " لا ضربن أيهم قائم " بالضم ، بل بنصبها . انتهى . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز في " أي " الموصولة

الإعراب أو البناء إذا أُضِيْفَتْ وحذف صدر صلتيها .

*

المسألة الحادية والثمانون

حذف عائد الصلوة المرفوع

قرأ روية بن العجاج : * إِنْ اللّٰهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا
نَمَا بَعْوَضَهُ * (٤) بالرفع (٥) . وقرأها كذلك الضحّاك ،

(١) إعراب الشوان لوحة ٢٤٥ .

(٢) نقل النحاس في إعرابه ج ٣ ص ٢٣ قال : ما علمت أن أحدا من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ : ما يبين لي أن سيبويه غلطي كتابه إلا في موضعين ، هذا أحدهما ، علمنا أن سيبويه أعرب " أبا " وهي مفردة فكيف يبنيتها وهي مضافة ؟

(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٩ .

(٤) آية ٢٦ / البقرة .

(٥) مختصر شوان القراءات ص ٤ والمحتسب ج ١ ص ٦٤ .

وابراهيم بن أبي حنيفة ، وقطرب^(١) . وقرأها كذلك مالك بن دينار ، وابن
الساك .^(٢)

وقرأ ابن بحر * تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ *^(٣) بالرفع^(٤) ،
وقرأها كذلك الحسن والأعمش^(٥) .

قال سيبويه : واعلم أن كَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ، أَجُودٌ وَفِيهِ ضَعْفٌ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ هُوَ ، لِأَنَّ هُوَ مِنْ بَعْضِ الصَّلَةِ وَهُوَ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ وَكَمَا
قَرَأَ بَعْضُ النَّاسِ * تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ *^(٦) .

وقال الفراء : إن شئت جعلت * الذي * على معنى : * ما *
تريد : تَمَامًا عَلَى مَا أَحْسَنَ مُوسَى ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى إِحْسَانِهِ ، وَيَكُونُ
أَحْسَنٌ مَرْفُوعًا تَرِيدُ عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ^(٧) .

وقال أبو الفتح : وحذف العائد من هنا ضعيف ، لأنه ليس
بمفضل^(٨) . وقاله كذلك العكبري^(٩) ، وقاله أبو حيان أيضا^(١٠) .

-
- (١) البحر المحيط ج ١ ص ١٢٣ .
 - (٢) شرح الأشموني ج ١ ص ٢٢٤ .
 - (٣) آية ١٥٤ / الأنعام .
 - (٤) مختصر شوان القراءات ص ٤١ .
 - (٥) الاتحاف ص ٢٢٠ .
 - (٦) المثال يدل على حذف الخبر بعد واو المعية جنس به للمقارنة .
 - (٧) انظر الكتاب ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ .
 - (٨) معاني القرآن ج ١ ص ٣٦٥ .
 - (٩) انظر المحتسب ج ١ ص ٦٤ و ص ٢٢٤ .
 - (١٠) انظر إملأ ما من به الرحمن ج ١ ص ٦٦ وإعراب الشوان لوحة ٢٨ .
 - (١١) انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٢٣ ، و ج ٤ ص ٢٥٥ .

وقال ابن يعيش : والحذف هنا قبيح جدا (١) ، وقال الأشموني :
الحذف هنا نزر لا يقاس عليه (٢) ، وقال السيوطي : حذف العائد عند
البريين شرطه أن تطول الصلة ، ولم يشرطه الكوفيون (٣) .
و خلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على قلة حذف عائد
الصلة وهو في موضع رفع مبتدأ . مع (أئ) الموصولة ومع غير (أئ)
بشرط أن تطول الصلة . *

المسألة الثانية والثمانون

حذف الموصول

قرأ ابن أبي عملة * لا يَكْفِي اللهُ نَفْسًا إِلَّا وَسِعَهَا * (٤) بفتح
الواو وكسر السين (٥) ، قال أبو حيان : جعله فعلا ماضيا ، وأولوه على
إضمار * ما * الموصولة ، وفيه ضعفٌ من حيث حذف الموصول دون أن يدل
عليه موصول آخر يقابله كقول حسان :
فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ (٦)

-
- (١) شرح المفصل ج ٢ ص ٨٥ .
 - (٢) شرح الأشموني ج ١ ص ٢٢٤ .
 - (٣) همع الهوامع ج ١ ص ٢٤٩ .
 - (٤) آية ٢٨٦ / البقرة .
 - (٥) انظر مختصر شوان القراءات ص ١٨ ، وشوان القراءات لوحة ٤٧ .
 - (٦) انظر المقتضب ج ٢ ص ١٢٧ وقال : ليس المعنى : ومن يمدحه
وينصره عند أهل النظر ، لكنه جعل " من " نكرة ، وجعل
الفعل وصدا لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف ، فكانه قال :
وواحد يمدحه وينصره ، وانظر الديوان ص ٨ .

أى : ومن ينصره ، فحذف " مَنْ " لدلالة " مَنْ " المتقدمة ،
وينبغي ألا يقاس حذف الموصول ، لأنه وصلته كالجزء الواحد . (١)
وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على ضعيف حذف الموصول
دون أن يدل عليه موصول آخر يقابله . (٢)

*

المسألة الثالثة والثمانون

" ما " بين الموصولة والنافية

قرأ ابن عباس ، والحسن ، وجعفر بن محمد ، وسلام بن المنذر
* مِنْ كَلِمَةٍ مَا سَأَلْتَهُمْ * (٣) بتنوين " كَلِمَةٍ " (٤) . ورويت أيضا عن
الضحاك ، وزيد ، ويعقوب . (٥)

قال القرطبي : وكأنهم ذهبوا إلى أنا لم نسأل الله عز وجل شمساً
ولا قمراً ولا كثيراً من نعمه . فقال : وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا لَمْ تَسْأَلُوهُ
فيكون " ما " جحداً . (٦)

-
- (١) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٦ .
(٢) الوجه الآخر : أن يكون مفعول يكلف الثاني محذوفاً ، لفهم
المعنى ، وجملة وسمعها في موضع الحال على تقدير وقد وسمعها
انظر إعراب الشوان لوحة ٧٧ ، والبحر المحيط ، المصدر السابق .
(٣) آية ٣٤ / إبراهيم .
(٤) مختصر شوان القراءات ص ٦٨ .
(٥) شوان القراءات لوحة ١٢٦ .
(٦) معاني القرآن ج ٢ ص ٧٨ .

وقاله كذلك كل من : الا^(١) خفش ، والزمخشري^(٢) ، وأبو حيان^(٣) .
وزهد أبو الفتح إلى أن^(٤) ما^(٤) موصولة^(٤) ، وتبعه في ذلك
العكبري^(٥) وهو أحد قولي الزمخشري ، وأبي حيان^(٦) وهي المفعول
الثاني لا تاكم .

وعن مجاهد * أَوْلَمَ تَأْتِيهِمْ بَيْنَهُ مَا فِي الصَّحْفِ الْأُولَى *^(٧)
بتنوين * بَيْنَهُ * . وقُرِيءَ بِنَصْبٍ * بَيْنَهُ * أيضا^(٨) . قال النحاس :
إِذَا نَوَّتَ * بَيْنَهُ * وَرَفَعْتَ جَعَلْتَ * مَا * بَدَلًا مِنْهَا^(٩) ، وقاله كذلك
العكبري^(١٠) ، وأبو حيان^(١١) .

والقول الآخر لهم : ((إِذَا نَصَبْتَ (بَيْنَهُ) جَعَلْتَ * مَا * فاعلا.))
قلت : * وما * هنا اسم موصول على التخريجين . وقال العكبري : ويجوز
أن تكون * ما * نافية أي بَيْنَهُ ليست في الصَّحْفِ ، وإِنَّمَا هي في القرآن ،
أو معجزة الرسول ، ونقله أبو حيان في بحره عن صاحب اللوامح^(١٢) .
والخلاصة في هذه المسألة أن * ما * تَحْتَمِلُ الموصولية ، وتَحْتَمِلُ
النافية ، والترجيح بينهما على حسب السياق وفهم المعنى المراد ، وعلى
حسب المعنى يكون الإعراب .

-
- (١) معاني القرآن ج ٢ ص ٦٠١ .
(٢) الكشاف ج ٢ ص ٣٧٩ .
(٣) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٢٨ قال : وكون * ما * جحدا أول من
قاله الزمخشري ، وتبعه ابن عطية ، وليس الا^(٤) مركبا قال .
(٤) المحتسب ج ١ ص ٣٦٣ وقد زاد * محمد بن علي ، وعمر بن قاعد *
ولم يذكر سلام بن المنذر .
(٥) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ٦٩ .
(٦) انظر المصدرين السابقين .
===

المسألة الرابعة والثمانسون

إدخال همزة الاستفهام على " ما " الاستفهامية أو النافية

وعن أبي البرهسم : * أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * (١) بتخفيف الميم، (٢)
قال العكبري : * هو الاستفهام ، كما يقول : أَمَاذَا صَنَعْتَ ؟ * (٣)
وقال أبوحيان : * أدخل أداة الاستفهام على أداة الاستفهام على سبيل
التوكيد * . (٤)

وَحَدَّثَ الْفَرَّاءُ عَنِ الْكِسَائِيِّ أَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ قَرَأَ * أَمَا أَنَا خَيْرٌ * (٥)
شك الفرّاء في الراوى . وقال : وقال لي هذا الشيخ : لو حفظت الاثر
فيه لقرأتُ به ، وهو جيد في المعنى * (٦) وقال أبو جعفر : (أما) التي
بمعنى * ألا ، وحقاً * (٧) ، وقال أبوحيان : * دخلت الهمزة على ما النافية
فأنادت التقرير * . (٨)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن تدخل همزة الاستفهام

على ما الاستفهامية للتوكيد ، ويجوز أن تدخل على ما النافية للاستفتاح أو
التقرير .

==== (٧) آية ١٣٣ / طه .

(٨) شوان القراءات لوحة ١٥٦ .

(٩) إعراب القرآن ج ٣ ص ٦١ .

(١٠) إعراب الشوان لوحة ٢٥٦ .

(١١) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٩٢ .

(١٢) انظر المصدرين السابقين .

(١) آية ٨٤ / النمل .

(٢) شوان القراءات لوحة ١٨٣ .

(٣) إعراب الشوان لوحة ٣٠٠ .

(٤) البحر المحيط ج ٧ ص ٩٩ وعزا القراءات إلى أبي حيوة .

(٥) آية ٥٢ / الزخرف .

(٦) معاني القرآن ج ٣ ص ٣٥ .

(٧) إعراب القرآن ج ٤ ص ١١٢ ، ١١٤ .

(٨) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٣ .

المسألة الخامسة والثمانون

إثبات ألف ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر

قرأ عبد الله ، وأبي ، وعكرمة ، وعيسى * عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ * (١)
إثبات الألف (٢) ، قال أبو الفتح : * هذا أضعف اللفتين ، أعنى
إثبات ألف * ما * الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، وروينا عن
قطرب لحسان :

(٣)
عَلَى مَا قَامَ يَشْتِنِي لَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ
فأثبت الألف مع حرف الجر * (٤).

وقال الزمخشري نحو من قول أبي الفتح * (٥)

(٦)
وقال العكبري : * تُحَدِّفُ الألف للفرق بين الخبر والاستفهام *
وقال ابن هشام : * القراءة نادرة ، وقول حسان ضرورة * (٧)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن إثبات الألف في * ما * الاستفهامية

إذا دخل عليها حرف الجر نادر في النثر ، وضرورة في الشعر ، وقيل هي
لغة فيها .

-
- (١) آية ١ / النبأ .
 - (٢) البحر المحيط ج ٨ ص ٤١٠ .
 - (٣) ورد البيت في جميع المصادر التي أثبتناها في هذه المسألة ولم أجده
في الديوان .
 - (٤) المحتسب ج ٢ ص ٣٤٧ .
 - (٥) انظر الكشف ج ٤ ص ٢٠٦ .
 - (٦) إعراب الشوان لوحة ٣٩٥ .
 - (٧) مغني اللبيب ص ٣٩٤ .

المسألة السادسة والثمانون

أحوال " أمّا " المفتوحة الهمزة

وعن ابن مسعود ، وأبيّ ، وأبي السمال ، وروبة بن العجاج :
* أَمَّا شَاكِرًا وَأَمَّا كَفُورًا * (١) بفتح الهمزة فيهما . (٢)

قال الزمخشري : وهي قراءة حسنة ، والمعنى : أَمَّا شَاكِرًا
فبتوفيقتنا ، وَأَمَّا كَفُورًا فبسوء اختياره (٣) وقال العكبري : فيه وجهان :
أحدهما : أن تكون " أن " الناصبة للفعل ، و " ما " بدل من
كان ، أى : هديناه السبيل ، لأن كان شاكرًا ، أولان كان كفورًا ،
وهذا مثل قول الشاعر :

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ زَانِفِرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبَعُ (٤)

والوجه الآخر : أن تكون " أمّا " المستعملة في الشرط نحو :
أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ أَي : أما أحدهما فَخَلِقَ شَكُورًا ، وحذف اعتمادا على
المعنى . (٥)

وقال أبوحيان : و " أمّا " لغة حكاها أبو زيد عن العسرب ،
وهي التي عَدَّهَا بَعْضُ النَّاسِ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ . (٦)

-
- (١) آية ٣/الإنسان .
(٢) شوان القراءات لوحة ٢٥٥ .
(٣) الكشف ج ٤ ص ١٩٥ .
(٤) انظر الكتاب ج ١ ص ٢٩٣ وعزا البيت إلى عباس بن مرداس ،
وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٨١ ، وانظر حاشية بين على الخضري
ج ١ ص ١٩٤ .
(٥) اعراب الشوان لوحة ٣٩١ .
(٦) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٣٩٤ ، وانظر مع الهوامع ج ٢ ص ١٣٥
وقال إن فتح الهمزة لغة تميم وقيس وأسد -

وجملة القول في هذه المسألة : أن "أما" ترد للتفصيل
ولإفادة الشرط ، ويجوز أن تكون مركبة من أن المصدرية ، وما
النائبة عن كان ، ويجوز أن تكون (أما) لغة في (إِأَمَّا) لإفادة
التفصيل ، ويجوز أن تأتي عَاطِفَةً عَلَى لُغَةِ .

الفصل الثاني :

أثر الفراءات الشاذة في دراسة الجملة
الاسمية وما يلحق بها من أحكام .

الفصل الثاني

أثر القراءات الشاذة في دراسة الجملة الاسمية وما يلحق بها

من أحكام
وفيه ثلاث وأربعون مسألة

ويشتمل على :

- ١ - مسائل المبتدأ والخبر .
- ٢ - مسائل الأفعال الناسخة وما يتصل بها من الحروف .
- ٣ - مسائل الحروف الناسخة .
- ٤ - مسائل لا النافية للجنس .
- ٥ - مسائل الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .
- ٦ - مسائل أحكام القول .

أولا - مسائل المبتدأ والخبر :

المسألة الأولى

من مسوغات الابتداء بالنكسرة

قرأ أبتى : * وَرَسُولٌ قَدْ قَصَصْنَا لَهُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلُ وَرَسُولٌ لَمْ نَقْصُصْ لَهُمْ
عَلَيْكَ * (١) قال الفراء : (ولو كان رفعا كان صوابا فيما عاد من ذكرهم) .
وقال العكبري : (الجيد أن يكون مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وَثَمَّ
رَسُولٌ فيكون قد قَصَصْنَا لَهُمْ صِفَةً لِلرَّسُولِ) (٢) وقال أبوحيان : (وجاز الابتداء
بالنكرة هنا ، لأنه موضع تفصيل) . (٣)

وقرأ أبو حيوية * وَأَمْرًا مَوْءِنَةً * (٤) بالرفع فيهما (٥) وقرأها
كذلك أبو البرهمس (٦) ، قال العكبري : (والخبر خالصة لك) (٧) ،
وقال أبوحيان : (الخبر محذوف ، أى : أَحَلَّلْنَا لَكَ) (٨) .
وعن ابن مسعود (٩) * وَرَجُلٌ سَأَلَ لِمَ لَرَجُلٍ * (١٠) ، قال

-
- (١) آية ٦٤ / النساء .
 - (٢) معاني القرآن ج ١ ص ٢٩٥ وقد ذكر القراءة .
 - (٣) إعراب الشوان لوحة ١١٢ .
 - (٤) البحر المحيط ج ٣ ص ٣٩٨ .
 - (٥) آية ٥٠ / الأحزاب .
 - (٦) مختصر شوان القراءات ص ١٢٠ .
 - (٧) شوان القراءات لوحة ١٩٥ .
 - (٨) إعراب الشوان لوحة ٣١٨ .
 - (٩) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ وعزا القراءة إلى ابن أبي عملة .
 - (١٠) شوان القراءات لوحة ٢٠٠ .
 - (١١) آية ٢٩ / الزمر .

أبوحيان : (يجوز أن يكون ورجل مبتدأ ، لأنه موضع تفصيل ، وقد تقدم ما
يُدلُّ عليه) . (١)

وقرأ أبان بن عثمان : * مِّنَ الضَّائِنِ اثْنَانِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَانِ * (٢)

قال الفراء : (لورفعت * اثنين * و * اثنين * لدخول مِّنْ كان صواباً) ،
وقاله كذلك النحاس . (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز الابتداء بالنكرة إن كانت

في موضع تفصيل ، أو كانت موصوفة ، أو تقدمها الخبر وهو شبه جملة .

*

المسألة الثانية

* إِذَا * و * إِذَا * في محل رفع مبتدأ

قرأ عيسى بن سليمان عن بعضهم (٥) : * لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَى

الْمَوْتِ مَنِينٌ إِذَا بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ * (٦) ، قال الزمخشري :

يجوز أن يكون * إذا * في محل رفع كـ * إذا * ، في قولك : أَخْطَبُ

ما يكون إلا ميراً إذا كان قائماً . بمعنى : لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَى الْمَوْتِ مَنِينٌ

وَقَتَّ بَعَثَهُ (٧) . وتعقبه أبوحيان ، وقال : هذا الوجه فاسد ، لأنَّ

(١) البحر المحيط ج ٧ ص ٤٢٥ .

(٢) آية ١٤٣ / الأنعام .

(٣) معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٩ .

(٤) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٠٢ .

(٥) انظر مختصر شواذ القراءات ص ٢٣ والرواية فيه بفتح اللام والصواب

كسرهما كما هو في بقية المصادر .

(٦) آية ١٦٤ / آل عمران .

(٧) الكشاف ج ١ ص ٤٧٧ . ولله تخريج آخر وهو أن يكون المبتدأ محذوفاً

والتقدير لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَى الْمَوْتِ مَنِينٌ مِّنْهُ أَوْ بَعَثَهُ إِذَا بَعَثَ .

جَعَلَ " إِذَا " مبتدأة، ولم يستعملها العرب مُصَرَّفَةً أَلْبَتَّةً، والتشبيه فاسد، لأن الشبه مرفوع بالابتداء، والتشبه به ليس مبتدأ وإنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك، وأما تشبيهه : " أَخْطَبْتُ مَا يَكُونُ إِلَّا سِيرًا إِذَا كَانَ قائماً " فهذا في غاية الفساد، لأن الحال سد سد الخبر، وأنه مما يجب حذف الخبر فيه. (١) وقال ابن هشام نحو من قول أبي حيان (٢).

وقرأ الحسن، واليزيدى، والثقفى، وأبو حيوة " خَافِضَةً رَافِعَةً " (٣).

بالنصب، قال أبو الفتح : يجوز أن تكون " إِذَا " الثانية، وهي قوله * إِذَا رَجَعْتَ إِلَّا رِضًا وَرَجَاءً * (٤) خبراً عن " إِذَا " الأولى، ونظيره : إِذَا تَزَوَّرْتَنِي إِذَا يَغُومُ زَيْدٌ، أى : وَقْتُ زِيَارَتِكَ إِتَى وَقْتُ قِيَامِ زَيْدٍ. (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز عند الزمخشري أن تقع " إِذَا " في محل رفع مبتدأ، ويجوز عند أبي الفتح أن تقع " إِذَا " في محل رفع مبتدأ أو خبراً، وهذا على خلاف المشهور فيهما. (٦)

-
- (١) البحر المحيط ج ٣ ص ١٠٤ بتصرف .
(٢) انظر مغني اللبيب ص ١١٢، ١١٣ .
(٣) آية ٣ / الواقعة، وقبلها * إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَازِبَةٌ * خَافِضَةً رَافِعَةً * .
(٤) آية ٤ / الواقعة .
(٥) المحتسب ج ٢ ص ٣٠٧، ٣٠٨ بتصرف .
(٦) المشهور في " إِذَا " أن تكون اسماً للزمن الماضي، أو اسماً للزمن المستقبل، والمشهور في " إِذَا " أن تكون للمفاجأة، أو أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمّنة معنى الشرط، انظر مغني اللبيب، ص ١٢٠ وما بعده .

المسألة الثالثة

حذف المبتدأ جـ _____ وازا

قرأ أبو حيوة * وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ * (١) بالرفع (٢) ، قال
النحاس : أجاز الكسائي الرفع بمعنى : هم (٣) ، وقال الزمخشري :
كانه قيل : من هم ؟ فقيل : الْجِنَّ (٤) ، وكذا قال أبو حيان (٥)
وقرأ عيسى بن عمر : * وَلَكِنْ تَصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ * (٦)
بالرفع (٧) وقرأها كذلك حرمان بن أعين (٨) ، وقرأها كذلك عمران
ابن عثمان (٩) ، قال أبو الفتح : أي * ولكن هو تصديق * فحذف
المبتدأ وبقي الخبر (١٠) وهو قول كل من الزمخشري ، والعكبري ، وأبي
حيان (١١) .

وقرأ ابن أبي عملة : * تَنْزِيلٌ مِّنْ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ
الْعُلَى * (١٢) برفع * تنزيل * (١٣) .

-
- (١) آية ١٠٠ / الأنعام .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ٣٩ .
(٣) إعراب القرآن ج ٢ ص ٨٧ .
(٤) الكشاف ج ٢ ص ٤٠ .
(٥) البحر المحيط ج ٤ ص ١٩٢ .
(٦) آية ١١١ / يوسف .
(٧) مختصر شوان القراءات ص ٦٦ .
(٨) شوان القراءات لوحة ١٢٢ وفيه عيسى الكوفة .
(٩) البحر المحيط ج ٥ ص ٣٥٦ .
(١٠) المحتسب ج ١ ص ٣٥٠ وفيه عيسى الثقفى .
(١١) انظر الكشاف ج ٢ ص ٢٤٨ ، وإعراب الشوان لوحة ٢٠٦ ، والبحر
المحيط ، المصدر السابق .
(١٢) آية ٤ / طه . (١٣) شوان القراءات لوحة ١٥٠ .

- (١) قال الزمخشري : "تَنْزِيلٌ" خبر مبتدأ محذوف ، أى : " هو تنزيل"
وقال العكبري : أى ذو تنزيل ، ويكون المصدر بمعنى المفعول (٢) ،
وقال أبوحيان : وهذه القراءة تَدُلُّ على عدم تعلق يخشى بتنزيل ،
وأنه منقَطِعٌ ما قبله . (٣)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز حذف المبتدأ لدلالة
المعنى عليه .

*

المسألة الرابعة

حذف عائد المبتدأ من جملة الخبر

- (٤) قرأ السلمي ويحيى بن وثاب ﴿ أَنْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْقُونَ ﴾
برفع الميم (٥) ، وقرأها كذلك إبراهيم والحسن بن عمران (٦) ، قال
أبو الفتح : قال ابن مجاهد : وهو خطأ ، وقال : قال الأعرج :
لا أعرف في العربية " أَنْحَكُمُ " ، قال أبو الفتح : هو وجه غيره أقوى
منه ، وهو جائز في الشعر ، قال أبو النجم :
(٧) قَدْ أَصَبَتْ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعَى عَلِيَّ زَيْنًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

(١) الكشاف ج ٢ ص ٥٢٩ .

(٢) إعراب الشوان لوحة ٢٤٧ .

(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٥ .

(٤) آية ٥٠ / المائدة .

(٥) مختصر شوان القراءات ص ٣٢ .

(٦) شوان القراءات لوحة ٧٠ .

(٧) انظر الكتاب ج ١ ص ٨٥ وضاعفه سيبويه ، لأنه ليس بضرورة .

فحذف الهاء : أى لم أصنعه ، ولو نصب فقال : " كَلَّه " لم ينكسر البيت ،
فهذا يُوْه نِسْكَ بأنه ليس للضرورة ، بل لأن له وجهاً من القياس . (١)

(٢)

وقال العكبرى : " يبغون " الخبر والعائد محذوف وهو ضعيف ،

وقال أبوحيان : وَحَسَنَ الحذف في الآية شبه (يَبْغُونَ) برأس الفاصلة فصارت
كالمشاكلة وقال : وحذف العائد من الخبر مخصوص بانشعر ، أو نسي
النادر . (٣)

وقرأ الأعمش وابن عباس : (فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ) (٤) بالرفع

فيهما (٥) ، وزاد أبوحيان مجاهداً (٦) ، وقرأها كذلك المطوعي (٧) ،

قال العكبرى : أقول خبر الحق والراجع محذوف (٨) وهو ضعيف في

القياس (٩) وقال أبوحيان حذف العائد كقراءة ابن عباس * وَكَلَّ وَعَدَّ اللَّهُ
الْحَسَنُ * (١٠)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على ندرة حذف عائد

المبتدأ من جملة الخبر في النشأ وفي الشعر لغير ضرورة .

- (١) انظر المحتسب ج١ ص ٢١٠ - ٢١٣ بتصرف .
- (٢) إملاء ما من به الرحمن ج١ ص ٢١٨ وإعراب الشوان لوحة ١١٩ .
- (٣) البحر المحيط ج٣ ص ٥٠٥ بتصرف .
- (٤) آية ٨٤ / ص .
- (٥) مختصر شوان القراءات ص ١٣٠ .
- (٦) البحر المحيط ج٧ ص ٤١١ .
- (٧) إعراب الشوان لوحة ٢٤١ .
- (٨) آية ٩٥ / النساء .
- (٩) البحر المحيط ، المصدر السابق .
- (١٠) آية ٩٥ / النساء .

المسألة الخامسة

الإخبار عن (كُلُّ) بلفظ الإفراد

قرأ قَتَادَةَ (١) : * وَكُلُّ آتَاهُ دَاخِرِينَ * (٢) ، قال أبو الفتح :
حَمَلَ " آتَاهُ " على لفظ " كُلُّ " إذ كان مفردا ، وداخِرِينَ على معناه (٣) .
وقال كل من الزمخشري ، والعكبري ، وأبو حيان . (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على قلة ان يُخْبَرَ عن
" كُلُّ " بلفظ المفرد ، وهي مفردة غير مضافة حملا على لفظها . (٥)

*

المسألة السادسة

تعدد الخبر

قرأ عيسى : * لَاهِيَةٌ قُلُوبِهِمْ * (٦) برفع (لاهيئة) (٧) وقرأها
كذلك ابن أبي عملة . (٨) قال الزمخشري : " لاهية " خبر بعد خبر (٩)

-
- (١) مختصر شوان القراءات ص ١١١ وانظر شوان القراءات لوحة ١٨٣ .
(٢) آية ٨٧ النمل .
(٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٤٥ ، ١٤٦ .
(٤) انظر الكشاف ج ٣ ص ١٦١ ، وإعراب الشوان لوحة ٣٠٠ ، والبحر المحيط ج ٧ ص ١٠٠ .
(٥) اعلم أن " كل " إذا جاءت مفردة أُخْبِرَ عنها بالجمع نحو قوله تعالى * كل في فلك يسبحون * بين آية ٤٠ ، ونحو قوله تعالى * كُلُّ لَهُ قَانِطُونَ * آية ١١٦ / البقرة ، وإذا كانت مضافة إلى الجماعة أتى الخبر عنها مفردا نحو قوله تعالى : * وَوَكَّلَهُمْ آتِيَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَرْدًا * آية ٩٥ / مريم . انظر المحتسب المصدر السابق .
(٦) آية ٣٠ / الأنبياء .
(٧) مختصر شوان القراءات ص ٩١ .
(٨) شوان القراءات لوحة ١٥٦ .
(٩) الكشاف ج ٢ ص ٥٦٢ .

لِقَوْلِهِ * وَهُمْ يَلْعَبُونَ * (١) وكذا قاله أبوحيان (٢) . وقال العكبري :

(٣) "لاهية" خبر المبتدأ الذي هو قلوبهم أي : قلوبهم لاهية .

وعن الضحاك : * أَمِنْ هُوَ قَائِلٌ أَنَا اللَّيْلُ سَا جِدُّ وَقَائِمٌ * (٤)

بالرفع فيها . (٥) قال الزمخشري : على أنه خبر بمد خبر ، والصواب

للجمع بين الصفتين (٦) وكذا قاله أبوحيان . (٧)

وعن زيد بن علي : * فَتِلْكَ بِيُوتِهِمْ خَاوِيَةٌ * (٨) برفسع

"خاوية" (٩) وقراها كذلك عيسى بن عمر (١٠) ، وَخَرَجَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ

أُوجِهٍ (١١) أَحَدُهُمَا أَنَّهَا خَيْرُ ثَانٍ لِتِلْكَ . (١٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن يكون الخبر متعددا .

-
- (١) آية ٢ / الأنبياء .
(٢) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٩٦ .
(٣) إعراب الشوان لوحة ٢٥٧ .
(٤) آية ٩ / الزمر .
(٥) شوان القراءات لوحة ٢٠٩ .
(٦) الكشف ج ٣ ص ٣٩٠ .
(٧) البحر المحيط ج ٧ ص ٤١٩ .
(٨) آية ٥٢ / النمل .
(٩) شوان القراءات لوحة ١٨٢ .
(١٠) الكشف ج ٣ ص ١٥٢ .
(١١) الوجه الأول : أن تكون بيوتهم بدلا أو عطف بيان وخواوية خبر ،
والوجه الثاني : أن تكون خواوية خبرا لمبتدأ محذوف تقديره :
هي خواوية .
(١٢) انظر إعراب الشوان لوحة ٢٩٨ والبحر المحيط ج ٧ ص ٨٦ .

المسألة السابعة

حذف الخبر بعد واو الاستئناف

وعن أبي عبد الرحمن المقرئ : * الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ * (١)

بالرفع (٢) ، قال أبو الفتح : ينبغي

أن يكون رَفَعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وخبره محذوف ، أي : وَالْأَرْحَامُ مَا يَجِبُ

أَنْ تَتَّقُوهُ ، وَحَسَنَ رَفَعَهُ لِأَنَّهُ أَوْكَدُ فِي مَعْنَاهُ (٣) ، وَقَدَّرَ الزَّمْخَشَرِيُّ

الخبر بقوله : وَالْأَرْحَامُ مَا يَتَّقَى ، أَوْ وَالْأَرْحَامُ مَا يَتَسَاءَلُ لِيهِ (٤) وَقَدَّرَهُ

العكبري : وَالْأَرْحَامُ مُحْتَرَمَةٌ ، أَوْ وَاجِبٌ احْتِرَامُهَا . (٥)

وقرأ الحسن * وَأَسْتَحْوَا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ * (٦) بالرفع . قال

ابن خالويه : وَأَرْجُلِكُمْ مَسْحُهَا إِلَى الْكَعْبَيْنِ (٧) ، وقال أبو الفتح : الخبر

محذوف دل عليه ما تقدمه ، والتقدير : وَأَرْجُلِكُمْ وَاجِبٌ غَسْلُهَا ، ثم قال :

وكانه بالرفع أقوى معنى ؛ وذلك لأنه يُسْتَأْنَفُ فيرفعه على الابتداء فيصير

صاحب الجملة (٨) . وَقَدَّرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ بقوله : وَأَرْجُلِكُمْ مَفْسُولَةٌ ، أَوْ مَسْوُوحَةٌ

إِلَى الْكَعْبَيْنِ (٩) ، وقال نحواً منه أبو حيان . (١٠)

(١) آية ١ / النساء .

(٢) شوان القراءات لوحة ٥٧ .

(٣) المحتسب ج ١ ص ١٧٩ بتصريف .

(٤) الكشاف ج ١ ص ٤٩٣ .

(٥) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ١٦٥ .

(٦) آية ٦ / المائدة .

(٧) مختصر شوان القراءات ص ٣١ .

(٨) المحتسب ج ١ ص ٢٠٨ .

(٩) الكشاف ج ١ ص ٥٩٨ .

(١٠) البحر المحيط ج ٣ ص ٤٣٨ .

- وعن ابن محيصن : * وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ * (١)
بالرفع فيهما (٢) ، قال الزمخشري : الخبر محذوف تقديره : مجسولان
حسابنا أو محسوبان حسابنا . (٣)
- وعن ابن أبي عبله : * وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً
لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ * (٤) بالرفع (٥) ، قال الزمخشري :
حذف الخبر والتقدير : والشجرة الملعونة في القرآن كذلك (٦) . وقال
العكبري : تقديره " فِتْنَةٌ " (٧) وعزا أبوحيان القراءة إلى زيد بن علي
وخرجه علي قول الزمخشري . (٨)
- وقرأ الحسن وابن أبي عبله * وَإِنْ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحَسَنٌ
مِّثَابٌ * (٩) بالرفع ، ويقفان على " لزلفى " ويبدأان " وحسن ميثاب " .
وهو مبتدأ خبره محذوف تقديره : وَحَسَنٌ مِّثَابٌ لَهُ (١٠)
- وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز حذف خبر المبتدأ
الواقع بعد واو الاستئناف بدلالة السياق .

(١) آية ٩٦ / الأنعام .

(٢) شوان القراءات لوحة ٠٧٩ .

(٣) الكشف ج ٢ ص ٣٨ وانظر البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٧ .

(٤) آية ٦٠ / الإسراء .

(٥) شوان القراءات لوحة ٠١٣٨ .

(٦) الكشف ج ٢ ص ٤٥٦ .

(٧) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ٩٣ .

(٨) البحر المحيط ج ٦ ص ٥٦ .

(٩) آية ٤٠ / ص .

(١٠) البحر المحيط ج ٧ ص ٣٩٩ .

المسألة الثامنة

نصب الحال التي تصلح أن تكون خبرا

روى النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه : * وَنَحْنُ عَصَبَةٌ * (١)
بالنصب ، قال ابن خالويه : رَوَى عن ابن الأَنبَارِيِّ : هذا كما تقول العرب :
إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عَمَّتُهُ ، أَي : يَتَعَمَّدُ عَمَّتَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : نَحْنُ نَجْتَمِعُ عَصَبَةً ،
وَرَوَى عن ابن مجاهد ما قرأ أحدُهم بالنصب ، وَإِنَّمَا رَوَى عن علي رضي الله عنه ،
تفسير العصبية (٢) ، وقال الزمخشري نحو من قول ابن الأَنبَارِيِّ (٣) وقال
السكبري : هو ضعيف ، وقد وَجَّه على أنه حذف الخبر ، فعلى هذا
يكون حالا قد سَدَّتْ سَدَّ الْخَبْرِ (٤) .

وقال أبوحيان : والتقدير : نجمع عصبه ، وأما رواية ابن الأَنبَارِيِّ :
إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عَمَّتُهُ أَي : يَتَعَمَّدُ عَمَّتَهُ ، فليس مثله ، لأنَّ عصبه ليس مصدرا ،
ولا هيئة فالأُجود أن يكون من باب حكك مسمطا ، وقدَّره بعضهم :
حكك ثبت مسمطا . (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه من الشاذ نصب الحال
التي تصلح أن تكون خبرا فَتَسَدُّ سَدَّ الْخَبْرِ الْمَحذُوفِ .

(١) آية ٨ / يوسف .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ٦٢ وشوان القراءات لوحة ١١٥ .

(٣) انظر الكشاف ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٥٥ .

(٥) البحر المحيط ج ٥ ص ٣٨٢ ، العصبه من عشرة إلى أربعين ،
والمسقط المرسل غير المردود .

المسألة التاسعة

ما حُتِمِلْ حَذَفَ الْمِتْدِ أَوِ الْخَبِرِ

قرأ سلم بن جندب ، والأعرج ، وابن أبي عيلة * قُلْ بَلِّغْ (١)
برفع (مِلَّة) (٢) ، قال الزمخشري : (أَيْ يَلْتَهُ مَلَّتْنَا ، وَأَمَرْنَا يَلْتُهُ ، وَأَوْحَن
ملته بمعنى : أهل ملته) (٣) . وقال العكبري : (رفع على الابتداء
والخبر محذوف ، أَيْ : مُتَّبِعَةٌ) (٤) .

وقرأ ابن أبي عيلة * صِبْغَةَ اللَّهِ (٥) بالرفع (٦) . قال
القرائي : ولورفعت الصبغة كان صوابا ، أَيْ : هِيَ صِبْغَةٌ (٧) ، وقال
العكبري : أَيْ صِبْغَةَ اللَّهِ مُتَّبِعَةٌ (٨) . وقدّره أبوحيان : * ذلك الايمان
صبغة الله . (٩)

وقرأ الأعرج : * يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ (١٠)
بالرفع (١١) ، قال النحاس : (الرفع غامض فيه ، والتقدير : أجاز
قتال فيه) (١٢) ، وقال أبوحيان : (التقدير : أقتال فيه) (١٣)

-
- (١) آية ١٣٥ / البقرة .
 - (٢) شوان القراءات لوحة ٣٢ والبحر المحيط ج ١ ص ٤٠٥ .
 - (٣) الكشاف ج ١ ص ٣١٤ .
 - (٤) إعراب الشوان لوحة ٥٠ .
 - (٥) آية ١٣٨ / البقرة .
 - (٦) شوان القراءات لوحة ٣٢ .
 - (٧) معاني القرآن ج ١ ص ٨٣ .
 - (٨) إعراب شوان القراءات لوحة ٥٠ .
 - (٩) البحر المحيط ج ١ ص ٤١٠ .
 - (١٠) آية ٢١٧ / البقرة .
 - (١١) شوان القراءات لوحة ٣٩ .
 - (١٢) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٠٨ .
 - (١٣) البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٥ .

وقرأ ابن محيصن : ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ ﴾ (١) برفع
الحق (٢) وقرأها كذلك الحسن (٣) قال النحاس : (معناه هو الحق ،
أوهذا الحق) (٤) وكذا قدّره أبو الفتح (٥) ، وقال أبو حيان : (قال
صاحب اللوامح : الحق مبتدأ والخبر محذوف ، وأخير والمبتدأ قبله مضمّر) (٦) .
وقرأ طلحة : ﴿ فَلَا تَوَتَّ وَأَخَذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ (٧) برفع
أخذ (٨) ، قال أبو الفتح : تقديره (وهناك أخذ) (٩) ، وقال
أبو حيان : ويجوز : وحالهما أخذ (١٠) .

-
- (١) آية ٢٤ / الأ نبياء
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ٢٠ .
 - (٣) شوان القراءات لوحة ١٥٧ .
 - (٤) أعراب القرآن ج ٣ ص ٦٨ .
 - (٥) المحتسب ج ٢ ص ٦١ .
 - (٦) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٦ .
 - (٧) آية ٥١ / سبأ .
 - (٨) مختصر شوان القراءات ص ١٢٢ .
 - (٩) المحتسب ج ٢ ص ١٩٦ وانظر الكشاف ج ٣ ص ٢٩٦ .
 - (١٠) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٦ .

و خلاصة القول في هذه المسألة : أنه يستوى حذف المبتدأ
أو الخبر إذا علم المحذوف منهما .

*

المسألة العاشرة

من مواضع تقدم الخبر

وعن ابن أبي عملة * وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا * (١) بالرفع . (٢)

قال الفراء : لورفع " الإحسان " بالياء كان صواباً ، إذ لم
يظهر الفعل (٣) وقال العكبري : هو مبتدأ وما قبله الخبر (٤) ،

— — — — —

- (١) آية ٣٦ / النساء .
- (٢) شوان القراءات لوحة ٦٠ .
- (٣) معاني القرآن ج ١ ص ٢٦٦ .
- (٤) إعراب الشوان لوحة ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠١ .

وقال أبوحيان : وهو مبتدأ وخبر فيه ما في المنصوب من معنى الأمر ،
وإن كان جملة خبرية . (١)

قال النحاس : - في قوله تعالى - ﴿ خُشِعَ أَيْضًا لَهُمْ ﴾ (٢)
ولو كان في غير القرآن جاز الرفع على التقديم والتأخير (٣) ، وقال الزمخشري :
(قَرِيءٌ " خُشِعَ أَيْضًا لَهُمْ " على الابتداء والخبر) (٤) ، وقال أبوحيان :
" خُشِعَ " خبر مقدم . (٥)

*

السؤال الحادية عشرة

كون الاسم مبتدأ أو خبراً

وعن ابن أبي عمير : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدُّ اللَّهُ حَقًّا
أَنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ﴾ (٦) بالرفع فيهما . (٧)
قال الفراء : (ولو استؤنف " وَعَدُّ اللَّهُ حَقًّا " كان صواباً) . (٨)

-
- (١) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٤٤ .
 - (٢) آية ٧ / القمر .
 - (٣) إعراب القرآن ج ٤ ص ٢٨٧ .
 - (٤) الكشاف ج ٤ ص ٣٦ .
 - (٥) البحر المحيط ج ٨ ص ١٧٦ .
 - (٦) آية ٤ / يونس .
 - (٧) شوان القراءات لوحة ١٠٦ .
 - (٨) معاني القرآن ج ١ ص ٤٥٧ .

وقال العكبري : هو مبتدأ وخبر^(١) ، وقال أبوحيان : (قرأ
ابن أبي عبيدة " حق " بالرفع ، وخيره " أنه " ^(٢) وكون " حق " خبر مبتدأ
و " أنه " هو المبتدأ هو الوجه في الإعراب ، كما تقول : صحيحٌ أَنَاكَ
تَخْرُجُ ؛ لأن اسم أن معرفة والذي تقدمها في نحو هذا المثال نكرة ^(٣) .
وجملة القول في هذه المسألة أنه إذا دار الأمر بين كون الاسم
مبتدأ أو خبراً وكان الأول منهما نكرةً والآخر اسم مؤول فالمؤول هو
المبتدأ ؛ لأنه معرفة .

*

المسألة الثانية عشرة

كون الوصف غير المعتد مبتدأ أو خبراً

وقرأ أبو حيوة : * وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا * ^(٤) برفع " دانية " ^(٥)
قال الفراء : (الرفع على الاستئناف) ^(٦) ، وقال النحاس : " ظِلَالُهَا "
مرفوع بالابتداء ، و " دَانٍ " ^(٧) خبره ^(٨) ، وقال العكبري : " ودانية " ^(٩)
بالرفع الخبر ، والمبتدأ " ظِلَالُهَا " ^(٩) .

- (١) إعراب الشوان لوحة ١٧٩ .
- (٢) قرأ بفتح الهمزة عبدالله ، وأبو جعفر ، والأعمش وسهيل بن شعيب .
- (٣) البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٤ لم يشر إلى قراءة الرفع في " وعده الله " ولكنه ذكر قراءة فتح الهمزة .
- (٤) آية ١٤ / الانسان .
- (٥) شوان القراءات لوحة ٢٥٥ .
- (٦) معاني القرآن ج ٣ ص ٢١٦ .
- (٧) قرأ " ودان " أبي ، انظر شوان القراءات لوحة ٢٥٥ .
- (٨) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٠١ .
- (٩) إملأ ما من به الرحمن ج ٢ ص ٢٧٦ .

وقال أبوحيان : (استدل الأَخفش به على جواز رفع اسم الفاعل

من غير أن يعتمد ، ولا حجة فيه ، لأن الأظهر أن يكون " ظلالها " مبتدأ
(١)
و " دانية " خبر ، ويمكن أن يكون " ودان " فيه حجة للأخفش نقل ملخصا .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الوصف غير التعميد المطابق

لِما بَعْدَهُ حَقُّهُ أن يكون خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر خلافا

للأخفش ، أما غير المطابق فحقه أن يكون المبتدأ ومعموله سد سد

الخبر وفيه حجة للأخفش .

*

المسألة الثالثة عشرة

أوجهُ الإعراب في مثل : هذا بَعْلِي شَيْخٌ

وقرأ ابن مسعود : * وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ * (٢) برفع " شيخ " (٣)

وقرأها كذلك الأعمش (٤) ، وقرأها المطوع أيضا (٥) . قال الأخفش :

(هو على أن تقول : " هو شيخ " أو يكون نحو : " هذا أخضر أحمر "

أو أن تجعل قولها : " بعل " بدلا من " هذا " فيصير الشيخ خبرا) (٦)

وكذا ذكره النحاس ، وجوزَ أن يكون بعلِي مَبْنِيَا عَنْهُ (٧) وَرَدَّ هَذَا

(١) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٢) آية ٧٢ / هود .

(٣) مختصر شواذ القراءات ص ٦ .

(٤) شواذ القراءات لوحة ١١٣ .

(٥) الإتحاف ص ٢٥٩ .

(٦) معاني القرآن ج ٢ ص ٥٨٠ بتصرف ، وانظر الكشاف أيضا ج ٢ ص ٢٨١

حيث أخرجه على مذهب الأخفش .

(٧) انظر إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٩٤ وانظر إعراب الشواذ للعكبري لوحة ١٨٨ .

القول أبو الفتح ؛ لأن هذا ونحوه من أسماء الإشارة لا تُوصَفُ بالمضاف
فإذا لم يجر أن يكون بعلي " وصفا لـ " هذا " لم يجر أن يكون عطف
بيان له ؛ لأن صورة البيان صورة الصفة .

وقال : (وهناك وَجْهٌ على قياس مذهب الكسائي ، وذلك أنه يمتقد أن
في خبر المبتدأ ضميرا ، وإن لم يكن مُشْتَقًّا من الفعل ، فيكون " شيخ " بدلا
من الضمير في " بعلي " لأنه خبر عن هذا) نقل ملخصا (١) ، وحمله
على الخبر أولي من حمله على البدل ، والأرجح أن يكون خبرا ثانيا .

وجملة القول في هذه المسألة أنه إن كان المبتدأ اسم إشارة ووليه
اسمان مرفوعان ، الأول منهما مُعْرَفٌ بالإضافة والآخر نكرة ، جاز لك
في إعرابها الوجه الآتية :

الأول - أن تجعل الأول منهما خبرا للمبتدأ والثاني خبرا لمبتدأ
محذوف .

الثاني - أن يكون خبرا بعد خبر للمبتدأ .

الثالث - أن تجعل الأول بدلا من اسم الإشارة والثاني خبرا له .

الرابع - أن تجعل الأول بياناً لاسم الإشارة والثاني خبرا له وفيه
ضعف .

الخامس - أن تجعل الأول خبرا وفيه ضمير وإن لم يكن مشتقا على مذهب
الكسائي والثاني بدلا منه وفيه ضعف أيضا .

(١) انظر المحتسب ج ١ ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

المسألة الرابعة عشرة

تعدد المقتضى في الجملة

قرأ زيد بن علي : * إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ *^(١)
بالرفع^(٢) ، قال النحاس : (وهي قراءة تجوز)^(٣) ، وقال أبوحيان :
(الرفع على خبر مبتدأ ، أى : هي الكواكب ، أو على الفاعلية
بالمصدر المنون ، أجازوه البصريون على قلة)^(٤) .

قال النحاس : (ويروى عن مسلمة أنه قرأ * وَسَخَّرَ لَكُمْ مِمَّا فِى
السَّمَاوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ *)^(٥) بالرفع على إضمار مبتدأ^(٦) .
قال أبو الفتح : (ويجوز أن يكون مرفوعاً بفعله هذا الظاهر أى * سَخَّرَ
لكم ذلك - منه * فلا تحتاج إلى إبعاد التناول ، واعتقاد ما ليس بظاهر)^(٧) .
وذكر التخريجين العكبرى وأبوحيان أيضاً^(٨) .

وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي * قَتَلَ أَصْحَابَ الْأَعْنُقِودِ *^(٩) * النَّارِ
ذَاتِ الْوَقُودِ *^(١٠) برفع * النار *^(١١) ، قال الفراء : (ولو قرئت

-
- (١) آية ٦ / الصافات .
 - (٢) البحر المحيط ج ٧ ص ٣٥٢ .
 - (٣) إعراب القرآن ج ٣ ص ٤١٠ .
 - (٤) البحر المحيط المصدر المتقدم .
 - (٥) آية ١٢ / الجاثية .
 - (٦) إعراب القرآن ج ٤ ص ١٤٣ .
 - (٧) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٦٢ .
 - (٨) انظر إعراب الشواذ لوحة ٣٤٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٥ .
 - (٩) آية ٤ / البروج .
 - (١٠) آية ٥ / البروج .
 - (١١) إعراب القرآن ج ٥ ص ١٩٢ .

النار كان صوابا ، أى : قتلتهم النار) . (١) وكذا أخرجه أبو حيان (٢) ،
وقال العكبرى : أى ، هي النار . (٣)

وجملة القول في هذه المسألة أن الاسم المرفوع يَحْتَمَلُ أن يكون
خبرا لابتداء محذوف أو يكون فاعلا بالمصدر العنون ، أو بالفعل الظاهر ،
أو بفعل مُقَدَّرٌ دَلَّ عليه الفعل الظاهر . والظاهر أن قرائن الفاعلية أَظْهَرُ ،
لأن عدم التقدير أولى من التقدير ، ولأن ما دَلَّ عليه أولى ما لم يُدَلَّ
عليه . (٤)

*

المسألة الخامسة عشرة

كون المرفوع مبتدأ أو نائب فاعل

قرأ ابن أبي عملة : ﴿ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ (٥) برفع
الدين (٦) ، قال الفراء : ولورفعت " الدين " به ، وجعلت الاخلاص
مُكْتَفِيًا غير واقع كأنك قلت : " اعبد الله مطيعًا لله الدين " (٧) ،

-
- (١) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٥٢ .
 - (٢) انظر البحر المحييط ج ٨ ص ٤٥٠ .
 - (٣) إملأ ما من به الرحمن ج ٢ ص ٢٨٤ .
 - (٤) انظر مغني المصنف ص ٨٠٦ حيث قال : (إذا دار الأمر بين
كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا ، وكونه مبتدأ والباقي خبرا
فالثاني أولى ، إلا أن يَحْتَمِلَ الأول برواية أخرى) نقل ملخصا .
 - (٥) آية ٢ / الزمر .
 - (٦) البحر المحييط ج ٧ ص ٤١٤ .
 - (٧) معاني القرآن ج ٢ ص ٤١٤ .

قال الزمخشري : (حق من رفع * الدين * أن يقرأ * مخلصا * بفتح اللام حتى يطابق قوله * **أَلَّا لِلَّهِ الدِّينُ الخَالِصُ** *) . (١)

وقال أبو الفتح : ومن ذلك قراءة أبي السمال * **أَبَشَرُ مِنَّا** **وَإِحْدًا تَتَّبِعُهُ** * (٢) برفع * **أَبَشَرُ** * والرفع بفعل مُقَدَّر ، كأنه قال : * **أَبَشَرُ** * أو **يُبْعَثُ بِشَرِّ** * . (٣) ، وقدره العكبري : أي **تَتَّبِعُ** أو **يَطَّاعُ بِشَرِّ** * (٤) ، وقال أبو حيان : (فأما الرفع فبإضمار الخبر بتقدير : **أَبَشَرُ مِنَّا يُبْعَثُ** أو **يُرْسَلُ** إلينا ونحوهما) . (٥)

وجملة القول في هذه المسألة أن الاسم المرفوع يَحْتَمِلُ أن يكون مبتدأ ويحتمل أن يكون نائب فاعل والظاهر أن الابتداء فيه أولى ، لأن خبره إما ظاهرا وإما مقدرا ، أما نائب الفاعل فيحتاج إلى أن يقرأ اسم الفاعل على صيغة اسم المفعول ، أو أن يُضَمَّرَ له فعل مبنى للمفعول وإضمار الخبر أقيس منه .

-
- (١) آية ٣ / الزمر ، الكشاف ج ٢ ص ٢٨٦ .
(٢) آية ٢٤ / القمر .
(٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٩٨ .
(٤) إعراب الشوان لوحة ٣٦١ .
(٥) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ١٧٩ و ١٨٠ .

المسألة السادسة عشرة

كون الاسم خبراً أو نعتاً أو بدلاً

قرأ عبد الله بن مسعود : * شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ
وَأُولُو الْعِلْمِ الْقَائِمِينَ بِالْقِسْطِ * (١) ، قال الفراء : (القائم في قراءة
عبد الله رفع ، لأنه معرفة نعت لمعرفة) . (٢)

وكذا قاله النحاس (٣) ، وقال الزمخشري : (هو بدل من " هو "
أو خبر مبتدأ محذوف) (٤) ، وكذا قاله العكبري (٥) . وقال أبوحيان :

(لا يجوز البدل ، لأن فيه فصلاً بين البدل والمبدل منه بأجنبي ، وهما
المعطوفان ، لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه ، ولو كان
العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضاً ،
لأنه إذا اجتمع العطف والبدل ، قُدِّمَ البدل على العطف .

لو قلت : (جاء زيد وعائشة أخوك) ، لم يجز ، إنما الكلام
جاء زيد أخوك وعائشة) . (٦)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز في اسم الفاعل المُقْتَرِنِ

بأل الواقع بعد ضمير الغائب والمفصول بينهما بعطف أن يكون
خبراً لمبتدأ محذوف أو بدلاً منه .

-
- (١) آية ١٨ / آل عمران .
 - (٢) معاني القرآن ج ١ ص ٢٠٠ .
 - (٣) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٦٢ .
 - (٤) الكشف ج ١ ص ٤١٧ .
 - (٥) إعراب الشوان لوحة ٨٠ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٠٣ .

المسألة السابعة عشرة

كون الاسم خبراً أو بدلاً

قرأ الأعمش : * فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ سِلٌّ إِلَّا رَضِيَ نَهَبٌ * (١)
قال الفراء : (ولورفعته على الاستئناف لجاز) (٢) ، قال النحاس :
(يريد الفراء : هو ذهب ، وقال : قال أحمد بن يحيى : الرفع
على التبيين لِمَلَّءِ) . (٣)

وقال الزمخشري : (الرفع رداً على "مِلَّءٍ" ، كما يُقَالُ : عندي
عشرون نفساً رَجَالَ) . (٤)

قال أبو حيان : (يعني - الزمخشري - بالرد البدل ، ويكون
من بدل النكرة من المعرفة) (٥) والتخريج على الخبر أو البدل هو
التخريج والبدل أرجح .

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز في النكرة العرفية الواقعة
بعد نائب الفاعل المعرفة أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بدلاً من
نائب الفاعل .

-
- (١) آية ٩١ / آل عمران .
(٢) معاني القرآن ج ١ ص ٢٢٦ .
(٣) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٩٤ .
(٤) الكشف ج ١ ص ٤٤٣ .
(٥) البحر المحيط ج ٢ ص ٥٢٠ .

المسألة الثامنة عشرة

كون الاسم بعد الواو مبتدأ أو خبراً أو معطوفاً

- (١) وعن ابن أبي عملة : * طَسَسَ تِلْكَ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَكِتَابِ مُبِينٍ *
بالرفع فهما (٢) ، قال الفراء : (ولو قرئ بالروء على آيات ، يريد :
وذلك كتابٌ مبين) (٣) .
وقال الزمخشري : (حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ
والتقدير : * وآياتُ كتابٍ مبينٍ *) (٤) ، وقال العكبري : يقرأ
بالرفع عطفاً على * آيات * أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز
أن يكون معطوفاً على * تملك آيات * لا على آيات) (٥) .
وقرأ أبو قلابة والحسن وقتادة : * وَوَقِيلَ يَا رَبِّ * (٦) ،
بضم اللام (٧) ، وزاد أبو حيان : (الأعرج ، ومجاهداً ، وسلم بن جندب) (٨) ،
قال الفراء : الرفع جائز كما نقول : ونداؤه هذه الكلمة : يا رب ، (٩)

-
- (١) آية ١ / النمل .
(٢) شواذ القراءات لوحة ١٨٠ .
(٣) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٨٥ وينبغي أن يقدر جواب لو : لساغ
أولجاز أونحوهما .
(٤) الكشاف ج ٣ ص ١٣٥ .
(٥) إعراب الشواذ لوحة ٢٩٥ .
(٦) آية ٨٨ / الزخرف .
(٧) مختصر شواذ القراءات ص ١٣٦ .
(٨) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٠ .
(٩) معاني القرآن ج ٣ ص ٣٨ .

وكذا قَدَّره النحاس على الابتداء^(١) ، وقال أبو الفتح : ينبغي أن يكون
رَفَعَهُ عَطْفًا عَلَى "عِلْمٍ" من قوله : * وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ *^(٢) "وَقَبْلَهُ"
أبَى : وَرَفَعَهُ قَبْلَهُ^(٣) ، وقال الزمخشري : والرفع على الابتداء والخبر
ما بعده .^(٤)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز في الاسم الواقع بعد
الواو المسبوقة بجملة اسمية أن يكون خبراً حذفاً مبتدؤه أو مبتدأ
حذفاً خبره والواو للاستئناف ، ويصح أن يكون معطوفاً والواو للعطف
ويلزم من ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

-
- (١) إعراب القرآن ج ٤ ص ١٢٣ .
(٢) آية ٨٥ / الزخرف .
(٣) المحتسب ج ٢ ص ٢٥٨ .
(٤) الكشف ج ٢ ص ٤٩٨ .

ثانيا - مسائل الأفعال الناسخة وما يعمل عملها من الحروف :

المسألة التاسعة عشرة

مجيء اسم كان أو خبرها على غير القياس

قرأ عمر بن لجأ التيمي الذي كان يهاجي جريرا :

* مَا كَانَ أَبَاكَ أَمْرًا سَوًّا * (١)

جعل الثاني اسم كان والاول خبرها (٢) . قال العكبري : وهو بعيد (٣) ،

وقال أبو حيان : جعل الخبر المعرفة ، والاسم النكرة ، وحسن ذلك قليلا

كونها فيها مسوغ جواز الابتداء بالنكرة وهو الإضافة . (٤)

وقرأ ابن أبي إسحاق : * كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَاتِهِ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا * (٥)

على جمع " سَيِّئَاتٍ " ، وفي بعض المصاحف " سَيِّئَاتِهِ " (٦) وقرأها أبي ،

وعبدالله " سَيِّئَاتِهِ " أيضا (٧) . قال أبو حيان : (وتخرج على أن

يكون ما أَخْبَرَ فيه عن الجمع إخبار الواحد ، وهو قليل) (٨)

وقرأ أبو حيوة (٩) : * كَانَتْ رَتَقًا * (١٠) ، وكذا قرأها

-
- (١) آية ٢٨ / مريم .
 - (٢) انظر مختصر شوان القراءات ص ٢٨ .
 - (٣) إعراب الشوان لوحة ٢٤٣ .
 - (٤) البحر المحيط ج ٦ ص ١٨٦ .
 - (٥) آية ٢٨ / الاسراء .
 - (٦) مختصر شوان القراءات ص ٧٦ و ٧٧ .
 - (٧) شوان القراءات لوحة ١٢٧ .
 - (٨) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨ .
 - (٩) مختصر شوان القراءات ص ٩١ .
 - (١٠) آية ٣٠ / الانبياء .

الحسن والشقي (١) بفتح التاء ، قال النحاس : قال عيسى : هو صواب ،
وهي لغة (٢) ، وقال أبو الفتح : (وأما " رتقا " فهو المرتوق ، أى : كانتا
شيئا واحدا مرتوقا) نقل ملخصا . (٣)

وقال الزمخشري نحو من قول أبي الفتح (٤) . وقال أبو حيان :
(كان قياسه أن يُشْتَبَّحَ لِيُطَابِقَ الْخَيْرُ الْأَسْمَ . وقال : قال الرازي :

>> الاكثر في هذا الباب أن يكون المتحرك منه اسما بمعنى المفعول ، والساكن
مصدرا وقد يكونان مصدرين لكن المتحرك أولى بأن يكون في معنى
المفعول ، لكن هنا الاولى أن يكونا مصدرين فأقيم كل واحد منهما مقام
المفعولين ، ألا ترى أنه قال : " كانتا رتقا " فلو جعلت أحدهما اسماً
لوخب أن تشبه فلما قال " رتقا " كان في الوجهين كرجل عدل ، ورجلين
عدل ، وقوم عدل . (٥)

*

السألة العشرون

اضمار اسم كسان

قرأ عثمان (رضي الله عنه) ، وأبي : * وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ * (٦) ،

-
- (١) شواذ القراءات لوحة ١٥٧ .
(٢) أعراب القرآن ج ٣ ص ٦٩ ، يعني المفتوح لغة في الساكن .
(٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ٦٢ ، ٦٣ ، على نية الحذف .
(٤) انظر الكشاف ج ٢ ص ٥٧٠ .
(٥) انظر البحر ج ٦ ص ٣١٩ .
(٦) آية ٢٨٠ / البقرة .

بنصب " ذا " (١) ، وقرأها كذلك ابن عباس (٢) ، وقرأها كذلك : ابن مسعود . (٣)

قال الفراء : هي جائزة ، ويضمر اسم كان (٤) . وقال أبو جعفر :
التقدير : وَإِنَّ كَانَ الْمُعَامِلُ ذَا عُسْرَةٍ (٥) . وقال العكبري : وَإِنْ كَانَ
المديون ذَا عُسْرَةٍ (٦) ، وكذا قاله أبو حيان (٧) .

وقرأ أبان بن عثمان * وَمَنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ * (٨) فهذا الإظهار
دليل الإضمار في اسم كان .

وعن الحجاج بن يوسف الثقفي : * قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ
وَأِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا
وَسَاكِنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ * (٩) برفع " أَحَبُّ " (١٠) ،
قال أبو حيان : لَعَنَّ يحيى بن يعمرَ الحجاج ، وتلحينه إِيَاءَهُ ليس من
جَهَةِ العربية ، وإِنَّمَا هُوَ مُخَالَفَتُهُ إِجْمَاعَ الْقُرَّاءِ ، وإِلَّا فَهُوَ جَائِزٌ فِي عِلْمِ
العربية ، على أن يُضْمَرَ فِي كان ضمير الشأن ويلزم ما بعدها بالابتداء
والخبر ، وتكون الجملة في موضع نصب على أنها خبر كان . (١١)

-
- (١) مختصر شوان القراءات ص ١٧ .
(٢) شوان القراءات لوحة ٤٥ .
(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٠ .
(٤) معاني القرآن ج ١ ص ١٨٦ بتصرف .
(٥) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٤٢ .
(٦) إعراب الشوان لوحة ٧٣ .
(٧) البحر المحيط المصدر السابق .
(٨) شوان القراءات لوحة ٤٥ ، والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٠ .
(٩) آية ٢٤ / التوبة .
(١٠) شوان القراءات لوحة ٩٩ .
(١١) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢ .

وقرأ عطاء بن أبي رباح : * كَلَّئِمِدُّ هَوُوْ لَاءٍ وَهَوُوْ لَاءٍ مِّنْ عَطَاءٍ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا * (١) ، بنصب " عطاء " (٢) ، قال العكبري : (وهي قراءة بعيدة وأقرب ما تُحتمل عليه : أن يكون اسم كان مضمرًا فيها ، وقد دلَّ عليه قوله * كَلَّئِمِدُّ هَوُوْ لَاءٍ وَهَوُوْ لَاءٍ مِّنْ عَطَاءٍ رَبِّكَ * آي : وما كان ذلك ، والعطاء يُنصبُ بإضمار " أعنى " ويكون " محظورًا " خبر كان وهو التثنيقُ بها ، ويجوز أن يكون " محظورًا " نعتًا لعطاء ربك ، وعطاء ربك لا يتعرف بالإضافة ، لأنه مصدر ، وتعريف المصدر قريب من تنكيره ، فيكون كقولك : " ما كان زيدًا رجلًا ظالمًا " فالقصد بالنفي في الصفة . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز إضمار اسم كان إذا دل

عليه دليل .

*

المسألة الحادية والعشرون

كان بين التمام والنقصان

وعن ابن مسعود وأبي وا بن أبي عبله : * إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا قَالَ اللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا * (٤) برفع " غنيًّا وفقيرًا " (٥) ، وخارج العكبري

(١) آية ٢٠ / الاسراء .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ٧٥ ، وشوان القراءات لوحة ١٣٦ .

(٣) إعراب الشوان لوحة ٢٢٤ .

(٤) آية ١٣٥ / النساء .

(٥) شوان القراءات لوحة ٦٥ .

هذه القراءة على أن "كان" فيها تامة (١) وكذا خرجها أبوحيان (٢) وعن ابن مسعود : * أَكَّانَ لِلنَّاسِ عَجَبٌ أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رَجُلٌ مِّنْهُمْ * (٣) برفع "عَجَبٌ" (٤) ، قال النحاس على أنه اسم كان ، والخبر "أن أوحينا" (٥) ، وقاله كذلك الزمخشري ، وزاد : والأجود أن تكون : كان التامة ، و"أن أوحينا" بدل من عجب (٦) وقاله كذلك العكبري (٧) ، وقال أبوحيان : التخريج الأول بَدَلٌ على أن اسمها نكرة وخبرها معرفة محمول على الشذوذ ، والتخريج الآخر تكون فيها كان تامة ، وعجب فاعل بها ، والمعنى : أحدث للناس عجب لأن أوحينا ، وهذا التوجيه أحسن . نُقِلَ ملخصاً . (٨)

وقرأ اليماني والضحاك (٩) : * وَلَوْ كَانَ ذُو قُرْبَىٰ * (١٠) ، قال الفراء : فَمَنْ رَفَعَ لَمْ يُضْمَرْ فِي "كَانَ" شَيْئًا فَيَصِيرُ مِثْلَ قَوْلِهِ : * وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ * (١١) . وَمَنْ نَصَبَ أَضْمَرَ (١٢) ، وقال الزمخشري : نظم الكلام أحسن ملاءمة مع الناقصة ، لأن المعنى على التامة : ولو وجبت ذوقربى ، ففيه تفكك وخروج عن اتساقه والتثامه (١٣) ، وقال أبوحيان :

-
- (١) انظر إعراب الشوان لوحة ١١٠ .
 (٢) انظر البحر المحيط ج ٣ ص ٣٢٠ .
 (٣) آية ٢ يونس .
 (٤) شوان القراءات لوحة ١٠٦ .
 (٥) إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٤٤ .
 (٦) الكشف ج ٢ ص ٢٢٤ .
 (٧) إعراب الشوان لوحة ١٧٩ .
 (٨) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٢ .
 (٩) شوان القراءات لوحة ٢٠٠ .
 (١٠) آية ١٨ / فاطر .
 (١١) آية ٢٨ / البقرة .
 (١٢) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٦٨ .
 (١٣) الكشف ج ٣ ص ٣٠٥ .

كان تامة ، أى : ولو حَضَرَ إِذَا ذَاكَ ذَوْ قَرْبَى . (١)
وجملة القول في هذه المسألة : أَنَّ " كَان " قد يُرَادُ بِهَا التَّامُّ
أو النقصانُ وَإِنَّمَا يُرْجَعُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ بِالْقَرَائِنِ .
فالتامة تَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهَا وَتَأْتِي بِمَعْنَى : وَجَدَ ، أَوْ حَدَّثَ أَوْ حَضَرَ ، وَنَحْوَهُنَّ ،
والتاقِصَةُ تَحْتَاجُ إِلَى اسْمٍ وَخَبَرٍ ، وَاسْمِهَا وَخَبَرُهَا لَا يَدُ أَنْ يَتَوَفَّرَ فِيهِمَا
أحكام المبتدأ والخبر .

*

المسألة الثانية والعشرون

تَقَدَّمَ مَعْمُولٌ خَبَرَ كَانٍ عَلَيْهِ

قرأ أبي : * وَبِاطِلًا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * (٢) بنصب " باطلا " (٣)
وقرأها كذلك ابن مسعود (٤) ، قال النحاس : ما زائدة ، أى : كانوا
يعملون باطلا . (٥) وكذا قاله أبو الفتح وزاد : وفي هذه القراءة دلالة
على جواز تقديم خبر كان عليها ، ووجه الدلالة من ذلك ، أنه إِنَّمَا يَجُوزُ
وَقَوْعُ الْمَعْمُولِ بِحَيْثُ يَجُوزُ وَقَوْعُ الْعَامِلِ ، وَبِاطِلًا مَنْصُوبٌ بِيَعْمَلُونَ ،
والموضع إِذَا لَمْ يَعْمَلُونَ " لَوْ قَوْعِ مَعْمُولِهِ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ ، وَشِئْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
* أَهْوَأَ لَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ * (٦) استدلال به أبو علي على جواز

(١) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٠٨ .

(٢) آية ١٦ / هود .

(٣) مختصر شوان القراءات ص ٥٩ .

(٤) شوان القراءات لوحة ١١١ .

(٥) إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٦) آية ٤٠ / سبأ .

تقديم خبر كان عليها ، لأن "إِيَّاكُمْ" معمول "يعبدون" وهو خبر كان .
نقل ملخصاً (١) ، وقال الزمخشري : (أو تكون " ما " إيهامية ، وينصب
ومعناه : باطلاً أي باطل كانوا يعطون
بيعملون / ، أو أن تكون بمعنى المصدر فيقدر : وَيَطَلُّ بَطْلَانًا ما كانوا
يَعْمَلُونَ) (٢) . وخرجه العكبري ، وأبو حيان على قول أبي الفتح ،
وزاد أبو حيان : (وفي جواز هذا التركيب خلاف بين النحويين وهو
أن يَتَقَدَّمَ معمولُ الخبرِ على الجملة بأسرها من كان واسمها وخبرها ،
ومن منع تأوله ، وأشار إلى قول الزمخشري أن ينتصب " باطلاً " على معنى
المصدر . (٣)

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز أن يتقدم معمول خبر
كان على كان واسمها ، ويلزم من هذا الجواز صحة تقدم الخبر ، لأن موضع
العوامل قبل معمولاتها .

*

المسألة الثالثة والعشرون

كان الزائدة أو الناقصة أو التامة

وعن اليزيدي : * وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً * (٤) بالرفع ، وقرأها
كذلك اليماني (٦) . قال الزمخشري : وجبها أن تكون (كان) مزيدة ،

-
- (١) انظر المحتسب ج ١ ص ٣٢٠ ، ٣٢١ .
(٢) انظر الكشف ج ٢ ص ٢٦٢ وعزا القراءة إلى عاصم .
(٣) انظر إعراب الشوان لوحة ١٨٥ ولوحة ١٨٦ وانظر البحر المحيط
ج ٥ ص ٢١٠ .
(٤) آية ١٤٣ / البقرة .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ١٠ .
(٦) شوان القراءات لوحة ٣٣ .

والأصل : وَإِنَّ هِيَ لَكَبِيرَةٌ^(١) . وقال العكبري : (فيها وجهان : الأول ، أن " كان " تامة ، و " لكبيرة " فاعل واللام زائدة ، كما جاء في قوله : * وَإِنَّ هَذَانِ لَسَا حِرَانٍ *^(٢) والوجه الآخر أنه أُلغِيَ كان وَإِنَّ مخففة من الثقيلة ، كما قال : * وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ *^(٣) . نَقَلَ ملخصاً .^(٤)

وتمعق أبوحيان الزمخشري ، وقال : (تخريجه ضعيف ، لأن " كان " الزائدة لا عمل لها ، وهنا قد اتصل بها الضمير فعملت فيه ، ولذلك استكن فيها ، والذي ينبغي أن تُحْمَلَ القراءةُ عليه أن تكون " لكبيرة^٢ خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير " لهي كبيرة " ويكون لامُ الفرقِ دَخَلَتْ على جملة في التقدير ، تلك الجملة خبر لـ " كانت " ، وهذا التوجيه ضعيف أيضاً وهو توجيه شذوذ)^(٥) .

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز في " كان " الواقعة بين

" إِنْ " واسم مرفوع دخلت عليه اللام ثلاثة أوجه :

الأول - أن تكون " كان " الزائدة .

الثاني - أن تكون " كان " التامة واللام الزائدة . والمرفوع فاعل .

الثالث - أن تكون " كان " الناقصة وكبيرة خبر المبتدأ دخلت عليه اللام الفارقة

في التقدير .

(١) الكشف ج ١ ص ٣١٩ .

(٢) آية ٦٣ / طه .

(٣) آية ٤٥ / البقرة .

(٤) انظر إعراب الشواذ لوحة ٥٠ ، ولوحة ٥١ .

(٥) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٤٢٥ في كمر صاحب الإتحاف التوجيهين ،

وقال : - في كليهما - ضعف ، ولكن لا توجه الشاذة بأكثر من

ذلك ، الإتحاف ص ١٤٩ .

المسألة الرابعة والعشرون

زيادة الباء في خبر ليس أو اسمها

قرأ ابن مسعود : * لَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ * (١) ،
بزيادة الباء (٢) ، قال النحاس : لا يجوز في " البر " هاهنا ، إلا
الرفع (٣) ، وكذا نقله أبو الفتح عن ابن مجاهد ، ثم قال أبو الفتح :
هذا هو الظاهر ، لكن قد يجوز أن يُنصبَ مع الباء ، وهو أن تجعل الباء
زائدة ، كقولهم : كَفَى بِاللَّهِ ، أَي كَفَى اللَّهُ ، فَإِنَّ قُلْتَ : فَإِنَّ (كفى بالله)
شأن قليل فكيف قست عليه " ليس " ولم تعلم الباء زيدت في اسم ليس إنما
زيدت في خبرها قيل : أولم يكن شأنا لما جَوَّزنا قياسا عليه ما جَوَّزناه
ولكننا نوجب فيه البتة واجبا فاعرفه . (٤)
وجملة القول في هذه المسألة أن الباء تزداد في خبر ليس للتأكيد
كثيرا ، ولا تزداد في اسمها البتة خلافا لآبي الفتح في تجويزه
ذلك .

*

المسألة الخامسة والعشرون

زيادة الباء في خبر ما النافية

قرأ عبدالله بن مسعود : * مَا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ * (٥) بزيادة
الباء (٦) ، قال الفراء : " الأُمَّهَات " في موضع نصب لما ألقيت منها

(١) آية ١٧٧ / البقرة .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ١١٠ .

(٣) إعراب القرآن ج ١ ص ٢٧٩ وكذا هو في الكشاف ج ١ ص ٢٣٠ .

(٤) انظر المحتسب ج ١ ص ١١٧ و ١١٨ بتصريف .

(٥) آية ٢ / المجادلة .

(٦) مختصر شوان القراءات ص ١٥٣ .

الهاء نصب ، وأهل نجد إذا ألقوا الهاء رفعوا (١) . وقال الزمخشري :
وزيادة الهاء في لغة مَنْ يَنْصِبُ (٢) ، وقال أبو حيان : قول الزمخشري ليس
بشيء ، لأن زيادة الهاء في مثل : ما زيد بقاء كثير في لغة تميم (٣)
وخلاصة القول في هذه المسألة : أن زيادة الهاء في خبر ما النافية
كثير في لغة تميم/وهي إذا أُلقت الهاء رفعت ولغة الحجاز النصب .

*

المسألة السادسة والعشرون

رفع الحين بـ "لات"

قرأ أبو السمال : ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٤) بضم التاء ،
ورفع النون (٥) . قال الأُخفش : جعله مثل : " ليس " كأنه قال :
ليس أحد وأضمر الخبر (٦) ، وقال النحاس : (من العرب مَنْ يرفع
بها ، والرفع قليل ، ويكون الخبر محذوفاً كما كان الاسم محذوفاً في النصب (٧)
وقال أبو حيان : فعلى قول سيبويه " حينٌ مناصٍ " اسم لات ، والخبر
محذوف ، وعلى قول الأُخفش مبتدأ والخبر محذوف (٨) . والذي قاله
سيبويه : أن الرفع بـ " لات " قليل ، ولا يُجاوزُ بها الحينُ رَفَعَتْ

(١) معاني القرآن ج٣ ص ١٣٩ وذكر الفراء قراءة ابن مسعود .

(٢) الكشاف ج٤ ص ٧٠ .

(٣) البحر المحيط ج٨ ص ٢٣٢ .

(٤) آية ٣/ص .

(٥) مختصر شوان القراءة ص ١٢٩ .

(٦) معاني القرآن ج٢ ص ٦٧٠ .

(٧) إعراب القرآن ج٣ ص ٤٥١ .

(٨) البحر المحيط ج٧ ص ٣٨٢ ، ٣٨٤ .

أَوْ نَصَبَتْ ، وَلَا تُمْكَّنُ مِنَ الْكَلَامِ كَتَمَكَّنَ لَيْسَ وَإِنَّمَا هِيَ مَعَ الْحَيْنِ (١) .

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة أن ترفع

"لات" الحين ويحذف خبرها ، والكثير العكس .

*

المسألة السابعة والعشرون

من أحكام رفع الاسم بعد لا النافية

قرأ زهير الفرقي : ﴿ ذَاكَ الْكِتَابُ لَا رَبِّبٌ فِيهِ ﴾ (٢) بالرفع (٣)

وقراها كذلك أبو الشعثاء جابر بن زيد ، وقراها أيضا أبو نهيك (٤) وهي

قراءة زيد بن علي حيث وقع (٥) . قال العكبري : فيها وجهان :

أحدهما : أن يعمل " لا " عمل ليس ، ويجعل الخبر " فيه " وقد ذكر

هذا الأصل سيبويه (٦) . وهذا سائغ فيها إذا كان الاسم نكرة ،

والوجه الآخر : أن يكون ألفى " لا " وهو القياس فيها ، و" ريب " مبتدأ ،

و" فيه " الخبر . (٧)

(١) الكتاب ، ج ١ ص ٥٨ جاء في هامش (٦) أبو الحسن : " لات ، لا تعمل شيئا في القياس ، لأنها ليست بفعل ، فإذا كان ما بعدها رفعا فهو على الابتداء ، ولم تعمل " لات " في شيء رفعت أونصبت " وهذا القول ، وقول أبي حيان لا يتفقان مع قول الأخفش ، إن يقول : شَبَّهُوا لَاتَ بَلِيسَ وَأَضْمَرُوا الْخَبْرَ .

(٢) آية ٢ / البقرة .

(٣) مختصر شوان القراءات ص ٢٠ .

(٤) شوان القراءات لوحة ١٨ .

(٥) البحر المحيط ج ١ ص ٣٦ .

(٦) انظر الكتاب ج ١ ص ٥٨ عند قول سعد بن مالك :

" فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ " قال جعلها بمنزلة ليس ، وانظر ج ٢ ص ٩٦ قال : وان جعلتها بمنزلة " ليس " كانت حالها كحال " لا " فسي أنها في موضع ابتداء ، وأنها لا تعمل في معرفة ، يعني لا النافية للجنس .

(٧) إعراب الشوان لوحة ١٥ .

وقال أبوحيان : وَحَمَلُ قِرَاءَةِ " لَا رَيْبُ " عَلَى إِعْمَالِ " لَا " عَمَلٌ
" لَيْسَ " ضَعِيفٌ لِقَلَّةِ إِعْمَالِ " لَا " عَمَلٌ " لَيْسَ " وَلِهَذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ
ضَعِيفَةً ، وَرَفَعُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ " رَيْبٌ " مُبْتَدَأً ، وَ" فِيهِ " الْخَبَرُ ، وَهَذَا
ضَعِيفٌ لِعَدَمِ تَكَرُّرِ " لَا " . (١)

وَقَرَأَ آخَرُونَ : " لَا رَيْبٌ " بِالضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَقَالَ الْعَكْبَرِيُّ :
وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ ، وَمَنْ بَعَدَ ذَلِكَ فِيهِ وَجْهَانٌ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ بِنَاءٌ
عَلَى الضَّمِّ تَنْبِيْهُهَا عَلَى تَمَكُّنِهِ ، وَأَنَّ بِنَاءً " عَارِضٌ ، كَمَا بُنِيَتْ " قِيلَ ، وَيَعْدُ
عَلَى الضَّمِّ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ التَّنْوِينَ فَحَذَفَهُ تَخْفِيفًا . (٢)

وَقَرَأَ ابْنُ مَحِيصِنٍ * فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ * (٣) بِضَمِّ الْفَاءِ مِنْ غَيْرِ
تَنْوِينٍ (٤) . وَخَرَجَهُ أَبُو حَيَّانٍ عَنِ ابْنِ عَطِيَّةٍ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَكْبَرِيِّ فَسَيَّ
إِرَادَةَ التَّخْفِيفِ ، وَزَادَ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُرِيَ مِنَ التَّنْوِينِ ، لِأَنَّهُ عَلَى نِيْسَةِ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَلَا الْخَوْفَ ، وَيَكُونُ مِثْلَ مَا حَكَى الْإِسْحَاقُ عَنْ
الْعَرَبِ " سَلَامٌ عَلَيْكُمْ " بِغَيْرِ التَّنْوِينِ ، يَرِيدُونَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . (٥)
وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ : * وَالشَّمْسُ تَجْرِي لَا تُسْتَقَرُّ لَهَا * (٦) بِالرَّفْعِ
وَالتَّنْوِينِ (٧) ، قَالَ الْعَكْبَرِيُّ : أَعْطَاهَا إِعْمَالِ لَيْسَ أَوْ الْفَاهَا ، وَقَالَ
أَبُو حَيَّانٍ : أَعْطَاهَا إِعْمَالِ لَيْسَ . (٨)

-
- (١) البحر المحيط ج ١ ص ٣٦ .
(٢) إعراب الشوان المصدر السابق .
(٣) آية ٣٨ / البقرة .
(٤) شوان القراءات لوحة ٢٤ .
(٥) البحر المحيط ج ١ ص ١٦٩ .
(٦) آية ٢٨ / يس .
(٧) انظر إعراب الشوان لوحة ٣٢ والبحر المحيط ج ٧ ص ٣٢٦ .
(٨) انظر المصدرين السابقين .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز رفع الاسم بعد لا النافية
إثما على الابتداء وإثما على إعمال لا في النكرة إعمال ليس ويجوز
على قلة أن يُحذف التنوين للتخفيف أو لإرادة الألف والسلام أو
للبناء .

*

المسألة الثامنة والعشرون

إظهار الضمير المستكن في عسى الناقصة

قرأ ابن مسعود (١) : * لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَا أَنْ يَكُونُوا
خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَيْنَ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ * (٢) وزاد
أبو حيان (أبيها) (٣) قال الزمخشري : (وعسى على هذه القسرة
ذات الخبر ، كالتي في قوله تعالى * هَلْ عَسَيْتُمْ * (٤) . انتهى . (٥)
وكذا قال أبو حيان : عسى ناقصة ، وفيها لغتان : الإضمار لغة تميم ،
وتركه لغة الحجاز . (٦)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن عسى الناقصة إذا وليت اسما

ظاهرا جاز أن تتصل بها ضمائر الرفع على لغة تميم .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٧٢ ، ومختصر شوان القراءات

ص ١٤٣ ، وشوان القراءات لوحة ٢٢٧ .

(٢) آية ١١ / الحجرات .

(٣) البحر المحيط ج ٨ ص ١١٣ .

(٤) آية ٢٤٦ / البقرة .

(٥) الكشاف ج ٣ ص ٥٦٦ .

(٦) البحر المحيط ج ٨ ص ١١٣ .

ملحوظة : عسى تجمي تامة أو ناقصة ، والأغلب أن تكون ناقصة ، وشرطها في حالة
التمام أن تلزم صورة واحدة فلا تتصل بها ضمائر الرفع ، ولا تقدر بعدها ، لأن
فاعلها مذكور بعدها ، أما الناقصة فاسمها إما أن يكون ظاهرا وإما أن يكون
مقدرا ، وخبرها في الغالب فعل مضارع مسبوق بأن وقد
تحذف أن من جملة الخبر .

ثالثا - مسائل الحروف الناسخة :

المسألة التاسعة والعشرون

إِنَّ تَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ

وعن ابن أبي عملة : * إِنَّ اللَّهَ بَالِغًا أَمْرَهُ * قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا * (١) ، بنصب " بالغا " ، ورفع " أمره " (٢) ، وقال الزمخشري :
وقرأها كذلك المفضل على أن " بالغا " حال ، و " قد جعل الله " خبر
إِنَّ (٣) ، وكذا نقله عنه أبوحيان ، وزاد ويجوز أن تخرج هذه القراءة
على قول من ينصب بأن الجزء بين كقوله :

إِذَا اسْوَدَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنُّ

حُطَّكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدٌ (٤)
(٥)

ونكر هذه اللغة " أبو عبيد القاسم بن سلام ، وابن الطراوة ، وابن السيد "
وتأول الجمهور مثل هذا البيت .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على لغة أن تنصب

[إِنَّ] الجزء بين الاسم والخبر وقد عُرِّبَتْ إِلَى تَمِيمٍ .

-
- (١) آية ٣ / الطلاق .
 - (٢) شوان القراءات لوحه ٢٤٥ .
 - (٣) الكشف ج٤ ص ١٢٠ ، ١٢١ .
 - (٤) انظر البحر المحيط ج٨ ص ٢٨٣ ، والهمع ج١ ص ١٢٤ ، وشرح الأشموني ج١ ص ٥٢٥ .
 - (٥) انظر همع الهوامع ج١ ص ١٢٤ وانظر شرح الأشموني ج١ ص ٥٢٦ قال : ومنهم من نسب هذه اللغة إلى تميم . والمانعون تأولوا مثل هذا البيت على أن أسدا ليس بالخبر بل هو حال عاملها محذوف أي يظهرون أسدا ، وأنه مفعول به لفعل تقديره : يشبهون أسدا . ومفعول (بالغا) محذوف أيضا تقديره : بالغا أمره ما شاء .

المسألة الثلاثون

إِنَّ الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةَ بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ وَالنَّافِيَةِ

قَرَأَ قَتَادَةُ : * وَإِنْ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ إِلَّا نَهَارٌ
وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَشْفَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ
اللَّهِ * (١) قَرَأَهَا بِإِسْكَانِ النُّونِ "إِنَّ" (٢) ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : قَالَ
ابن مجاهد : (لا أعرف لتخفيف النون معنى) ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : (وهذا
الذي أنكروه ابن مجاهد صحيح ، وذلك أَنَّ تَخْفِيفَ "إِنَّ" الْمَكْسُورَةَ شَائِعٌ
عِنْدَهُمْ (٣) . وَكَذَا قَالَ الْعَكْبَرِيُّ : هُوَ مِنْ تَخْفِيفِ الثَّقِيلَةِ (٤) .

وقال أبو حيان : الخلاف في إعمالها مخففة ، فالكوفيون لا يجيزونه ،
وهم محجوجون بالسمع الثابت من العرب ، وهو قولهم : " إِنَّ عَمْرُو لَمُنْطَلِقٌ"
إِلَّا أَنَّهَا إِذَا خَفَّفَتْ لَا تَعْمَلُ فِي ضَمِيرٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّمْرِ . وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي
أَنْ تَكُونَ مَهْمَلَةً ، وَالْخِلَافُ هُنَا فِي اللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْخَبْرِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ
زَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَامٌ الْإِبْتِدَاءِ لَزِمَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ "إِنَّ" الْمَوْكِدَةِ ، وَإِنَّ النَّافِيَةَ
وَمِنْهُمْ مَنْ زَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَامٌ اجْتَلِبَتْ لِلْفَرْقِ وَلَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَبِهِ قَالَ
أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ ، وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ الصَّغِيرِ ، وَأَكْثَرُ
نَحْوَةِ بَغْدَادَ ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْضَرُ .

وذكر أبو حيان أيضا أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَجْعَلُونَهَا الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ ،
وَأَمَّا الْفَرَاءُ فَنَزَعُ فِيهَا أَوْرِدَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ "إِنَّ" هِيَ النَّافِيَةُ ، وَالسَّلَامُ

(١) آية ٧٤ / البقرة .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ٧ والكامل للبهذلي لوحة ١٦٠ وشوان
القراءات لوحة ٢٧ .

(٣) انظر المحتسب ج ١ ص ٩١ ، ٩٢ .

(٤) إعراب شوان القراءات لوحة ٤٠ .

بمعنى: **إِلَّا** ، فَإِذَا قُلْتِ : **إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ** * فمعناه عنده : ما زيد
إِلَّا قائم . وأما الكسائي فزعم أَنَّهَا **إِنْ** وليها **فِعْلٌ** كانت النافية والسلام
بمعنى: **إِلَّا** ، وَإِنْ وليها اسمٌ كانت المخففة ، وذهب قُطْرُبٌ إِلَى أَنَّهُ **إِنْ**
وليهما **فِعْلٌ** كانت بمعنى قد . انتهى ملخصاً . (١)

وعن سعيد بن جبير : * **إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ**
عِبَادًا أَشْأَلَكُمْ * (٢) ، بتخفيف **إِنْ** ونصب **عِبَادًا** * و **أَشْأَلَكُمْ** * (٣) ،

قال أبو جعفر : وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها ، من ثلاث جهات ،
إحداها : أنها مخالفة للسواد ، والثانية : أن سيبويه يختار الرفع في خير
إِنْ إِذَا كانت بمعنى : ما فيقول : **إِنْ زَيْدٌ** منطلق لأن عمل ما ضعيف ، وان
بمعنى فهي أضعف منها ، والجهة الثالثة **إِنْ** الكسائي زعم أن **إِنْ** لا تكاد

تأتي في كلام العرب بمعنى **ما** * **إِلَّا** أن يكون بعدها إيجاب . (٤) كما
قال عز وجل : (ان الكافرون الا في غرور) .
وقال أبو الفتح : ينبغي - والله أعلم - أن تكون **إِنْ** هذه

بمنزلة **ما** * فأعملها إعمال **ما** * وفيه ضعف ، لأن **إِنْ** هذه
لم تختص بنفي الماضي اختصار **ما** * به فتجرى مجرى ليس في العمل .

نقل ملخصاً . (٥) وقال أبو حيان : اتفق المفسرون على تخريج هذه
القراءة على أن **إِنْ** هي النافية ، **أَعْمَلْتُ** عمل **ما** * الحجازية .

ثم تعقب النحاس وقال : وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي ، لأنها
قراءة مروية عن تابعي جليل ، ولها وجه في العربية ، وأما الثلاث
الجهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة : أما

(١) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٢٦٤ .

(٢) آية ١٩٤ / الأعراف .

(٣) شوان القراءات لوحة ٩٣ .

(٤) إعراب القرآن ج ٣ ص ١٦٨ و ١٦٩ بتصرف . آية ٢٠ الملك

(٥) انظر المحتسب ج ١ ص ٢٧٠ .

كونها مُخَالِفَةً لِلِسَوَادِ فَهُوَ خِلَافٌ يَسِيرٌ لَا يَضُرُّ وَلَعَلَّهُ كَتَبَ الْمَنْصُوبَ
عَلَى لُغَةِ رَبِيعَةَ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمُنُونِ الْمَنْصُوبِ بِغَيْرِ الْفَاءِ ، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ
سَيْبُويه ، فَقَدْ اِخْتَلَفَ الْفَهْمُ فِي كَلَامِ سَيْبُويه (١) ، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَسَنُ
الْكَسَائِي فَالنَّقْلُ عَنِ الْكَسَائِي بِأَعْمَالِهَا وَلَيْسَ بَعْدَهَا إِجَابٌ .

ثم قال : وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا التَّخْرِيجَ الَّذِي خَرَجُوهُ
مِنْ أَنَّ " إِنْ " نَافِيَةٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ تَدُلُّ عَلَى الْإِثْبَاتِ ،
وَهَذِهِ تَدُلُّ عَلَى النِّفْيِ ، وَقَدْ خَرَجَتْهَا عَلَى أَنَّ " إِنْ " مَخْفِئَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ،
وَأَعْلَمُهَا عَمَلُ الشَّدِيدَةِ ، لِكِنَّهُ نَصَبٌ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ خَبَرُهَا نَصَبٌ عَرَبِينَ
أَبِي رَبِيعَةَ فِي قَوْلِهِ :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ

خَطَاكَ خِيفًا إِنْ حَرَّاسْنَا أَسْدًا (٢)

فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تَخْرُجُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ تَدْعُونَ ،
وَتَكُونُ الْقِرَاءَةُ تَانٍ قَدْ تَوَافَقَتَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ . نَقْلٌ مُلْخَصًا . (٣)

وَهَذَا الَّذِي نَزَّهَ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانٍ رَأَى مُصِيبًا ، وَقَوْلُ سَدِيدٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَرَأَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -

: * وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ * (٤) بِالْدَالِ (٥) ،

(١) قَالَ سَيْبُويه : حَدَّثَنِي مِنْ لَا أَتَمُّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَوْثُوقٍ

بِهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَرَبِيًّا يَتَكَلَّمُ بِمِثْلِ قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدٌ لَنَاهِبٌ ، وَهَذِهِ :

إِنْ مَحْذُوفَةٌ ، وَتَكُونُ فِي مَعْنَى " مَا " انظُرِ الْكِتَابَ ج ٣ ص ١٥٢ .

(٢) انظُرِ الشَّاهِدَ فِي الْمَسْأَلَةِ التَّاسِعَةِ وَالْعِشْرِينَ .

(٣) انظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ج ٤ ص ٤٤٥ .

(٤) آيَةُ ٤٦ / إِبْرَاهِيمَ .

(٥) مَخْتَصَرُ شَوَانِ الْقِرَاءَاتِ ص ٦٩ .

وزاد الكرمانى "عَمَرُ وَأَبْسَا" (١) قال النحاس : إِنَّمَا هِيَ تَفْسِيرٌ وَلَيْسَتْ بِقِرَاءَةٍ (٢) ، وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ : "إِنَّ" هِيَ الْمَخْفِةُ ، وَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ .
وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : ("إِنَّ" الْنَافِيَةُ ، وَاللَّامُ مَوْكِدَةٌ لَهَا وَالْمَعْنَى :
مَحَالٌ أَنْ تَزُولَ الْجِبَالُ بِمَكْرَهُمْ (٤) ، وَتَنْصَرَهُ قِرَاءَةُ ابْنِ سَعُودٍ "وَمَّا
كَانَ مَكْرَهُمْ") انْتَهَى مَلْخَمًا . (٥) - وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ : وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمَجَاهِدٌ
وَابْنُ وَثَّابٍ وَالْكَسَائِيُّ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ قَرَأُوا "وَإِنَّ كَانَ" بِالنُّونِ ، وَقَالَ :
فَعَلَى هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ تَكُونُ "إِنَّ" هِيَ الْمَخْفِةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَاللَّامُ هِيَ
الْفَارِقَةُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فَإِنَّ الْنَافِيَةَ
وَاللَّامَ بِمَعْنَى "إِلَّا" وَيُنْبَغِي أَنْ تَحْمَلَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى التَّفْسِيرِ
لِمَخَالَفَتِهَا لِسَوَادِ الْمُصْحَفِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ . (٦)

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ السَّأَلَةِ أَنَّ "إِنَّ" الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزِيَّةَ

الْمَخْفِةَ النُّونِ فِيهَا مَذْهَبَانِ .

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ : هِيَ الْمَخْفِةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ اتِّفَاقًا وَالْخِلَافَ فِي

إِعْمَالِهَا ، فَهِيَ تَعْمَلُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ فِي غَيْرِ الضَّمِيرِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ
الشَّعْرِ ، وَلَا تَعْمَلُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا . وَإِذَا أَهْمَلْتَ
"إِنَّ" الْمَخْفِةَ فَالْخِلَافُ فِي اللَّامِ الْفَارِقَةِ فَهِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ لَزِمَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ

(١) شِوَانُ الْقِرَاءَاتِ لَوْحَةٌ ١٢٧ .

(٢) إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٣) انظُرِ الْمُحْتَسَبَ ج ١ ص ٣٦٥ وَقَدْ زَادَ "أَبَا إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيَّ"
وَذَكَرَ فَتْحَ اللَّامِ الْأُولَى وَضَمَّ الثَّانِيَةَ .

(٤) الْكِشَافُ ج ٢ ص ٣٨٣ .

(٥) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ "إِنَّ أَحَدًا خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ"
إِلَّا بِالْعَافِيَةِ "الْمَغْنِي" ص ٣٥ .

(٦) الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ج ٥ ص ٤٣٧ ، ٤٣٨ زَادَ عَلَى مَا فِي الْمُحْتَسَبِ :
"أَبَا سَلْمَةَ وَزَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ" وَقَوْلُ أَبِي حَيَّانٍ يُنْبَغِي أَنْ تَحْمَلَ عَلَى
التَّفْسِيرِ يَدُلُّ عَلَى مَدَى تَمَسُّكِهِ بِالرَّسْمِ وَإِنَّ كَثْرَةَ الْقُرَاءَةِ .

إِنَّ المؤكدة، وَإِنَّ النافية أوهي الفارقة وليست بلام الابتداء .
المذهب الثاني : إِنَّ هي النافية واللام بمعنى إِلَّا على مذهب
الفراء وشرطها عند الكسائي أن يليها فعل ، وذهب قطرب إلى أن اللام
بمعنى قد على شرط الكسائي هذا إذا لم تعمل عمل ليس فإن عملت
فهي النافية .

*

المسألة الحادية والثلاثون

حذف خبر إنَّ

قال أبو الفتح : " ومن ذلك قراءة أبي * أَيْنَكَ أَوَأَنْتَ
يُوسُفُ * (١) ، قال : ينبغي أن يكون هذا على حذف خبر " إنَّ " .
حتى كأنه قال : أَيْنَكَ لَيْفَيْرُ يُوسُفَ أَوَأَنْتَ يوسُفَ ؟ فكأنه قال : بل
أنت يوسف ، فلما خَرَجَ مَخْرَجَ التوقف قال : أنا يوسف . وقد جاء
عندهم حذف خبر إنَّ . قال الأعشى :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًّا (٢)

أراد : إِنَّ لَنَا مَحَلًّا ، وَإِنَّ لَنَا مَرْتَحَلًّا ، فحذف الخبر ، والكوفيون
لا يجيزون حذف خبر إنَّ إِلَّا إذا كان اسمها نكرة ، ولهذا وجه حسن
عندنا ، وَإِنَّ كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة * (٣) . وقال الزمخشري :
هو على معنى : أَيْنَكَ يوسُفَ ، أَوَأَنْتَ يوسُفَ ، فحذف الأول ؛ لدلالة

(١) آية ٩٠ / يوسف .

(٢) انظر الكتاب ج ٢ ص ١٤١ والمقتضب ج ٤ ص ١٣٠ ، وشرح المفصل

لابن يعين ج ١ ص ١٠٣ ، والهمع ج ١ ص ١٢٦ .

(٣) المحتسب ج ١ ص ٢٤٩ .

(١) الثاني عليه ، وهذا كلام مَتَّعَجَبٌ مُسْتَفْرَبٌ لَمَّا يسمع ، فهو يُكْرَرُ الاستثبات .
ونقل أبو حيان في بحره ما ذكره أبو الفتح ، وما ذكره الزمخشري معسزوا
إليهما . (٢)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز على مذهب البصريين

حذف خبر إِنْ إذا كان اسمها معرفة خلافا للكوفيين .

*

المسألة الثانية والثلاثون

أحوال " ما " المتصلة " بِإِنْ "

قرأ ابن أبي عملة : * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ * (٣) برفع
الميتة وما بعدها (٤) . قال الفراء : وَلَوْ رَفَعْتَ * الميتة * كان وجهها (٥)
وقال العكبري : " ما " بمعنى : الذي (٦) ، وكذا قال أبو حيان ،
وقال أيضا : والعائد عليها محذوف ، أي : إِنَّ الذي حرمه الله
الميتة وما بعدها خبر إِنْ . (٧)

وقرأ مجاهد : * إِنَّمَا صَدَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ * (٨) بنصب " كيد " (٩)

- (١) الكشاف ج ٢ ص ٣٤١ .
- (٢) البحر المحيط ج ٥ ص ٣٤٢ .
- (٣) آية ١٧٣ / البقرة .
- (٤) مختصر شوان القراءات ص ١١ قال وقرأ بعضهم .
- (٥) معاني القرآن ج ١ ص ١٠٢ .
- (٦) إعراب الشوان لوحة ٥٥ .
- (٧) البحر المحيط ج ١ ص ٤٥٦ وفيه ذُكِرَ القارىء .
- (٨) آية ٦٩ / طه .
- (٩) شوان القراءات لوحة ١٥٣ .

قال الزمخشري : النصب على أنّ " ما " كافة^(١) وكذا قاله العكبري
أيضاً^(٢) ، وزاد أبوحيان مع مجاهد " حميداً ، وزيد بن علي " ، وقال :
و " ما " مهيئة^(٣) ، وعزا ابن هشام القراءة إلى ابن مسعود والربيع بن
خشيم وقال : " ما " كافة^(٤) .

والذي نستخلصه من هذه المسألة أنّ " ما " إذا اتصلت ببيان
احتملت وجهين : الأول : أن تكون موصولة اسماً لإن ، والثاني :
أن تكون كافة لإن عن العمل .

*

المسألة الثالثة والثلاثون

أنّ المفتوحة الهمزة بين المخفضة والمفسّرة

وعن النبي - صلى الله عليه وسلم - برواية الزهري ، عن أنس ،
عنه : * وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ
وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ *^(٥)
قرأ بتخفيف النون وكسره في الوصل ، وما بعده بالرفع^(٦) ، قال العكبري :
مابعد ما مبتدأ ، واسم أن محذوف^(٧) ، وقاله كذلك أبوحيان ،
وقال : واسمها ضمير الشأن وهو محذوف ، والجملة في موضع خبر أن .

-
- (١) الكشف ج٢ ص ٥٤٥ .
 - (٢) إعراب الشوان لوحة ٢٥١ .
 - (٣) البحر المحيط ج٦ ص ٢٦٠ .
 - (٤) مغني اللبيب ص ٤٠٥ .
 - (٥) آية ٤٥ / المائدة .
 - (٦) شوان القراءة لوحة ٦٩ .
 - (٧) إعراب الشوان لوحة ١١٨ .

وزاد وجها آخر، وهو أن تكون " أن " تفسيرية، التقدير : أى : النفس بالنفس ؛ لأنّ كتبنا جملة في معنى القول . وقال : وقرأ أبي * وَأَنْ الْجُرُوحُ قِصَاصٌ * بزيادة " أن " الخفيفة، ورفع الجروح . ويتمين في هذه القراءة أن تكون المخففة، ولا يجوز أن تكون التفسيرية من حيث العطف ؛ لأنّ كتبنا تكون عاملة من حيث المشددة، غير عاملة من حيث التفسيرية فلا يجوز ؛ لأنّ العطف يقتضي التشريك، فإذا لم يكن عمل فلا تشريك . (١)

وقرأ أبي * أَنْ مِنْ سُلَيْمَانَ - وَأَنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * (٢)
بفتح الهمزة وتخفيف النون . (٣) قال الفراء : هي حجة لمن فتحها
" أَنْ مِنْ سُلَيْمَانَ - وَأَنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " . (٤) ، لأن " أن " إذا
فتحت ألفها مع الفعل، أو ما يحكى لم تكن إلا مخففة النون . (٥) . وقال
الزمخشري : " أن " هنا مفسّرة (٦) وذكر الوجهين : المَخْفَفَة والمُفَسَّرَة
أبوحيان . (٧)

-
- (١) البحر المحيط ج٣ ص ٤٩٥ .
(٢) آية ٣ / النمل .
(٣) مختصر شوان القراءات ص ١٠٩ .
(٤) هي قراءة عكرمة وابن أبي عملة ، انظر البحر ج٢ ص ٧٢ وهي على
البدل من كتاب أوطن التعليل .
(٥) معاني القرآن ج٢ ص ٢٩١ .
(٦) الكشاف ج٣ ص ١٤٦ .
(٧) البحر المحيط ج٢ ص ٧٢ .

وقال النحاس : روى عن الحسن أنه قرأ : * لَيْقَلَّا يَتَعَلَّمُ أَهْلُ
الْكِتَابِ * (١) برفع المضارع ، وهو من الشوان (٢) ، وقال العكبري :
جعل " أن " مخففة من الثقيلة (٣) وكذا قاله أبوحيان (٤)

*

- (١) آية ٢٩ / الحديد .
- (٢) إعراب القرآن ج ٤ ص ٢٦٩ .
- (٣) إعراب الشوان لوحة ٢٧٠ .
- (٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٩ .

المسألة الرابعة والثلاثون

من أحكام اسم لكن وخبرها

قرأ عيسى بن عمر : * وَلَكِنَّ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ * (١) بتشديد
النون (٢) قال الزمخشري : (هو على معنى : وَلَكِنَّ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)
هم ، ولا يجوز أن يُرادَ : وَلَكِنَّ أَنْفُسَهُمْ عَلَى إِسْقَاطِ ضَمِيرِ الشَّانِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا
يجوز في الشعر (٣) . وكذا قال العكبري والعاقد محذوف تقديره :
يَظْلِمُونَ وهو ضعيف . (٤)

وقال أبوحيان : وحسن حذف هذا الضمير ، وَإِنْ كَانَ الحذفُ
فِي سَلْبِهِ قَلِيلًا كَوْنِ ذَلِكَ فَاصِلَةً رَأْسَ آيَةٍ (٥)

-
- (١) آية ١١٧ / آل عمران .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ٢٣ .
 - (٣) الكشاف ج ١ ص ٤٥٨ .
 - (٤) أعراب الشوان لوحة ٩٠ و ٩١ .
 - (٥) البحر المحوط ج ٣ ص ٣٨ .

وقرأ السلمي : * لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ * (١) بتشديد
 النون (٢) ، وقرأها كذلك الحكمي ، والجراح بالتشديد ونصب الهاء (٣)
 قال النحاس : وإن شئت شددت النون ونصبت (٤) وقال أبو حيان :
 الاستدراك يَلِكِنَّ يقتضي تقديم جملة محذوفة ، لأن * لَكِنَّ * لا يُبْتَدَأُ
 بها ، والتقدير : ما روى في سبب النزول . وهو أنه لما نزل * إِنَّا أَوْحَيْنَا
 إِلَيْكَ * (٥) قالوا : ما نشهد لك بهذا لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ . وشهادته
 تعالى بِمَا أَنْزَلَهُ إِلَيْهِ . نُقِلَ ملخصاً . (٦)

وذكر ابن مجاهد عن أبي عمرو * وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ * (٧) بتشديد
 النون (٨) وقرأها كذلك عبد الوارث عن أبي عمرو (٩) قال أبو الفتح :
 النصب على اسم لكن ، والخبر محذوف * وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ مُحَمَّدٌ * وعليه قول
 الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيحًا عَرَفْتَ قَرَابَتِي

(١٠)
 وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا غَلِيظَ الْمَشَافِرِ
 فحذف الخبر ، لدلالة ما قبله عليه (١١) وهكذا قاله المعكبري أيضا ، وقاله
 أبو حيان (١٢) .

-
- (١) آية ١٦٦ / النساء .
 (٢) مختصر شوان القراءات ص ٣٠ .
 (٣) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٩٩ .
 (٤) إعراب القرآن ج ١ ص ٥١٨ .
 (٥) آية ١٦٣ / النساء .
 (٦) انظر البحر المحيط ج ٣ ص ٢٩٩ .
 (٧) آية ٤٠ / الأحزاب .
 (٨) مختصر شوان القراءات ص ١٢٠ .
 (٩) انظر شوان القراءات لوحة ١٩٤ والبحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٦ .
 (١٠) انظر الكتاب ج ٢ ص ١٣٦ والرواية فيه * ولكن زنجي * قال والنصب

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يُمكن استخلاص القواعد الآتية :

- أولا - يجوز على قلة حذف عائد اسم لَكِنَّ من جملة الخبر.
- ثانيا - الاستدراك بِلَكِنَّ يقتضي أن يتقدمها جُمْلَةٌ ظاهرة أو مقدرة.
- ثالثا - يجوز حذف خبر لكن إذا دَلَّ عليه دليل .
- رابعا - يجوز للضرورة حذف اسم لكن في الشعر .

*

المسألة الخامسة والثلاثون

لكن المخففة

قرأ أبيّ والحسن : * لَكِنَّ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي * (١) بزيادة
"أنا" (٢) وهذه القراءة أصل قراءة من قرأ * لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي * (٣)
ذكره الفراء ، والنحاس ، وأبو الفتح . (٤)

====
أكثر ، وانظر المنصف ج ٣ ص ١٢٩ والرواية فيه بالرفع أيضا وقال
ولكنك زنجيا وهو قبيح ، وانظر شرح المفصل لابن يعقوب ج ٨
ص ٨١ ، وانظر الهمع ج ١ ص ١٣٦ ، والرواية في الجميع
بالرفع .

(١) المحتسب ج ٢ ص ١٨١ و ١٨٢ .

(٢) إعراب الشوان لوحة ٣١٨ وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٣٦ .

(٣) آية ٣٨ / الكهف .

(٤) مختصر شوان القراءات ص ٨٠ ، وشوان القراءات لوحة ١٤١ .

(٥) قرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس بإثبات الألف وصلا ووقفا والباقون

يحذفها وصلا ، الإتحاف ص ٢٩٠ .

(٦) انظر معاني الفراء ج ٢ ص ١٤٤ وإعراب النحاس ج ٢ ص ٤٥٧ ، ومحتسب

أبي الفتح ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠ وإشكال عند الجميع في القراءة المتواترة
" لكننا هو الله ربي " وجاءت القراءة الشاذة عند الجميع كالأصل
للمتواترة .

وقرأها عيسى الثقفي * لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي * ساكنة النون من غير زيادة "أنا" (١) ، قال أبو الفتح : فأنا على هذا مرفوع بالابتداء ، وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان ، والله مبتدأ ثالث و "ربي" خبره ، والجملة "الله ربي" خبر عن المبتدأ الثاني "هو" و "هو" وما بعده من الجملة خبر عن "أنا" والعائد عليه من الجملة بعده "الياء" من "ربي" . أما العائد على ضمير الشأن فإنه لا عائد على المبتدأ إذا كان ضمير الشأن والقصة ؛ لأن الجملة هي نفع المبتدأ ، فلم يحتج إلى عائد عليه منها نقل ملخصاً . (٢)

وقال الزمخشري نحو من قول أبي الفتح (٣) ، وقاله أيضاً أبو حيان ومثله بنحو : هِنْدٌ هُوَ زَيْدٌ ضَارِبُهَا ، وقال : ويجوز أن يكون هناك قول محذوف ، أى : لَكِنَّ أَنَا أَقُولُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي . نقل ملخصاً . (٤)

وقرأ زيد بن علي وابن أبي عمير : * وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ * (٥) بالتخفيف ورفع رسول الله (٦) ، قال الفراء : ولورفعت كان صواباً ، وقد قرئ به ، والوجه النصب (٧) وكذا نقله عنه النحاس ، وقال : هو على إضمار مبتدأ (٨) ، قال الزمخشري : وَلَكِنَّ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ . (٩)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن لكن إذا حُفِّفَتْ زال اختصاصها وأهمل عملها والاسم يُرْفَعُ بعدها على الابتداء أو الخبر .

-
- (١) انظر المحتسب المصدر السابق ، والكشاف ج ٢ ص ٤٨٥ .
(٢) انظر المحتسب المصدر السابق .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) البحر المحيط ج ٦ ص ١٢٨ .
(٥) آية ٤٠ / الأحزاب .
(٦) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٣٦ .
(٧) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٤٤ .
(٨) إعراب القرآن ج ٣ ص ٣١٧ .
(٩) الكشاف ج ٣ ص ٢٦٤ .

المسألة السادسة والثلاثون

من مواضع كسر همزة أن

قال الكعبرى : في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ إِنَّهُ الْحَقُّ ﴾ (١) يُقْرَأُ بكسر الهمزة وهو بعيد ، وأقرب ما يحمل عليه أن تُقَدَّرَ تمام الكلام عند قوله " يعلمون " ثم تستأنف " إِنَّهُ الْحَقُّ " (٢).

وقرأ ابن عباس ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٣) بكسر الهمزة (٤) ، وقرأها كذلك الحسن (٥) ، قال الفراء : هي مُسْتَأْنَفَةٌ مُعْتَرِضَةٌ ، كان الفاء تَزَادُ فيها - وأوقع الشهادة على ﴿ أَنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأِسْلَامُ ﴾ (٦) ومثله من الكلام : قولك للرجل : أَشْهَدُ - إِنِّي أَعْلَمُ النَّاسَ بِهَذَا - أَنَّكَ عَالِمٌ وَإِذَا جِئْتَ بِأَنَّ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهَا الْعِلْمُ ، أَوِ الشَّهَادَةُ ، أَوِ الظَّنُّ ، وما أشبه ذلك ، إِنَّ صَلَحَتِ الْفَاءُ فِي السَّابِقَةِ كَسَرَتْهَا وَفَتَحَتِ الثَّانِيَةَ ، وَيُقَاسُ عَلَى هَذَا مَا وَرَدَ (٧).

وقال أبوحيان : وَخَرَجَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ أُجْرِي " شَهِدَ " مُجْرَى

قال : لِأَنَّ الشَّهَادَةَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ ، وَذَكَرَ قَوْلَ الْفَرَّاءِ السَّابِقَ (٨).

-
- (١) آية ١٤٤ / البقرة .
 - (٢) إعراب الشوان لوحة ٥١ وفي هامش اللوحة " سمعيد بن جبير واليماني " .
 - (٣) آية ١٨ / آل عمران .
 - (٤) مختصر شوان القراءات ص ١٩ .
 - (٥) الاتحاف ص ١٧٢ .
 - (٦) آية ١٩ / آل عمران قرأ بالفتح الكسائي والشنوبذى ، الاتحاف ص ١٧٢ .
 - (٧) معاني القرآن ج ١ ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، بتصرف .
 - (٨) البحر المحيوط ج ٨ ص ٤٠٣ .

- وقرأ ابن عمر : * وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ * (١)
قال العكبري : كسر الهمزة على الاستئناف (٢) ، وقال أبوحيان : معمول
لقول محذوف ، أي : قائلًا إني قد جئتكم ، ويحتمل أن يكون محكيًا
بقوله * ورسولًا * ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ وَذَلِكَ عَلَىٰ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ . (٣)
وقرأ عيسى بن عمر : بِفَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ
عَامِلٍ مِّنْكُمْ * (٤) بكسر الهمزة (٥) ، قال النحاس : أي : فقال إني (٦)
وكذا قاله العكبري (٧) وقال أبوحيان : على إضمار القول على قول
البرصيين ، أو على الحكاية بقوله * فاستجاب * ، لِأَن فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ
عَلَىٰ طَرِيقَةِ الْكُوفِيِّينَ . (٨)
وعن الأعرج : * كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِأَنَّهُ مَن عَمِلَ * (٩)
بكسر الهمزة (١٠) . قال النحاس : جعل * كتب * بمعنى : قال * ،
وهي مبتدأة (١١) ، وقال أبوحيان : كسر الهمزة الأولى على جهة
التفسير للرحمة . (١٢)

-
- (١) آية ٤٩ / آل عمران .
(٢) أعراب الشوان لوحة ٨٣ .
(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٦٥ .
(٤) آية ١٩٥ / آل عمران .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ٢٤ .
(٦) أعراب القرآن ج ١ ص ٤٢٧ .
(٧) أعراب الشوان لوحة ٩٦ .
(٨) البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٣ .
(٩) آية ٥٤ / الأنعام .
(١٠) شوان القراءات لوحة ٧٦ .
(١١) أعراب القرآن ج ٢ ص ٧٠ .
(١٢) البحر المحيط ج ٤ ص ١٤١ .

- وعن الحسن بن هيران ، وابن أبي عبلة * أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنِ
يَحَادِرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ * (١) بكسر الهمزة بعد الفاء (٢) ،
قال الأَخفش : الكسر ، لأن ما بعد الفاء مستأنف (٣) ، وقال أبو حيان :
ووجهه في العربية قوى ، لأن الفاء تقتضي الاستئناف ، والكسر مختار ، لأنه
لا يحتاج إلى إضمار بخلاف الفتح . (٤)
- وقرأ عيسى : * لَا جَرَمَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ * (٥)
بكسر الهمزة (٦) ، قال العكبري في الكلام محذوف تقديره : لا جرم في
كذبهم أو هلاكهم ، أي لا محالة ثم استأنف فقال " إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ " (٧)
وقال نحوا منه أبو حيان وزاد : وقال بعض أصحابنا : وقد يُغنى " لا جرم " (٨)
عن لفظ القسم ، فاعلى هذا يكون لقوله " إِنَّ اللَّهَ " بكسر الهمزة تعلق
بلاجرم ، ولا يكون استئنافا ، وقد قال بعض العرب لمرداس الخارجي :
لا جرم والله لا فارقتك أبدا ، نفى كلامه تعلقه بالقسم . (٩)
- قال الزمخشري : وقرئ : * وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا إِنَّهُمْ
لَا يَرْجِعُونَ * (١٠) بكسر " إِنَّ " فلا بُدَّ من تقدير محذوف تقديره :

-
- (١) آية ٦٣ / التوبة .
(٢) شوان القراءات لوحة ١٠٢ .
(٣) معاني القرآن ج ٢ ص ٥٥٧ .
(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ٦٥ .
(٥) آية ٢٣ / النحل .
(٦) مختصر شوان القراءات ص ٧٢ وشوان القراءات لوحة ١٣١ .
(٧) إعراب الشوان لوحة ٢١٧ .
(٨) لا جرم : كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بد ولا محالة ثم
تحولت إلى معنى القسم وصارت بمنزلة حقا ، اللسان (جرم) .
(٩) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٨٣ .
(١٠) آية ٩٥ / الأنبياء .

أهلكتها ذاك ، ثم علل فقال : **إِنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** (١) . وقال العكبري :
الكسر على الاستئناف (٢) ، وقال ابن هشام : القراءة على التعليل ويؤيد
ذلك تمام الكلام قبل مجيء **إِنَّ** في قراءة بعضهم بالكسر (٣) .

*

المسألة السابعة والثلاثون

من مواضع فتح همزة " أن "

قرأ العباس بن الفضل : **فَتَلَقَّ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ**
عَمَّا كَفَرَ **وَهُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ** (٤) بفتح الهمزة (٥) وقرأها كذلك أبو نؤل (٦)

(١) الكشاف ج ٢ ص ٥٨٣ .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٢٧ .

(٣) المغني ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٤) آية ٣٧ / البقرة .

(٥) مختصر شوان القراءات ص ٤ .

(٦) شوان القراءات لوحة ٢٣ .

قال العكبري : فيه وجهان : أحدهما : أنه بدل من "كلمات" وهو تفسير الكلمات ، والثاني أنه أراد اللام أي : فتاب عليه ، لأنه التواب ، وهو الأظهر .

وقرأ عبد الرحمن الأعرج * وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ أَنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ * (٢) بفتح الهمزة (٣) قال النحاس : أي ، لأن تكونوا (٤) وقال أبو الفتح : لَا تَهِنُوا لِأَنَّكُمْ تَأْلَمُونَ ، كقولك : لَا تَجِبْنَ عَنْ قِرَائِكِ لَخَوْفِكَ مِنْهُ . فمن اعتقد نصب " أن " بعد حذف حرف الجر ، فأن هنا منصوبة الموضع ، وهي على مذهب الخليل مجرورة الموضع باللام المرادة ، وصارت " أن " لكونها حرفاً كالعوض في اللفظ من اللام . (٥) وقال أبو حيان : فتح الهمزة على المفعول من أجله . (٦)

وقرأ أبو حيوة : * وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ أَنْ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا * (٧) بفتح همزة " أن " قال ابن قتيبة من فتح همزة " أن " ها هنا فقد كفر ، قال ابن خالويه : وله وجه عندي على تقدير : وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنْكَارَهُمْ أَنْ الْقُوَّةَ لِلَّهِ . (٨) ، وقال الزمخشري : التقدير : لِأَنَّ الْعِزَّةَ عَلَى صَرِيحِ التَّعْلِيلِ ، وَمِنْ جَعَلَهُ بَدَلًا مِنْ " قَوْلُهُمْ " ثُمَّ أَنْكَرَهُ فَالْمُنْكَرُ هُوَ تَخْرِيجُهُ لَا مَا أَنْكَرَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ (٩) . وقال العكبري نحو من تقدير الزمخشري . (١٠)

-
- (١) إعراب شوان القراءات لوحة ٣٢ ، ٣٣ .
 (٢) آية ١٠٤ / النساء .
 (٣) مختصر شوان القراءات ص ٢٨ وشوان القراءات لوحة ٦٤ .
 (٤) إعراب القرآن ج ١ ص ٤٨٦ .
 (٥) المحتسب ج ١ ص ١٩٧ . بتصرف .
 (٦) البحر المحيط ج ٣ ص ٣٤٣ .
 (٧) آية ٦٥ / يونس .
 (٨) مختصر شوان القراءات ص ٥٧ .
 (٩) الكشف ج ٢ ص ٢٤٤ .
 (١٠) انظر إعراب الشوان لوحة ١٨٢ .

وذكر أبو حيان الأتقوال المتقدمة ، وزاد وقال القاضي : فَتَحَهَا شَانَ يُقَارِبُ الكفر ، وقال وتوجيه ذلك على التعليل وهو توجيه صحيح . (١)

قال الزمخشري : وقرئ * وَلَئِن قُلْتَ أَنكُمْ مَائِمُونَ * (٢) بفتح الهمزة ، ووجهه أن يكون من قولهم : ائت السوق علك تشتري لنا لحما ، وأنت تشتري لنا لحما بمعنى علك ، ويجوز أن تُضَمَّنَ " قلت " معنى " ذكرت " (٣) ، وهكذا قال أبو حيان عن الزمخشري (٤) ، وقال أيضا صاحب الإتحاف (٥) :

قال ابن خالويه ، ذكر الفراء عن الأعمش عن أبي بكر عن عاصم : * فَتَحَهَا شَانَ يُقَارِبُ * وَتَكْسِرُهَا إِذَا لَمْ يَكُونُوا آمِنُوا عَلَى نِيَةِ الْجَزَاءِ ، وَتَفْتَحُهَا إِذَا أُرِدْتَ أَنهَا قَدْ مَضَتْ (٨) . وهكذا قاله الزمخشري (٩) وقال العكبري : الفتح على تقدير " لَانَهُمْ لَمْ يَكُونُوا آمِنُوا " وهي مخففة من الثقيلة (١٠) ، وفسر أبو حيان تخريج الزمخشري قال : يعني اسم الفاعل للاستقبال ومن فتح فللمضي يعني حالة الإضافة ، أي : لَانَهُمْ لَمْ يَكُونُوا آمِنُوا . (١١)

-
- (١) البحر المحيط ج ٥ ص ١٧٦ .
 - (٢) آية ٧ / هود .
 - (٣) الكشاف ج ٢ ص ٢٦٠ .
 - (٤) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٢٠٥ .
 - (٥) الإتحاف ص ٢٥٥ .
 - (٦) آية ٦ / الكهف .
 - (٧) انظر مختصر شواذ القراءات ص ٧٨ وشواذ القراءات لوحة ١٣٩ .
 - (٨) معاني القرآن ج ٢ ص ١٣٤ .
 - (٩) الكشاف ج ٢ ص ٤٧٣ .
 - (١٠) إعراب الشواذ لوحة ٢٣١ .
 - (١١) البحر المحيط ج ٦ ص ٩٨ .

وقال أبو حيان : قرأت فرقة * فَلَمَّا أَنَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْأَوْدِ
الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ
الْعَالَمِينَ * (١) بفتح همزة " أنى " وفي إعرابه إشكال ، لأن " أن " .
إن كانت تفسيرية فينبغي كسر " أنى " وإن كانت مصدرية تتقدر بالمفرد ،
والمفرد لا يكون خبرا لضمير الشأن ، فتخرج هذه القراءة على أن تكون
" أن " تفسيرية ، وأنى معمول لمضمر تقديره : أن يا موسى أعلم أنى أنا
الله . (٢)

وقرأ طلحة : * وَمَنْ يَعُصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ * (٣)
بفتح الهمزة ، قال ابن خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما قرأ بهذا
أحد ، وهو لحن ، لأنه بعد فاء الشرط ، وسمعت ابن الأنباري يقول : هو
صواب ، ومعناه : فجزاؤه . أن له نار جهنم . (٤)

ورواه صاحب الشواذ أيضا عن زيد بن علي وعيسى بن عمر . (٥)

ونقله أبو حيان عن ابن خالويه ثم قال : وكان ابن مجاهد إماما في القراءات
ولم يكن متسيع النقل فيها كابن شنبوذ ، وكان ضعيفا في النحو ، وكيف
يقول : ما قرأ به أحد ؟ وهذا طلحة بن مَرْفٍ قرأ به ، وكيف يقول :
لحن ؟ والنحويون قد نصوا على أن " أن " بعد فاء الشرط يجوز
فيها الفتح والكسر . (٦)

(١) آية ٣٠ / القصص .

(٢) البحر المحيط ج٧ ص ١١٢ وفي شواذ القراءات لوحة ١٨٥ والقارىء

الحسن .

(٣) آية ٢٣ / الجن .

(٤) مختصر شواذ القراءات ص ١٦٣ .

(٥) شواذ القراءات لوحة ١٥١ .

(٦) انظر البحر المحيط ج٨ ص ٣٥٤ .

وقرأ أبو السَّخَّال والحجاج بن يوسف الثقفي : ﴿ أَنْ رَبَّهُمْ بِهِمْ
يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ ﴾^(١) بفتح همزة " أن " وحذف اللام من " خبير " ^(٢) ،
قال النحاس : حكى علي بن سليمان : عن محمد بن يزيد أنه يجوز فتح
" أن " مع اللام ، لأنها زائدة دخولها كخروجها إلا أنها أفادت
التوكيد . ^(٣)

وقال العكبري : من فتح يجب أن يكون على هذا " خبير " ^(٤)
بغير لام أو أن تكون في حكم الزائدة ^(٥) ، وقال أبو حيان : ويظهر
في هذه القراءة تسلط " يعلم " ^(٥) على " أن " لكنه لا يمكن إعمال
" خبير " في " إذا " لكونها في صلة أن المصدرية . ^(٦)

وجملة القول في هذه المسألة : أن من مواضع فتح همزة ان مايلي :

- ١ - أن تقع بعد جملة وهي مُعَلِّلةٌ لها ، وذلك على نية إرادة حرف
التعليل المقدر .
- ٢ - أن تقع في موضع إعرابي تكون فيه بدلا مما قبلها .
- ٣ - أن تقع بعد القول المُتَضَمِّن معنى الذكر أو أن يراد بهما
التعليل له .
- ٤ - أن تقع في موضع يصح فيه أن تكون بمعنى : لعل .

(١) آية ١١ / العاديات .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٧٨ .

(٣) إعراب القرآن ج ٥ ص ٢٧٩ .

(٤) إعراب الشوان لوحة ٢٦٩ .

(٥) آية ٩ / العاديات .

(٦) البحر ج ٨ ص ٥٠٥ بتصرف .

- ٥ - أن تقع في موضع رفع أو نصب أو جر على نية إضمار العامل فيها .
- ٦ - أن تقع بعد اسم الفاعل الدال على المضى على أن يراد بها التعليل له .
- ٧ - أن تقع بعد فاء الجزاء وذلك لإرادة المبتدأ وهي في موضع الخبر .

رابعة - مسائل لا النافية للجنس :

المسألة الثامنة والثلاثون

في دلالة النفي بلا التي للجنس

قرأ ابن مسعود ، وابن عباس ، وعكرمة ، وعطاء بن أبي رباح ، وأبو

جعفر محمد بن علي ، وأبو عبد الله جعفر بن محمد ، وعلي بن حسين :

﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لَا مَسْتَقَرَّ لَهَا ﴾ (١) ، قال أبو الفتح : ظاهر هذا الموضع

ظاهر العموم ، ومعناها الخصوص ، وذلك أن " لا " هذه النافية الناصبة

للنكرة ، لا تدخل إلا نفياً عاماً ، وذلك أنها جواب لسؤال عام نقولك :

لا رجل عندك ، جواب هل من رجل عندك ؟

فكذلك ظاهر قوله " لا مستقر لها " من هذا الجنس الذي يقال لواحد رجل ؟

فكذلك ظاهر قوله " لا مستقر لها " من هذا الجنس الذي يقال لواحد رجل ؟

فكذلك ظاهر قوله " لا مستقر لها " من هذا الجنس الذي يقال لواحد رجل ؟

فكذلك ظاهر قوله " لا مستقر لها " من هذا الجنس الذي يقال لواحد رجل ؟

فكذلك ظاهر قوله " لا مستقر لها " من هذا الجنس الذي يقال لواحد رجل ؟

أبكي لِفَقْدِكَ مَا نَاحَتْ مَطْوَقَةٌ وَمَا سَمَا فَنَنْ يَوْمًا عَلَى سَاقٍ

ونحن نعلم أن أقصى الأعمار الآن إنما هو مائة سنة ونحوها أي : لو عشت

أبداً بيكتك فكذلك " لا مستقر لها " ما دامت السموات على ما هي عليه .

وقال العكبري : لا للنفي والراء مفتوحة فتحة بناء (٣) ، وقال

أبو حيان فيقتضي انتفاء كل مستقر ، وذلك في الدنيا ، أي هي تجرى دائماً

فيها لا تستقر . (٤)

(١) آية ٣٨ / يس .

(٢) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢١٢ وفيه ذكر الفراء .

(٣) إعراب الشوان لوحة ٣٢ .

(٤) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٦ وجاء فيه " وزين العابدين ، وابنه

الصادق ، وابن أبي عبيدة " .

السألة التاسعة والثلاثون

حكم اسم لا المتكرر مع لا بعد عطف

قرأ مجاهد : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (١)
برفع وتنوين " ولا جِدَالَ " (٢) ، قال العكبري : جاز ذلك لما عطفه
على الجنس النفي ، وكان جنسا أيضا ، وَنَزَلَ " لا " منزلة " ليس "
ويجوز أن يكون ألفاها ، ويجوز أن يكون نَفَى نوعا من الجِدال
وهو الأشبه . (٣)

وقال الفراء : إِنْ مجاهدا ، رفع الرفث والفسوق ، ونصب الجِدال ،
وهو جائز ، فمن نصب أتبع آخر الكلام أوله ، ومن رفع بعضا ونصب بعضا ،
فلأن التبرئة فيها وجهان : الرفع بالتنوين ، والنصب بحذف التنوين ،
ولونصب الفسوق والجِدال مع التنوين لجاز ذلك في غير القرآن ، لأن العرب
إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بالتنوين ، فإذا عطفوا عليها بـ " لا "
كان فيها وجهان النصب مع التنوين ، والنصب مع حذف التنوين ، وإن
شئت رفعت بعض التبرئة ونصبت بعضا وليست من قراءة القُرَّاء . انتهى
ملخصا . (٤)

وقال أبوحيان : وقرأ أبو رجاء العطاردي : ﴿ فَلَا رَفْثًا وَلَا فُسُوقًا
وَلَا جِدَالَ ﴾ بالنصب والتنوين في الثلاثة ، وهي منصوبة على المصادر ،
والعامل فيها أفعال من ألفاظها . (٥)

-
- (١) آية ١٩٧ / البقرة .
(٢) انظر شوان القراءات لوحة ٣٧ .
(٣) إعراب شوان القراءات لوحة ٥٩ .
(٤) انظر معاني القرآن ج ١ ص ١٢٠ ، ١٢١ .
(٥) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٨٨ .

وحملة القول في هذه السألة أن * لا * التبرئة يجوز في
اسمها المتكرر مع تكرارها بعد حرف عطف أربعة أوجه :

- ١ - بناء الأول والثاني على الفتح ورفع الثالث مع التنوين .
- ٢ - رفع الأول والثاني مع التنوين ونصب الثالث مع التنوين .
- ٣ - بناء الأول على الفتح ، ونصب الثاني والثالث مع التنوين .
- ٤ - نصب الأول ، والثاني ، والثالث مع التنوين في الجميع .

خامساً : مسائل الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

السؤال الرابع

من أحكام الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

قرأ ابن أبي عملة : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا
بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ (١) بنصب « أحياء » (٢) ، قال الزمخشري :
على معنى أَحْسَبُهُمْ أحياء . وقال العكبري : حذف - أَحْسَبَ -
لتقدم ما يدلُّ عليه (٤) .

قال أبوحيان : تبع (أي الزمخشري) في إضمار هذا الفعل الزجاج قال
الزجاج : ويجوز النصب على معنى بل أحسبهم أحياء ، وردّه أبو علي الفارسي
في الإغفال وقال : لا يجوز ذلك ؛ لأن الأمر يقين ، فلا يجوز أن يؤمر فيه
بمحسبة ولا يصح أن يضر له إلا فعل المحسبة ، فوجه قراءة ابن أبي عملة
أن يضر فعلا غير المحسبة اعتقدهم أو اجعلهم وذلك ضعيف شاذ لا أدلة في
الكلام على ما يضر انتهى كلام أبي علي .
وقال أبوحيان : وقد يقع حسب لليقين ، كما تقع ظن لكه نسي

ظن كثير ، وفي حسب قليل . ومن ذلك قول الشاعر :

حَسِبْتُ التَّقَى والجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ

رَبَّاحًا إِذَا مَا السَّرَّ أَصْبَحَ نَاقِلًا (٥)

فلو قد رُبعد بل أَحْسَبُهُمْ بمعنى ائْتَمَّهُمْ لصح ؛ لدلالة المعنى

عليه ، لا لدلالة اللفظ . (٦)

(١) آية ١٦٩ / آل عمران .

(٢) شواذ القراءات لوحة ٥٦ .

(٣) الكشف ج ١ ص ٤٧٩ .

(٤) إعراب الشواذ لوحة ٩٤ .

(٥) انظر همع الهوامع ج ١ ص ١٤٩ ، وشرح الأشموني ج ٢ ص ١١٠ .

(٦) البحر المحيط ج ٣ ص ١١٣ .

وقرأ يحيى بن وثاب : * وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُتِلِّي لَهُمْ
خَيْرًا مِّمَّا تُتْلِي لَهُمْ لِيُزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ * (١) ،
قرأ بكسر الهمزة الأولى وفتح الثانية . (٢)

وروي عنه أنه قرأ بالكسر فيهما (٣) ، قال النحاس : قراءة الكسر
فيهما حسنة ، كما تقول حسبت عمرا أبوه خارج (٤) ، وقال العكبري :
الوجه فيه أنه حذف المفعولين ، في باب حسبت واقتصر على الفاعل (٥) ،
وقال أبوحيان : إن كان الفعل مسنداً إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ،
فالمفعول الأول * الذين كفروا * وجملة * إِنَّمَا نُتْلِي لَهُمْ * في موضع
المفعول الثاني ، وإن كان مسنداً * للذين كفروا * فيحتاج * يحسبن *
إلى مفعولين ، فُتَخَرَّجَ قراءة يحيى على التعليق ، وكسرت الهمزة وإن لم
يكن اللام في خبرها ، والجملة المعلق عنها الفعل ، في موضع مفعولي
* يَحْسَبَنَّ * وهو بعيد لحذف اللام ، ونظيره قول الشاعر :

* أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَرَبِيَّ * (٦)

-
- (١) آية ١٧٨ / آل عمران .
(٢) مختصر شواذ القراءات ص ٣٦ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس ج ١ ص ٤٢١ .
(٤) المصدر السابق الجزء نفسه والصفحة .
(٥) إعراب الشواذ لوحة ٩٥ .
(٦) انظر الهمع ج ١ ص ١٥٢ ، وشرح الأشموني ج ٢ ص ٥١ وذكر أن
البيت لرجل من بني فزارة ومطلعه :
* كَذَاكَ أَرَبِّيُّ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي * والرواية فيه * أني وجدت *
وذكر أنه يرد في * ملاك الشيمة الأربيا * بالنصب ، ولا شاهد
فيه على هذه الرواية ، وذكر السيوطي أنه يحتج به على الالفاء إذا
وقع العامل أول الجملة فلا يكون من شواهد التعليق .

ولولا اعتقاد حذف اللام لنصب^(١) ، وأما قراءته فتح الثانية ،
فهو اعتراض بين الفعل ومعموله ، ومعناه : أن إملاءنا خير لأنفسهم
بتفسيح الدنة وترك المعالجة بالعقوبة ، قاله الزمخشري .^(٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يمكن استخلاص القواعد الآتية :

- ١ - يجوز حذف الفعل الناصب لفعولين أصلهما الابتداء والخبر ،
وإبقاء عمله إذا دلّ عليه دليل من لفظه أو معناه .
- ٢ - قد يأتي على قلة * فعل المَحْسَبَة * لليقين لدلالة المعنى عليه
لا لدلالة اللفظ .
- ٣ - من النادر أن يعلق الفعل من الجملة دون معلق .

(١) البحر المحيط ج ٣ ص ١٢٣ بتصرف .

(٢) انظر الكشاف ج ١ ص ٤٨٣ .

سادسا : مسائل أحكام القول :

السؤال الحاد بقولاً ربعون

إظهار القول

قرأ ابن سمعون : الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ * وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ / وَيَقُولُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا * (١) بإظهار القول (٢) . قال الفراء : " ربنا تقبل منا " يريد : يقولان ، وهي قراءة عبد الله (٣) ، وقال أبو الفتح : هذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا من القول مراد مقدر ، في نحو هذه الأسماء ، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام محمول على معناه دون أن يكون القول مقدرًا معه . (٤)

وعن ابن سمعون : * قُلْ صِبْغَةَ اللَّهِ * (٥) بزيادة " قل " (٦)

(١) آية ١٢٧ / البقرة .

(٢) مختصر شواذ القراءات ص ١٠ وشواذ القراءات لوحة ٣٢ .

(٣) معاني القرآن ج ١ ص ٧٨ .

(٤) انظر المحتسب ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩ .

(٥) آية ١٣٨ / البقرة .

(٦) شواذ القراءات لوحة ٣٢ .

قال الفراء : وإثما قيل : صِبْغَةَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّصَارَى كَانُوا إِذَا وُلِدَ
الْمَوْلُودُ جَعَلُوهُ فِي مَاءٍ لَهُمْ يَجْعَلُونَهُ كَالْخِتَانَةِ . فَقَالَ : قُلْ " صِبْغَةَ
اللَّهِ " بِأَمْرِ بِهَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَمَنْ نَصَبَ أَضْمَرَ مِثْلَ الَّذِي
قُلْتَ لَكَ مِنَ الْفِعْلِ . (١)

وعن ابن عباس ومجاهد : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ
قَالُوا مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾ (٢) بزيادة " قالوا " (٣) وقرأها كذلك ابن جبير (٤)
قال سيبويه : " مَا نَعْبُدُهُمْ " كَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَالُوا ،
ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود ، ومثل ذلك كثير في القرآن (٥) ،
وقال الفراء : والحكاية إذا كانت بالقول مضرا أو ظاهرا جاز أن يجعل
الفأب كالمخاطب وأن تتركه كالفأب . (٦)

-
- (١) معاني القرآن ج ١ ص ٨٢ ، ٨٣ بتصرف .
(٢) آية ٣ / الزمر .
(٣) مختصر شواذ القراءات ص ١٣١ .
(٤) البحر المحيط ج ٧ ص ٤١٥ زيادة .
(٥) الكتاب ج ٣ ص ١٤٣ .
(٦) معاني القرآن ج ٢ ص ٤١٤ .

المسألة الثانية والأربعون

حذف القول

وقرأ عبدالله بن مسلم بن يسار وحماد بن سلمة : * قَوْمَ
فِرْعَوْنَ أَلَا تَتَّقُونَ * (١) بالثاء (٢) ، وقرأها كذلك شفيق بن سلمة ،
وأبو قلابة (٣) ، قال أبو الفتح : وتقديره عندنا على إضمار القول أى :
فقل لهم : ألا تتقون ؟ وقد كثر حذف القول عنهم (٤) ، وكذا قال
العكبري . (٥)

-
- (١) آية ١١ / الشعراء .
(٢) المحتسب ١٢٧/٢ وفي شواذ القراءات عبدالله بن مسلم بن سلمة
لوحة ١٧٧ .
(٣) البحر المحيط ٧/٧ .
(٤) المحتسب ١٢٧/٢ .
(٥) اعراب الشواذ لوحة ٢٩٠ .

وقرأ عكرمة وطلحة : * أَهْوَىٰ لَأَيِّ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ
تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ * (١) ، وقرأ بعضهم * ادْخُلُوا
على ما لم يسم فاعله (٢) . قال أبو الفتح : الوقف هنا على * رحمة * فقال
لهم : * لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ * وقد اتسع عنهم حذف القول
كقوله تعالى * يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ * (٣) أى : يقولون
لهم : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، و * لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ * على هذا الوجه منصوبة الموضع
على الحال ، أى : تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَوْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ مَقُولًا لَهُمْ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي
هُوَ * لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ * وَحذف القول وهو منصوب على الحال ، وأقيم مقامه
قوله نقل ملخصاً (٤) .

وقال أبو حيان : قرأ طلحة ، وابن وثاب ، والنخعي * ادْخُلُوا *
خبراً ، وقرأ عكرمة * تَدْخُلُوا * إخباراً بفعل ماضٍ ، وعلى هاتين القراءتين
يكون قوله : * لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ * على تقدير مقولاً لهم . (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز حذف القول وهو في

موضع الإعراب وإقامة مقوله مقامه .

(١) آية ٤٩ / الأعراف .

(٢) مختصر شواذ القراءات ص ٤٤ .

(٣) آية ٢٣ / الرعد . وآية ٢٤ / الرعد .

(٤) المحتسب ج ١ ص ٢٤٩ ، ٢٥١ .

(٥) البحر المحيط ج ٤ ص ٣٠٤ .

السؤال الثالثة والأربعون

أجزاء ما فيه معنى القول مجرى القول

قرأ ابن مسعود : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ أَن يَأْتِيَنَّكَ ﴾^(١)
بزيادة أن^(٢) ، وقرأها كذلك أبي والضحاك^(٣) ، قال الفراء : يوقع
" وَوَصَّىٰ " على " أن " يريد وَصَّاهُمْ " بأن " وليس في قراءة " أن " .
وَكُلُّ صَوَابٍ ، فمن آقاها قال : الوصية قول ، وكُلُّ كَلَامٍ رَجَعَ إِلَى الْقَوْلِ
جاز فيه دخول " أن " وجاز إلقاء " أن " وقول النحويين : إِنَّمَا
أَرَادَ " أن " فَأُلْقِيَتْ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لأن هذا لو كان لجاز إلقاءها
مع ما يكون في معنى القول وغيره ، وإذا كان الموضع فيه ما يكون معناه
معنى القول ثم ظهرت فيه " أن " فهي منصوبة الالف ، وإذا لم يكن
ذلك يرجع إلى القول سَقَطَتْ " أن " من الكلام ، انتهى ملخصاً^(٤) . وقال
الزمخشري : " يَا بَنِيَّ " على إضمار القول عند البصريين ، وعند الكوفيين
يتعلق بَوَصَّى ، لأنه في معنى القول^(٥) . وقال أبوحيان : يَتَمَعَّنُ أَنْ تَكُونَ
" أن " هنا تفسيرية ومن لم يُثَبِّتْ معنى التفسير لأن جعلها زائدة وهم
الكوفيون .^(٦)

قال الفراء : وفي قراءة عبد الله ﴿ لَا يَدْخُلْنَهَا أَلْيَوْمَ عَلَيْكُمْ
مَسْكِينٌ ﴾^(٧) بغير أن ، لأن التَخَانُتَ قولٌ - يُرِيدُ

-
- (١) آية ١٣٢ / البقرة .
 - (٢) شواذ القراءات لوحة ٣٢ .
 - (٣) البحر المحيط ج ١ ص ٣٩٩ .
 - (٤) انظر معاني القرآن ج ١ ص ٨٠ ، ٨١ .
 - (٥) الكشف ج ٤ ص ٣١٣ .
 - (٦) البحر المحيط ، المصدر المتقدم .
 - (٧) آية ٢٤ / القلم .

* فَاَنْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ * (١) - فَاِذَا لَمْ يَظْهَرْ الْقَوْلُ : جازت " أن " وسقوطها ،
 وقال النحاس : نحو من قول الفراء (٢) ، وقال الزمخشري " أن " مُفَسَّرَةٌ
 وقرأ ابن مسعود بطرحها بإضمار القول . (٤) وقال أبو حيان : إسقاط " أن "
 على إجرأ يتخافتون مُجْرَى الْقَوْلِ ، أو على إضمار يقولون . (٥)

وقرأ عبد الله : * اِنَّا اَرْسَلْنَا نُوحًا اِلَى قَوْمِهِ اَنْذِرْ قَوْمَكَ * (٦)
 بحذف " أن " . (٧) ، وقرأها كذلك ابن أبي عملة (٨) ، قال الفراء :
 ولو كانت بغير " أن " لان الإرسال قول في الاصل ، وهي قراءة عبد الله
 كذلك . (٩)

وإن وابن
 وقرأ علي بن أبي طالب ، / مسعود / عباس : * وَإِذَا التُّورُودَةُ سَأَلَتْ * (١٠)
 * يَا أَيُّ ذُنُوبٍ قُتِلَتْ * (١١) . رُوِيَ عَنْ عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٢) ، وزاد أبو حيان (جابر بن زيد ، وأبى الضحى ، ومجاهداً)
 وقال : " وعن أبي ، والربيع بن خثيم ، وابن يعمر " . سَأَلَتْ * (١٣)

-
- (١) آية ٢٤ / القلم .
 (٢) معاني القرآن ج ٣ ص ١٧٥ و ١٧٦ .
 (٣) انظر إعراب القرآن ج ٥ ص ١١ .
 (٤) الكشاف ج ٤ ص ١٤٤ .
 (٥) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٣١٢ .
 (٦) آية ١ نوح .
 (٧) معاني القرآن ج ٣ ص ١٨٧ .
 (٨) شوان القراءات لوحة ٢٤٩ .
 (٩) معاني القرآن ، المصدر السابق .
 (١٠) آية ٨ / التكوير .
 (١١) آية ٩ / التكوير .
 (١٢) مختصر شوان القراءات ص ١٦٩ .
 (١٣) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣٣ .

قال الفراء وهو على الحكاية ومن ذلك قول عنتره :

(١) الشَّائِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمِهُمَا
وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَقِيَهُمَا دَمِي

والمعنى : أنهما كانا يقولان ، فجرى الكلام في شعره على هذا المعنى ،
واللفظ مختلف وكذلك قول الشاعر :

(٢) رَجُلَانِ مِنْ صَبَّةٍ أَخْبَرَانَا
إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا

(٣) والمعنى : أخبرنا أنهما ، ولكنه جرى على مذهب القول نقل ملخصا ،
وقال أبوحيان : " قَتَلْتُ " حكاية كلامها : حين سُئِلَتْ . (٤)

وجملة القول في هذه المسألة أن اللفاظ التي فيها معنى القول
دون حروفه تُجْرَى عند الكوفيين مُجْرَى القَوْلِ ، وعند البصريين يُضْمَرُ القَوْلُ
ولزم من هذا الخلاف أن " أن " المفتوحة الهمزة الواقعة بعدها هي
عند الكوفيين زائدة وعند البصريين مُفَسَّرَةٌ .

(١) شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٦٦ . وشرح المعلمات

للزوزنى ص ١٥٢ والرواية (لم ألقهما) .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٣٣٨ والمحتسب ج ١ ص ١٠٩ .

(٣) انظر معاني القرآن ج ٣ ص ٢٤٠ .

(٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٢٣ .

الفصل الثالث :

أثر الفراءات الشاذة في دراسة الجمل
الفعلية واليحق بها من أحكام .

الفصل الثالث

أثر القراءات الشاذة في دراسة الجملة الفعلية وما يلحق بها

من أحكام - وفيه ثلاث وستون مسألة

ويشتمل على المسائل الآتية :

- أولا - مسائل الفاعل ونائبه .
- ثانيا - مسائل الاشتغال .
- ثالثا - مسائل تعدية الفعل ولزومه .
- رابعا - مسائل المفعول به .
- خامسا - مسائل المنادى .
- سادسا - مسائل المصدر وما يشبهه من منصوبات الأسماء .
- سابعاً - مسائل ظرفي الزمان والمكان .
- ثامناً - مسائل الاستثناء .
- تاسعاً - مسائل الحال .
- عاشراً - مسائل التمييز .
- الحادية عشرة - مسائل العدد .

أولاً : مسائل الفاعل ونائبه :

المسألة الأولى

مجيء ما كان مفعولاً فاعلاً

- قرأ أبو الشعثاء : * وَإِنْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ *^(١) برفع
"إبراهيم" ونصب "رَبَّهُ"^(٢) ، ورويت أيضاً عن ابن عباس وعن أبي
حنيفة^(٣) ، قال الزمخشري : والمعنى : أنه دعاه بِكَلِمَاتٍ من الدُّعَاءِ^(٤) ،
وقال أبوحيان : فأطلق على ذلك الدُّعَاءِ ابتلاءً على سبيل المجاز ، لأن في
الدُّعَاءِ طلب استكشاف لما تجرى به القادرُ على الإنسان^(٥) .
وقرأ بعضهم : * أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ *^(٦)
برفع الأول ونصب الثاني^(٧) ، قال العكبري : على أن يعقوبَ فاعِلٌ
والموت مفعول وفي الشهرور عكسه^(٨) .
وقرأ عمرو بن قائد : * وَلَا تَطَّعْ مَنَ اغْلَنَّا قَلْبُهُ *^(٩) بفتح

-
- (١) آية ١٢٤ / البقرة .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ٩٠ .
(٣) انظر شوان القراءات لوحة ٣١ .
(٤) الكشاف ج ١ ص ٣٠٨ بتصرف .
(٥) البحر ج ١ ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ بتصرف .
(٦) آية ١٣٣ / البقرة .
(٧) مختصر شوان القراءات ص ١٠ .
(٨) أعراب الشوان لوحة ٤٩ .
(٩) آية ٢٨ / الكهف .

اللام ورفع الباء (١) ، رُوِيَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا (٢) ، وَقَرَأَهَا كَذَلِكَ مُوسَى
الْأَسْوَارِي ، وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ (٣) ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يُقَالُ : أَغْفَلْتُ الرَّجُلَ
وَجَدْتَهُ غَافِلًا ، فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَجِدَ اللَّهُ غَافِلًا ؟ قِيلَ : لَمَّا
فَعَلَ أَعْمَالَ مَنْ لَا يَرْتَقِبُ وَلَا يَخَافُ حَارَ كَأَنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ غَافِلٌ عَنْهُ ، وَعَلَى
هَذَا وَقَعَ النَّفْيُ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ
عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (٤) فَكَانَ قَالَ : وَلَا تُطِيعُ مَنْ ظَنَّنَا غَافِلِينَ عَنْهُ ، نُقِلَ
مُلَخَّصًا (٥) ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ * : مَعْنَاهُ : حَسَبْنَا قَلْبَهُ غَافِلِينَ * (٦) وَقَالَ
الْعَكْبَرِيُّ * : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْتَادًا أَهْمَلْنَا قَلْبَهُ * (٧) .

*

السَّالَةُ الثَّانِيَةُ

حذف عامل الفاعل

رَوَى عَنِ الْحَسَنِ : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ الْكَبِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا
أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ (٨) بِنَاءِ الْفَعْلِ لِلْمَفْعُولِ ، وَرَفَعٌ * قَتَلُوا عَلَى

- (١) مختصر شواذ القراءات ص ٧٩ .
(٢) شواذ القراءات لوحة ١٤٠ .
(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ١٢٠ .
(٤) آية ٧٤ / البقرة .
(٥) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٨ ، ٢٩ .
(٦) انظر الكشاف ج ٢ ص ٤٨٢ .
(٧) اعراب الشواذ لوحة ٢٣٣ .
(٨) آية ١٣٧ / الانعام .

النيابة ، ورفع "شركاؤهم" (١).

قال الفراء : يرفع "الشركاء" بفعل ينوييه ، كأنه قال : زَيْنَ لَهُمْ شُرَكَاءُ هُمْ (٢).

ومثله قوله : * وَيَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْفُدُوِّ وَالْأَصَالِ * ثم قال (٣) :
* رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ * (٤) وقال النحاس نحواً من كلام الفراء ثم قال : ويجوز على هذا ضَرْبَ زَيْدٍ عَمَرُو ، بمعنى ضربه عمرو .

وقرأ ابن أبي عمير : * قَتَلِ اصْحَابِ الْأَخْدَوِدِ * (٥) * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ * (٦) بمعنى : قَتَلْتَهُمُ النَّارُ (٧) ، وكذا قاله أبو الفتح ، قال : كأنه قيل : مَنْ زَيْنَهُ لَهُمْ ؟ قيل زَيْنَهُ لَهُمْ شُرَكَاءُ هُمْ . كقولك : أَكَلَ اللَّحْمُ زَيْدٌ ، وَرَكِبَ الْفَرَسُ جَعْفَرٌ ، ثم قال : والعمل على المعنى كثير جداً ، وزاد وجهاً آخر عن قُطْرُب وهو أن يكون الشركاء ارتفعوا في صلة المصدر الذي هو القتل. (٨).

وكذا قاله العكبري ، قال : شركاء بالرفع على الفاعل لقتل أي أن قتل أولادهم شركاؤهم (٩) فلا إضمار على هذا ، وَرَجَّحَ أَبُو الْفَتْحِ الْإِضْمَارَ فِي الْآيَةِ .

-
- (١) شوان القراءات لوحة ٨٢ .
(٢) انظر معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٧ بتصرف . (٣) آية ٣٦ / النور .
(٤) آية ٣٧ / النور وهي قراءة ابن عامر وعاصم من رواية ابن عباس ، انظر إعراب القرآن للنحاس ج ٢ ص ٩٨ ، وقراءة أبي جعفر ، انظر البحر ج ٦ ص ٤٥٨ .
(٥) آية ٤ / البروج .
(٦) آية ٥ / البروج .
(٧) إعراب القرآن ج ٢ ص ٩٨ .
(٨) انظر المحتسب ج ١ ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، بتصرف .
(٩) إعراب الشوان لوحة ١٤١ .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز حذف عامل الفاعل
إذا دل عليه دليل لفظي أو معنوي .

*

المسألة الثالثة

إلحاق الفعل علامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً

روى ابن مجاهد عن طلحة : ﴿ قَدْ أَفْلَحُوا الْمَوْتُ مَنُونَ ﴾ (١)
بالواو . قال الزمخشري : على لغة أكلوني البراغيث ، أو على الإبهام
والتفسير (٢) ، وقال أبو حيان : قال عيسى بن عمر : سمعت طلحة
ابن مصرف يقرأ ﴿ قَدْ أَفْلَحُوا الْمَوْتُ مَنُونَ ﴾ ، فقلت له : أتلحن ؟ قال :
نعم كما لحن أصحابي ، قال أبو حيان : يعني أن مرجوعه إلى ما روي
وليس يلحن ، لأنه لغة ، وقال : قال ابن عطية هي قراءة مردودة .
نقل ملفصاً (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على لغة (٥) إلحاق
الفعل علامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً .

-
- (١) آية ١ / الموتى منون .
(٢) انظر مختصر شوان القراءات ص ٩٧ ، وشوان القراءات لوحة ١٦٥ .
(٣) انظر الكشاف ج ٣ ص ٢٥ وانظر إعراب الشوان لوحة ٢٧٢ .
(٤) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٣٩٥ .
(٥) قيل : هي لغة طي ، وقيل : هي لغة إزد شنوءة ، انظر
أوضح المسالك ج ٢ ص ٩٨ .

السؤال الرابع

حذف تمييز فاعل المذم

قرأ الجحدري والأعمش : ﴿ سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ (١)
برفع " مثل " وإضافته (٢) . قال الأعمش : جعل القوم هم المثل في
اللفظ ، وأراد : مثل القوم (٣) . قال النحاس : والتقدير : " ساء مَثَلًا
مَثَلُ الْقَوْمِ " (٤) وقال أبو حيان : والأحسن بالرفع أن يُكْتَفَى بِهِ ، وَيُجْعَلُ
من باب التعجب ، أي ما أسوأ مَثَلُ الْقَوْمِ ؛ ويجوز أن يكون كبئس علس
حذف التمييز على مذهب من يُجِيزُهُ ، أو على أن يكون المخصوص " الذين
كَذَبُوا " على حذفٍ مُضَافٍ : أي ساء مَثَلُ الْقَوْمِ مَثَلُ الَّذِينَ كَذَبُوا ، ليكون
" الذين " مرفوعاً إن قام مقام " مَثَلُ " المحذوف لا مجروراً صفة للقوم على
تقدير حذف التمييز . نقل ملخصاً . (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز حذف تمييز فاعل ساء
ونحوها . (٦)

-
- (١) آية ١٧٧ / الأعراف ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ .
(٢) انظر مختصر شوان القراءات ص ٤٧ ، وشوان القراءات لوحة ٩٢ ولم
يذكر الأعمش .
(٣) انظر معاني القرآن ج ٢ ص ٥٣٧ .
(٤) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٦٥ وفيه قرأ عاصم والأعمش .
(٥) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٢٥ و ٤٢٦ بتصرف ، وعزا القراءه إلى
الحسن ، وعيسى بن عمر والأعمش ، وقال اختلف عن الجحدري .
(٦) انظر مغني اللبيب ص ٨٣١ .

المسألة الخامسة

الإسناد إلى مضمون الجملة على الفاعلية

قال الزمخشري : وقرئ * ثُمَّ بَعَثْنَاَهُمْ لِيُعَلِّمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا * (١) وهو معلق عنه ، لأن ارتفاعه بالابتداء لا بإسناد * يُعَلِّمَ * إليه ، وفاعل * يُعَلِّمَ * مضمون الجملة ، كما أنه مفعول * نَعَلَّمَ * (٢)

قال أبوحيان : وما ذكره الزمخشري لا يجوز على مذهب البصريين ، لأن الجملة إذ ذاك تكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، وهو قائم مقام الفاعل ؛ فكما أن تلك الجملة وغيرها من الجمل لا تقوم مقام الفاعل ، كذلك لا تقوم مقام ما ناب عنه ، وللكوفيين مذهبان : أحدهما : أنه يجوز الإسناد إلى الجملة اللفظية مطلقا ، والآخر أنه لا يجوز إلا إذا كان ما يصح تعليقه . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على مذهب الكوفيين أن يُسندَ إلى مضمون الجملة على الفاعلية خلافا للبصريين .

*

المسألة السادسة

ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه

قال العكبري : قرئ * وَيَهَيِّأُ لَكُمْ مِّنْ أَمْرِكُمْ مِّرْفَقًا * (٤) على ما لم

(١) آية ١٢ / الكهف .

(٢) الكشاف ج ٢ ص ٤٧٣ .

(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ١٠٣ .

(٤) آية ١٦ / الكهف .

يُسَمَّ فَاعِلُهُ وفي القائم وجهان : الأول : أن يكون مُضْمَرًا دَلَّ عَلَيْهِ
ما قبله ، والآخر : أن تكون " مِنْ " زائدة على قول الأَخْفَر ، أى :
" وَيَهَيِّأْ لَكُمْ أَمْرَكُمْ " نُقِلَ بِتَصْرِفٍ (١) .

وقرأ أبو جعفر * تَسْبِيحٌ لَهُ فِيهَا بِالْفُدُوِّ وَالْأَصَالِ * (٢) بالباء
والبناء للمفعول (٣) ، قال الزمخشري : وجهها أن يُسْنَدَ إِلَى أَوْقَاتِ الْفُدُوِّ
على زيادة الباء (٤) وكذا قاله أبو حيان ، وزاد ، ويجوز أن يكون المفعول الذي
لم يسم فاعله ضمير التسيبحة (٥) .

وقال أبو الفتح : وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو : * وَنُزِلَ
الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا * (٦) خفيفة . قال : هذا غير معروف ، لأن " نَزَلَ " لا
لا يتعدى إلى مفعول به / ، فإن قلت : قد جاء منه مثل : زُكِمَ ، وَجُنَّ
- فإنَّ هذا شان محفوظ - والقياس عليه مردود مردول ، فأما أن يَكُونَ
ذلك لُغَةً لم تقع إلينا وأما أن يكون على حذف المضاف يُريدُ : وَنُزِلَ
نزولُ الملائكة . ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ (٧) .

-
- (١) إعراب الشوان لوحة ٢٣٠ .
(٢) آية ٣٦ / النور .
(٣) مختصر شوان القراءات ص ١٠٢ .
(٤) الكشف ج ٣ ص ٦٨ .
(٥) البحر المحيط ج ٦ ص ٤٥٨ .
(٦) آية ٢٥ / الفرقان .
(٧) المحتسب ج ٢ ص ١٢١ وانظر البحر المحيط ٦ / ٩٤ ٤٠٤

وقرأ ابن مسعود (١) : * لَا نُخَسِفَ بِنَا * (٢) وقرأها
كذلك الاشمس وطلحة (٣) قال أبو الفتح : * بِنَا * في هذه القراءة
مرفوعة الموضع ، لإقامتها مقام الفاعل ، والفعل وان لم يتعد إلى مفعول
فإنه يتعدى إلى حرف الجر فيقام حرف الجر مقامه ، وإن شئت أضمرت
المصدر ، لدلالة فعله عليه . (٤)

وقرأ عكرمة وعطية العوفي * يَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ * (٥) بالبناء
للمفعول (٦) ، قال أبو حيان : وليست اللام زائدة بل ضمن * يَسْمَعُ *
معنى * يَصْغُ * و * يَمَلُ * * ولقولهم * الجار والمجرور هو المفعول
الذي لم يسم فاعله . (٧)

وقرأ أبو السمال : * فَإِذَا تُفْعَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً * (٨)
بالنصب فيهما (٩) أسند الفعل إلى الجار ومجروره . (١٠)

-
- (١) مختصر شواذ القراءات ص ١١٤ .
(٢) آية ٨٢ / القصص .
(٣) شواذ القراءات لوحة ١٨٦ .
(٤) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٥٧ وانظر البحر ج ٧ ص ١٣٥ .
(٥) آية ٤ / المنافقون .
(٦) انظر مختصر شواذ القراءات ص ١٥٧ والكشاف ج ٤ ص ١٠٩ وشواذ
القراءات لوحة ٢٤٣ .
(٧) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٧٢ .
(٨) آية ١٣ / الحاقة .
(٩) انظر مختصر شواذ القراءات ص ١٦١ وشواذ القراءات لوحة ٢٤٨ .
(١٠) انظر الكشاف ج ٤ ص ١٥٠ والبحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٣ .

وجملة القول في هذه المسألة : أن الفعل المتعدي إذا بُنِيَ للمفعول فالأصل فيه أن ينوب المفعول به عن الفاعل، فإن اقترن مفعوله بحرف الجر فإما أن يكون الحرف زائدا وإما أن يُضْمَنَ الفعل المتعدي معنى فمصل لازم . أما الفعل اللازم فإنه إذا بُنِيَ للمفعول نصاب معه الجار ومجروره أو المصدر، أو ضمير المصدر . والنائب يكون مظهرا أو مضمرا دلّ عليه دليل .

*

المسألة السابعة

ما ينوب عن الفاعل في باب الفعل المتعدي إلى مفعولين

قرأ طلحة بن مَرْفٍ : ﴿ وَقَالُوا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ أُكْتُبَتْهَا فِيهِمْ ﴾
تَمَلَّى عَلَيْهِ جُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿ (١) ، قال ابن خالويه : كُفِّفَ كِتَابَتَهَا . (٢)
وقال أبو الفتح : المعنى : أُسْتُكْتُبَتْهَا ، لأنه (صلى الله عليه وسلم) كان
أَمِيًّا لَا يَكْتُبُ ، وهو على القلب ، أى : أُسْتُكْتُبَ لَهُ ، ومثله في القلب قراءة
من قرأ : ﴿ قَدِّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ (٣) وليس متنعاً أن يكون " أُكْتُبَتْهَا " كَتَبَهَا ، لأنه لما كان عن رأيه وأمره نُسِبَ ذَلِكَ إِلَيْهِ فعلى هذا يكون
" أُكْتُبَتْهَا " كُتِبَتْ لَهُ . نُقِلَ مُلْخَصًا . (٤)

(١) آية ٥ / الفرقان .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٠٣ .

(٣) ستأتي آخر المسألة .

(٤) انظر المحتسب ج ٢ ص ١١٧ و ١١٨ .

وقال الزمخشري : معناه : اَكْتَتَبَهَا كَاتِبٌ لَهُ ، ثم حُذِفَتْ السَّلَامُ
فَأَفْضَى الْفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ فَصَارَ : " اَكْتَتَبَهَا إِيَّاهُ كَاتِبٌ " ثم بنى الفعل
للضمير الذى هو " إِيَّاهُ " فانقلب مرفوعاً مستتراً بعد إن كان بارزاً منصوباً ،
وبقى ضمير الالسا طير على حاله فصار " اَكْتَتَبَهَا " كما ترى . (١)

وقال أبوحيان : وما قاله الزمخشري لا يَصِحُّ على مذهب جمهور
البصريين ، لأن " اَكْتَتَبَهَا لَهُ كَاتِبٌ " وصل فيه اكتب لمفعولين ،
أحدهما : مسرح وهو ضمير الالسا طير . والآخر : مقيد وهو ضميره عليه
السَّلَامُ ، ثم اتسع في الفعل فحذف حرف الجر فصار : اكتبها إِيَّاهُ كَاتِبٌ ،
فإن ابنى هذا الفعل للمفعول ، إنما ينوب عن الفاعل المفعول المسرح لفظاً
وتقديرًا ، لا المسرح لفظاً المقيد تقديرًا فعلى هذا يكون التركيب " اَكْتَتَبْتُ
لَا " اَكْتَتَبَهَا " قال الشاعر : وهو الفرزق :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتَبِرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً

(٢)
وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ

ولو جاء على ما قرره الزمخشري لجاء التركيب : ومنا الذى اختيره

الرجال ؛ لأن : اختار تعدى إلى الرجال على إسقاط حرف الجر .
تقديره : اختير من الرجال . (٣)

(١) الكشاف ج ٣ ص ٨٢ .

(٢) انظر الكتاب ج ١ ص ٣٩ وانظر المقتضب ج ٤ ص ٢٢٠ وانظر شرح
المفصل لابن يعين ج ٥ ص ١٢٣ وانظر همع الهوامع ج ١ ص ١٦٢ ،

وانظر الديوان ج ١ ص ٢١٣ .

(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ٤٨٢ .

وقرأ الاْعْشَرُ : ﴿ وَحَمَلْنَا الْأَرْضَ وَالْجِبَالَ ﴾ (١) بالتشديد (٢)

وذكره الكرمانى عن يحيى بن الحارث الذمارى عن ابن عامر ، وأبي حيوه (٣) .
وزاد أبوحيان : ابن أبي عبلة وابن يقسم (٤) قال أبو الفتح : قال ابن
مجاهد : وما أدري ما هذا ؟ قال أبو الفتح : وهذا الذى تبشع على
ابن مجاهد حتى أنكروه من هذه القراءة صحيح وواضح وذلك أنه أسند
الفعل إلى المفعول الثاني حتى كأنه فى الأصل ، وَحَمَلْنَا قُدْرَتَنَا أَوْ مَلَكًا
مِن مَلَائِكَتِنَا ، أو نحو ذلك الأرض ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني
فَبُنِيَ لَهُ ، ولو جئت بالمفعول الأول لَأَسْنَدْتَهُ إِلَيْهِ - ورحم الله - ابن مجاهد
فلقد كان كبيراً فى موضعه مُسَلِّماً فيما لم يمهِّر به . نقل ملخصاً (٥)

وقال أبوحيان : يجوز أن يكون " الأرض والجبال " المفعول
الأول أقيم مقام الفاعل والثاني محذوف ، ويجوز أن يكون الثاني أقيم مقام
الفاعل والأول محذوف . نقل ملخصاً (٦)

وقرأ علي ، وابن عباس ، والسلسى ، والشَّعْبِيّ ، وابن أبى زى ،
وَقَتَادَةَ ، وزيد بن علي ، والجحدري ، وعبد الله بن عبيد بن عسير ، وأبو حيوة ،
وعباس عن أبان ، والأصمعيّ عن أبي عمرو ، وابن عبد الخالق عن يعقوب :

-
- (١) آية ١٤ / الحاقّة .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٦١ .
(٣) شوان القراءات لوحة ٢٤٨ .
(٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ .
(٥) المحتسب ج ٢ ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ .
(٦) المصدر السابق .

* قُدِّرَ وَهِيَ تَقْدِيرًا * (١) مبنيا للمفعول (٢) ، قال الفراء : والمعنى واحد - والله أعلم - قُدِّرَتْ لَهُمْ ، وَقُدِّرُوا لَهَا سِوَاهُ (٣) ، وقال النحاس : أى : قُدِّرُوا عَلَيْهَا (٤) ، وقال الزمخشري : ومعناه : جُعِلُوا قَادِرِينَ لَهَا كَمَا شَاءُوا ، وَأُطْلِقَ لَهُمْ أَنْ يَقْدِرُوا عَلَى حَسَبِ مَا اشْتَبَهُوا (٥) ، وقال العكبري : المعنى على القلب أى : قُدِّرَتْ لَهُمْ ، ويجوز أن يكون التقدير : قُدِّرَ شَرِيحُهُمْ ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ (٦) .

وقال أبوحيان : والأقرب في تخريج هذه القراءة الشاذة أن يكون الأصل * قُدِّرَ رَشِيحُهُمْ مِنْهَا تَقْدِيرًا * فحذف المضاف وأقيم الضمير مقامه فصارت التقدير * قُدِّرُوا مِنْهَا * (٧) ، ثم اتسع في الفعل فَحُذِفَتْ " من " ووصل الفعل إلى الضمير بنفسه فصارت * قُدِّرُوا * فلم يكن فيه إلا حذف مضاف واتساع في المجرور . نقل ملخصا . (٨)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الفعل التعمدي إلى مفعولين إذا بُنِيَ للفاعل فإنه ينوب عن المفعول المسرح لفظا وتقديرا لا المسرح لفظا المقيد تقديرا ، ويجوز أيضا حذف المفعول الأول والإسناد إلى المفعول الثاني .

-
- (١) آية ١٦ / الانسان .
 (٢) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٩٧ .
 (٣) معاني القرآن ج ٣ ص ٢١٧ .
 (٤) إعراب القرآن ج ٥ ص ١٠٢ .
 (٥) الكشاف ج ٤ ص ١٩٨ .
 (٦) إعراب الشواذ لوحة ٣٩٢ .
 (٧) جاء في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٩٨ وقال كأن اللفظ قُدِّرُوا عَلَيْهَا وفي المعنى قلب أى : قُدِّرَتْ عَلَيْهِمْ ، نقله عن الفارسي ومثله قول العرب : إذا طلعت الجوزاء ألقى العود على الحرباء .
 (٨) انظر المصدر السابق .

السؤال الثامنة

أحكام تأنيت عامل الفاعل أو ما يقوم مقامه

قرأ ابن أبي عملة : * زَيْنَتْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * (١)
بزيادة التاء في حرف ابن مسعود (٢) ، وتوجيهها ظاهر ، لأن السند
إليه الفعل مؤنث . (٣)

وقرأ الحسن وأبي : * فَمَنْ جَاءَهُ تَهْمٌ مَوْعِظَةٌ * (٤) قال
أبوحيان بالتاء على الأصل . (٥)

وقرأ ابن سيرين وابن عمر : * لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا * (٦)
بتأنيت . تنفع (٧) . وقرأها كذلك أبو العالية (٨) . قال النحاس :

قال أبوحيان : هذا غلط من ابن سيرين . قال أبو جعفر : في هذا
شيء دقيق من النحو ، وذلك أن الإيمان والنفس كل واحد منهما مشتمل
على الآخر ، فجاز التأنيت وأنشد سيبويه :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ

أَعَالِيهَا مَرَّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ (٩)

-
- (١) آية ٢١٢ / البقرة .
(٢) شوان القراءات لوحة ٣٨ .
(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٩ .
(٤) آية ٢٧٥ / البقرة .
(٥) انظر مختصر شوان القراءات ص ١٧ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٣٥ .
(٦) آية ١٥٨ / الأنعام .
(٧) مختصر شوان القراءات ص ٤٢ وشوان القراءات لوحة ٨٣ .
(٨) المحتسب ج ١ ص ٤٣٦ .
(٩) انظر الكتاب ج ١ ص ٥٢ وعزاه إلى ذي الرمة . وانظر المحتسب
ج ١ ص ٢٣٧ ، والبحر المحيط ج ٤ ص ٢٦٠ .

لأنَّ المَرَّ والرياحَ كُلُّ واحدٍ منهما مشتمل على الآخر ، وفيه قول
آخر أن يوءنث الإيما ن ، لأنَّه مصدر ، كما يُذكَرُ المصدر الموءنث مثل :
﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ * ، لأنَّ موعظة بمعنى الوعظ (١) . وقال أبو الفتح :
قال ابن مجاهد : [وهذا غلط] . ولا ينبغي أن يُطَلَقَ على شيءٍ له وجهٌ من
العربية قائم (وإن كان غيره أقوى منه) أنه غلط .

وعلى الجملة ، فقد كَثُرَ عنهم تأنيث فعل المضاف المذكور إذا
كانت إضافته إلى موءنث ، وكان المضافُ بعضَ المضافِ إليه ، أو منه ، أو
به . وحكى الأصمعي عن أبي عمرو ، قال : سمعت رجلاً من اليمن
يقول : فلان لغوب ، جاءته كِتَابِي فاحتقرها ، قال : فقلت له : أتقول :
جاءته كتابي ؟ فقال : نعم . أليس بصحيفة ؟ .

فكذلك يكون تأنيث الإيما ن ، ألا تراه طاعة في المعنى ،
فكانه قال : لا تنفع نفساً طاعتها ، انتهى ملخصاً . (٢)

وقال الزمخشري : التأنيث لكون الإيما ن مضافاً إلى ضمير الموءنث
الذي هو بعضه (٣) ، قال أبو حيان : وكلام الزمخشري غلط ؛ لأنَّ
الإيما ن ليس بعضاً للنفس ، والتأنيث على معنى الإيما ن وهو المعرفة
والعقيدة . (٤)

(١) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٩٠

(٢) انظر المحتسب ج ١ ص ٢٣٦ الى ص ٢٣٨ .

(٣) الكشاف ج ٢ ص ٦٤ .

(٤) انظر البحر ج ٤ ص ٢٦٠ .

وقرأ مجاهد : ﴿ إِنَّ تَعَفَّ عَنْ طَائِفَةٍ ﴾ (١) بتأنيث "تعف" (٢)
وقرأها كذلك الجحدري (٣) ، قال أبو الفتح : الوجه "يعف" بالياء ،
لتذكير الظروف ، كقولك : سِجَرَتِ الدَّابَّةُ ، وسير بالدابة ، لكنه حمل على
المعنى فأنت ، حتى كأنه قال : إِنَّ تَسَاحِجَ طَائِفَةٍ ، أو إِنَّ تَرَحَّمِ طَائِفَةٍ ،
وزاد في الإنس/مجيء التانيث يليه ، وهو قوله ﴿ تَعَذَّبُ طَائِفَةٌ ﴾ (٤)
والحمل على المعنى أوسع وأفشى (٥) .

وقال الزمخشري : نحو من كلام أبي الفتح أيضا (٦) ، وقال
العكبري : والوجه فيه أنه جعل الضمير مؤنثا ، لأن المعنى : تعف
طائفة من التعذيب (٧) .

وقال أبو حيان : قال ابن عطية : على تقدير أن تعف هذه
الذنوب (٨) .

وقرأ الحسن ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ (٩) ورويت عن ابن كثير
وقتادة (١٠) . ورويت عن الحسن وابن أبي عبلة (١١) ، قال الفراء :

-
- (١) آية ٦٦ / التوبة .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ٥٣ .
(٣) شوان القراءات لوحة ٠١٠٢ .
(٤) آية ٦٦ / التوبة .
(٥) المحتسب ج ١ ص ٢٩٨ .
(٦) انظر الكشاف ج ٢ ص ٢٠٠ .
(٧) اعراب الشوان لوحة ٠١٧٥ .
(٨) البحر المحيط ج ٥ ص ٦٧ .
(٩) آية ١٠ / يوسف .
(١٠) مختصر شوان القراءات ص ٦٢ .
(١١) شوان القراءات لوحة ٠١١٦ .

إِنَّمَا جاز هذا ، لأن الثاني يكفي من الأول ، إلا ترى أنه لو قال :
تَلْتَقِطُهُ السَّيَّارَةُ لجاز ، وكفى من بعض نقل ملخصاً . (١)

وقال النحاس : هذا محمول على المعنى ، لأن بعض السيارة
سيارة ، وحكى سيبويه سَقَطَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ (٢) ، وكذا قاله الزمخشري (٣)
وقال العكبري (٤) وقاله أبوحيان (٥) ، وما قاله سيبويه هو :

وربما قالوا : في بعض الكلام : تَهَبَّتْ
بعضُ أَصَابِعِهِ ، وَإِنَّمَا أَنْتَ " بعض " ، لأنه إضافة إلى مؤنث هو منه . (٦)

وعن حميد : * وَتَرَى النَّاسَ * (٧) بضم التاء ، ورفع
" الناس " (٨) وقراها كذلك الزعفراني وعباس في اختياره (٩) ،
والتأنيث على تأويل " الناس " على معنى الجماعة . (١٠)

(١١)
وعن الأعرابي ، والحسن ، والجحدري : * لَا تُرَى إِلَّا سَاكِنُهُمْ *
بضم التاء ، ورفع النون (١٢) ، وهي قراءة أبي رجا ، وقتادة ، وعموبن
سيمون ، والسلمي ، ومالك بن دينار ، وابن أبي إسحاق ، واختلف عن الكل ،

(١) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٦ و ٢٧ .

(٢) إعراب القرآن ج ٢ ص ٢١٦ .

(٣) انظر الكشاف ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٤) انظر إعراب الشوان لوحة ١٩٣ .

(٥) انظر البحر ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٦) انظر الكتاب ج ١ ص ٥١ .

(٧) آية ٢ / الحج .

(٨) شوان القراءات لوحة ١٦١ .

(٩) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٥٠ .

(١٠) الكشاف ج ٣ ص ٤ واملأ ما من بن الرحمن ج ٢ ص ١٢٩ .

(١١) آية ٢٥ / الأحقاف .

(١٢) شوان القراءات لوحة ٢٢٣ .

إِلَّا أَبَا رَجَاءٍ وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ (١) . قَالَ الْفَرَّاءُ : وَفِيهِ قَبْحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا جَعَلَتْ فِعْلَ الْمَوْءُئِثِ قَبْلَ إِلا ذَكَرُوهُ ، فَقَالُوا : لَمْ يَقُمْ إِلا جَارِيَتُكَ ، وَلَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ : مَا قَامَتْ إِلا جَارِيَتُكَ ، وَذَلِكَ أَنَّ السُّتْرَكَ "أَحَدٌ" وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ جَائِزٌ نَقَلَ مُلَخَّصًا . (٢) وَكَذَا ضَمَعَهُ أَبُو الْفَتْحِ ، وَقَالَ :

وَالشُّعْرُ أَوْلَى بِجَوَازِهِ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ مَوَاضِعِ الْعَمُومِ فِي التَّذْكِيرِ أَيْ لَا يُرَى شَيْءٌ إِلا مَسَاكِينَهُمْ ، وَأَمَّا "تُرَى" فَإِنَّهُ عَلَى مُعَامَلَةِ الظَّاهِرِ ، وَالْمَسَاكِينَ مَوْءُئِثَةٌ فَانْتِ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ : مَا ضُرِبَ إِلا هِنْدُ ، وَلَسْنَا نُرِيدُ بِقَوْلِنَا : إِنَّهُ عَلَى إِضْمَارٍ "أَحَدٌ" وَإِنَّ "هِنْدٌ" بَدَلٌ مِنْ أَحَدِ الْمَقْدَرِ ، وَإِنَّمَا نُرِيدُ الْمَعْنَى هَذَا . (٣)

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : وَتَأْوِيلُ الْقِرَاءَةِ بِالتَّاءِ : لَا تُرَى بَقَايَا وَلَا أَشْيَاءَ مِنْهُمْ إِلا مَسَاكِينَهُمْ ، وَمِنْهُ بَيْتُ ذِي الرِّمَّةِ :

* وَمَا بَقِيَتْ إِلا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ * (٤) وَليست بالقوية . (٥)

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ : وَهَذَا لَا يُجِيزُهُ أَصْحَابُنَا إِلا فِي الشُّعْرِ ، وَبَعْضُهُمْ يَجِيزُهُ فِي الْكَلَامِ . (٦)

وَقَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ الْإِسْهَاقِيُّ زَهْرِيُّ : وَقُرِئَ * إِنْ كَانَتْ إِلا صِيحَةً * (٧)

-
- (١) المحتسب ج ٢ ص ٢٦٥ .
 (٢) معاني القرآن ج ٣ ص ٥٥ وانظر إعراب القرآن للنحاس ج ٤ ص ١٧٠ .
 (٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .
 (٤) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٠٧ والرواية فيه :
 * فما بقيت إلا الصدور الجراشع *
 وانظر شرح الأشموني ج ٢ ص ١٢٢ .
 (٥) الكشاف ج ٣ ص ٥٢٤ .
 (٦) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٦٥ .
 (٧) آية ٢٩ / يس .

بالرفع قال هذا في جواز التأنيث مع الفصل بإلّا في النشر (١)
لو قرأ أبيّ وابن سعود * خَاشِعَةً أَبْصَارَهُمْ * (٢) بتأنيث خاشعة (٣)
قال الفراء : إذا تقدم الفعل قبل جمع مؤنث مثل : الأَبْصَارُ ، الأَعْمَارُ ،
وما أشبهها ، جاز تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه وقال النحاس : ^(٤) أَنْثَّ
لتأنيث الجماعة (٥) ، وقال الزمخشري : قرئ " خَاشِعَةً " على تَخْشَعُ
أَبْصَارَهُمْ . (٦)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه من النادر أن تلحق علامة
التأنيث عامل الفاعل أو ما يقوم مقامه في المواضع الآتية :

١ - أن يكون الفاعل أو القائم مقامه مذكراً ، يُكْنَى تأويله بالمؤنث
في المعنى .

٢ - فأما إن كان الفاعل أو القائم مقامه مذكراً مضافاً إلى مؤنث وهو
بعض من المضاف إليه فإنه يجوز إلحاق علامة التأنيث للفعل .

٣ - أن يكون المسند إليه شبه جملة على أن يُضْمَنَ العامل اللازم
معنى التعمدي أو على أن يُضْمَرَ معمول مؤنث .

٤ - أن يفصل بإلّا بين المسند والمسند إليه في النشر فيكون على
معاملة الظاهر بعد إلّا أو على نية الإضمار قبل إلّا .

(١) شرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) آية ٧ القمر .

(٣) مختصر شواذ القراءات ص ١٤٧ .

(٤) معاني القرآن ج ٣ ص ١٠٥ .

(٥) إعراب القرآن ج ٤ ص ٢٨٧ .

(٦) الكشاف ج ٤ ص ٣٦ .

السؤال التاسعة

مواضع تذكير عامل الفاعل وما يلحق به

قرأ عبد الله بن مسعود (١) ﴿ فَتَنَادَاهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ (٢) وقرأها كذلك
عبد الله بن عباس (٣)

قال النحاس : وهو جائز على تذكير الجمع (٤) ، وقال العكبري :
لأنه تأنيه غير حقيقي (٥)

وقرأ ابن مسعود وابن يقسيم (٦) : ﴿ وَيَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ (٧)
وقرأها كذلك الحسن والأعشى (٨) ، قال أبوحيان : لأجل الفصل ، ولأن
الآيات هي القرآن (٩)

وقرأ المفضل عن عاصم والأعشى : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فَتَنَتَهُمْ ﴾ (١٠)
بالياء ورفع فَتَنَتَهُمْ (١١) ، قال النحاس : لأنها بمعنى الفتون (١٢)

-
- (١) شواذ القراءات لوحة ٤٩
 - (٢) آية ٣٩ / آل عمران .
 - (٣) إعراب القرآن للنحاس ج ١ ص ٣٧٣ .
 - (٤) المصدر السابق .
 - (٥) إعراب الشواذ لوحة ٨٢ .
 - (٦) شواذ القراءات لوحة ٥٢ .
 - (٧) آية ١٠١ / آل عمران .
 - (٨) البحر المحيط ج ٣ ص ١٥ .
 - (٩) المصدر السابق .
 - (١٠) آية ٢٢ / الأنعام .
 - (١١) مختصر شواذ القراءات ص ٣٦ .
 - (١٢) إعراب القرآن ج ٢ ص ٦٠ و ٦١ بتصرف .

وقال العكبري : لأن تأنيث الفتنة غير حقيقي ، ولأن الفتنة

هنا بمعنى : القول (١) وقال أبوحيان نحواً من قول العكبري . (٢)

وقرأ النَّخَعِي وَيَحْيَى : * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ * (٣) بالياء ورفع

صاحبة . (٤) ، قال أبو الفتح : يحتمل التوجيه ثلاثة أوجه . أحدها

أن يَكُونَ في " يكن " ضمير اسم الله ، والثاني : أن يكون في " يكن "

ضمير الشأن والحديث ، والثالث : أن يكون جاز التذكير هنا للفصل

بالظرف الذي هو الخبر ، فتذكير كان مع تأنيث اسمها أسهل من تذكير

الأفعال مع فاعليها . نقل ملخصاً (٥) . وكذا خَرَجَهُ العكبري ، وخَرَجَهُ أبو

حيان على الثلاثة الأوجه التي ذكرها أبو الفتح . (٦)

وقرأ ابن مسعود (٧) : * وَدَانِيَا عَلَيْهِمِ ظِلَالُهَا * (٨) وقرأها

كذلك الأعمش (٩) .

قال الفراء : وتذكير " الداني " وتأنيثه كقوله " خاشعاً أبصارهم "

في موضع ، وفي موضع خاشعة . (١٠) وقال النحاس : هو على تذكير

الجمع . (١١)

(١) إملأ ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٣٨ .

(٢) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٩٥ .

(٣) آية ١٠١ / الأ أنعام .

(٤) مختصر شوان القراءات ص ٤٠ وشوان القراءات لوحة ٨٠ .

(٥) انظر المحتسب ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٢٥ .

(٦) انظر إملأ ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٥٦ والبحر ج ٤ ص ١٩٤ .

(٧) شوان القراءات لوحة ٢٥٥ .

(٨) آية ١٤ / الإنسان .

(٩) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٨٦ .

(١٠) معاني القرآن ج ٣ ص ٢١٦ انظر المسألة الثامنة ص ٢٤٩ .

(١١) إعراب القرآن ج ٥ ص ١٠١ .

- وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز أن يأتي عامل الفاعل الظاهر أو ما يقوم مقام الفاعل أو يعامل معاملته على لفظ التذكير في المواضع الآتية :
- ١ - أن يكون الفاعل أو ما يأخذ حكمه جمع تكسير لمذكر .
 - ٢ - أن يكون الفاعل جمعا مؤنثا شاملا ولا بد من الفصل أو الحمل على معنى التذكير .
 - ٣ - أن يكون الفاعل أو ما يأخذ حكمه مؤنثا تانيثا مجازيا والاولى أن يكون معناه قابلا للتذكير .
 - ٤ - أن يكون الفاعل أو ما يأخذ حكمه مؤنثا تانيثا حقيقيا ولا بد معه من الفصل أو الإضمار على معنى التذكير أو على معنى ضمير الشأن .

*

المسألة العاشرة

من أحكام تجريد الفعل من علامة التانيث

اللاحقة له وجوبا

قرأ مجاهد : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُبَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (١) قَرَأُ يُقَاتِلُ بالياء على التذكير (٢) . وقراها كذلك مقاتل (٣) ، قال العكبري : وهو ضعيف ، لأن الفعل قد تأخر عن الاسم فالوجه تانيثه من أجل الضمير ، ووجهها أنه أجرى الضمير مجرى الظاهر ،

(١) آية ١٣ / آل عمران .

(٢) مختصر شواذ القراءات ص ١٩٠ .

(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٩٤ .

لأنه هو هوفي المعنى (١) ، وقال أبو حيان : قالوا معنى الفئة القوم ،
فَرَدَّ إِلَيْهِ وَجَرَى عَلَى لَفْظِهِ (٢) .

قال أبو الفتح : ومن ذلك قراءة بديل بن ميسرة : * مَا إِنْ
مَفَاتِحَ لَيْنَوٍ بِالْعُصْبَةِ * (٣) بالياء ذهب في التذكير إلى ذلك القدر
والسبلغ فلاحظ معنى الواحد فحمل عليه * لَيْنَوٍ * (٤)

وقال الزمخشري : ووجهه أن يُفَسَّرَ الْمَفَاتِحَ بِالْخَزَائِنِ وَيُعْطِيهَا
حُكْمَ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ لِلْمَلَابِسَةِ وَالِاتِّصَالِ كَقَوْلِكَ : نَهَبَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ (٥) .
وقال العكبري : يقرأ بالياء على أن الفعل للجمع أو للمال (٦) .

وقال أبو حيان : ذكر أبو عمرو الداني أن بديل بن ميسرة قرأ :
* مَا إِنْ مِفْتَاحُهُ * على الأفراد فلا تحتاج قراءة * لَيْنَوٍ * بالياء
إلى تأويل (٧) .

وقرأ طلق عن أشياخه : * وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِنَا
السَّاعَةُ قَوْلَ بَلَىٰ وَرَبِّي لِيَآتِيَنكُم * (٨) بالياء على التذكير (٩) ، وذكرها
أبو الفتح عن هارون عن طليق المعلم (١٠) . ورويت عن اليماني أيضا (١١) .

-
- (١) إعراب شوان القراءات لوحة ٧٩ .
 - (٢) البحر المحيط المصدر السابق .
 - (٣) آية ٧٦ / القصص .
 - (٤) المحتسب ج ٢ ص ١٥٣ ، ١٥٤ بتصرف .
 - (٥) الكشاف ج ٣ ص ١٩٠ .
 - (٦) إعراب الشوان لوحة ٣٠٥ .
 - (٧) البحر المحيط ج ٧ ص ١٢٢ .
 - (٨) آية ٣ / سبأ .
 - (٩) مختصر شوان القراءات ص ١٢١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٢٥٧ .
 - (١٠) المحتسب ج ٢ ص ١٨٦ .
 - (١١) شوان القراءات لوحة ١٩٦ .

قال أبو الفتح : جاز التذكير هنا بعد ذكر الساعة ، لأنَّ المَخُوفَ فيها إنما هو عِقَابُهَا ، والمأمول ثوابُهَا ، فَفَلَبَّ معنى التذكير الذى هو مَرَجُؤٌ أو مَخُوفٌ ، وأورد حكاية الأصمعي عن أبي عمرو في قول من قال : فلان لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها - وتفسيره الكتاب بالصحيفة ، ثم قال : وهذا من أعرابي جاف هو الذى نَبَّه أصحابنا على انتزاع العِلَلِ ، نُقِلَ ملخصاً . (١)

وقال الزمخشري : ووجهه أن يكون ضميره للساعة بمعنى اليوم ، أو يُسْنَدُ إلى عالم الغيب . (٢)

وقال أبو حيان : وَيَبْعُدُ عن أن يكون ضمير الساعة ؛ لأنَّه مذهب به مذهب التذكير ، ولا يكون إلا في الشعر :
* وَلَا أَرْضَى أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا * (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه من النار أن يتجرّد الفعل من علامة التانيث مع كونه رفع ضميراً مستترا يعود على مؤنث مجازى التانيث أو على جمع تكسير وذلك لتأويله على أحد الأوجه الآتية :

- ١ - إجراء المضمّر مجرى الظاهر ؛ لأنه هو هو في المعنى .
- ٢ - عود الضمير على معنى المفرد لا على لفظ الجمع .
- ٣ - عود الضمير على معنى المذكر لا على لفظ المؤنث .

(١) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٨٦ .

(٢) الكشاف ج ٣ ص ٢٧٩ .

(٣) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٥٧ وانظر الكتاب ج ٢ ص ٤٦ وعزاه إلى عامر ابن جوين الطائي ، وقبلة * فَلَا مُرْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا * وانظر المحتسب ج ٢ ص ١١٢ ، وانظر شرح الفصل لابن يعيشر ج ٥ ص ٩٤ وانظر الهمع ج ٢ ص ١٧١ وانظر شرح الأشموني ج ٢ ص ١٣٦ .

السؤال العادية عشرة

كلتا والفاعل العائد منه ضمير عليها بين إلحاق علامة

التأنيث والتجريد منها

قال الفراء في قراءة عبد الله : ﴿ كَلَّ الْجَنَّتَيْنِ آتَى أَكَلَهُ ﴾^(١)

(٢) ومعناه كل شيء من شجر الجنتين آتى أكله.

وقال الزمخشري : رد الضمير على "كل" (٣) ، وكذا قاله

العكبري . (٤)

وقال أبوحيان في مصحف عبد الله " كَلَّ الْجَنَّتَيْنِ آتَى " بصيغة

التذكير ؛ لأن تأنيث الجنتين مجازي ، ثم قرأ " آتت " فانت ، لانه

ضمير مؤنث . فصار نظير قولهم : طلع الشمس وأشرق . (٥)

وخلاصة القول في هذه السألة : أن " كلتا " الضافة إلى الشئ

الدال على التأنيث يَصِحُّ فيها أن تَرَدَّ مَعَهُ بِلَفْظِ " كَلَّ " ، إِنْ كَانَ قَابِلًا

للتبعيض ، وَيَصِحُّ أَنْ تَرَدَّ مَعَهُ بِلَفْظِ " كَلَّا " الدال على الشئ الذكور ،

إِنْ كَانَ مَفْرَدًا ، مَوْثًا تَأْنِيثًا مَجَازِيًا ، أَمَا إِذَا عَادَ عَلَى " كَلَّتَا " ضَمِيرًا

فيلزم أن تلحق ^{علامة} التأنيث الفاعل العائد منه الضمير إلا أن يُرَادَ بِكَلَّتَا كَلَّ

أَوْ كَلَّا .

(١) آية ٢٣ / الكهف .

(٢) معاني القرآن ج ٢ ص ١٤٣ .

(٣) الكشاف ج ٢ ص ٤٨٤ .

(٤) إعراب الشواذ لوحة ٢٢٤ .

(٥) البحر المحيط ج ٦ ص ١٢٤ .

ثانيا - مسائل الاشتغال :

المسألة الثانية عشرة

حكم الشغول عنه إذا وليه جملة طلبية مقترنة بالفاء

قرأ عيسى بن عمر : * وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْتَعُوا أَيْدِيَهُمَا * (١)

بالنصب فيهما . (٢)

وقرأ عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد * الزَّانِيَةَ
وَالزَّانِيَ فَاجْلِدَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا * بالنصب (٣) ، وقرأها كذلك أبو جعفر ، وشيبة ،
وأبو السمال ، ورويس . (٤) (٥)

قال سيبويه : وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن

أبت العامة الأقرأة الرفع ، وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب ؛
لأن حد الكلام تقديم الفعل ، وهو فيه أوجب (٦) . وقال الفراء : والنصب
فيهما جائز ، والاختيار الرفع ؛ لأنهما غير موقتتين ، ولو أردت سارقا بعينه ،
أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام . نُقِلَ ملخصا . (٧)

وقال أبو الفتح : هذا منصوب بفعل مضمّر فلما أضمر فسره بقوله :

* فاجلدوهم * وجاز دخول الفاء في هذا الوجه ؛ لأنه موضع أمر فزارع
الشرط ، نُقِلَ ملخصا . (٨)

-
- (١) آية ٣٨ / المائدة .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ٣٢ .
 - (٣) آية ٢ / النور .
 - (٤) مختصر شوان القراءات ص ١٠٠ .
 - (٥) البحر المحيط ج ٦ ص ٤٢٧ .
 - (٦) انظر الكتاب ج ١ ص ١٤٢ ، ١٤٤ .
 - (٧) انظر معاني القرآن ج ١ ص ٣٠٦ .
 - (٨) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٠٠ .

وقال الزمخشري : هو أحسن من * سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا * (١) لا جمل
الامر (٢) . وقال الرضي : النصبُ مع الطلبِ مُختارٌ ، والقرآن لا يجوز
على غيرِ المُختارِ فَتَحَمَّلَ له النحاةُ وجهًا يَخْرُجُ به عن الحدِّ المذكور ، لثلا
يلزم منه غيرُ المُختارِ ، فنقول ما بعد الفاءِ يعمل فيما قبلها ، إذا كانت زائدةً ،
أو كانت واقعةً في غيرِ موقعِها لغرض ، وأما إذا لم تكن زائدةً ، وكانت واقعةً
في موقعِها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها ، وفي الآية هي كذلك ، فَيَخْرُجُ
عن الحدِّ بقوله مشتغل عنه بضميره أو متعلقة ، نُقِلَ ملخصاً (٣) .

وقال أبوحيان : لقد تجاسر أبو عبد الله مُحَمَّدٌ بن عمر المدعو
بالفخر الرازي ابن خطيب الري على سيبويه ، وقال عنه ما لم يقله فقال :
(الذي ذهب إليه سيبويه ليس بشيء ، ويدلُّ على فساده أنه طعن في
القراءة المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعن أعلام الأمة) قال
أبوحيان : هذا تقول على سيبويه وقلة فهم عنه ولم يطعن سيبويه
على قراءة الرفع بل وجهها ، فالسألة ليست من باب الاشتغال المبني
على جواز الابتداء فيه ، وذلك لا جمل الفاء الداخلة على الخبر ، فكان
ينبغي ألا يجوز النصب ، فمعنى كلام سيبويه يُقَوِّى الرفع على ما ذكر ،
فكيف يكون طاعناً / الرفع ، ولما كان معظم القراءة على الرفع تأوله سيبويه
على وجه يصح ، وهو أنه جعله مبتدأ والخبر محذوف ، لأنه لو جعل
الخبر " فاقطعوا " لكان تخريجاً على غير الوجه في كلام العرب ، ولكان قد

(١) آية ١ / النور .

(٢) الكشاف ج ٣ ص ٤٧ .

(٣) انظر شرح الكافية ج ١ ص ١٧٨ .

تَدْخُلُ الْفَاءُ فِي خَيْرٍ * أَل * وهو لا يجوز عنده ؛ لأن الفاء لا تَدْخُلُ
إِلَّا فِي خَيْرٍ مَبْتَدَأً مَوْصُولًا بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورًا ، أَى جُمْلَةً صَالِحَةً لِإِدَاةِ الشَّرْطِ ،
والموصول هنا * أَل * وصلتها اسم فاعل أو اسم مفعول ، وما كان هكذا لا
تدخل الفاء في خبره عند سيبويه . انتهى ملخصا . (١)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن الاسم المشغول عنه جاء وصفا
مُقْتَرِنًا بِالْأَل ، وَالشُّتْفِلُ فِعْلٌ أَمْرٌ مُقْتَرِنًا بِالْفَاءِ ، وَقَدْ أَدَّى هَذَا التَّرْكِيبُ إِلَى
الْمَذَاهِبِ الْآتِيَةِ :

أولا : يجوز في الاسم المشغول عنه الرفع والنصب ، والنصب أرجح على
ما تقدم ذكره .

ثانيا : يجوز في الاسم المشغول عنه الرفع والنصب ، والرفع أرجح على
ما تقدم ذكره .

ثالثا : الوجه الرفع والخبر محذوف إما لأن الجملة الطلبية لا يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ
خَبْرًا ، وَإِمَّا لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْوَصْفِ الَّذِي يَقَعُ
صِلَةً لـ * أَل * وليست المسألة من مسائل الاشتغال والحالة هذه .

*

المسألة الثالثة عشرة

من أحكام المشغول عنه

حكى الكسائي عن بعض القراء : * أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ آيَاتَانَا * (٢)
بنصب * آيَاتَانَا * (٣) ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَمِيرٍ (٤) .

(١) انظر البحر المحيط ج ٣ ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ وما بعدهما .

(٢) آية ١٢٤ / التوبة .

(٣) مختصر شوان القراءات ص ٥٥ .

(٤) شوان القراءات لوحة ١٠٥ .

قال الاخفش : ومن نصب " زَيْدًا ضَرْبَتَهُ " في الخبر نصب
" أَيْ " ها هنا (١) ، وقال الزمخشري : التقدير : أَيْكُمْ زَادَتْ زَادَتْهُ هَذِهِ
إِيْمَانًا (٢) ، وقال العكبري : التقدير : أَيْكُمْ نَفَعَتِ الْآيَةُ ثُمَّ فَسَّرَهُ .
والفعل " مَقْدَرٌ " بعد " أَيْ " ، لأن " أَيْ " استفهام (٣) ، وقال أبوحيان :
والنصب فيه عند الاخفش أفصح فهو بعد أداة الاستفهام نحو : أزيدا
ضَرْبَتَهُ؟ (٤)

وقرأ السُّدِيُّ * وَالْأَرْضَ يَمْرُونَ عَلَيْهَا * (٥) بالنصب (٦) ، قال
أبو الفتح بفعل مَضَمٍ ، أَيْ : يطئون الأرض ، أو يدوسون ، ونحو ذلك ،
وعليه قراءة ابن مسعود " يَمْشُونَ عَلَيْهَا " فَلَمَّا أَضْمَرَ الْفِعْلَ النَّاصِبَ
فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ " يَمْرُونَ عَلَيْهَا " . والنصب هنا دليل جواز قولنا : زَيْدٌ عِنْدَكَ
وَعَمْرًا سَرَرْتَ بِهِ ، فهو كقولك زيداً مرت به في الابتداء (٧) . وقال
الزمخشري نحو من قول أبي الفتح (٨) ، وقاله كذلك العكبري
وأبوحيان (٩) .

-
- (١) معاني القرآن ج ٢ ص ٥٦٣ وقال الرفع على الابتداء .
(٢) الكشاف ج ٢ ص ٢٢٢ .
(٣) إعراب الشوان لوحة ١٧٩ .
(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ١١٥ ، ١١٦ و زاد زيد بن علي .
(٥) آية ١٠٥ / يوسف " وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ " .
(٦) مختصر شوان القراءات ص ٦٥ وشوان القراءات لوحة ١٢٢ .
(٧) انظر المحتسب ج ١ ص ٢٤٩ بتصرف .
(٨) انظر الكشاف ج ٢ ص ٣٤٦ .
(٩) انظر إعراب الشوان لوحة ٢٠٥ والبحر المحيط ج ٥ ص ٣٥١ .

وقرأ عيسى بن عمر : * سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا * (١) بِالنَّصْبِ (٢) ، وقرأها

كذلك عمر بن عبد العزيز ومجاهد ، وعيسى بن عمر الهمداني ، والكوفسي ، وابن أبي عبلة ، وأبو حيوة ، ومحبوب عن أبي عمرو ، وأم الدرداء (٣) ، قال الفراء : وَلَوْ نُصِبَتْ * السُّورَةُ * كَانَ وَجْهًا كَقَوْلِكَ : * مَجْرَدًا ضَرَبْتَهُ * ، وما رأيت أحدا قرأ به (٤) .

وقال أبو الفتح : هي منصوبةٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ من لفظ هذا المظهر ويكون المظهرُ تفسيرا له وتقديره : * أَنْزَلْنَا سُورَةً * فلما أضمر فسرهُ بقوله أنزلناها ، أو يكون من غير لفظه لكنه على معنى التحضيض ، أى : اقرأها سورة ، أو تأملوا سورةً ، وأنزلناها وما بعده منصوب الموضع صفة لسورة ، يُقَالُ مَلَخَمًا (٥) وقال الزمخشري نحو من قول أبي الفتح غير أنه * قَدَرَ : دونك سورةً (٦) . قال أبو حيان : ولا يَصِحُّ هذا ؛ لأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء ، وليس من باب الاشتغال ؛ لأن فيه الابتداء بالنكرة من غير مسوغٍ إلاَّ إن اعتقد حذف وصفٍ أى سورةً مقطوعةً أو موضحةً أنزلناها فيجوز ذلك . نقل ملخصا (٧) .

وقرأ أبو السَّامِلِ : * إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ يَقْدَرُ * (٨) بالرفع (٩)

-
- (١) آية ١ / النور .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٠٠ وإعراب القرآن للنحاس ج ٣ ص ١٢٧ .
(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ٤٢٧ وانظر شوان القراءات لوحة ١٦٩ .
(٤) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٤٤ والنصب عنده على الحال حسب تمثيله .
(٥) انظر المحتسب ج ٢ ص ٩٩ .
(٦) انظر الكشاف ج ٣ ص ٤٦ .
(٧) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٢٧ .
(٨) آية ٩ / القمر .
(٩) مختصر شوان القراءات ص ١٤٨ وشوان القراءات لوحة ٢٣٤ .

قال أبو الفتح : الرفعُ هنا أقوى من النصب ، وإن كانت الجماعة على النصب ، وذلك أنه من مواضع الابتداء كقولك : " زيدٌ ضربته " ، وهو مذهبُ صاحبِ الكتابِ والجماعةِ (١) ، وذلك ؛ لأنها جُملةٌ وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأٍ في / " نحنُ كلُّ شيءٍ خَلَقناه يَقْدِرُ " ، ثم تدخل إن فتنصب الاسم وبقى الخبر على تركيبه (٢) . وقال العكبري : يَقْدِرُ الخبر (٣) ، وقال أبو حيان : وقال قوم : إذا كان الفعلُ يُتَّوهمُ فيه الوصفُ ، وإن ما بعده يَصْلُحُ للخبر ، وكان المعنى على أن يكون الفعلُ هو الخبرُ اختير النصبُ في الاسمِ الأولِ ، حتى يَتَّضِحَ أن الفعلَ ليس بوصفٍ ، ومنه هذا الموضع ؛ لأنَّ في قراءة الرفعِ " يَتَّخِيلُ أن الفعلَ وصفٌ " ، وأن الخبرُ مُقَدَّرٌ انتهى ملخصاً . (٤)

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يُمكننا استخلاص القواعد

الآتية :

- ١ - إذا كان الاسم المشغول عنه من أسماء الاستفهام جازفيه الرفع والنصب .
- ٢ - إذا كان الاسم المشغول عنه معطوفاً على شبه جملةٍ جازفيه العطف والنصب ، والعطف أولى .
- ٣ - إذا وقع اسمٌ نكرةٌ في أولِ الجملةِ جازفيه الرفعُ والنصبُ على باب الاشتغال ، أو الإغراء ، والرفع على غير الاشتغال .
- ٤ - إذا وقع بعد الاسم المشغول عنه جملةٌ فعليةٌ يصحُّ أن تكون وصفاً له أو خبراً عنه جازفيه الرفع والنصب أولى .

(١) انظر الكتاب ج ١ ص ١٤٨ قال : فأما قوله عز وجل " إنا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقناه يَقْدِرُ " فإنما هو على قوله : " زيداً ضربته " وهو عربي كثير .

(٢) المحتسب ج ٢ ص ٣٠٠ بتصريف .

(٣) إعراب الشوان لوحة ٢٦٢ .

(٤) انظر البحر ج ٨ ص ١٨٢ .

ثالثا - مسائل تعدية الفعل ولزومه :

المسألة الرابعة عشرة

أحكام تعدية الفعل على نزع الخافض

قرأ الجارود بن أبي سبرة : ﴿ وَمَا يُخَدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ (١) على ما لم يُسَمَّ فاعله (٢) ، وقراها كذلك أبو طالت عبد السلام بن شداد (٣) ، قال أبو الفتح : هذا على قولك : " خَدَعْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ " معناه : عَنَّ نَفْسَهُ (٤) وكذا قال العكبري ، فلما حذف حرف الجر تعدى الفعل فنصب (٥) وقال أبو حيان : " أَي فِي أَنْفُسِهِمْ أَوْ عَن أَنْفُسِهِمْ أَوْ ضَمَّنَ الْفِعْلَ مَعْنَى : يَنْتَقِمُونَ . نقل ملخصا (٦) .

وقال أبو حيان : وقرأ الحسن : ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ (٧) الهاء ضمير النصف ، والاصل يعفون عنه . أي عن النصف فلا يأخذونه (٨) .

وقال الفراء : وفي قراءة عبد الله ﴿ أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفَخْتُهَا ﴾ (٩) بغير " في " وهو ما تقوله العرب : رَبَّ لَيْلَةٍ قَدِ بِنْتُ فِيهَا ، وَبَيْتُهَا (١٠) .

-
- (١) آية ٩ / البقرة .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ٩ .
 - (٣) شوان القراءات لوحة ١٩ .
 - (٤) المحتسب ج ١ ص ٥١ وذكر التضمين أيضا .
 - (٥) أعراب الشوان لوحة ٢٠ .
 - (٦) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٥٨ .
 - (٧) آية ٢٣٧ / البقرة .
 - (٨) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٣٥ .
 - (٩) آية ٤٩ / آل عمران .
 - (١٠) معاني القرآن ج ١ ص ٢١٤ و ٢١٥ بتصرف .

وقال أبوحيان : أعاد الضمير على الهيئة المحذوفة إن يكون التقدير :

هيئة كهية الطير ، أو على الكاف على المعنى إن هي بمعنى ماثلة هيئة

(١)

الطير ، فيكون التانيث هنا كما هو في المائة في قوله ﴿ فَتَنفَخُ فِيهَا ﴾

(٢)

فيكون في هذه القراءة قد حذف حرف الجر ، وهي قراءة شاذة نقلها الفراء .

وقرأ ابن مسعود : ﴿ حَقِيقٌ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ (٣)

بإسقاط " على " (٤) ، قال أبوحيان : فاحتمل أن يكون على إضمار " على "

كقراءة من قرأ بها ، واحتمل أن يكون على إضمار اليا كقراءة أبي (٥) وعلى

الاحتمالين يكون التعليق بحقيق (٦) .

وعن ابن مسعود ﴿ يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالَ ﴾ (٧) بغير " عن " (٨) ،

قال النحاس : يكون على التفسير وتعدت " يسألونك " إلى مفعولين ،

وهي قراءة سعد بن أبي وقاص (٩) وزاد أبو الفتح " على بن الحسين ،

وأبا جعفر محمد بن علي ، وزيد بن علي ، وجعفر بن محمد ، وطلحة

ابن مطرف " ثم قال : وهذه القراءة بالنصب إصراع بالتماس الأنفال ،

وبيان عن الغرض في السؤال عنها . وَأَمَّا حَمَلُهَا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ

(١) آية ١١٠ / المائة .

(٢) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٦٦ .

(٣) آية ١٠٥ / الأعراف . حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ .

(٤) الكشاف ج ٢ ص ١٠٠ وشوان القراءات لوحة ٨٨ .

(٥) البحر المحيط ج ٤ ص ٣٥٥ .

(٦) البحر المحيط ج ٤ ص ٣٥٦ .

(٧) آية ١ / الأنفال .

(٨) شوان القراءات لوحة ٩٣ .

(٩) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٧٥ .

فَسَانُّ وَاِنَّمَا يَحِيْلُهُ الشَّمْرُ ، فَاِنَّمَا الْقُرْآنَ فَيُخْتَارُ لَهُ اَفْصَحُ اللَّفْظِ ، وَاِن كَانَ
 قَدْ جَاءَ * وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا * (١) وَاَقْعُدُوا لَهُمْ
 كُلَّ مَرْصِدٍ * (٢) فَاِنَّ الْاِظْهَرَ مَا قَدْ سَمَاهُ . نُقِلَ مُلْخَصًا (٣) ، وَقَالَ ابُو حِيَّان :

وَالسُّوْءَالُ قَدْ يَكُوْنُ لِاِقْتِضَاءِ مَعْنَى فِي نَفْسِ الْمَسْئُوْلِ ، فَيَتَعَدَى اِنْ ذَاكَ
 بَعْن ، وَقَدْ يَكُوْنُ السُّوْءَالُ لِاِقْتِضَاءِ مَالٍ وَنَحْوِهِ ، فَيَتَعَدَى اِنْ ذَاكَ لِمَفْعُوْلِيْنَ ،
 وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ الْمَفْسِرِيْنَ السُّوْءَالَ هُنَا بِهَذَا الْمَعْنَى ، وَاَدَّعَى زِيَادَةَ "عَنْ"
 وَلَا ضَرْوَةَ تَدْعُوْا اِلَى ذَلِكَ ، وَيَنْبَغِي "اَنْ تَحْمَلَ قِرَاءَةً مِّنْ قِرَاءٍ بِاسْتِقْطِ "عَنْ"
 عَلَى اِرَادَتِهَا ، لِاَنَّ حَذْفَ الْحَرْفِ وَهُوَ مُرَادٌ مَعْنَى ، اَسْهَلُ مِنْ زِيَادَتِهِ لِفَيْرِ
 مَعْنَى غَيْرِ التَّوْكِيدِ ، وَقَدْ زَادَ (عَكْرَمَةُ وَعِظَاءُ وَالضَّحَاكُ) (٤)

وَقَرَأَ ابْنُ مَحِيصَنٍ * وَهَبْنِي عَلَيَّ الْكِبْرَ اسْتَعِيْلَ * (٥) بِغَيْرِ اللّامِ (٦)
 وَعَلَى هَذَا يَكُوْنُ "وَهَبٌ" مُتَعَدِيًا لِمَفْعُوْلِيْنَ بِنَفْسِهِ عَلَيَّ خِلَافَ الْغَالِبِ ،
 اِنْ الْغَالِبُ تَعَدِيَةٌ لِلْاَوَّلِ بِاللّامِ . (٧)

وَقَرَأَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - * اِنْ تَلَقَوْنَهُ بِالسِّنِّكُمْ * (٨)
 بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِ اللّامِ فَضَمِ الْقَافِ (٩) ، وَقَرَأَهَا كَذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ يَعْفَرٍ ،

- (١) آية ١٥٥ / الاعراف .
- (٢) آية ٥ / التوبة .
- (٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٧٢ .
- (٤) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٥٦ بتصريف .
- (٥) آية ٢٩ / ابراهيم .
- (٦) الاتحاف ص ٢٧٣ .
- (٧) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص ٥٨ .
- (٨) آية ١٥ / النور .
- (٩) مختصر شوان القراءات ص ١٠٠ .

وعيسى البصرى (١) وقراها زيد بن علي (٢).

قال الفراء : وهو الولقُ : أى تَرَدَّدَ وَنَهَ وَالْوَلْقُ فِي السِّرِّ وَالْكَذِبِ
بمنزله (٣).

وقال أبو الفتح : أصله : تَلْقُونَهُ فِيهِ أَوْ إِيَّاهُ ، فحذف حرف الجر ،
وأوصل الفعل إلى المفعول (٤) . وقال العكبري : وهذا مثل : يَعِدُّ وَنَهَ (٥)

وقال أبو حيان : قال ابن سيده : " جاءوا بالتمعدى شاهدا على غير التمعدى"
ثم قال وعندى : أنه أراد تَلْقُونَ فِيهِ . فحذف الحرف وأوصل الفعل للضمير (٦)

وقرأ بلال بن أبي بردة * وَلَا تَخَسَّرُوا الْمِيزَانَ * (٧) بفتح

التاء والسين (٨) ، قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون على حذف حرف الجر

أى : تَخَسَّرُوا فِي الْمِيزَانِ (٩) ، وكذا قاله الزمخشري (١٠) ، وقاله أيضا

العكبري وزاد : ويجوز أن يكون : لَا تَخَسَّرُوا عَدْلَ الْمِيزَانِ (١١)

وتمعقّب أبو حيان الزمخشري ، وقال : ولا يحتاج إلى هذا التخريج

ألا ترى أن " خَسِرَ " جاء متعديا كقوله تعالى * خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ * (١٢)

-
- (١) شوان القراءات لوحة ٠١٧٠
 - (٢) البحر المحيط ج٦ ص ٤٣٨ وقد ذكر الجميع .
 - (٣) معاني القرآن ج٢ ص ٢٤٨
 - (٤) المحتسب ج٢ ص ١٠٤ و ١٠٥ وذكر عثمان الشقفي .
 - (٥) إعراب الشوان لوحة ٠٢٧٩
 - (٦) البحر المحيط ج٦ ص ٤٣٨
 - (٧) آية ٩ / الرحمن .
 - (٨) شوان القراءات لوحة ٠٢٣٤
 - (٩) المحتسب ج٢ ص ٣٠٣
 - (١٠) المحتسب ج٢ ص ٤٤
 - (١١) إعراب الشوان لوحة ٣٦٣ وإملاء ما من به الرحمن ج٢ ص ٢٥١
 - (١٢) آية ١٢ / الأنعام .

وقوله ﴿ هَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴾ (١) وَتَخَسَّرُوا مَضَارِعَ خَسِرٍ (٢) ،
وقرأ الحسن ﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (٣) بفتح اللام (٤) ،
قال العكبري : " الدين " منصوب بفعل محذوف (٥) ، وقال أبو حيان :
النصب إما على المصدر من لِيَعْبُدُوا أَي : لِيَدِينُوا لِلَّهِ ، وإما على إسقاط
" في " أي : " في الدين " (٦) .

وجملة القول في هذه المسألة : أن من أسباب تعدى الفعل إلى
مفعوله إسقاط حرف الجر الموصول إلى المفعول فلما حذف الحرف
زال الجر ، وذهب مانع النصب فوصل الفعل إلى مفعوله على نزع الخافض
على أنه ينبغي ملاحظة المذاهب الآتية على ضوء ما ورد في هذه المسألة :

- ١ - الفعل الذي يصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجر إذا أسقط
الحرف وأمكن تضمين الفعل معنى فعل آخر يصل إلى مفعوله
بدون واسطة ، فالنصب على التضمين أو على نزع الخافض .
- ٢ - الفعل قد يكون فيه لفتان : يتعدى مع إحداهما بنفسه ومع
الأخرى بواسطة حرف الجر وليست إحداهما أصلاً للأخرى .
- ٣ - الفعل قد يكون له معنيان يتعدى مع أحدهما بواسطة حرف الجر ،
ومع الآخر بدون واسطة .
- ٤ - إرادة الحرف وهو محذوف معنى أولى من زيادته لغير معنى
في غير التوكيد .

(١) آية ١١ / الحج .

(٢) البحر المحيط ج ٨ ص ١٨٩ .

(٣) آية ٥ / البينة .

(٤) الإتحاف ص ٤٤٢ ، مختصر شوان القراءات ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٥) إعراب الشوان لوحة ٤٠٨ .

(٦) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٩٩ .

المسألة الخامسة عشرة

من أحكام تعدى الفعل بواسطة حرف الجر

قال العكبري : يقرأ ﴿ وَأَنزَلْنَا خَلْقًا بَشَرًا طِينِهِمْ ﴾ (١) بالباء ، وهي بمعنى " إلى " وقيل : إن خلوت به قصدت أن يخلو لي فهو بمعنى : أَخْلَيْتَهُ كَقَوْلِكَ : زَهَبْتُ بِهِ وَأَذْهَبْتُهُ ، وَخَلَوْتُ إِلَيْهِ عَدَلْتُ إِلَيْهِ . وإن لم يكن متفردا (٢) ، وقال أبوحيان : يتمدى " خلا " بالياء وبالباء ، والياء أكثر استعمالا وعدل إلى (إلى) لأنها إذا عدت بالياء احتملت معنيين أحدهما الانفراد والثاني السخرية . وقال : وزهد قوم إلى أن " إلى " هنا بمعنى الباء . نقل ملخصا . (٣)

وقرأ ابن أبي عيلة ﴿ لَا أَزْهَبُ بِأَسْمَاعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ (٤) قال العكبري يقال : أَزْهَبْتُ الشَّيْءَ وَزَهَبْتُ بِهِ ، فَإِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ الْيَاءُ زَائِدَةً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ تَنْبَتُ بِالدُّهْنِ ﴾ (٥) أَي : تَنْبَتُ الدُّهْنَ (٦) وكذا قاله أبوحيان أيضا . (٧)

وقال الفراء : قرأ عبدالله ﴿ تَبَوَّأُ لِلْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾ (٨)

-
- (١) آية ١٤ / البقرة .
 - (٢) إعراب شوان القراءات لوحة ٢١ .
 - (٣) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٦٨ ، ٦٩ .
 - (٤) آية ٢٠ / البقرة .
 - (٥) آية ٢٠ / المؤمنون .
 - (٦) إعراب شوان القراءات لوحة ٢٢ .
 - (٧) البحر المحيط ج ١ ص ٩١ وفيه عزو القراءات .
 - (٨) آية ١٢١ / آل عمران .

قال العرب تفعل ذلك ، فيقولون : رَدَفَكَ وَرَدَفَ لَكَ ، وسمعت الكسائي يقول : سمعت بعض العرب يقول : نَقَدْتُ لَهَا مائة ، يريدون : نَقَدْتُهَا مائة لامرأة تزوجها . نقل ملخصاً . (١)

وقال الزمخشري : هو بمعنى : تُسَوِّ لهم وتُسَيِّ . وكذا قاله أبوحيان ، وزاد : وقيل اللام للعلة تتعلق بِتَبَوَّى . (٢)

وقرأ أبي والنخعي : * يَخْوِفُكُمْ بِأَوْلِيَاءِهِ * (٣) ذكر هذا القراءة أبوحيان وقال : يجوز أن تكون الباء زائدة والمفعول الثاني / أولياءه . * مفعول يخوفكم الثاني محذوف أي يَخْوِفُكُمْ الشَّرِّ بِأَوْلِيَاءِهِ . (٤)

وقال الفراء : وفي قراءة عبد الله * وَاللَّاتِي يَأْتِينَ بِالْفَاحِشَةِ * (٥) والعرب تقول : * أَتَيْتُ امْرَأً عَظِيمًا ، وَأَتَيْتُ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ * (٦) ، وقال الزمخشري : يُقَالُ : أَتَى الْفَاحِشَةَ ، وَجَاءَهَا ، وَغَشِيَهَا وَرَهَقَهَا بِمَعْنَى . (٧)

وقال أبوحيان : وقرأ ابن عباس : * نَكَفَرْنَا عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ * (٨) بزيادة " من " . (٩)

-
- (١) معاني القرآن ج ١ ص ٢٣٣ .
 (٢) الكشاف ج ١ ص ٤٦٠ .
 (٣) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٤٦ .
 (٤) آية ١٧٥ / آل عمران . وفي الدر المنثور * يَخْوِفُكُمْ * ٣ / ٤٩١ .
 (٥) البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٠ وذكر الكرمانى أن " أولياءه " منصوبة على نزع الخافض .
 (٦) آية ٥١ / النساء .
 (٧) معاني القرآن ج ١ ص ٢٥٨ .
 (٨) الكشاف ج ١ ص ٥١١ .
 (٩) آية ٣١ / النساء .
 (١٠) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٣٥ .

وعن علي ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، ومجاهد :
 * تَهَوَّى إِلَيْهِمْ * (١) بفتح الواو (٢) ، وقرأها كذلك زيد بن علي (٣)
 قال الفراء : بمعنى : تَهَوَّاهُمْ ، كما قال : * رَدَفَ لَكُمْ * (٤) يريد
 رَدَفَكُمْ (٥) .

وقال أبو الفتح : هو على معنى : هَوَيْتُ الشَّيْءَ ، مِلْتُ إِلَيْهِ ،
 أى تميل إليهم (٦) ، وقال الزمخشري : ضَعِنَ معنى تَنَزَّعَ فَعُدِّيَ
 تمديته . (٧)

وقال ابن خالويه : * ومن يَرِدُ فيه * (٨) بفتح الياء ، حكاه
 الكسائي (٩) ورويت عن طاووس (١٠) ، قال الفراء : ولست اشتبهها ،
 لأنَّ وَرَدَ يطلب الاسم ، تقول : وردنا مكة ، ولا تقول : وردنا في مكة .
 وهو جائز ، تريد النزول . (١١)

وقال الزمخشري : معناه من أتى فيه بِالْحَادِ ظالماً (١٢) ، وقال
 العكبري : أى من دخل فيه ، والأكثر ورد إليه ، وهذا جائز . (١٣)

-
- (١) آية ٣٧ / إبراهيم .
 (٢) شوان القراءات لوحة ١٢٧ .
 (٣) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٢٢ .
 (٤) آية ٥ / الأعراف .
 (٥) معاني القرآن ج ٢ ص ٧٨ .
 (٦) المحتسب ج ١ ص ٣٦٤ .
 (٧) الكشف ج ٢ ص ٢٨٠ .
 (٨) آية ٢٥ / الحج .
 (٩) مختصر شوان القراءات ص ٩٥ .
 (١٠) شوان القراءات لوحة ١٦٢ .
 (١١) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٢٣ .
 (١٢) الكشف ج ٣ ص ١٠ .
 (١٣) أعراب الشوان لوحة ٢٦٦ .

وعن ابن مسعود : * لَا تَرْفَعُوا بِأَصْوَاتِكُمْ * (١) بزيادة
البااء (٢) . قال الفراء : ومثله في الكلام : تَكَلَّمَ كَلَامًا حَسَنًا ، وَتَكَلَّمَ
بِكَلَامٍ حَسَنٍ . (٣) وقال الزمخشري : والبااء مزيدة . (٤)
وقرأ طلحة (٥) : * وَهُوَ يَدْعِي إِلَى الْإِسْلَامِ * (٦) ، قال أبو
الفتح : لما كان يَدْعِي الْإِسْلَامَ ينتسب إليه قال : يَدْعِي إِلَى الْإِسْلَامِ
حملا على معناه . (٧) وقال نحوا منه أبو حيان . (٨)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن من أحكام تعدى الفعل
بواسطة حرف الجر ما يلي :

- ١ - الفعل المتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر يُمكن أن ينوب معه
حرف مكان حرف آخر إما لتضمين الحرف معنى الحرف وإما لتضمين
الفعل معنى فعل آخر.

-
- (١) آية ٢ / الحجرات .
 - (٢) شوان القراءات لوحة ٢٢٦ .
 - (٣) معاني القرآن ج ٣ ص ٦٩ .
 - (٤) الكشاف ج ٣ ص ٥٥٥ .
 - (٥) انظر اعراب القرآن للنحاس ج ٤ ص ٤٢١ ولم يضبط اللفظة لا رسما
ولا لفظا بل أنه ضبط " يدعى " في القراءة المتواترة بفتح الباء
والصواب الضم ، وانظر مختصر شوان القراءات ص ١٥٥ ، وانظر
ما ذكره المحقق في هامش الصفحة ، وانظر شوان القراءات لوحة
٢٤٢ .
 - (٦) آية ٧ / الصف .
 - (٧) المحتسب ج ٢ ص ٢٢١ .
 - (٨) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٢ .

- ٢ - الفعل اللّازم المُعَدَّى بالهمزة إن اقترن معمله بحرف الجر فالحرف هنا زائد، لأنّ الهمزة أولى بالتعدية منه، إلاّ أن يُراد به غير التعدية .
- ٣ - الفعل قد يَورِدُ فيه لفتان يكون في إحداهما متعدياً بالحرف وفي الأخرى يُعَدَّى بنفسه فلا يحتاج إلى الحرف وليست إحداهما أصلاً للأخرى .
- ٤ - الفعل الذي يصل إلى مفعوله بلا واسطة إذا اقترن معمله بحرف الجر ضِعْنٌ معنى فعل لا يصل إلى مفعوله إلاّ عن طريق ذلك الحرف فيكون المعنى على التضمين لا على زيادة الحرف، أو يُحْكَمُ معه بزيادة الحرف .

والله أعلم بالصواب .

*

المسألة السادسة عشرة

تعدية الفعل اللّازم

قرأ يحيى وإبراهيم وطلحة : ﴿ فَعَمُوا وَصَمُوا ﴾ * (١) بضم العين والصاد (٢) ، قال أبو الفتح : يجب أن يكون هذا على تقدير : فعل كقولهم : زَكِمَ وَأَزَكَمَهُ اللَّهُ وَحَمَّ وَأَحَمَّهُ اللَّهُ ، فكذلك هذا أيضاً جاء على عَمَى وَصَمَّ أَيْ أَعْمَاهُ اللَّهُ وَأَصَمَهُ اللَّهُ . ولا يُقَالُ : عَمَيْتُهُ وَلَا صَمَمْتُهُ ، وَلَا زَكَمْتُ اللَّهُ وَلَا حَمَمْتُ اللَّهُ . (٣)

(١) آية ٧١ / المائدة .

(٢) انظر مختصر شوان القراءات ص ٣٤ وانظر شوان القراءات لوحة

٧١ ، ٧٢ ، وقال وتشديد الميم فيهما لأبي علي النجدي .

(٣) المحتسب ج ١ ص ٢١٧ .

وقال الزمخشري : التقدير : عَمَّا هُمْ اللَّهُ وَصَمَّهْمُ ، أَيْ رَمَاهُمْ
وَضَرَبَهُمْ بِالْعَسَى وَالصَّمَّ ، كَمَا يُقَالُ : نَزَّكَتَهُ إِذَا ضَرَبْتَهُ بِالنَّيْزِكِ ، وَرَكَّبْتَهُ
إِذَا ضَرَبْتَهُ بِرَكْبَتِكَ . (١)

وقال أبوحيان : هي أفعال مبنية للمفعول ، وهي متعددة ثلاثية
فإذا بنيت للفاعل صارت قاصرة ، فإذا أردت بناءها للفاعل متعددة
أدخلت همزة النقل وهي نوع غريب في الأفعال ، نقل ملخصا . (٢)
وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه من الضمان أن يصل
الفعل اللازم المبني للفاعل إلى مفعوله بواسطة فإذا بني للمفعول وصل
إليه بدون واسطة .

*

المسألة السابعة عشرة

شَمَّتْ وَشَمَّتَ بَيْنَ التَّعْدَى وَاللِّزُومِ

قرأ مالك بن دينار : * فَلَا تَشَمَّتْ بِي الْإِعْدَاءُ * (٣) وقراها
مجاهد وحמיד * فَلَا تَشَمَّتْ بِي الْإِعْدَاءُ * بكسر الميم ونصب الإعداء (٤)
قال الفراء : * الْإِعْدَاءُ * رفع ؛ لأن الفعل لهم لمن قال : تَشَمَّتْ
أَوْ تَشَمَّتْ . (٥)

-
- (١) الكشاف ج ١ ص ٦٣٤
 - (٢) انظر البحر المحيط ج ٣ ص ٥٢٤
 - (٣) آية ١٥٠ / الأعراف .
 - (٤) مختصر شوان القراءات ص ٤٦
 - (٥) معاني القرآن ج ١ ص ٣٩٤

وكذا قال أبو الفتح : الظاهر الرفع . فأما مع النصب فإنه كأنه
قال : لا تشمت بي أنت ، وجاز هذا ، كما قال : * اللَّهُ يَسْتَهْزِي بِهِمْ *^(١)
ونحوه ما يجرى هذا المجرى ، ثم عاد إلى المراد فأضمر فعلا نصب " الأعداء " .
فكانه قال : " لا تشمت بي الأعداء " كقراءة الجماعة^(٢) ، وقال العكبري :
الإشبه أن تكون لفةً فيكون شَمْتَهُ كَأَشْمَتِهِ^(٣) ، وكذا قاله أبو حيان ، ثم
قال : وتخريج أبي الفتح على أن تكون لازمة خروج عن الظاهر ، وتكلف
في الإعراب ، وقد روى تعدى " شمت " لفة فلا يُتكلف أنها لازمة
مع نصب الأعداء^(٤) .

و خلاصة القول في هذه المسألة أن شَمِتَ المكسور العين يكون لازما
أما الفتوح العين فيكون متعديا فأما أن يكون ذلك لفة في فعَلَّ
وإما أن يكون تغيير الحركة من أسباب تعدية الفعل اللازم وهو قول
ينسب إلى الكوفيين^(٥) .

-
- (١) آية ١٥ / البقرة قال في البحر : هو على سبيل المقابلة .
(٢) المحتسب ج ١ ص ٢٥٩ .
(٣) إعراب الشوان لوحة ١٥٦ ، ١٥٧ .
(٤) البحر المحيط ج ٤ ص ٣٩٦ .
(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق ودراسة
د / عياد الشبتي ج ١ ص ٤١٨ وذكر منه شترت عينه وشترها الله .

رابعاً - مسائل المفعول به :

المسألة الثامنة عشرة

مجيء ما كان فاعلاً في المشهور مفعولاً

(٢) قرأ ابن مسيرة : * مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ * (١) ينصب لفظ الجلالة قال العكبري : جعل ضمير اسم الفاعل راجعاً على " مَنْ " (٢) وقاله كذلك أبو حيان وزاد الرفع يَدُلُّ على الحضور والخطاب منه تعالى لِلتَّكْلِيفِ والنصب يَدُلُّ على الحضور ون الخطاب منه والرفع أتم في التفضيل من النصب . (٤)

وقرأ يحيى وإبراهيم * وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا * (٥) ينصب لفظ الجلالة ، قال أبو الفتح : يشهد لهذه القراءة قوله تعالى - حكاية عن موسى - * رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ * (٦) وغيره من الآي التي فيها كلامه لله تعالى (٧) ، وقال العكبري : نَصَبَهُ عمرو بن عبيد ، وهو ضعيف في القياس ، لأنه بمعنى خاطب الله وهذا لا يختص بموسى . (٨)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة أن يقع ما كان فاعلاً في المشهور مفعولاً إذا كان المعنى لا ياباه .

-
- (١) آية ٢٥٣ / البقرة .
 - (٢) مختصر شوان القراءة ص ١٥ .
 - (٣) إعراب الشوان لوحة ٦٦ .
 - (٤) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٧٣ بتصرف .
 - (٥) آية ١٦٤ / النساء .
 - (٦) آية ١٤٣ / الأعراف .
 - (٧) المحتسب ج ١ ص ٢٠٤ .
 - (٨) إعراب الشوان لوحة ١١٣ .

المسألة التاسعة عشرة

من مواضع تقدم المفعول به

وعن حميد بن قيس * يَفْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ * (١) بفتح الياء
وسكون الفين وفتح الشين ، ورفع * الليل * ونصب * النهار * (٢) ،
وَرُوِيَ عَنْهُ نَصَبُ اللَّيْلِ ، وَرَفْعُ النَّهَارِ . (٣)

قال أبو الفتح : وصحة ذلك أن الليل والنهار يتعاقبان وكل
واحد منهما وأن أزال صاحبه فَإِنَّ صَاحِبَهُ مُزِيلٌ لَهُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
على هذا فاعِلٌ وَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا ، وَمَفْعُولٌ بِهِ وَإِنْ كَانَ فَاعِلًا . (٤)
وقال الزمخشري نحوًا من كلام أبي الفتح . (٥)

وقال أبو حيان : نقل أبو عمرو الداني عن حميد بن قيس رفع
الليل ونصب النهار ، ونقل عنه أبو الفتح نصب الليل ورفع النهار .
وقال ابن عطية : وأبو الفتح أثبت . وقال أبو حيان : " وهذا كلام لا يَصِحُّ
إن رتبة أبي عمرو الداني في القراءات ومعرفتها وضبط روايتها واختصاصه
بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات فضلًا عن النحاة .
والذي نقله أبو عمرو الداني أمكن من حيث المعنى ؛ لأن ذلك موافق
لقراءة الجماعة ، إذ الليل في قراءتهم وإن كان منصوبًا ، هو الفاعل من
حيث المعنى ؛ إذ همزة النقل أو التضعيف صيرته مفعولًا ؛ لأن المنصوبين

(١) آية ٥٤ / الأعراف .

(٢) شواذ القراءات لوحة ٨٧ .

(٣) المحتسب ج ١ ص ٢٥٢ .

(٤) انظر المحتسب ج ١ ص ٢٥٢ و ٢٥٤ بتصرف .

(٥) انظر الكشاف ج ٢ ص ٨٢ .

تَعَدَّى إِلَيْهِمَا الْفَعْلُ ، وَأَحَدُهُمَا فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ
الْأَوَّلُ مِنْهُمَا كَمَا لَزِمَ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : مَلَكْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، إِنْ رَتَبْتَهُ التَّقْدِيمَ
هِيَ الْمَوْضُوعَةُ أَنَّهُ الْفَاعِلُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى كَمَا لَزِمَ ذَلِكَ فِي ضَرْبِ (مُوسَى عَيْسَى) ،
انْتَهَى مُلْخَصًا . (١)

وختلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز أن يتقدم المفعول
على الفاعل إذا صح أن يكون كل واحد منهما فاعلاً أو مفعولاً في المعنى .

*

السؤال العشرون

اتصال اللام المقوية بالمفعول به

قرأ ابن عباس : * وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ * (٢)
على الإضافة . (٣) قال الزمخشري : المعنى : * وكل وجهة الله موليتها *
فزادت اللام لتقدم المفعول كقولك : لسزيد ضربت ، ولزيد أبوه ضاربه . (٤)
وقال العكبري : اللام زائدة وحسن زيادة اللام تقدم المفعول ، وتكون
العامل اسم فاعل . (٥)

قال أبوحيان : وما ذهب إليه الزمخشري هو فاسد ، لأن العامل
إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد إلى ظاهرة المجرور باللام لاجوز أن تقول :

(١) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٤٣٨ .

(٢) آية ١٤٨ / البقرة .

(٣) مختصر شوان القراءات ص ١٠٠ .

(٤) الكشف ج ١ ص ٢٢٢ .

(٥) التبيان في أعراب القرآن ج ١ ص ١٢٧ .

لزید ضربته ، ولا لزيد أنا ضاربه ؛ لأن الفعل إذا تعدى للضمير بغير واسطة كان قويا ، واللام إما تدخل على الظاهر إذا تقدم ، لتقويته لضعف وصوله إليه متقدما ، ولا يمكن أن يكون العامل قويا ضعيفا في حالة واحدة ، وليس نظير ما مثل به من قوله " لزيد ضربت " ؛ لأن ضربت لم يعمل في ضمير زيد ، وأما تشيئه بقوله " لزيد أبوه ضاربه " فتركيب غير عربي ، وقال : قال ابن عطية : أي ، فاستبقوا الخيرات لكل وجهة ولا كموها ، وقدم قوله " لكل وجهة " على الأمر في قوله " فاستبقوا الخيرات " (١) للاهتمام بالوجهة ، كما تقدم المفعول ، وهو توجيهه لا بأس به ، انتهى ملخصا .
و خلاصة القول في هذه المسألة : أن المفعول به إذا تقدم على عامله يجوز أن تتصل به اللام الزائدة لتقوية العامل المتأخر عنه ، فإن اتصل العامل بضميره بغير واسطة فاللام ليست للتقوية .

*

المسألة الحادية والعشرون

حذف المفعول أو الفاعل

قرأ الأعرج : ﴿ فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ (٢) مضارع
أطمع (٣) ، وقرأها كذلك ابن محيصن . (٤)

(١) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٣٤٨ وقد عزا القراءة إلى ابن عامر عند الاحتجاج للقراءة وهو يرد على محمد بن جرير في تخطئته للقراءة .

(٢) آية ٣٢ / الأحراب .

(٣) مختصر شوان القراءة ص ١١٩ .

(٤) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٣٠ .

قال النحاس : ويجوز "فَيُطْمَعُ" بمعنى : فَيُطْمَعُ الخضوعُ أو القول^(١) . وقال نحواً منه الزمخشري^(٢) ، وقاله كذلك العكبري وقال : ويجوز أن يكون "الذى" مرفوعاً فاعلاً ، ويكون المعنى "فَيُطْمَعُ نَفْسَهُ" على حذف المفعول^(٣) . وهكذا قاله أبوحيان أيضاً^(٤) .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن الفعلَ التَّعَدِّيَّ إذا وليه اسم مبني يحتمل الفاعلية أو المفعولية ؛ لصحة المعنى في كل منهما جاز أن يكون المحذوف أحدهما .

*

المسألة الثانية والعشرون

حذف المفعول للعلم به

قال أبو الفتح - في قراءة الحسن * أَنْ يُوْتِيَّ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ *^(٥) - قال ابن مجاهد : ينبغي أن يكون "أَنْ يُوْتِيَّ أَحَدًا" قال : لا وجه لإنكار ابن مجاهد رفع "أحد" مع قوله "يُوْتِيَّ" مسمى الفاعل ؛ وذلك أن معناه أن يُحْسِنَ أَحَدٌ إِلَى أَحَدٍ مِثْلَ مَا أَحْسَنَ إِلَيْكُمْ ، فتحذف المفعول ، وهذا مع أدنى تأملٍ واضح^(٦) ، وقال أبوحيان : أظهر ما في هذه القراءة أن يكون خِطَابًا من محمد صلى الله عليه وسلم لأُمَّته ، والمفعول محذوف تقديره "أَنْ يُوْتِيَّ أَحَدٌ أَحَدًا" *^(٧) .

(١) إعراب القرآن ج ٣ ص ٢١٢ .

(٢) انظر الكشاف ج ٣ ص ٢٦٠ .

(٣) إعراب الشوان لوحة ٣١٧ .

(٤) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٣٠ .

(٥) آية ٧٢ / آل عمران .

(٦) المحتسب ج ١ ص ١٦٢ بتصرف .

(٧) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٩٧ .

وقرأ مجاهد (١) : * أَيْنَمَا يُوجِّهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ * (٢) يُوجِّهُ
بالبناء للفاعل ، وَرُوِيَ عَنِ عُلْقَمَةَ وَيَحْيَى وَطَلْحَةَ . (٣) قال أبو الفتح :
على حذف المفعول والتقدير : " أَيْنَمَا يُوجِّهُ وَجْهَهُ " فَحُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ . (٤)
وقال الزمخشري : يُوجِّهُ ، بمعنى يَتَوَجَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَيْنَمَا أُوجِّهُ الْقَ
سعداً . (٥)

وقال أبو حيان : " يُوجِّهُ " فاعله ضمير يعود على " موله " وضميرُ
المفعول محذوفٌ ، لدلالة المعنى عليه ، ويجوز أن يكون الفعلُ لازماً بمعنى :
يَتَوَجَّهُ . نُقِلَ مُلَخَّصًا . (٦)

وقرأ علي - كرم الله وجهه - * كَيْفَ خَلَقْتُ * (٧) و * كَيْفَ
رَفَعْتُ * (٨) و * كَيْفَ نَصَبْتُ * (٩) و * كَيْفَ سَطَحْتُ * (١٠) بِنَاءِ السُّكْمِ
(١١)
وبناء الفعل للفاعل ، وزاد أبو حيان (أبا حيوة وابن أبي عملة) (١٢) ، قال
أبو الفتح : المفعول هنا محذوفٌ ، لدلالة المعنى عليه أي : كَيْفَ خَلَقْتُهَا ،
وَرَفَعْتُهَا ، وَنَصَبْتُهَا ، وَسَطَحْتُهَا . (١٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز حذف المفعول به ،
لدلالة المعنى عليه .

-
- (١) مختصر شوان القراءات ص ٧٣ .
 - (٢) آية ٧٦ / النحل .
 - (٣) شوان القراءات لوحة ١٣٢ .
 - (٤) المحتشب ج ٢ ص ١١ بتصريف .
 - (٥) الكشاف ج ٢ ص ٤٢١ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٥ ص ٥٢٠ .
 - (٧) آية ١٧ / الفاشية .
 - (٨) آية ١٨ / الفاشية .
 - (٩) آية ١٩ / الفاشية .
 - (١٠) آية ٢٠ / الفاشية .
 - (١١) مختصر شوان القراءات ص ١٧٢ وشوان القراءات لوحة ٢٦٤ .
 - (١٢) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٦٤ .
 - (١٣) المحتشب ج ٢ ص ٢٥٦ .

السؤال الثالثة والعشرون

حذف المفعول أو المفعوليين

قرأ الأعمش : * وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً * (١) بضم الياء وكسر
الراء (٢) ، قال الأخفش : ولو قرئت "يُورِثُ" كان جيدا وتُنصَبُ كلاله ،
وقد ذُكر عن الحسن (٣) .
وقال أبو الفتح : قرأ الحسن "يُورِثُ" ، وقرأ عيسى بن عمر
"يُورِثُ" بتشديد الراء وكسرها ، كلاهما منقول من "وَرِثَ" و"وَرَّثَ" ،
وفي كلتا القراءتين هناك المفعولان محذوفان (٤) . وكذا قاله الزمخشري ،
وزاد و"كلاله" حال أو مفعول به (٥) .

وقال أبو حيان : إن كانت "الكلاله" هي الميتة فانتصابها على الحال ،
والمفعولان محذوفان ، وإن كان المعنى بها الوارث ، فانتصاب "الكلاله"
على المفعول به ، ويكون المفعول الثاني محذوفا ، وقال عطاء : "الكلاله"
المال فالنصب على المفعول الثاني . والتقدير على حذف المفعولين .
"يُورِثُ وَاِثْمَهُ مَالَهُ" والتقدير على حذف المفعول الثاني "يُورِثُ كَلَالَةً"
مَالَهُ" (٦) .

-
- (١) آية ١٢ / النساء .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ٢٥ .
(٣) معاني القرآن ج ١ ص ٤٣٩ .
(٤) المحتسب ج ١ ص ١٨٢ و ١٨٣ نقل ملخصا .
(٥) الكشاف ج ١ ص ٥١٠ .
(٦) البحر المحيط ج ٣ ص ١٨٩ وملخص ما جاء في الكلاله ، أنها
الوارث ، أو الميت المورث ، أو المال المورث ، أو قرابة الميت .

وعن زيد : * ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِيُعَلِّمَ أَيُّ الْعَزَبِيِّنَ أَحْصَى لِمَا لَبِسُوا
 أَتَدًا * (١) بضم الياء وسكون العين وكسر اللام "لِيُعَلِّمَ" (٢) ، قال
 أبوحيان : يظهر أن المفعول الأول محذوف ، لدلالة المعنى عليه ، والتقدير :
 "لِيُعَلِّمَ اللَّهُ النَّاسَ أَيُّ الْعَزَبِيِّنَ" ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب
 مفعولي "يُعَلِّمَ" الثاني والثالث . (٣)
 وقرأ قتادة ويحيى بن يعمر : * هَلْ يُسْمِعُونَكَ إِذَا تَدَعُونَ * (٤)
 من أسمع (٥) ، قال أبو الفتح : المفعول هنا محذوف ، أي هل يُسْمِعُونَكَ
 جواباً (٦) . وقال الزمخشري نحواً منه (٧) ، وقال أبوحيان : المفعول
 الثاني محذوف تقديره : الجواب ، أو الكلام . (٨)

وقال أبو الفتح : ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب - كرم الله
 وجهه - : * فَلْيُعَلِّمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيُعَلِّمَنَّ الْكَافِرِينَ * (٩)
 بضم الياء فيهما وكسر اللام (١٠) ، وقرأها كذلك جعفر بن محمد والزهرى . (١١)

- (١) آية ١٢ / الكهف .
 (٢) شوان القراءات لوحة ١٣٩ ورد في مختصر الشوان ص ٧٨ بدون
 تشكيل وأشار المحقق في الهامش أنه في النسختين "ليعلم" بكسر
 اللام وقال : ولعل الصواب الفتح ، والظاهر أن الصواب الكسر ،
 لأنه قد قرئ بالوجهين والله أعلم .
 (٣) البحر المحيط ج ٦ ص ١٠٣ .
 (٤) آية ٧٢ / الشعراء .
 (٥) مختصر شوان القراءات ص ١٠٧ .
 (٦) المحتسب ج ٢ ص ١٢٩ .
 (٧) انظر الكشف ج ٣ ص ١١٦ .
 (٨) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٣ .
 (٩) آية ٣ / العنكبوت .
 (١٠) المحتسب ج ٢ ص ١٥٩ .
 (١١) شوان القراءات لوحة ١٨٧ .

قال أبو الفتح : معناه : وَلَيُعَرِّفَنَّ النَّاسَ مَنْ هُمْ ؟

فحذف المفعول الأول ، وإن شئت لم تحمله على حذف المفعول ، لكن على أنه من قولهم : ثوبٌ مُعَلَّمٌ ، ومن قولهم : فارسٌ مُعَلَّمٌ ، أى أعلم نفسه في الحرب بما يُعَرِّفُ به من ثوبٍ أو غيره ، فكأنه قال : * وَلَيَشْهَرَنَّ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَشْهَرَنَّ الْكَاذِبِينَ * ، وإن شئت كان على حذف المفعول الثاني لا الأول ، كأنه قال : * فَليُعَلِّمَنَّ اللَّهُ الصَّادِقِينَ ثَوَابَ صِدْقِهِمْ وَالْكَاذِبِينَ عِقَابَ كَذِبِهِمْ * نقل ملخصاً . (١)

وقال الزمخشري : * لَيُعَلِّمَنَّ مِنَ الْإِعْلَامِ * (٢) . إما من التعريف

وإما من الوسم بالعلامة . وقال العكبري : المحذوف المفعول الثاني . (٣)

وقال أبو حيان : هو منقول من عَلِمَ المتعدى إلى مفعول واحد ، والثاني محذوف أى : منازلهم في الآخرة من ثواب وعقاب ، أو الأول محذوف ، أو من العلامة فيتعدى إلى واحد . (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز في باب الأفعال

المتعدية لاكثر من مفعول حذف المفعولين أو المفعول إذا علم المحذوف .

(١) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٥٩ و ١٦٠ .

(٢) انظر الكشاف ج ٣ ص ١٩٦ .

(٣) إعراب الشوان لوحة ٣٠٦ بتصرف .

(٤) البحر المحيط ج ٧ ص ١٤٠ .

السّألة الرابعة والعشرون

حذف عامل المفعول جـ وازا

- قرأ ابن عمير : * فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ * (١) بنصب " فعدة " (٢) ،
قال الكسائي : أى " فَلَئِصْمٌ عِدَّةٌ " (٣) ، وقاله كذلك الرمخشري ، وزاد :
وقيل مكتوب عليهما أن يفطرا ويصوما عدة . (٤)
وقرأ أبو مجلز : * وَإِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَيَاخْوَانَكُمْ * (٥) بالنصب ، (٦)
قال الفراء : ولو نصبته كان صوابا ، يريدُ : " فَيَاخْوَانَكُمْ تَخَالِطُونَ " (٧) ،
وقال النحاس : يجوز في غير القرآن . (٨)

وقال أبو حيان : على إضمار فعل التقدير : " فَتَخَالِطُونَ
بِإِخْوَانِكُمْ " (٩)

- وجاء عن الحسن وابن مقسم : * فَنِصْفًا مَا فَرَضْتُمْ * (١٠) بنصب
الفاء (١١) ، قال النحاس : " ويجوز النصب في غير القرآن ، أى " فَأَدَّوَانِصْفًا
مَا فَرَضْتُمْ " (١٢) ، وقال أبو حيان : " فادفعوا نصف " (١٣)

- (١) آية ١٨٤ / البقرة .
(٢) شواذ القراءات لوحة ٣٥ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس ج ١ ص ٢٨٥ .
(٤) الكشف ج ١ ص ٣٣٥ وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٢٢ .
(٥) آية ٢٢٠ / البقرة .
(٦) البحر المحيط ج ٢ ص ١٦١ .
(٧) معاني القرآن ج ١ ص ١٤١ .
(٨) إعراب القرآن ج ١ ص ٣١٠ .
(٩) البحر المحيط ج ١ ص ١٦١ .
(١٠) آية ٢٣٧ / البقرة .
(١١) شواذ القراءات لوحة ٤١ .
(١٢) إعراب القرآن ج ١ ص ٣١٩ .
(١٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٣٤ .

- وقرأ عيسى النصر وابن ميسرة : ﴿ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ ﴾ (١) بنصب لفظ الجلالة ، قال ابن خالويه على معنى " بَلِ اللَّهُ فَأَطِيعُوا " (٢) ،
وقرأها كذلك النخعي (٣) ، وقال الفراء : ولو نصبته كان وجهها حسنا :
" بَلِ أَطِيعُوا اللَّهَ " (٤) وقاله كذلك النحاس والعكبري ، وأبوحيان (٥) .
قال ابن خالويه ، وقد حكي : ﴿ وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾ (٦)
بالتنوين ووصل الألف (٧) ، ورويت عن أبي شريح بالنصب فيهما (٨) ،
وقرأها كذلك علي ، ونعيم بن ميسرة ، والشعبي بخلاف عنه (٩) .
قال العكبري : " الله " منصوب بفعل القسم محذوفا (١٠) ،
وقال أبوحيان : انتصب بقوله : " وَلَا تَكْتُمُ " ، وقال : قال الزهراوى :
ويحتمل ان يكون المعنى : وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ وَاللَّهِ ، ثم حذف الواو ونصب
الفعل إيجازا . (١١)
وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ (١٢) : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعًا مَتَجَاوِرَاتٍ ﴾ (١٣)

-
- (١) آية ١٥٠ / آل عمران .
(٢) مختصر شواذ القراءات ص ٢٢ .
(٣) شواذ القراءات لوحة ٥٤ .
(٤) معاني القرآن ج ١ ص ٢٣٧ .
(٥) انظر إعراب القرآن ج ١ ص ٤١١ وإملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ١٥٣ ،
والبحر المحيط ج ٣ ص ٧٦ .
(٦) آية ١٠٦ / المائدة .
(٧) مختصر شواذ القراءات ص ٣٥ .
(٨) شواذ القراءات لوحة ٧٤ .
(٩) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٤ .
(١٠) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٣٠ .
(١١) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٤ .
(١٢) شواذ القراءات لوحة ١٢٣ وإلتحاف ص ٢٦٩ .
(١٣) آية ٤ / الرعد .

قال الزمخشري على : " جَعَلَ فِيهَا " (١) وكذا قاله العكبري ، وقاله أبوحيان أيضا . (٢)

ومن ذلك قراءة الحسن : * وَتَقَلَّبَهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ذَاتَ الشِّمَالِ * (٣)

بفتح التاء والقاف ، وضم اللام ، ونصب الباء . قال أبو الفتح : هذا منصوب بفعل دل عليه ما قبله من قوله تعالى : * وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَوَارَوْعَ عَنْ كَهْفِهِمْ * (٤) ، وقوله : * وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ * (٥) ، فهذه أحوالٌ مشاهدة ، فكذلك " وَتَقَلَّبَهُمْ " داخل في معناه ، فكانه قال : ترى وتشاهد " تَقَلَّبَهُمْ " (٦) ، وقاله كذلك أيضا " الزمخشري ، والعكبري ، وأبوحيان " (٧) .

وقرأ عيسى بن عمر ، وإبراهيم بن أبي عيلة : * تَنْزِيلَ الْكِتَابِ * (٨)

كأنه أضمر فعلاً اقراً تنزيل الكتاب ، أو الزم تنزيل الكتاب (٩) ، وقال

الفراء : ولونصبته وأنت تأمر باتباعه ولزومه كان صواباً (١٠) وقال

الزمخشري نحواً منه (١١) ، وقال العكبري : اقراً تنزيل أو عليك تنزيل . (١٢)

(١) الكشاف ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٢) إعراب الشوان لوحة ٢٠٦ والبحر المحيط ج ٥ ص ٣٦٣ .

(٣) آية ١٨ / الكهف .

(٤) آية ١٧ / الكهف .

(٥) آية ١٨ / الكهف .

(٦) المحتسب ج ٢ ص ٢٦ بتصريف .

(٧) انظر الكشاف ج ٢ ص ٤٧٥ وأملأ ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٠٠ ،

والبحر المحيط ج ٦ ص ١٠٩ .

(٨) آية ١ / الزمر .

(٩) مختصر شوان القراءات ص ١٣١ .

(١٠) معاني القرآن ج ٢ ص ٤١٤ .

(١١) انظر الكشاف ج ٣ ص ٣٨٥ .

(١٢) إعراب الشوان لوحة ٣٤١ .

وقرأ الكلبى : * وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابَ مُوسَى * (١) بفتح ميم
" من " وفتح اللام من " قبله " ونصب الباء من " كتاب " (٢) ،
ورويت عن أبي عبد الرحمن (٣) .

قال الزمخشري على " وآتينا الذين قبله كتاب موسى " (٤) وكذا
قاله أبوحيان (٥) .

وقال الفراء : وقد روى : * وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً * (٦) بنصب
" واحدة " وكأنه أضرر فعلا ينصب به " الواحدة " كما تقول للرجل :
" ما أنت إلا شيايك مرة ، ودابتك مرة ، ورأسك مرة ، أى : تتعاهد شيايك ،
وقال : قال الكسائي : سمعت العرب تقول : إنما العامرئ عتته ، أى :
ليس يتعاهد من شيايه إلا العتمة ، قال الفراء : ولا أشتهى نصبها في القراءة .
وقال الفراء : وفي قراءة أبي بن كعب : * وَحُورًا عِينًا * (٨)
أراد الفعل الذى تجده في مثل هذا من الكلام كقول الشاعر :

جِئْتَنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بِنِ سَيَّارِ (٩)

-
- (١) آية ١٢ / الأحقاف .
(٢) البحر المحيط ج ٨ ص ٥٩ .
(٣) شواذ القراءات لوحة ٢٢٢ .
(٤) الكشف ج ٣ ص ٥١٩ .
(٥) البحر المحيط ج ٨ ص ٥٩ .
(٦) آية ٥٠ / القمر .
(٧) معاني القرآن ج ٣ ص ١١١ .
(٨) آية ٢٢ / الواقعة .
(٩) معاني القرآن ج ٣ ص ١٢٤ وعزاه المحقق إلى جرير وانظر هامش ٣ /
من الصفحة نفسها ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ج ٤ ص ٣٢٩ ،
وانظر الكتاب ج ١ ص ٩٤ ، وعزاه إلى جرير ، وانظر شرح المفصل
ج ٦ ص ٦٩ .

قال النحاس : هو محمول على المعنى : أى يُعْطُونَ هذا ،
ويعطون حُورًا عِينًا . (١)

وقال أبو الفتح : أى يُؤْتُونَ أو يُزَوِّجُونَ حُورًا عِينًا ، وهو كثير في
القرآن والشعر . (٢)

وقال أبو حيان : قرأ عيسى : ﴿ الْقَارِعَةَ ﴾ (٣) * مَا الْقَارِعَةَ ﴿ (٤)
بالنصب فيهما وتخريجه على أنه منصوب بإضمار فعل أى : اذكروا القارعة ،
و " ما " زائدة للتوكيد ، و " القارعة " تأكيد لفظي لل " ولى " (٥)

و خلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز حذف عامل المفعول
وشرطه أن يكون معلوما بقريضة تدلُّ عليه ومن تلك القرائن ما يلي :

- ١ - اقتران المفعول به بالفاء ، لدالتها على الطلب .
- ٢ - الحمل على المعنى أو الاعتماد على الأحوال الشاهدة في الخبر .
- ٣ - أن يقع المفعول به بعد حرف قسم محذوف .
- ٤ - أن يقع المفعول به بعد إلاً وهي أداة حصر . والحذف في هذه
المواضع ليس بمقيس وال " ولى " أن يُقَدَّرَ العاملُ المحذوف في حالة
ال " امر " فعل أمر ولا يقدر اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل متأخراً
فكيف يعمل مضمرًا خلفاً لمن أجازته .

(١) إعراب القرآن ج ٤ ص ٣٢٩ .

(٢) المحتسب ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٣) آية ١ / القارعة .

(٤) آية ٢ / القارعة .

(٥) البحر المحيط ج ٨ ص ٥٠٦ .

المسألة الخامسة والعشرون

النصب على المفعول به أو الحال

قرأ ابن سعود : * صَحًّا بِنَكْمًا عُمِيًّا * (١) نصباً (٢) ، وقرأها
كذلك الضحاک ، وزید بن علی (٣) ، وقرأتها كذلك أيضا حفصة أم المؤمنين ،
وقبل هذه الآية قوله تعالى : * مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا
أَخْأَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ * (٥) ،
قال العكبري : الناصب له "تركهم" وهو بمعنى صيرهم ، ويجوز أن يكون
حالا (٦) ، وقال أبوحيان في نصبه وجوه : أحدها ما ذكره العكبري ،
أو يكون منصوبا بفعل محذوف ، أو يكون منصوبا على الذم . نقل ملخصاً .
وقرأ ابن أبي عميلة : * قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا
فِئَةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ * (٨) قرأ بنصب " فئمة " (٩)
وقرأها كذلك ابن السميع (١٠) ، قال الفراء : ولو قلت : " فئمة "
كان صواباً على معنى : التقتا مختلفتين ، وكذا نقله النحاس عن

-
- (١) آية ١٨ / البقرة .
 - (٢) مختصر شواذ القراءات ص ٢ و ٣ .
 - (٣) شواذ القراءات لوحة ٢٠ .
 - (٤) البحر المحيط ج ١ ص ٨٢ .
 - (٥) آية ١٧ / البقرة .
 - (٦) إعراب الشواذ لوحة ٢٣ .
 - (٧) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٨٢ .
 - (٨) آية ١٣ / آل عمران .
 - (٩) مختصر شواذ القراءات ص ١٩ .
 - (١٠) شواذ القراءات لوحة ٤٧ .
 - (١١) معاني القرآن ج ١ ص ١٩٢ .

أحمد بن يحيى يجوز النصب على الحال (١) وذكره الزمخشري وزاد الاختصاص في نصبه (٢) ، وقال أبوحيان على المدح أمدح فئة ، والثاني على الذم أذم فئة ، وقال النصب على الاختصاص ليس بجيد ، لأنه نكرة . نقل ملخصاً . (٣)

وقرأ الضحاك : * وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا وَسَمَاعِينَ لِلْكَذِبِ * (٤)
بالنصب (٥) ، قال الفراء : ولو قيل : " سماعين " لكان صواباً على القطع ، وعلى الحال ، وإذا حسن فيه المدح أو الذم فهو وجه ثالث (٦)
وقال أبوحيان : انتصابه على الذم . (٧)

وعن زيد بن علي : * وَتُنذِرُ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقًا فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقًا فِي السَّعِيرِ * (٨) ، قال الفراء : " ولو كان فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير " لكن صواباً والرفع أجود (٩) ، وقال النحاس : وأجاز الكسائي والفراء النصب بمعنى : وَتُنذِرُ فَرِيقًا فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقًا فِي السَّعِيرِ . (١٠)

-
- (١) إعراب القرآن ج ١ ص ١٩٢ .
 - (٢) الكشاف ج ١ ص ٤١٥ .
 - (٣) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٩٤ .
 - (٤) آية ٤١ / المائدة .
 - (٥) البحر المحيط ج ٣ ص ٤٨٧ .
 - (٦) معاني القرآن ج ١ ص ٣٠٩ .
 - (٧) البحر المحيط ج ٣ ص ٤٨٧ .
 - (٨) آية ٧ / الشورى .
 - (٩) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٢ ينظر شوان القراءات لوحة ٢١٥ .
 - (١٠) إعراب القرآن ج ٤ ص ٧٢ .

وقال الزمخشري : النصب على الحال أى مفترقين ^(١) ، وقال أبوحيان : أى افترقوا فريقا في كذا و فريقا في كذا ، ويدل على الافتراق من الاجتماع المفهوم من يوم الجمع . ^(٢)

وقال أبو الفتح : روى عبيد عن شبل عن ابن كثير : * عَائِلَةٌ نَائِبَةٌ * ^(٣) بالنصب على الشتم ^(٤) ، وكذا قاله الزمخشري ^(٥) . وقال العكبري فيه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير في * خاشعة * ^(٦) والثاني على إضمار أعى أو اذم . ^(٧)

وقرأ أبي : * رَسُولًا مِّنَ اللَّهِ * ^(٨) بالنصب ^(٩) ، قال الفراء : النصب على الانقطاع من * البَيِّنَةِ * ^(١٠) ، وقال النحاس : قال الأخفش : النصب على الحال ^(١١) ، وكذا خَرَجَهُ الزمخشري على الحال من البَيِّنَةِ ^(١٢) ، وكذا قاله العكبري وزاد : أو على إضمار فعل تقديره * أَعْنَى * ^(١٣) .

-
- (١) الكشف ج ٣ ص ٤٦١ .
(٢) البحر المحيط ج ٧ ص ٥٠٩ .
(٣) آية ٣ / الفاشية .
(٤) المعتصب ج ٢ ص ٣٥٦ وانظر شوان القراءات لوحة ٢٦٣ .
(٥) الكشف ج ٤ ص ٢٤٦ .
(٦) آية ٣ / الفاشية .
(٧) إعراب الشوان لوحة ٤٠٢ .
(٨) آية ٢ / البَيِّنَةِ .
(٩) مختصر شوان القراءات ص ١٧٦ .
(١٠) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٨٢ .
(١١) إعراب القرآن ج ٥ ص ٢٧٢ وقد عدت الى معاني الأَخْفَشِ فلم أجدها .
(١٢) الكشف ج ٤ ص ٢٧٤ .
(١٣) إعراب الشوان لوحة ٤٠٨ .

وجملة القول في هذه السألة أن الاسم المنصوب بفعله الظاهر أو المقدر نحو أَخْضَرَ أو أَمَدَحَ أو أَدَمَّ أو نَحَوُهَنَّ يُعَدُّ مفعولاً به ، فإذا كان مشتقاً نكرة يَصِحُّ أن يقع في جواب كيف جازاً أن يكون حالاً وإنما يُفَلِّبُ أحدهما على الآخر بتغليب القرائن في كل واحد منهما .

*

السألة السادسة والعشرون

النصب على المفعول به أو التابع

قرأ علي بن أبي طالب : ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(١) بنصب القاف ^(٢) ، وقرأها كذلك زيد بن علي ^(٣) ، قال النحاس : " أي يعلمون الحق " ^(٤) ، وقال الزمخشري : " النصب على الإبدال من الأول - وقبله : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) - قال : " أي يكتُمون الحق الحق من ربك " ^(٦) .

وقال أبوحيان : وقد رُفِعَ ابن عطية : الزم الحق ، ويدل عليه الخطاب بعده " ^(٧) .

وقرأ محمد بن سارة : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى ﴾ ^(٨) بنصب " والصلاة " ^(٩) . وذكره النحاس عن الرواسي ،

-
- (١) آية ١٤٧ / البقرة .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٠ .
(٣) شوان القراءات لوحة ٣٣ .
(٤) إعراب القرآن ج ١ ص ٢٧٠ .
(٥) آية ١٤٦ / البقرة .
(٦) الكشاف ج ١ ص ٣٢٢ .
(٧) البحر المحيط ج ١ ص ٤٣٦ .
(٨) آية ٢٣٨ / البقرة .
(٩) مختصر شوان القراءات ص ١٥ .

وقال : أى الزموا الصلاة^(١) ، وذكره الزمخشري عن عائشة وقال النصب
على الدح أو الاختصاص^(٢) ، وقال أبوحيان : * ويحتمل أن يراعى
موضع على الصلاة ؛ لأنه نصب ، كما تقول : مررت بزيد وعمرا * .^(٣)

وجملة القول في هذه المسألة : أن الاسم المنصوب يَحْتَمِلُ
أن يكون مفعولا به بفعله المُقَدَّرِ وَيَحْتَمِلُ أن يكون تابعا لما قَبْلَهُ
وستأتي التوابع إن شاء الله .

(١) أعراب القرآن ج ١ ص ٣٢١ .

(٢) الكشاف ج ١ ص ٣٧٦ .

(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٤٢ .

خامسا : مسائل المنادى :

السؤال السابعة والعشرون

حذف حرف النداء

قرأ أبو صالح : ﴿ مَالِكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(١) بألف والنصب على النداء^(٢) ، وقرأها كذلك محمد بن السميع والأعمش ، وعثمان بن سليمان ، وعبد الملك قاضي الهند ، وروى أنها قراءة عمر بن عبد العزيز ، وأبي صالح السمان ، وأبي عبد الملك الشيباني^(٣) ، وقرأ شريح بن يزيد الحضرمي أبو حيوة ﴿ مَلِكَ ﴾ بالنصب على النداء من غير ألف^(٤) .

وقرأ مجاهد : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾^(٥) ربها بالنصب على الدعاء^(٦) ، قال النحاس : ربها منادى مضاف^(٧) ، وكذا قاله العكبري^(٨) أى : يا ربها ، وقال أبو حيان : الدعاء من أم مريم^(٩) .

-
- (١) آية ٣ / الفاتحة .
 - (٢) انظر الابانة عن معاني القراءات ص ١٣٦ ومختصر شوان القراءات ص ١ وقد عزاها إلى أبي هريرة .
 - (٣) البحر المحيط ج ١ ص ٢٠ ، وشوان القراءات لوحة ١٥ وزاد أيضا عثمان بن عفان .
 - (٤) انظر الابانة ص ١٣٧ ومختصر شوان القراءات ص ١ والبحر المحيط ج ١ ص ٢٠ وعزاها إلى أنس .
 - (٥) آية ٣٧ / آل عمران .
 - (٦) مختصر شوان القراءات ص ٢٠ وشوان القراءات لوحة ٤٨ .
 - (٧) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٧٢ .
 - (٨) انظر إعراب الشوان لوحة ٨١ .
 - (٩) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٤٢ .

وعن أبي بن كعب : * وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ يَا أَزْرُ * (١)
بإثبات حرف النداء (٢) ، وهذه القراءة تُعَضَّدُ قراءة يعقوب والحسن
"آزر" بضم الراء على أنه منادى حذف منه حرف النداء (٣).

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز حذف حرف النداء
وابقاء المنادى على حكمه الإعرابي .

*

المسألة الثامنة والعشرون

التأنيث والتذكير في " آية "

قرأ زيد بن علي : * يَا أَيُّهَا النَّفْسُ * (٤) بغير تاء (٥) ،
قال أبوحيان : ولا أعلم أحداً ذكر أنها تذكّر - يعني " آية " - إذا
كان المنادى مؤنثاً ، إلا صاحب البديع ، وهذه القراءة شاهد بذلك ،
ولذلك وجه من القياس ، وذلك أن " آية " لم تُشَنَّ ولم تُجَمَّع في نداء
الثنى والمجموع ، ولذلك لم يُنَوِّث في نداء المؤنث (٦).

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على ندره في " آية "
الواقعة بعد حرف نداء أن تجيء على لفظ الذكر وتابعتها مؤنث .

-
- (١) آية ٧٤ / الأنعام .
 - (٢) شواذ القراءات لوجه ٧٧ .
 - (٣) انظر معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٣٤٠ ، والبحر المحيط ج ٤ ص ١٦٤ ،
والإتحاف ص ٢١١ .
 - (٤) آية ٢٧ / الفجر .
 - (٥) شواذ القراءات لوجه ٢٦٥ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨٢ ، وقد عدت إلى مختصر البديع فلم أجد
هذه القراءة .

المسألة التاسعة والعشرون

اللغات الواردة في النادى المضاف لسياه المتكلم

وعن ابن محيصن : * يَا قَوْمٌ * (١) بضم الميم حيث وقع ،
قال في الإتحاف وهو في سبعة وأربعين موضعا . (٢)

وقرأ ابن محيصن أيضا : * وَإِنْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ * (٤) بضم
الباء ، وهو نادى مضاف ليا المتكلم ، وجملة ما في القرآن من ذلك سبعة
وستون موضعا ذكرها صاحب المبهج . (٥)

وعن شبل عن ابن كثير وابن محيصن : * وَإِنْ قَالَ مُوسَى
لِقَوْمِهِ يَا قَوْمٌ * (٦) بضم الميم في جميع القرآن ، وذكر ابن السراج أنه
قُرِيَ " يَا قَوْمٌ " بفتح الميم (٧) ، قال النحاس : وتقديره " يَا أَيُّهَا
الْقَوْمُ " (٨) ، وقال أبوحيان : وهذا الضم على معنى الإضافة كقراءة
من قرأ : * قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ * (٩) وهي إحدى اللغات الخمس
الجائزة في النادى المضاف ليا المتكلم . (١٠)

-
- (١) آية ٥٤ / البقرة .
 - (٢) شواذ القراءات لوحة ٢٥ .
 - (٣) إتحاف فضلاء البشر ص ١٣٦ .
 - (٤) آية ١٢٦ / البقرة .
 - (٥) انظر المبهج المجلد الثاني ٣٥٦ إلى ٣٥٧ مخطوطة .
 - (٦) آية ٢٤ / المائدة .
 - (٧) شواذ القراءات لوحة ٦٨ .
 - (٨) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٣ .
 - (٩) آية ١١٢ / الأنبياء .
 - (١٠) البحر المحيط ج ٣ ص ٤٥٣ واللغات هي " يَا قَوْمٌ ، يَا قَوْمِي ،
يَا قَوْمِي ، يَا قَوْمًا ، يَا قَوْمٌ " .

وقرأ الحسن : * يَا وَيْلَتِي * (١) بكسر التاء والياء ، وقرأها
كذلك ابن أبي إسحاق ، وقرأ كذلك : * يَا حَسْرَتِي * (٢) ، قال
ابن خالويه على ياء الإضافة إلى النفس . (٣)

وقال النحاس : وقرأه الحسن * يَا وَيْلَتِي * على الأصل ،
وحذف الياء أفصح في النداء (٤) ، وقال العكبري نحواً منه (٥) ، وكذا
ذكره أبوحيان . (٦)

وعن ابن أبي عمير : * إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ * (٧)
بضم التاء (٨) ، قال الفراء : ولو قرأ قارئ * يا أبت * لجاز ، وكان
الوقف على الياء جائزاً ، ولم يقرأ به أحدٌ نعلمه (٩)

وقال الزمخشري : * يا أبت * قرئ بالحركات الثلاث ، وهي
تاء تأنيث وقعت عوضاً من ياء الإضافة ، وقال : وأما من ضم فقد رأى اسماً
في آخره تاء التأنيث فأجراه مجرى الأسماء المؤنثة بالتاء ، فقال :
يا أبت ، كما تقول : يا ثيبة من غير اعتبار لكونها عوضاً من ياء الإضافة .
نقل ملخصاً . (١٠)

-
- (١) آية ٣١ / المائدة .
(٢) آية ٥٦ / الزمر .
(٣) مختصر شوان القراءات ص ٣٢ .
(٤) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٧ .
(٥) إعراب الشوان لوحة ١١٧ .
(٦) البحر المحيط ج ٣ ص ٤٦٦ .
(٧) آية ٤ / يوسف .
(٨) شوان القراءات لوحة ١١٥ .
(٩) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٢ .
(١٠) الكشف ج ٢ ص ٣٠١ و ٣٠٢ .

- وقال العكبري : جعله اسما قائما برأسه فضمه في النداء^(١) .
وقرأ ابن عباس : ﴿ يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ ﴾^(٢) بخير تنوين^(٣)
وقرأ قتادة * يَا حَسْرَتَا عَلَى الْعِبَادِ *^(٤) وقرأ قتادة أيضا وأبي
* يَا حَسْرَةَ *^(٥) .

وقال العكبري : يقرأ بضم التاء كأنه أفرده وناده^(٦) ، وقال
أبوحيان : * يا حسرة * اجتزأ بالفتحة عن الالف التي هي بدل من يا
المتكلم في النداء ، كما اجتزأ بالكسرة عن الياء فيه ، وقد قرأ أبي أيضا
* يا حسرتي * بياء مفتوحة .^(٧)

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز في النداء المضاف لياء
المتكلم اللغات الآتية :

-
- (١) إعراب الشوان لوحة ١٩٢ .
(٢) آية ٣٠ / يس .
(٣) مختصر شوان القراءات ص ١٢٥ .
(٤) شواق القراءات لوحة ٢٠٢ .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ١٢٥ والقراءة مرفوعة منونة .
(٦) إعراب الشوان لوحة ٣٣٠ .
(٧) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٣٢ .

- ١ - حذف ياء الإضافة وَضُمَّ آخِرُ الْمُضَافِ وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى
الإضافة ، أو على معنى الالف واللام التابع لأي أو أنه مستقل
برأسه .
- ٢ - حَذَفُ يَاءِ الْإِضَافَةِ وَفَتْحُ آخِرِ الْمُضَافِ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ
هُوَ الْآلِفُ الَّتِي جَاءَتْ تَ عِوَضًا عَنِ الْيَاءِ .
- ٣ - الْجَمْعُ بَيْنَ التَّاءِ وَالْيَاءِ عَلَى الْإِصْلِ وَالْإِفْصَاحِ فِيهِ حَذْفُ الْيَاءِ
لثَلَاثٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمَعْوِضِ عَنْهُ .
- ٤ - حَذْفُ يَاءِ الْإِضَافَةِ وَكَسْرُ آخِرِ الْأِسْمِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ اجْتَزَأَ بِالْكَسْرِ
عَنِ الْيَاءِ .
- ٥ - حَذْفُ يَاءِ الْإِضَافَةِ وَالتَّعْوِضُ عَنْهَا بِالْآلِفِ .
- ٦ - الْجَمْعُ بَيْنَ الْآلِفِ وَالْيَاءِ مَعَ فَتْحِ الْيَاءِ وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْعِوَضِ
وَالْمَعْوِضِ عَنْهُ وَلَيْسَ بِالْفَصِيحِ .

*

السَّأَلَةُ الثَّلَاثُونَ

إِعْرَابُ تَابِعِ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ

قرأ الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو : ﴿ يَا جِبَالَ أَوْبَسِي
مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ (١) برفع " الطير " (٢) ، وقرأها كذلك (السلمي ،
وأبو يحيى ، وأبونوفل ، ويعقوب ، وابن أبي عملة ، وجماعة من أهل المدينة ،
وعاصم في رواية) (٣) .

(١) آية ١٠ / سبأ .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٢١ .

(٣) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٦٣ .

قال الخليل - رحمه الله - من قال : " يا زيدُ والنضرُ " فنصب،
فإنَّما نَعَبَ، لأنَّ هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشئُ إلى أصله .
فأما العربُ فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرجُ
" والطيرُ " (١) . وقال النحاسُ فيه وجهان : ذكر منها العطفُ على
" يا جبالُ " (٢) ، وكذا قال الزمخشري : عطفُ على لفظ " يا جبالُ " (٣)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز في تابع النادى المبنى
إذا كان نسقا وفيه الألف واللام أن يجيء منصوبا على المحمل ،
أومرفوعا على اللفظ .

*

-
- (١) الكتاب ج ٢ ص ١٨٧ .
(٢) إعراب القرآن ج ٣ ص ٣٤ الوجه الأخير العطف على الضمير المرفوع
في " أَوْيى " وحسنه الفصل بالظرف .
(٣) الكشاف ج ٣ ص ٢٨١ .

المسألة الحادية والثلاثون

النادى المرخم

قرأ علي - رضي الله عنه - ، وابن مسعود - رحمه الله - : **يَا مَالٍ**
لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ^(١) ، قال ابن خالويه : قيل لابن عباس : إن ابن
مسعود قرأ **يَا مَالٍ** فقال : ما أشغل أهل النار عن الترخيم ، وقال
أيضا : قرأ علي : **يَا مَالٍ** على **الغنيِّ** ، فقيل له : **يَا مَالِكُ** فقال :
تلك لغة ، وهذه أخرى . وقرأ **الغني** **يَا مَالُ** بالضم ^(٢) .

قال أبو جعفر : العرب **تُرَخِّمُ** مالكا وعامرا كثيرا ، إلا أن هذا
مُخَالِفٌ للسواد ، وفيه لغتان : **يَا مَالٍ أَقْبِلْ** ، و**يَا مَالُ أَقْبِلْ** ، والاول
أفصح ^(٣) . وقال أبو الفتح : هذا الذهب المؤلف في الترخيم ، إلا أن
فيه في هذا الموضع سرا جديداً ، وذلك أنهم - **لِعِظَمِ مَا هُمْ عَلَيْهِ** -
ضَمَعَتْ قَوَاهِمُ ، و**ذَلَّتْ أَنْفُسُهُمْ** ، و**صَغُرَ كَلَامُهُمْ** ، فكان هذا من مواضع
الاختصار وضرورة عليه ^(٤) . وقال نحونا منه **الزَمْخَرِيُّ** ^(٥) ، وزاد أبو حيان :

(١) آية ٧٧ / الزخرف .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٣٦ بتصريف وما ذكره عن ابن عباس

أوعن علي لم أجده فيما لدي من مصادر .

(٣) إعراب القرآن ج ٤ ص ١٢١ بتصريف .

(٤) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٥) انظر الكشاف ج ٣ ص ٤٩٦ .

• أبا عبد الله ، وابن وثاب ، والاعشى • وقال قرءوا على لغة من ينتظر ، وقرأ
الغنوى على لغة من لا ينتظر جعله اسما على حاله .^(١)

والخلاصة أن النادى المرخم حذِفَ منه الحرف الأخير وهو معرفة

وغير ذى إضافة وهو جائز مسموع .

ويجوز في النادى المرخم لغتان : اللغة الأولى إبقاءه على

حركته وهي لغة من ينتظر ، واللغة الأخرى بناؤه على الضم وهي لغة

من لا ينتظر .

*

السؤال الثانية والثلاثون

بين النداء والندبة

قرأ ابن أبي ليلى والسدي : * وَنَادَى نُوحٌ أَبْنَاهُ *^(٢) بالالف

وهاه السكت^(٣) ، قال أبو الفتح : يريد الندبة ، وهو معنى قولهم : الترشى ،

وهو على الحكاية ، أى قال له : يا ابنه ، على النداء ، ولو أراد حقيقة الندبة ،

لم يكن بُدَّ من أحد الحرفين * يا ابنه * أو * وا ابنه * كقولك فيها :

(١) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٨ وانظر : شرح التصريح ج ٢ ص ١٨٦ .

(٢) آية ٤٢ / هود .

(٣) انظر مختصر شواذ القراءات ص ٦٠ ، وشواذ القراءات لوحة ١١٢ .

”وازيداه، ويا زيداه“ (١).

وقال الزمخشري هو على النُدْبَةِ والتَّرْتِي (٢) وقال العكبري :
هو على الندبة وحُذِفَ الحرف للعلم به (٣) ونقل أبوحيان الوجهين معا
النداء عن أبي الفتح، والندْبَةُ والرثاء عن غيره (٤).

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على ندرة حذف حرف
الندبة ومن لا يجيزه حمله على الحكاية في النداء .

-
- (١) المحتسب ج ١ ص ٣٢٣ .
(٢) انظر الكشاف ج ٢ ص ٢٧٠ .
(٣) إعراب الشوانلوحه ١٨٧ .
(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٦ .

سادسا : مسائل المصدر وما يشبهه من منصوبات الاسماء :

السئلة الثالثة والثلاثون

حذف عامل المصدر

- قرأ هارون العتكي ورواه وسفيان بن عيينة : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ (١)
بالنصب (٢) ، وقرأها كذلك زيد بن علي ، وجاء في النشر : هو من المصادر
التي تُرك فعلها للشبهة (٣) ، وقال النحاس : وهي لغة قيس والحارث
ابن سلمة (٤) .
- وقال أبوحيان : التقدير : أَحْمَدُ اللّهُ أَوْحَمِدُ اللّهُ ، وَقَدَرَهُ
بعضهم أقول أو أُلزم ، والأول هو الصحيح ؛ لدلالة اللفظ عليه . نُقِلَ
ملخصاً (٥) .
- وقال العكبري : قُرِيَ ﴿ فَاتَّبَاعًا بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءً إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ (٦)
بالنصب على المصدر ، أي : فَاتَّبَعِ اتِّبَاعًا ، وكان قياس هذا أن يقرأ " أداءاً " .
ولكن لم أجده (٧) وذكر الكرمانني عن ابن أبي عملة النصب فيهما ، أي يَتَّبِعُ
اتِّبَاعًا وَيُؤَدِّي أَدَاءً (٨) .

- (١) آية ١ / الفاتحة .
(٢) شوان القراءات لوحة ٠١٤ .
(٣) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٠٤٨ .
(٤) إعراب القرآن ج ٢ ص ٠١٦٩ .
(٥) البحر المحيط ج ١ ص ٠١٨ .
(٦) آية ١٧٨ / البقرة .
(٧) إعراب شوان القراءات لوحة ٠٥٦ .
(٨) شوان القراءات لوحة ٠٣٥ .

وقرأ عيسى بن عمر : * فَصَبْرًا جَمِيلًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ * (١)
 بالنصب (٢) ، ورويت عن الأشهب وأبي السمال (٣) . قال الفراء : * ولسو
 كان * فَصَبْرًا جَمِيلًا * يكون كالأمر لنفسه بالصبر لجاز وهي قراءة أبي (٤)
 وقال النحاس : وهي في مَصْحَفِ أَنَسٍ ، وأبي صالح والنصب على المصدر . (٥)
 وقال العكبري : * أَي أَصْبِرُ صَبْرًا جَمِيلًا * (٦) ، وقال أبوحيان : * وَرَوَى قِرَاءَةً
 عن الكسائي : ونصبه على المصدر الخبري ، قيل : وهي قراءة ضعيفة عند
 سيبويه ، ولا يصلح النصب في مثل هذا إلا مع الأمر ، وإنما تصح قراءة
 النصب على أن يعقوب رجع إلى مخاطبة نفسه فكأنه قال : فَأَصْبِرِي
 يَا نَفْسُ صَبْرًا جَمِيلًا . (٧)

وعن أبي نهيك : * كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَنصُرُ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ
 مَذًّا * (٨) و * كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ * (٩) بالتنوين والنصب في
 * كَلَّا * (١٠) ، قال أبو الفتح : ينبغي أن تكون * كَلَّا * هذه مصدر كقولك :

-
- (١) آية ١٨ / يوسف .
 (٢) مختصر شوان القراءات ص ٦٣ .
 (٣) شوان القراءات لوحة ١١٧ .
 (٤) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٩ .
 (٥) إعراب القرآن ج ٢ ص ٣١٨ .
 (٦) إعراب الشوان لوحة ١٩٥ .
 (٧) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٨٩ وانظر الكتاب ج ١ ص ٣٢١ ولم يذكر
 شيئاً عن قراءة النصب .
 (٨) آية ٧٩ / مريم .
 (٩) آية ٨٢ / مريم .
 (١٠) شوان القراءات لوحة ١٤٩ .

كَلَّ السِّيفُ كَلًّا * ومعناه * كَلَّ هنا الرأى والاعتقاد كَلًّا * . نُقِلَ ملخصاً (١)

ونقل الزمخشري قول أبي الفتح ، وقال : لقاتل أن يقول : إن صحت

هذه الرواية فهي * كلاً * التي للردع ، قلبت ألفها نونا للوقف . نقل
ملخصاً (٢)

ونقل أبو حيان كلام الزمخشري وقال : هو منصوب بفعل مضمَر

يُدُلُّ عليه سيكفرون ، وتقديره : يرفضون أو يجحدون أَوْ نحوه ، وأما قول
الزمخشري فليس بجيد ، لأن * كلاً * التي للردع حرف ، ولا وجه لقلب
ألفها نونا . نُقِلَ ملخصاً (٣)

وقال أبو الفتح : * ومن ذلك قراءة محمد بن السميع :

* فَتَبَسَّمَ ضَحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا * (٤) ، بفتح الضاد وكسر الحاء من غير ألف ،

فهو منصوب على المصدر بفعل محذوف يُدُلُّ عليه * تَبَسَّمَ * كأنه قال :

* ضحك ضحكاً * هذا مذهب صاحب الكتاب وقياس قول أبي عثمان أنه

منصوب بنفس * تَبَسَّمَ * ، لأنه في معنى : ضحك . ويُدُلُّ على مذهب

صاحب الكتاب : أنه قد ثبت / الماضي ، والمضارع ، واسم الفاعل ، والمصدر

يجرى كل واحد منهما مجرى صاحبه حتى كأنه هو ، ويجب أن تكون كلها

من لفظ واحد فاعرف ذلك وقسه بان الله . نقل ملخصاً (٥) وقال

أبو حيان : جعله مصدرًا ، لأن * تَبَسَّمَ * في معنى ضحك ، أو على أنه

مصدر في موضع الحال (٦)

(١) انظر المحتسب ج ٢ ص ٤٥ .

(٢) انظر الكشاف ج ٢ ص ٥٢٣ .

(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٥٢٣ .

(٤) آية ١٩ / النمل .

(٥) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٣٩ .

(٦) البحر المحيط ج ٧ ص ٦٢ .

وقرأ الحسن ، وأبو عمر والهدلي : * كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوعَدُونَ
لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغًا * (١) بنصب * بلاغا * (٢) ، ورويت
عن الثقي . (٣)

قال أبو الفتح : هو على فعل مضمَر ، أى : بَلِّغُوا ، أو بَلِّغُوا
بَلَاغًا (٤) ، وقال نحواً منه الزمخشري (٥) ، وكذا قاله أبو حيان ، وقال :
وقرأ أبو مجلز وأبو سراج الهدلي * بَلِّغْ * على الأمر ، وهذا يؤيد
حمل * بلاغ * رفعا ونصبا على أنه يعني به تبليغ القرآن والشرع . (٦)

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة حذف عامل
المصدر في غير الأمر والنهي ، وذلك لشهرته ، أو لأن الخبر في معنى
الأمر ، أو لأنه لغة وينبغي أن يكون العامل المحذوف من لفظ المصدر
ولا يمتنع أن يكون من معناه .

*

المسألة الرابعة والثلاثون

حذف عامل المصدر أو المفعول به

قرأ ابن أبي عمير : * وَقُولُوا حِطَّةً * (٧) بالنصب (٨) ،
قال العكبري فيه وجهان : أحدهما هو منصوب على المصدر ، أى : * أَحْطُطُ
عَنَّا نَوْبَنَا حِطَّةً * ، والآخر هو مفعول به ، أى : * نَسْأَلُكَ حِطَّةً * (٩)

-
- (١) آية ٣٥ / الأحقاف .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ١٤٠ .
 - (٣) شوان القراءات لوحة ٢٢٣ .
 - (٤) المحتسب ج ٢ ص ٢٦٨ .
 - (٥) انظر الكشاف ج ٣ ص ٥٢٨ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٨ ص ٦٩ .
 - (٧) آية ٥٨ / البقرة .
 - (٨) مختصر شوان القراءات ص ٥ وشوان القراءات لوحة ٢٥ .
 - (٩) وعراب شوان القراءات لوحة ٣٦ .

وقال الزمخشري : فإن قلت : هل يجوز أن تنصب " حطة " في
قراءة من نصبها يقولوا ، طى معنى : قولوا هذه الكلمة ، قلت : لا يبعد ،
والأجود أن تنصب بإضمار فعلها ، والأمل النصب بمعنى حطّ عنا
ذنوبنا حطّةً ، وإنما رُفِعَتْ لِتُعْطِيَ معنى الثبات في قراءة الجماعة . (١)
قال أبوحيان : - بعد أن نقل كلام الزمخشري بنصه - وهو
حسن ويؤكده قراءة ابن أبي عمير . (٢)

(١) الكشاف ٢٨٣/١ بتصرف .

(٢) انظر البحر المحيط ٠٤٢٢/١ .

وقال النحاس : أى وَعَمِلَ فَسَادًا ، ويجوز أن يكون : أفسدَ فَسَادًا ،
وقدَّرَهُ أبو الفتح : أو أتى فسادا ، أو ركب ، أو أحدث فسادا (٢) ، وقال
العكبري نحوًا منه . (٣)

وقرأ الشعبي والاشهب العقيلي : * شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا أَحْضَرَ أَحَدَكُمْ
الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ * (٤) ينصب شهادة (٥) ، وذكره أبو الفتح عن الأعرج بخلاف
عنه وقال نصبها على فعل مضمَر ، أى : لِيُقِمَّ شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ اثْنَانِ ذَوَا
عَدْلٍ مِنْكُمْ (٦) ، وتبعه في هذا التقدير الزمخشري في كشافه (٧) ،
وتعقبها أبو حيان وقال : وأما تخريج قراءة السلمي ، والحسن شهادة
بالنصب والتنوين ، فما ذهب إليه أبو الفتح والزمخشري مخالف لقول
أصحابنا ، قالوا : لا يجوز حذف الفعل وإبقاء فاعله إلا أن أشعر بالفعل
ما قبله ، أو أُجِيبَ به نفي ، أو أُجِيبَ به استفهام ، وليس حذف الفعل
الذى قدَّرَهُ ابن جنى وتبعه الزمخشري واحدًا من هذه الأقسام الثلاثة ،
وقال : والذى عندي أنه منصوب على المصدر الذى ناب مناب الفعل
بمعنى الأمر ، واثنان مرتفع به ، ويجوز أيضا أن يكون مصدرا وليس
بمعنى الأمر بل يكون خبرا ناب مناب الفعل في الخبر وإن كان ذلك
قليلا ، وثله : اِفْعَلْ وَكَرَامَةٌ وَمَسْرَةٌ ، أى : أَكْرَمَكَ وَأَسْرَكَ . نقل ملخصا .
(٨)

-
- (١) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٨ .
(٢) المحتسب ج ١ ص ٢١٠ .
(٣) إعراب الشوان لوحة ١١٨ .
(٤) آية ١٠٦ / المائدة .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ٣٥ .
(٦) المحتسب ج ١ ص ٢٢٠ .
(٧) الكشاف ج ١ ص ٦٥٠ .
(٨) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٣٩ .

وقرأ عيسى بن عمر : * بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ * (١) بالنصب (٢) ،
قال الزمخشري ، أى : " اسمعوا براءة " . (٣)

وقال العكبري : هو مصدر بَرِيَءٌ بَرَاءَةٌ أو إِبْرَاءٌ (٤) وقال
أبوحيان : قال ابن عطية : أى الزموا ، وفيه معنى الإغراء . (٥)

وقرأ الحسن وأبو رجاء والأشهب : * تَبَطَّشُ الْبَطْشَةَ * (٦)
من أَبَطَّشَ (٧) .

-
- (١) آية / التوبة .
(٢) مختصر شواذ القراءات ص ٥١ .
(٣) الكشاف ج ٢ ص ١٧٧ .
(٤) أعراب الشواذ لوحة ١٦٩ .
(٥) البحر المحيط ج ٥ ص ٤ .
(٦) آية ١٦ / الدخان .
(٧) مختصر شواذ القراءات ص ١٣٧ .

قال أبو الفتح : انتصابُ * البَطْشَةِ * بفعل آخر غير هذا الظاهر،
والآ أن هذا دلَّ عليه فكأنه قال : يوم نَبَطِشُ مَنْ نَبَطِشَهُ * فَيَبْطِشُ
البَطْشَةَ * ونحوه * أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلَامًا * فإِعلامًا
منصوب بأَعْلَمْتُ ، وأما الْعِلْمَ الْيَقِينَ ، فنصوب بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ أَعْلَمْتُ ، وهو عِلْمُ
الْعِلْمِ الْيَقِينِ ، ولك أن تنصبَ البَطْشَةَ لا على المصدر ، ولكن على أنها
مفعول به ، فكأنه قال : يوم تُقَوِّى البَطْشَةَ ، كقولك : نُسَلِّطُ الْقَتْلَ
عليهم وَتُوسِّعُ الْأَخْذَ فِيهِمْ (١) ، وقال أبو حيان نحو من قول أبي الفتح .
(٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن الاسم المنصوب المحذوف
عامله يقع أحيانا بين المصدر والمفعول به ، وإنما يَفَلِّبُ أَحَدُهُمَا عَلَى
الآخر بموجب القرائن اللفظية أو المعنوية أو الإعرابية .

فَيَفَلِّبُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِنْ صَحَّ النصب على المدح أو الإغراء أو كان
المحذوف من معنى الاسم المنصوب لا من لفظه ، أو لزم من إعراب
المصدر إعماله مع المضي .

وَيُرَجِّحُ الْمَصْدَرَ : إِنْ وَقَعَ الاسم منصوبا ابتداءً ، أو كان فيه
معنى التأكيد لنفسه أو لغيره ، أو كان المحذوف من لفظه وعلى طريقة صوغه ،
أو أن يلزم من تقدير المحذوف إعماله في رفع الفاعل في غير مواطن جواز
حذف عامله والله أعلم بالصواب .

(١) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٣٥ .

السؤال الخامسة والثلاثون

بين المصدر والمفعول له

قرأ ابن عباس وعبيد بن عمير : * وَسَخَّرَ لَكُمْ مِمَّا فِي السَّمَاوَاتِ
(٢) وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ * (١) بكسر الميم ، وشد النون ، ونصب التاء
وقراها كذلك * ابن عياض وعبدالله بن عمرو بن العاص ، والجحدري (٣) .

قال النحاس : النصب على المصدر (٤) ، وحكاه كذلك أبو الفتح
والعامل فيه ما دل عليه قوله * سَخَّرَ * نقل ملخصاً (٥) وقال العكبري :
نصبه على المفعول له والعامل سخر لكم ، ويجوز نصبه على المصدر (٦) .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن الاسم المنصوب يحتمل أن
يكون مصدراً ، ويحتمل أن يكون مفعولاً له ، فيكون مصدراً على أن عامله
من معنى لفظه ، ويكون مفعولاً له ، لأنه علل لعامله وشاركه في الفاعل
والزمن .

*

السؤال السادسة والثلاثون

كون الاسم مصدراً أوحالاً

قرأ الحسن * قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ * (٧)
بالنصب (٨) .

-
- (١) آية ١٣ / الجاثية .
 - (٢) مختصر شواذ القراءات ص ١٣٨ .
 - (٣) شواذ القراءات لوحة ٢٢١ .
 - (٤) إعراب القرآن ج ٤ ص ١٤٢ و ١٤٣ .
 - (٥) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٦٢ .
 - (٦) إعراب الشواذ لوحة ٣٤٥ .
 - (٧) آية ٦٤ / آل عمران .
 - (٨) مختصر شواذ القراءات ص ٢١ .

(١) قال النحاس : " أَيْ اسْتَوَتْ اسْتَوَاءً ، وَرُوِيَ عَنْ قَتَادَةَ السَّوَاءُ الْعَدْلُ " .
(٢) وقال العكبري : " النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، أَيْ : يَسْتَوِي بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ بِالْإِيمَانِ " .
وذكر هذا أبوحيان ، وقال : " وَيَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ ، وَإِنْ
كَانَ نَكْرَةً ذُو الْحَالِ ، وَالْمَصْدَرُ يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ عَامِلٍ ، وَإِلَى تَأْوِيلِ سَوَاءٍ
بِمَعْنَى اسْتَوَاءٍ ، وَالْأَشْهُرُ اسْتِعْمَالَ سَوَاءٍ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَيْ : " سَتَو " .
نقل ملخصاً . (٣)

(٥) وعن ابن أبي عمير : * ثُمَّ عَمَّوْا وَصَوَّوْا كَثِيرًا مِنْهُمْ * (٤) بالنصب ،
قال النحاس : " يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ " كَثِيرًا " بِالنَّصْبِ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ
مَحذُوفٍ " (٦) ، وقال العكبري : " وَنَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ ، وَهُوَ وَقَعَ مَوْقِعَ
الْجَمْعِ ، أَيْ " كَثِيرِينَ " أَيْ فِي حَالِ كَثَرَتِهِمْ . وَلَا يَكُونُ مَصْدَرًا ؛ لِأَنَّ
قَوْلَهُ " مِنْهُمْ " يُبْعَدُ ذَلِكَ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا : أَيْ كَثَرْتَ ذَلِكَ
مِنْهُمْ كَثِيرًا " . (٧)

(٩) وَقَرَأَ أَبِي وَعَبْدُ اللَّهِ : * سَلَامًا قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ * (٨) بالنصب ،
وقرأها كذلك عيسى الشقفي والغنوي (١٠) ، وقرأها كذلك ابن أبي إسحاق

(١) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٨٣ .

(٢) إعراب الشوان لوحة ٨٤ .

(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٨٣ .

(٤) آية ٧١ / المائدة .

(٥) شوان القراءات لوحة ٧٢ والبحر المحيط ج ٣ ص ٥٣٤ .

(٦) إعراب القرآن ج ٢ ص ٣٣ .

(٧) إعراب الشوان لوحة ١٢٣ .

(٨) آية ٥٨ / يس .

(٩) مختصر شوان القراءات ص ١٢٦ .

(١٠) البحر المحيط ج ٧ ص ٣٤٣ .

ذكره الا خفش وقال تصبها على خبر المعرفة في قوله ﴿ وَلَهُمْ ﴾
مَا يَدْعُونَ ﴿ (١) ، يريد : الحال من " ما : (٢)

(٣)
وقال النحاس : سلاما يكون مصدرا ، وَإِنْ شِئْتَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ
وقال أبو الفتح : وَأَمَّا " سلاما " بالنصب فحال ما قبله ، أى سلاما
أو سلاما أى ذا سلام وسلامة. (٤)

وقرأ الحسن : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِاللِّغَةِ ﴾ (٥) بالنصب ،
وقرأها كذلك إبراهيم (٦) قال الفراء : نَصَبَهَا الْعَسْنُ عَلَى مَذْهَبِ
المصدر كَقَوْلِكَ " حَقًّا " وهو مذهب جيد (٨) . وقال النحاس : وقال
غير الفراء النصب على الحال من الضمير الذى في " علينا " (٩) ، وقال
أبو الفتح : يجوز ان يكونَ الحالُ من الضمير في " لكم " ويجوز أن
يكونَ حالا من نفس " أيمان " وإن كان نكرة . نقل ملخصا. (١٠)

وقال أبو حيان : الحال من الضمير المستكن في " علينا " . (١١)

-
- (١) آية ٥٧ / يس .
(٢) انظر معاني القرآن ج ٢ ص ٦٦٧ و ٦٦٨ .
(٣) إعراب القرآن ج ٢ ص ٤٠٢ .
(٤) المحتسب ج ٥ ص ٤١٢ بتصرف .
(٥) آية ٣٩ / القلم .
(٦) مختصر شواذ القراءات ص ١٦٠ .
(٧) شواذ القراءات لوحة ٢٤٧ .
(٨) معاني القرآن ج ٢ ص ١٧٦ بتصرف .
(٩) إعراب القرآن ج ٥ ص ١٤ .
(١٠) انظر المحتسب ج ٢ ص ٣٢٥ و ٣٢٦ .
(١١) البحر المحيط ج ٨ ص ٣١٥ .

وإخلاصة القول في هذه المسألة : أن الاسم المنصوب قد يرد
بين المصدر والحال كما جاء في هذه المسألة ، وإنما يغلب أحدهما على الآخر
بموجب القرائن الخاصة في كل واحد منهما على النحو الآتي :

- أ - " سواء " من اعتد بصوغ المصدر جعله حالا ، ومن نظر إلى
شرط صاحب الحال جعله مصدرا .
- ب - " كثيرا " من صحَّ عنده إقامة صفة المصدر مقام المصدر
جعلته نعتا له ، ومن لم يثبتته جعله حالا .
- ج - " سلاما " من تأول فيه اسم الفاعل أو المفعول جعله حالا
ومن لم يتأوله جعله مصدرا سماعيا .
- د - " بالغة " من نظر إلى الاشتقاق جعله حالا ومن نظر إلى تأكيد
معنى الجملة جعله مصدرا سماعيا والله أعلم بالصواب .

*

المسألة السابعة والثلاثون

النصب على المصدر أو غيره من منصوبات الأسماء

- قرأ الحسن وقتادة : ﴿ ثُمَّ رَدَّ وَأَيُّ إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ ﴾ (١)
بالنصب (٢) ، قال النحاس : يكون مصدرا ، أو بمعنى " أعنى " (٣) وزاد
العكبري أو صفة مصدر محذوف أي " الردَّ الحقَّ " (٤) ، وزاد أبوحيان
أو أنه " صِفَةٌ قُطِعَتْ فَاَنْتَصَبَتْ عَلَى الْمَدْحِ " (٥)

-
- (١) آية ٦٢ / الأنعام .
 - (٢) مختصر شواذ القراءات ص ٣٧ و ٣٨ .
 - (٣) إعراب القرآن ج ٢ ص ٧٢ .
 - (٤) إملأ ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٤٥ .
 - (٥) البحر المحيط ج ٤ ص ١٤٩ .

وقال العكبري : وقُرئَ ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقْتَهُمْ ﴾ (١) بنصب " صدقتهم " فالنصب على المصدر ، أى : صَدَقُوا صَدَقْتَهُمْ ، أو أنه مفعول به ، أو أنه على نزع الخافض أى بصدقتهم فحذف حرف الجر فوصل الفعل . (٢)

وقال أيضا : أو يكون مفعولا له أى لصدقتهم (٣) ، وقال أبوحيان نحواً منه . (٤)

وعن ابن أبي عمير : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبًا ﴾ (٥) منون منصوب (٦) . قال الزمخشري : النصب على الحال ، أى كاذبين ويجوز أن يكون مفعولا له . (٧)

وقال العكبري : على الحال أو المصدر ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر أى " مجئاً كَذِبًا " . (٨) ، وقال أبوحيان : احتمال أن يكون مصدراً في موضع الحال أو أن يكون مفعولا من أجله . (٩)

وقرأ ابن أبي عمير : ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرًا مِنَ اللَّهِ وَفَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (١٠) بالنصب والتنوين فيها . (١١)

-
- (١) آية ١١٩ / المائدة .
(٢) إعراب الشواذ لوحة ١٢٧ .
(٣) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٣٤ .
(٤) البحر المحيط ج ٤ ص ٦٣ .
(٥) آية ١٨ / يوسف .
(٦) شواذ القراءات لوحة ١١٧ .
(٧) الكشاف ج ٢ ص ٣٠٨ .
(٨) إعراب الشواذ لوحة ١٩٥ .
(٩) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٨٩ .
(١٠) آية ١٣ / الصف .
(١١) شواذ القراءات لوحة ٢٤٢ .

قال الفراء : ولو كان " نصرًا من الله " لكان صواباً (١) ، وقال
الزمخشري : " النصب على الاختصاص ، وأعلى تنصرون نصرًا ، ويفتح لكم
فتحا ، وأعلى يوء تكم أخرى نصرًا من الله وفتحا " . (٢)
و خلاصة القول في هذه المسألة : أن كلاً من " الحق ، والصدق ،
والكذب ، والنصر " اسم معنى وقع فضلة منصوبة لعامل محذوف يُقَدَّرُ
على حسب إدراك العلاقة بين العامل والمعمول (٣) ، وبموجب القرائن
النحوية (٤) ، فلما تعددت القرائن ، وأمكن استخلاص أكثر من علاقة
بين العامل والمعمول تعددت أوجه الإعراب تبعاً لذلك . والله أعلم
بالصواب .

-
- (١) معاني القرآن ج ٣ ص ١٥٤ .
(٢) الكشاف ج ٤ ص ١٠١ وانظر البحر ج ٨ ص ٢٦٤ .
(٣) تظهر العلاقة بين العامل والمعمول من حدِّ المعمولات .
(٤) نعني بالقرائن الشروط والأحكام التي وضعها النحاة للعوامل
أو المعمولات .

سابعاً : مسائل ظرفي الزمان والمكان :

المسألة الثامنة والثلاثون

النصب على الظرفية

قرأ البزري : * إِنكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ * (١) بفتح اللام (٢) . قال العكبري : قيل النصب على الظرف (٣) . وقال أبوحيان : والنصب مذهب الكوفيين ، فيجوز عندهم " زيدٌ مُتْلِكٌ " بالنصب في مثل حالك ، فعلى قولهم يكون انتصاب " مثلهم " على المحل وهو الظرف (٤) .

وقرأ قتادة ويحيى بن يعمر : * بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ * (٥) بتنوين " مكر " ونصب " الليل ، والنهار " (٦) . قال أبو الفتح : الظرف هنا صفةٌ للحدث ، أي مكرٌ كائنٌ في الليل والنهار (٧) ، وقال الزمخشري : قرئ بالتنوين ونصب الظرفيين (٨) .

وقرأ الحسن : * وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ * (٩) بنصب " قبضته " (١٠) .

-
- (١) آية ١٤٠ / النساء .
 - (٢) شواذ القراءات لوحة ٦٥ .
 - (٣) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ١٩٨ .
 - (٤) البحر المحيط ج ٣ ص ٣٧٥ بتصرف .
 - (٥) آية ٣٣ / سبأ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٧ ص ٢٨٣ .
 - (٧) المحتسب ج ٢ ص ١٩٣ .
 - (٨) الكشاف ج ٣ ص ٢٩١ .
 - (٩) آية ٦٧ / الزمر .
 - (١٠) مختصر شواذ القراءات ص ١٣١ .

قال الفراء : وَلَوْ نَصَبَهَا نَاصِبٌ كَمَا تَقُولُ : شَهْرُ رَمَضَانَ انْسِلَاخَ
شَعْبَانَ ، أَيْ هَذَا فِي انْسِلَاخِ هَذَا (١) ، وَقَالَ النَّحَّاسُ : وَأَجَازُ
الْفَرَاءُ : النَّصْبُ بِمَعْنَى : فِي قَبْضَتِهِ وَهُوَ خَطَأٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، لَا يَجُوزُ ،
لَا يَقُولُونَ : زَيْدٌ قَبْضَتِكَ ، أَيْ فِي قَبْضَتِكَ ، وَلَوْ جَازَ هَذَا ، لَجَازَ
زَيْدٌ دَارَكَ أَيْ فِي دَارِكَ. (٢)

وقال الزمخشري : النَّصْبُ عَلَى تَشْبِيهِ الظَّرْفِ الْمَوْءُوتِ بِالْمِهِمِّ (٣) ،
وَقَالَ الْعَبْكِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ الظَّرْفَ هَذَا مَحْدُودٌ. (٤)

وعن الأعمش والحسن : * قَالَ مَوْعِدِكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ * (٥) بِنَصْبِ
الْمِهِمِّ (٦) ، قَالَ النَّحَّاسُ : النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ (٧) ، وَقَالَ كَذَلِكَ أَبُو الْفَتْحِ ،
وَقَالَ هُوَ كَقَوْلِنَا : قِيَامُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ : التَّقْدِيرُ : إِنْ جَازَ مَوْعِدِنَا
إِيَّاكُمْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ. (٨)

وقال الزمخشري : قَرَأَ الْحَسَنُ غَيْرَ مُطَابِقَةٍ لَهُ مَكَانًا ، وَزَمَانًا جَمِيعًا
فَبَقِيَ أَنْ يُجْعَلَ " الْمَوْعِدُ " مُصَدَّرًا بِمَعْنَى الْوَعْدِ ، وَ يُقَدَّرُ مَضَافٌ مَحذُوفٌ -
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ الْمَتَقَدِّمِ - وَيَجُوزُ أَلَّا يُقَدَّرَ مَضَافٌ مَحذُوفٌ وَيَكُونُ الْمَعْنَى :

-
- (١) معاني القرآن ج٢ ص ٤٢٥ وجواب لو محذوف تقديره لجاز .
(٢) انظر إعراب القرآن ج٤ ص ٢٢ والبحر المحيط ج٧ ص ٤٤٠ .
(٣) الكشاف ج٣ ص ٤٠٩ .
(٤) إملاء ما من به الرحمن ج٢ ص ٢١٦ .
(٥) آية ٥٩ / طه .
(٦) شواذ القراءات لوحة ١٥٢ .
(٧) إعراب القرآن ج٣ ص ٤٢ .
(٨) المحتسب ج٢ ص ٥٣ بتصرف .

اجعل بيننا وبينك وعدا لا نخلفه . نقل ملخصا . (١)

وقال العكبري : الموعد مصدر ، والظرف خير عنه ، أى : موعدكم

واقع يوم الزينة ، وهو مصدر في معنى المفعول . (٢)

وقرأ بعضهم : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَمَتَاعًا الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٣)

قال أبوحيان : فَيَتَعَوَّنُ مَتَاعًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، فانتماب الحيااة الدنيا على الظرف . (٤)

وقرأ الأعمش : ﴿ سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ ﴾ (٥) بالنصب

فيهما (٦) ، قال الفراء : لونصبت " المحيا والمات " كان وجهها تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُمْ سَوَاءً فِي مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ . (٧)

قال النحاس : يريد الفراء أنه منصوب على الوقت (٨) ، وقال

الزمخشري : جعل محياهم ومماتهم ظرفين كَمَقْدِمِ الْحَاجِّ وَخُفُوقِ النِّجْمِ . (٩)

وقال أبوحيان : تشيل الزمخشري ليس بجيد ، لأنه على حذف مضاف أى

وَقَتَّ خُفُوقِ النِّجْمِ بخلاف " محيا ، ومات ، ومقدم " ، فانها تستعمل

بالوضع مصدرا ، واسم مكان واسم زمان فلا تحتاج إلى حذف مضاف قامت هذه مقامه . (١٠)

-
- (١) انظر الكشاف ج٢ ص ٥٤١ .
(٢) إملأ ما من به الرحمن ج٢ ص ١٢٣ بتصرف .
(٣) آية ٦٠ / القصص .
(٤) انظر مختصر شوان القراءات ص ١١٣ والبحر المحيط ج٧ ص ١٢٧ .
(٥) آية ٢١ / الجاثية .
(٦) مختصر شوان القراءات ص ١٣٨ .
(٧) معاني القرآن ج٣ ص ٤٧ .
(٨) إعراب القرآن ج٤ ص ١٤٦ و ١٤٧ .
(٩) الكشاف ج٣ ص ٥١٢ بتصرف .
(١٠) البحر المحيط ج٨ ص ٤٧ و ٤٨ بتصرف .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يُمكنُ استِخْلاصُ القواعد الآتية:

- ١ - يجوز على مذهب الكوفيين نصب (مثل) على الظرفية المكانية.
- ٢ - يجوز على مذهب الكوفيين نصب " قبضة " على الظرفية ومنعـه البصريون ؛ لأنه ظرف محدود .
- ٣ - يجوز في ظرف الزمن المتصرف الواقع خبراً أن ينصب على الظرفية الزمانية .
- ٤ - محيا ومات يجوز نصبها على الظرفية الزمانية أو المكانية .

*

المسألة التاسعة والثلاثون

الاتساع في الظرف

قرأ عبد الله ومجاهد والأعمش (١) : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ ﴾ (٢)
قال الفراء : وهو وجه الكلام إذا جُعِلَ الفعلُ لِبَيِّنِ تَرْكٍ نَصْباً ، كما
قالوا : " أتاني دُونَكَ من الرجال " ، فَتَرِكَ نَصْباً ، وهو في موضع
رفع ؛ لأنه صِفَةٌ ، وَإِذَا قَالُوا : " هذا دُونَ من الرجال " رفعوه
في موضع الرفع ، وكذلك تقول : " بَيْنَ الرجلين بَيْنٌ بَعِيدٌ " ، وَبُونَ بَعِيدٌ " ،
وإذا أفردته أجرته في العربية ، وأعطيتهُ الأعراب (٣) .

(١) البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٣ .

(٢) آية ٩٤ / الأنعام .

(٣) معاني القرآن ج ١ ص ٣٤٥ و ٣٤٦ .

- وقرأ زيد بن علي : ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ (١) برفع
• أسفل (٢) ، قال الفراء : ولو وصفهم بالتسفل ، وأراد والركب أسد
تسفلًا لجاز ورفع (٣) ، وكذا نقله النحاس عنه وعن الأخفش وعن الكسائي ،
وقال العكبري : • أسفل • بالرفع خبر الركب ، وهو هوني المعنى (٥) ،
وقال أبوحيان : اتسع في الظرف فجعله نفس البتداء مجازًا . (٦)
وقرأ بعضهم : ﴿ فَتَنَّاكَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ (٧) ، قال العكبري :
و" الحياة الدنيا " نصب بالفعل المحذوف . (٨)

-
- (١) آية ٤٢ / الأنفال .
(٢) شواذ القراءات لوحة ٩٦ .
(٣) معاني القرآن ج١ ص ٤١١ .
(٤) انظر إعراب القرآن ج٢ ص ١٨٨ ومعاني الأخفش ج٢ ص ٥٤٦ .
(٥) إعراب الشواذ لوحة ١٦٦ .
(٦) البحر المحيط ج٤ ص ٥٠٠ .
(٧) آية ٦٠ / القصص .
(٨) إعراب الشواذ لوحة ٣٠٥ .

*

السؤال الرابعون

مجيء الظرف بين الإعراب والبناء

- ١- قرأ البصري : * وَإِنَّكُمْ إِذَا أَثَمْتُمْ * (١) بفتح اللام (٢) ، قال العكبري : وهو مضاف إلى السبهم ، كما بنى في قوله تعالى : * مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ * (٣) وقيل نُصِبَ عَلَى الظرف (٤) .
وقال أبوحيان : البناء مذهب البصريين . (٥)
٢- قرأ أبو طالب القاري : * وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ * (٦) بفتح النون (٧) . قال العكبري : وهو ضعيف وكان أجرى المصدر مجرى الفعل أي على حين غفلا (٨) . وقال أبوحيان : والتقدير : (٩)
على حين غفل أهلها فبناء لما أضافه إلى الجملة وهذا توجيه شذوذ .

-
- (١) آية ١٤٠ / النساء .
 - (٢) شواذ القراءات لوحة ٠٦٥ .
 - (٣) آية ٢٣ / الذاريات .
 - (٤) إملأ ما من به الرحمن ج ١ ص ١٩٨ .
 - (٥) البحر المحيط ج ٣ ص ٣٧٥ بتصريف .
 - (٦) آية ١٥ / القصص .
 - (٧) مختصر شواذ القراءات ص ١١٢ .
 - (٨) إعراب الشواذ لوحة ٣٠٢ .
 - (٩) البحر المحيط ج ٧ ص ١٠٩ .

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز على مذهب البصريين
بناء الظرف على الفتح إذا أُضِيفَ إلى مبنى ، ولا يجوز فيه ذلك مع المعرب
إلا على الشذوذ .

*

المسألة الحادية والأربعون

من أحكام إن و إذا الظرفيتين

وقرأ عاصم الجحدري : * وَكَذَلِكَ أَخَذَ رَبُّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ *^(١)
فإنَّ لِما مضى ، أى : حين أَخَذَ ، وإذا للمستقبل أى متى أَخَذَ القرى .^(٢)
وقال العكبري : " أَخَذَ " يقرأ على أنه فعل ماضٍ ، و " رَبُّكَ " فاعله
و " يقرأ " إذا ، " إذ " على أنه ظرف زمان ماضٍ يناسب " أَخَذَ
رَبُّكَ " .^(٣) وقال نحواً منه أبوحيان ، وقال : وقرأ طلحة بن مصرف " إذا "
وقال ابن أبي عبلة : هي قراءة متمكنة المعنى . نقل ملخصاً .^(٤)

وقرأ أبو عمر الدوري عن اليزيدي * خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ *^(٥) بالنصب
فيهما^(٦) ، وقرأها كذلك زيد بن علي ، والحسن ، وعيسى ، وأبو حيوة ،
وابن أبي عبلة ، وابن يقسَمَ والزعفراني .^(٧)

قال الفراء : ولو قرأ قارئ " خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ " ، يريد " إذا
وَقَعَتْ وَقَعَتْ خَافِضَةٌ لِقَوْمٍ رَافِعَةٌ لآخرين " ولكنه يقبح ، لأن العرب

(١) آية ١٠٢ / هود .

(٢) إعراب القرآن ج ٢ ص ٣٠١ .

(٣) إعراب الشواذ لوحة ١٨٩ و ١٩٠ .

(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٦١ .

(٥) آية ٣ / الواقعة .

(٦) مختصر شواذ القراءات ص ١٥٠ .

(٧) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٠٣ .

لا تقول : إذا أتيتني زائرا حتى يقولوا : إذا أتيتني فأتني زائرا ،
أو أتني زائرا (١) ، وقال النحاس : هذه القراءة شاذة متروكة (٢) ،
وقال أبو الفتح : والعامل في "إذا" محذوف ؛ لدلالة المكان عليه كأنه
قال : إذا وقعت الواقعة كذلك فآز المؤمن وخاب الكافرون ونحو ذلك ،
ويجوز أن يكون العامل "إذا" الثانية وهي قوله : إذا رجعت
الأرض رجاء (٣) خبر عن "إذا" الأولى ، ونظيره "إذا تزورني
إذا يقوم زيد" أي وقت زيارتك أي أي وقت قيام زيد . نقل ملخصا (٤)
وقال أبو حيان : وإذا جعلت هذه كلها أحوالا كان العامل في
"إذا" محذوفا يدل عليه الفحوى بتقدير : يحاسبون ونحوه . (٥)

وجملة القول في هذه المسألة أن من أحكام "إذا" و"إن" ما يلي :

١ - يجوز أن تحل "إذا" محل "إن" وهي متعلقة بالزمن
الماضي .

٢ - لا يحسن أن يقع الحال قبل مجيء جواب إذا الشرطية .

٣ - يصح أن يحذف جواب إذا الشرطية ويقدر على حسب المعنى .

٤ - يجوز أن تقع "إذا" خبرا لـ "إذا" الشرطية . (٦)

(١) معاني القرآن ج ٣ ص ١٢١ يفهم من كلامه أن النصب على الحال

يجوز بعد مجيء جواب إذا .

(٢) انظر إعراب القرآن ج ٤ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ .

(٣) آية ٤ / الواقعة .

(٤) انظر المحتسب ج ٢ ص ٣٠٧ و ٣٠٨ .

(٥) انظر البحر ج ٨ ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، بتصرف .

(٦) تقدمت هذه المسألة في مسائل المبتدأ والخبر .

المسألة الثانية والأربعون

من أدلة اسمية مع الظرفية

قرأ يحيى بن يعمر (١) : * هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي * (٢)

وقال أبو الفتح : قراءة يحيى بن يعمر وظلحة بالتنوين وكسر الميم
مِنْ " مِنْ " وهذا دليل على أن " مع " اسم وهو دخول " مِنْ " عليها ،
حكى صاحب الكتاب ، وأبو زيد ذلك عنهم : جِئْتُ مِنْ مَعِهِمْ ، أَيْ مِنْ
عندهم ، كأنه قال : هذا ذِكْرٌ مِنْ عِنْدِي ، وَمِنْ قَبْلِي ، أَيْ : جِئْتُ أَنَابَةً
كما جاء به الأنبياءُ مِنْ قَبْلِي . (٣)

وقال الزمخشري : وإدخال " مِنْ " على " مع " غريب ،
والعذر فيه أنه اسم هو ظرف نحو : قبل وبعد ، وعند ، وما أشبهه
ذلك فدخل عليه " مِنْ " كما يدخل على إخوانه (٤) ، ونقل العكبري
كلام أبي الفتح السابق بنصه . (٥)

وقال أبو حيان : ودخول " مِنْ " على " مع " نادر ، ولكنه
اسم يدل على الصحبة والاجتماع أجرى مجرى الظروف ، فدخلت عليه
مِنْ ، وَضَعَفَ هذه القراءة أبو حاتم . نقل ملخصاً . (٦)
وقال ابن هشام : " مع " اسم يدل التنوين في قولك " معاً " ودليل دخول
الجار عليه ، ودليل حكاية سيبويه . (٧)
وخلاصة القول في هذه المسألة أن من علامات اسمية " مع " الظرفية دخول

حرف الجر عليها .
مختصر شواذ القراءات ص ٩١ .

(٢) آية ٢٤ / الأنبياء .

(٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ٦١ ، وانظر الكتاب ج ١ ص ٤٢٠ ، وج ٣

ص ٢٨٧ ، ج ٤ ص ٢٢٨ وحكايته " وذهب مِنْ مَعِهِ " وذكر التنوين ،

وأنها للصحبة وهي ظرف .

(٤) الكشف ج ٢ ص ٥٦٩

(٥) انظر إعراب الشوان لوحة ٢٥٧ .

(٦) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٠٦ .

(٧) مغني اللبيب ص ٤٣٩ .

المسألة الثالثة* والاربعون

الظرفُ المؤكِّدُ بَيْنَ الإِثْمَاتِ وَالإِلْغَاءِ

قرأ الاعمش : * فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنْتَهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَانِ فِيهَا * (١)
برفع " خالدان " (٢) ، وقرأها كذلك ابن سعود وابن أبي عملة (٣) ،
وقرأها كذلك أيضا المطوعي (٤) وقرأها كذلك زيد بن علي (٥) ، قال
الفرجاء : (لا أشتبهى الرفع وإن كان يجوز ، وذلك أن الصِّفَةَ قد عادت على
النار مرتين ، والمعنى للخلود ، ومثله في الكلام مررت برجلٍ على بابي تحملا
به (٦) ، وقال الزمخشري : (" خالدان فيها " خبر أن ، وفي النار لغو ،
وكذا قال العكبري (٨) وقال أبوحيان : الظرف مُطغى وإن كان قد أُكِّدَ
بقوله " فيها " وذلك جائز على مذهب سيبويه ، ومنع ذلك أهل الكوفة ،
لأنه إذا أُكِّدَ عِنْدَهُمْ لا يُطغى ، ويجوز أن يكون " في النار " خبر ثان فلا
يكون فيه حجة على مذهب سيبويه (٩) ، وهذا الوجه هو الأول وإن شاء الله
في هذه المسألة .

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز في الظرف المؤكِّد

الالغاء على مذهب سيبويه ومن معه خلافا للكوفيين .

-
- (١) آية ١٧ / الحشر .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ١٥٤ .
 - (٣) شوان القراءات لوحة ٢٤١ .
 - (٤) إلتحاف ص ٢١٤ .
 - (٥) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٥٠ .
 - (٦) انظر معاني القرآن ج ٣ ص ١٤٦ و ١٤٧ ، وعزا القراءه إلى عبد الله .
 - (٧) الكشاف ج ٤ ص ٨٦ .
 - (٨) إعراب الشوان لوحة ٣٧٣ .
 - (٩) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٥٠ أورد جميع القراءه ما عدا المطوعي .

ثامنا : مسائل الاستثناء :

المسألة الرابعة والأربعون

الإلتباع في الاستثناء الواجب التسام

قرأ أبي والأعمش : * فَشَرُّ بَوٍّ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ * (١) بالرفع (٢)

قال الفراء : والوجه أن يُنصَبَ ما بعد إلا ، إذا كان ما قبلها لا جحد فيه . (٣)

وقال الزمخشري : وهذا من ميلهم مع المعنى ، والإعراض عن

اللفظ جانبا وهو باب جليل من علم العربية ، فلما كان معنى فَشَرُّ بَوٍّ مِنْهُ ، في معنى فلم يُطِيعُوهُ ، حَمَلَ عَلَيْهِ ، كأنه قيل فلم يطِيعُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ منهم ، ونحوه قول الفرزدق :

وَعَضَّ زَمَانٌ يَابَنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ

من المال إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مَجْلَفًا (٤)

كأنه قيل : لم يبق من المال إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مَجْلَفًا (٥) .

قال أبوحيان : فيظهر أن ارتفاعه على أنه بدل من جهة المعنى ،

وما ذهب إليه الزمخشري يدل على أنه لم يحفظ الإلتباع بعد "الموجب"

فلذلك تأوله ، ونقول : إذا تقدم الموجب جازفي الذي بعد إلا وجهان :

(١) آية ٢٤٩ / البقرة .

(٢) مختصر شواذ القراءات ص ١٥ .

(٣) معاني القرآن ج ١ ص ١٦٦ .

(٤) انظر الخصائص ج ١ ص ٩٩ وانظر المحتسب ج ١ ص ١٨٠ ، وانظر هامش ٢

وجاءت الرواية في الخصائص "إِلَّا مُسَحَّتًا" بالرفع .

(٥) الكشاف ج ١ ص ٣٠١ .

أحدهما : النصب على الاستثناء ، وهو الألفصح ، والآخر : الإتيان .
نقل ملخصاً . (١)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة في الاستثناء
التام الموجب إتيان المستثنى للمستثنى منه فيكون بدلاً منه على نحو
المعنى ، والألفصح النصب على الاستثناء .

*

المسألة الخامسة والأربعون

المستثنى بـ "الأ" بين الاتصال والانقطاع

قرأ جناح بن حبيش : * فَسَجَدُوا لِإِبْلِيسَ * (٢) بالرفع (٣)
قال العكبري : والوجه فيه أنه جعل "الأ" بمعنى : غير ، ورفع
على الوصف ، بمعنى التوكيد للضمير في "فسجدوا" (٤)

وقال أبو حيان : هو مستثنى من الضمير في "فسجدوا" وهو
مستثنى من موجب في نحو : هذه المسألة ، فيترجح النصب ، وهو استثناء
متصل عند الجمهور ، وقيل : هو استثناء منقطع وأنه أبو الجن . (٥)

وروي عن الجرمي والكسائي : * فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا
إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ * (٦) بالرفع (٧) ، قال الرمخشري : قرئ بالرفع
على البدل . (٨)

- (١) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٦٦ .
(٢) آية ٣٤ / البقرة .
(٣) مختصر شواذ القراءات ص ٤ .
(٤) إعراب شواذ القراءات لوحة ٣١ .
(٥) البحر المحيط ج ١ ص ١٥٣ .
(٦) آية ٩٨ / يونس .
(٧) مختصر شواذ القراءات ص ٥٨ .
(٨) الكشاف ج ٢ ص ٢٥٤ .

وقال العكبري : الاستثناءُ مُنْقَطِعٌ ، وقيلُ مُتَّصِلٌ ، ولو كان قد قرئ بالرفع لكانت "ءِ الآ" فيه بمنزلة "غير" فيكون صفة (١) . وقال أبوحيان : يجب فيه النصب مع انقطاع الاستثناء ، ويجوز فيه الرفع مع اتصال الاستثناء ، وقال : قال السهروى : والرفع على بدل من قرية . نقل ملخصا . (٢)

وعن ابن مسعود وزيد بن علي : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٣) بالرفع . قال الفراء : وهو استثناء على الانقطاع ما قبله ، ولو كان رفعا لكان صوابا . (٥)

وقال الزمخشري : الألفصح أن يرفع على البديل (٦) ، وقال أبوحيان : بالرفع لِعِظَ أن التحضيض تَضَمَّنَ النفي فَأُبْدِلَ كما أُبْدِلَ في صريح النفي . (٧)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن المستثنى المنفى يحتمل الاتصال أو الانقطاع في أسلوب الاستثناء التام الموجب بعد "ءِ الآ" فيه الأحكام الآتية :

- ١ - ينصب أن قُدِّرَ الاستثناء منقطعا .
- ٢ - يرجح النصب على الاتباع إن كان الاستثناء متصلا ، ويجوز إتباع

(١) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ٣٣ .

(٢) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ١٩٢ .

(٣) آية ١١٦ / هود .

(٤) شواذ القراءات لوحة ١١٥ .

(٥) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٠ .

(٦) الكشاف ج ٢ ص ٢٩٨ .

(٧) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٧٢ .

المستثنى للمستثنى منه عند غير العكبرى إذ جعل "إلا" بمعنى "غير" وتكون هي التابعة للمستثنى منه ، فيكون المستثنى نعتا لغير . وليس بالجيد .

٣ - يجوز أن يُضَمَّ التحضيض معنى النفي فيصح حينئذ الإتيان بأوالنصب في الاستثناء المتصل ويمتنع الإتيان في الاستثناء المنقطع خلافا للفرأ والزمخشري .

*

المسألة السادسة والأربعون

من أحكام المستثنى في أسلوب الاستثناء المنقطع

قرأ أبي : ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَلِيلٌ ﴾^(١) منهم ، قال أبو حيان : وهو استثناء منقطع ، لأن الكون معنى من المعاني ، والمستثنى منهم ، وتقول العرب : " قام القوم إلا أن يكون زيد " وزيد بالرفع والنصب ، فالرفع على أن يكون تاما ، والنصب على أنها ناقصة ، ولا فرق من حيث المعنى بين : قام القوم إلا زيدا ، وبين : قام القوم إلا أن يكون زيدا أو زيدا . نقل ملخصا .^(٢)

وقال أبو الفتح : ومن ذلك قراءة ابن عباس ، وسعيد بن جبير ، والضحاك بن مزاحم ، وزيد بن أسلم ، وعبد الأعلى بن عبد الله بن مسلم بن يسار ، وعطاء بن السائب ، وابن يسار ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ السُّوِّءَ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾^(٣) بفتح الظاء واللام ، قال أبو الفتح : " ظلم وظلم جميعا

(١) آية ٢٤٦ / البقرة .

(٢) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٢٥٧ .

(٣) آية ١٤٨ / النساء .

على الاستثناء المنقطع، أى : لكن من ظلم فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ أَمْرُهُ ،
وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : * وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا * (١) . وقال الزمخشري :
والتقدير : وَلَكِنَّ الظَّالِمَ رَاكِبٌ مَا لَا يُحِبُّهُ اللَّهُ فَيَجْهَرُ بِالسُّوءِ ، وَيَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ * مَنْ ظَلَمَ * مرفوعاً كأنه قيل : * لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ
إِلَّا الظَّالِمَ * على لغة من يقول : * مَا جَاءَ نِي زَيْدٍ إِلَّا عَمْرُو * بمعنى
مَا جَاءَ نِي إِلَّا عَمْرُو . (٢)

وقال أبوحيان : فيه ثلاثة تقادير : أحدها راجع إلى الجملة
السابقة وهي * لَا يُحِبُّ * قيل لكن الظالم يُحِبُّ الجهر بالسوء ،
والثاني راجع إلى فاعل الجهر : أى لَا يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ أَحَدٌ بِالسُّوءِ ،
لكن الظالم ، يجهر بالسوء ، والثالث راجع إلى متعلق الجهر الفضلة
المحذوفة ، أى أَنْ يَجْهَرَ أَحَدُكُمْ لِأَحَدٍ بِالسُّوءِ لَكِنَّ مَنْ ظَلَمَ فَاجْهَرُوا لَهُ
بِالسُّوءِ . ثم قال : والرفع على البدل لا يَصِحُّ فِي هَذَا الاستثناء
الْمُنْقَطِعِ ، لِأَنَّ الْمُنْقَطِعَ عَلَى قَسْمَيْنِ ، قَسْمٌ يُوسِّعُ فِيهِ الْبَدْلُ وَهُوَ مَا يُمَكِّنُ
تَوْجِيهَ الْعَامِلِ عَلَيْهِ ، وَمَا لَا يُوجِّهُ عَلَيْهِ الْعَامِلَ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا النِّصْبُ . نُقِلَ
مُلْخَصًا . (٣)

وقرأ ابن عمير : * مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ * (٤) ، قال
صاحب التصريح : تميمٌ تُرَجِّحُ الْرَفْعَ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْعِلْمِ بِاعْتِبَارِ

-
- (١) المحتسب ج ١ ص ٢٠٣ .
(٢) الكشف ج ١ ص ٥٧٦ .
(٣) انظر البحر المحيط ج ٣ ص ٣٨٢ وذكر لغة تميم * ما في الدار أحدٌ
وَالْأَحْمَارُ * ولغة الحجاز * وَالْأَحْمَارُ * وتتفق اللفتان فسي
نحو ما زاد المال إلا النقص * على النصب ، والآية من هذا القسم .
(٤) آية ١٥٧ / النساء .

الموضع (١) . وفي حاشية الخضري إنما يُبدلون في المنقطع إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده كما هو شأن البدل ، وعليه قراءة الرفع . (٢)

وقرأ يحيى بن وثاب : * وَمَا لِأَجْدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى * (٣)
* إِلَّا ابْتِغَاءً وَجَهْرٍ لَهُ الْاَعْلَى * (٤) برفع المستثنى (٥) .

قال الفراء : ولورفعه رافع لم يكن خطأ ، لأنك لو ألقيت " من " من النعمة لرفعت فيكون الرفع على اتباع المعنى . (٦) وتعبه النحاس ، وقال : ليس فيه إلا النصب ، ولم يذكر البصريون غيره ، لأنه استثناء ليس من الأول ، ولم يقرأ بالرفع وهو أيضا بعيد وإن كان النحويون قد أجازوه كما قال :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ
إِلَّا الْيَعَانِيَةُ وَإِلَّا الْعَيْسُ (٧)

وقال الزمخشري : وقراءة ابن وثاب على لغة من يقول : ما في الدار أحدٌ
إِلَّا حِمَارٌ ، وأنشد قول بشر بن أبي حازم :

أَضَحَتْ خَلَاءَ قَفَارًا لَا أُنَيْسَ بِهَا

إِلَّا الْجَاذِرُ وَالظَّلْمَانُ تَخْتَلِفُ (٨)

وكذا قال العكبري ، وقاله أبوحيان أيضا .

-
- (١) التصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٥٣ .
(٢) حاشية الخضري ج ١ ص ٢٠٥ وانظر شوان القراءات لوحة ٦٦ .
(٣) آية ١٩ / الليل .
(٤) آية ٢٠ / الليل .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ١٧٥ .
(٦) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٧٣ .
(٧) إعراب القرآن ج ٥ ص ٢٤٦ ، وانظر الكتاب ج ١ ص ٢٦٣ ، وشرح الفصل ج ٢ ص ٨٠ ، وشرح الأشموني ج ٢ ص ٤٠٥ .
(٨) الكشاف ج ٤ ص ٢٦٢ ، وانظر إعراب الشوان لوحة ٤٠٦ ، وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨٤ ، والديوان ص ١٣٨ والرواية فيه : " إِلَّا الْجَوَازِي " بالنصب وليس فيه شاهد على هذه الرواية .
الظلمان جمع الظليم الذكر من النعام . اللسان (ظلم) .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز في المستثنى في أسلوب الاستثناء المنقطع ثلاثة أوجه من الإعراب ، وذلك على النحو الآتي :

- ١ - إذا وقع الكون بين أداة الاستثناء والمستثنى فالاستثناء منقطع ويجوز في المستثنى الرفع على كان التامة أو النصب على كان الناقصة.
- ٢ - إذا وقع المستثنى المنقطع في أسلوب الاستثناء التام المنفي فالتسميون يرجحون فيه الإتيان والحجازيون يوجبون فيه النصب.
- ٣ - إذا تعذر تسلط العامل على المستثنى المنقطع في أسلوب الاستثناء التام المنفي فليس فيه إلا النصب على اللفتين . والله أعلم بالصواب .

*

المسألة السابعة والأربعون

نصب " غير " في أسلوب الاستثناء

قال ابن خالويه في قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (١) بنصب " غير " لغة تميم. (٢) وقرأها كذلك عيسى بن عمر واليماني (٣) ، وقرأها أيضا ابن محيصن. (٤)

(١) آية ٥٩ / الأعراف .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ٤٤ .

(٣) شوان القراءات لوحة ٨٧ .

(٤) الإتخاف ص ٢٢٦ .

قال الفراء : " وبعض بني أسد وقضاة إذا كانت " غير " في
معنى " إلا " نصبوها تم الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاء نسي
غَيْرِكَ وما أتاني أحدٌ غَيْرِكَ . وأنشدني الفضل :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ

(١) حَمَامَةٌ فِي سَحُوقِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص " (٢) .

وقال النحاس : قال الكسائي : " لا يجوز جاءني غيرك ؛ لأن

" إلا " لا يقع ها هنا . قال أبو جعفر : لا يجوز عند البصريين نصب
" غير " إذا لم يتم الكلام ، وذلك عندهم من أقبح اللفظ " (٣) .

وقال الزمخشري : " والنصب على الاستثناء بمعنى : ما لكم من

واله إلا آيات . كقولك : ما في الدار من أحدٍ إلا زيداً أو غير زيد " (٤) .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على لغة بعض بني

تميم نصب " غير " في أسلوب الاستثناء سواء أكان الاستثناء تاماً أم كان

ناقصاً .

(١) عزا المحقق البيت لأبي قيس بن الأسلت وهو في وصف الناقصة ،

ومعنى سحوق يريد شجرة طويلة ، أو قال جمع وقل أي الدوم
وإذا يبس . انظر هامش (١) ج ١ ص ٣١٨ ، وانظر شرح المفصل

لابن يعيش ج ٣ ص ٨٠ .

(٢) معاني القرآن ج ١ ص ٣٨٢ و ٣٨٣ .

(٣) انظر إعراب القرآن ج ٢ ص ١٣٤ و ١٣٥ بتصرف .

(٤) انظر الكشاف ج ٢ ص ٨٥ .

السؤال الثامنة والاربعون

حاشي • بين الاسمية والحرفية

- عن ابن سعد وأبي بن كعب : * قُلْنَ حَاشَى اللَّهِ * (١)
بالإضافة ، وعن أبي حيوة * حَاشَاءَ لِلَّهِ * بالتنوين (٢) ، قال أبو الفتح :
أما * حاشا لله * فعلى أصل اللفظة وهي حرف جر (٣) .

وقال الزمخشري : براءة الله وتنزيه الله وهي قراءة ابن سعد على إضافة

حاشا/ إضافة البراءة ومن قرأ * حاشاً لله * فنحو قولك سقياك كأنه قال : براءة
ثم قال : لله ، لبيان من يجزأ وينزّه والدليل على تنزيل حاشا منزلة
المصدر قراءة أبي السمال * حاشاً لله * بالتنوين (٤) .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز في * حاشي * أن تكون

حرف جر أو أن تكون اسماً ، وقرينة ذلك أن تجر ما بعدها ، وتتحم فيها
الاسمية إذا جاءت منونة ، أو جر الاسم بعدها باللام .

(١) آية ٥١ / يوسف .

(٢) شواذ القراءات لوحة ١١٨ .

(٣) المحتسب ج ١ ص ٣٤١ .

(٤) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٣ و ٣٠٤ وما ذهب إليه السرد هو

قوله : حق حاشا أن يكون في معنى المصدر كقولك : حاش لله ،
وحاشي لله ، كما تقول : براءة لله ، وبراءة لله ، بذلك على ذلك
دخولها على اللام حاشا لله ، ولو كانت حرفاً لم تدخل على الحرف .
وحاشا يحاشي محاشاة المصدر ، ونقص كما تنقص الأسماء مثل
غد وغدو ، ومه ومهلا ولا يكون ذلك في الحرف وكل قول سوى
ذلك باطل ، انظر المقتضب ج ٤ ص ١٩٢ وهذا يدل أن السرد
يذهب إلى اسميتها وبأبي أن تكون حرفاً . والله أعلم بالصواب .

تاسعا : مسائل الحال :

السؤال التاسع والاربعون

من أحكام الحال المفردة

قرأ يحيى بن يعمر : * وَلَا تَمَشِ فِي الْأَرْضِ مَرِحًا * (١) بكسر
الهاء (٢) ، ورويت عن يعقوب (٣) ، وقال الأخفش : " مَرِحًا وَمَرِحًا
والمكسورة أحسنهما ، لأنك لو قلت : تمشى مَرِحًا كان أحسن من تمشى
مَرِحًا ، ونقروها مفتوحة " (٤)

وقال الزمخشري : " مَرِحًا حال أى ذا مرج ، وقرئ مَرِحًا ،
وفضل الأَخْفَشُ المصدرَ على الحالِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّأَكِيدِ " (٥)

قال العكبري : " مَرِحٌ " مثل : نَصِبَ فهو اسم فاعل ، وفتح
الراء مصدر في موضع الحال " (٦) وكذا قال أبوحيان : مَرِحًا حال أى
لا تمشى متكبرا مختالا " (٧)

-
- (١) آية ٣٧ / الاسراء .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ٧٦ .
(٣) شوان القراءات لوحة ١٣٧ .
(٤) معاني القرآن ج ٢ ص ٦١٣ .
(٥) الكشاف ج ٢ ص ٤٤٩ .
(٦) أعراب الشوان لوحة ٢٢٧ .
(٧) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٧ .

وعن ابن عباس وعكرمة والضحاك : * وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ
 - وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ضِيَاءً * (١) بغير واو قبل ضياء (٢) . قال أبو الفتح :
 * ينبغي أن يكون * ضياءً * هنا حالا ، كقولك : دفعت إليك زيـدا
 مُجْتَمِعًا وَمُسَدَّدًا من أمرٍ * (٣) وقاله كذلك الزمخشري أيضا (٤) .
 وقرأ أبو عمر الدوري عن اليزيدي : * خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ * (٥) ،
 بالنصب فيها (٦) ، وقرأها كذلك * زيد بن علي والحسن ، وعيسى ، وأبو
 حيوه ، وابن أبي عملة ، وابن مقسم ، والزعفراني * (٧) .
 قال الفراء : ولو قرأ قارىء * خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ * ، يُرِيدُ : إِذَا وَقَعَتْ
 وَقَعَتْ خَافِضَةٌ لِقَوْمٍ رَافِعَةٌ لِآخَرِينَ ، ولكنه يقبح ؛ لأن العرب لا تقول : إِذَا
 أَتَيْتَنِي زَائِرًا ، حتى تقول : إِذَا أَتَيْتَنِي فَأَتَيْتَنِي زَائِرًا أَوْ أَتَيْتَنِي زَائِرًا ،
 ولكنه حَسَنٌ فِي الْوَاقِعَةِ ؛ لِأَنَّ النِّصْبَ قَبْلَهُ آيَةٌ يَحْسُنُ عَلَيْهَا السُّكُوتُ
 فَحَسَنَ الضَّمِيرُ فِي الْمُسْتَأْنَفِ * (٨) .
 وقال النحاس : * المعنى على الرفع في قول أهل التفسير
 والمحققين وكل من أجاز النصب على الحال حملة على الشذوذ فهذا يكفي
 في تركه * نقل ملخصا . (٩) .

-
- (١) آية ٤٨ / الأنبياء .
 (٢) مختصر شوان القراءات ص ١٢٧ .
 (٣) المحتسب ج ٢ ص ٦٤ بتصرف .
 (٤) الكشف ج ٢ ص ٦٤ .
 (٥) آية ٣ / الواقعة .
 (٦) مختصر شوان القراءات ص ١٥٠ .
 (٧) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٠٣ و ٢٠٤ .
 (٨) معاني القرآن ج ٣ ص ١٢١ .
 (٩) انظر أعراب القرآن ج ٤ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ .

وقال أبو الفتح : " فهذه ثلاثة أحوال أولاهنَّ الجملة (١) ومثله
مرت يزيد جالسا متكئا ضاحكا ، وان شئت أتيت بعشرة أحوالٍ إلى أضعاف
ذلك لجاز " . (٢)

وقرأ الحسن وابن أبي عملة : * لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ * (٣)
بالنصب فيهما (٤) . قال الفراء : " أي لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ فِي نَفْسِهِ
ذَلِيلًا " (٥) ، وتعبه النحاس وقال : " وأكثر النحويين لا يجوز أن تكون
الحالُ بالالفِ واللام ، غير أن يونسَ أجاز : مرت به المسكين ، وحكى
سيبويه : ادخلوا الأول فالأول ، وهي أشياء شاذة لا يجوز أن يُحْمَلَ
القرآنُ عليها " . (٦)

وقال العكبري : هو على زيادة الألف واللام ونصب على الحال ،
ويجوز أن يكون (الأذلُّ) نعتا للأعز ، أي : الأعز في نفسه الأذلُّ عند
الله " (٧) ، وقال أبو حيان : نَصَبُ الْأَذْلِ بِصُورَةِ الْمَعْرِفَةِ مَأْوَلٌ عِنْدَ
البصريين على زيادة أل " . (٨)

-
- (١) يعني به آية ٢ * لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * .
 - (٢) انظر المحتسب ج ٢ ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
 - (٣) آية ٨ / المنافقون .
 - (٤) مختصر شواذ القراءات ص ١٥٧ .
 - (٥) معاني القرآن ج ٣ ص ١٦٠ .
 - (٦) إعراب القرآن ج ٤ ص ٤٣٥ و ٤٣٦ .
 - (٧) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ٢٦٢ .
 - (٨) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٧٤ بتصريف ، وانظر الإنصاف في مسائل
الخلاص ج ١ ص ٢٥٢ ، المسألة الثانية والثلاثون .

- وجملة القول في هذه المسألة : أن من أحكام الحال ما يلي :
- ١ - الأصل في الحال أن تكون مشتقة وما خرج عن هذا الأصل فهو على تقدير محذوف أو على أنه مصدر في موضع الحال .
 - ٢ - إذا اجتمعت الحال وجواب الشرط في جملة لزم أن يتقدم جواب الشرط على الحال .
 - ٣ - الأصل في الحال أن تكون نكرة فإذا جاءت مقترنة بأل فتحمل على الشذوذ أو على تأول زيادة الألف واللام .
 - ٤ - يجوز أن تأتي الحال متعددة .

*

المسألة الخمسون

من أحكام مجيء الحال جملة فعلية

قرأ الضحاك (١) : * وَالَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَاتٌ صُدُّوهُمْ * (٢) ، وقرأها جناح بن حبيش :
" حَصْرَاتٍ " بالفين . (٣)

وقرأها الحسن ويعقوب " حَصْرَةٌ " اسم منصوب (٤) ، قال الفراء : والحال لا تكون إلا بإضمار " قد " أو بإظهارها ، وقد قرأ

(١) مختصر شوان القراءات ص ٢٨ .

(٢) آية ٩٠ / النساء .

(٣) مختصر شوان القراءات ص ٢٨ .

(٤) الإتحاف ص ١٩٣ .

الحسن البصرى " حَصْرَةٌ صُدُّوهُمْ " كَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ الْوَجْهَ " (١) قَالَ
أَبُو حِيَّانَ : " حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ " الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ
قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ اسْمًا مَضْمُونًا " (٢)

وختلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز أن تأتي الحال
جملة فعلية فعلها فعل ماض غير مصدرية بقدر على مذهب الكوفيين
(٤)
خلافًا للفراء منهم .

-
- (١) معاني القرآن ج ١ ص ٢٤٠
(٢) البحر المحيط ج ٣ ص ٣١٧
(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٢٥٢ المسألة الثانية
والثلاثون .

السؤال الحادية والخسون

تقدم الحال على عاملها الجار والمجرور

- قرأ عيسى بن عمر : * وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ * (١)
- بالنصب على الحال (٢) ، قال الفراء : * النصب على الحال ، أو القطع
والحال أجود * (٣) ، وقال أبوحيان : * استدل بهذه القراءة الأخفش
على جواز (زيدٌ قائماً في الدار) إذ أعرب السموات مبتدأ ، ويمينه الخبر
وتقدمت الحال السجور ولا حجة فيه إذ يكون والسموات معطوفاً على الأرض
ويمينه متعلق بمطويات (٤) .
- وقال صاحب التصريح : * النصب على الحال المتوسطة وفيه دليل
جواز تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور وهو قول الأخفش وسبقه
إليه الفراء وتبعه ابن مالك ، وأشار إليه في النظم بقوله :
- ن * ونذر نحو سعيد مستقراً في حجر *
والحق المنع وهو قول جمهور البصريين * (٥)
- وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على ندره أن تتقدم
الحال على عاملها الجار والمجرور خلافاً لجمهور البصريين .

- (١) آية ٦٧ / الزمر .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٣١ .
(٣) معاني القرآن ج ٢ ص ٤٢٥ . قال المحقق : كأنه يريد بالقطع أن تكون منصوبة
بفعل محذوف نحو أعنى وفي
(٤) البحر المحيط ج ٧ ص ٤٤٠ بتصرف .
(٥) شرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٨٥ .

السؤال الثامنة والخمسون

العامل في الحال في نحو (فَإِذَا هُمْ قِيَامًا يَنْظُرُونَ)

قرأ زيد بن علي : * فَإِذَا هُمْ قِيَامًا يَنْظُرُونَ * (١) بنصب
" قِيَامًا " (٢) ، قال النحاس : وأجاز الكسائي " قِيَامًا " كما تقول : " خرجت
فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا " (٣) . وقال العكبري : " هو حال فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ قِيَامًا " (٤)
جعله على التقديم والتأخير .

وقال أبو حيان : " قِيَامًا حال ، وخبر المبتدأ الظرف الذي هو
(إِذَا) الفجائية إلاَّ أَنْ يَقْدَرَ الْخَبْرُ مَحذُوفًا ، أي : فَإِذَا هُمْ مَبْعُوثُونَ
قِيَامًا ، والعامل في الحال ذلك الخبر المحذوف ، وإن كان الخبر
الظرف فالعامل في الحال هو العامل في الظرف ، وإن كانت إِذَا حرفًا
كما زعم الكوفيون فلا بد من تقدير الخبر إلاَّ أَنْ أُعْتَقِدَ أَنَّ " يَنْظُرُونَ " (٥)
هو الخبر فيكون عاملًا في الحال " . نقل ملخصًا .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن تتقدم الحال على
عاملها إذا كان فعلاً مضارعاً متصرفاً واقعاً موقع الخبر ، ومن جعل
الخبر إذا الفجائية ، فالعامل في الخبر هو العامل في الحال ، ومن ذهب
إلى حرفية إذا الفجائية وقدر الخبر محذوفاً فالعامل في الحال ذلك
الخبر المحذوف .

-
- (١) الزمر آية ٦٨ .
 - (٢) شواذ القراءات لوحة ٢١١ .
 - (٣) إعزاب القرآن ج ٤ ص ٢٢ .
 - (٤) إعزاب الشواذ لوحة ٢١١ .
 - (٥) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٤١ .

السؤال الثالثة والخسون

العامل في الحال وصاحبها

قرأ الحسن : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ
عَلَى الْكُفَّارِ وَرَحَمَاءٌ بَيْنَهُمْ ﴾ (١) بنصب "أشداء ورحماء" (٢) ، قال
النحاس : النصب على الحال (٣) ، وقال أبو الفتح : فتجعله حالا
من الضمير في "معه" لا أمرين : أحدهما : قرينه منه ، والآخر : ليكون
العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، ولو جعلته حالا من
"الذين" كان العامل في الحال غير العامل في صاحبها ، وإن كان
ذلك جائزا كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُدْبِرًا ﴾ (٤) ، إلا أن الأول
أوجه . نقل ملخصا . (٥)

وخرجه بعضهم على غير الحال . (٦)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن العامل في الحال هو
العامل في صاحبها ويجوز على خلاف الأولى ألا يكون العامل في الحال
هو العامل في صاحبها .

- (١) آية ٢٩ / الفتح .
- (٢) مختصر شواذ القراءات ص ١٤٢ والبحر المحيط ج ٨ ص ١٠٢ .
- (٣) إعراب القرآن ج ٤ ص ٢٠٥ .
- (٤) آية ٩١ / البقرة .
- (٥) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٧٦ .
- (٦) خَرَجَ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ التَّعْظِيمِ أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي .

السؤال الرابعة والخمسون

تعيين صاحب الحال

قرأ الزهري : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾ (١) بنصب " خَالِصَةٌ " (٢) ، وقرأها كذلك الأعرج وقتادة (٣) .
وقرأ سعيد بن جبير " خَالِصًا " (٤)

قال الفراء : والنصب في هذا الموضع قليل لا يكادون يقولون :
" عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا فِيهَا " ولكنه قياس (٥) . وقال النحاس : النصب على الحال
ما في المخفوض إلا " ولولا يجوز أن يكون حالا من المضمرة الذي في
" لذكورنا / لأن العامل لا يتصرف وإن كان الألف قد أجازته
في بعض كتبه . (٦)

وقال أبو الفتح في نصب " خالصة ، وخالصة " جوابان : أحدهما :
أن يكون حالا من الضمير في الظرف الجارى صلة على " ما " كقولنا :
" الذى في الدار قائما زيد " ، والآخر : أن يكون حالا من " ما " على
مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان
معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها كقولنا : " زيد قائما في الدار " ،

-
- (*) كما يجوز زيد قائما في الدار .
(١) آية ١٣٩ / الأنعام .
(٢) مختصر شواذ القراءات ص ٤١ .
(٣) شواذ القراءات لوحة ٨٢ .
(٤) مختصر شواذ القراءات ص ٤١ .
(٥) معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٨ و ٣٥٩ بتصرف .
(٦) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٠٠ .

ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في " لنا " وذلك أنه تقدم على العامل فيه وهو معنى ، وعلى صاحب الحال وهذا ليس على ما بينا ، ولا يجوز أن يكون " خالصة " حالا من الأنعام ، لأن المعنى ليس عليه ، ولِعِزَّةِ الحال من المضاف إليه . نقل ملخصا . (١)

وقال الزمخشري : ولا يجوز أن يكون حالا مُتَقَدِّمَةً ، لأنَّ المجرور لا يتقدم عليه حاله (٢) . ونقل أبوحيان كلام أبي الفتح السابق ثم قال : ويعني بقوله (على الحال من " ما ") أي : من ضمير " ما " الذي تضمنه خبر " ما " وهو " لذكورنا " ، وخبر " ما " على هذه القراءة هو " لذكورنا " . (٣)

قلت : وأبو الفتح قد صرح بأنه لا يكون الحال من " لنا " إشارة إلى ضمير " نا " في " لذكورنا " ، والظاهر أن المراد به عائِد " ما " المحذوف .

وعن زيد بن علي وابن عمير : * وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدِينَ * (٤) بالياء (٥) . قال العكبري : وهو ضعيف ، والوجه فيه أن تجعل " هم " مبتدأ ، وفي النار خبره ، و " خالدين " حالا من الضمير (٦) ، وقال أبوحيان نحواً منه . (٧)

(١) انظر المحتسب ج ١ ص ٢٣٢ و ٢٣٣ .

(٢) الكشاف ج ٢ ص ٥٥ .

(٣) البحر المحيط ج ٤ ص ٢٣١ .

(٤) آية ١٧ / التوبة .

(٥) شوان القراءات لوحة ٩٩ .

(٦) أعراب الشوان لوحة ١٧١ .

(٧) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ١٩ .

وعن ابن عياض : * وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا
زَيْنَةً * (١) بغير واو (٢) . قال أبو الفتح : " لِتَرْكَبُوهَا زَيْنَةً "
فزينة هنا حال من "ها" في " لتركبوها " (٣) . وقال الزمخشري :
أوتجعل " زينة " حالا منها (٤) . وقال العكبري : يجوز أن تكون
حالا من الخيل أو أن تكون من الضمير في " تركبوها " (٥)

وقال أبو حيان : انتصابه على الحال من الضمير في " خلقها "
أو من " لتركبوها " (٦) .

وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى غَيْرِ الْحَالِ (٧)

وعن اليماني : * وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ * (٨)
* حِكْمَةٌ بِالْفِعْلِ * (٩) بالنصب ، قال الزمخشري : هو حال من " ما "
فان قلت : إن كانت " ما " موصولة ساغ لك أن تنصب " حكمة " حالا ،
فكيف تعمل إن كانت موصوفة ، وهو الظاهر ؟

قلت : تخصصه الصفة ، فيحسن نصب الحال عنها . (١١)

وقاله كذلك أبو حيان . (١٢)

-
- (١) آية ٨ / النحل .
(٢) شواذ القراءات لوحة ٠١٣٠ .
(٣) المحتسب ج ٢ ص ٨ .
(٤) الكشاف ج ٢ ص ٢ ، ٤ .
(٥) إعراب الشواذ لوحة ٠٢١٦ .
(٦) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٧٦ .
(٧) على أنه مفعول له أي خلقها زينة لتركبوها .
(٨) آية ٤ / القمر .
(٩) آية ٥ / القمر .
(١٠) شواذ القراءات لوحة ٠٢٣٢ .
(١١) الكشاف ج ٤ ص ٣٦ .
(١٢) البحر المحيط ج ٨ ص ١٧٤ .

وقرأ الحسن : * أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْغَةِ * (١) بنصب
" بِالْغَةِ " (٢) ، وقرأها كذلك إبراهيم (٣) . قال النحاس : قال غير
الفراء : النصب على الحال من المضمرة الذي في علينا . (٤)

وقال أبو الفتح : يجوز أن تكون الحال من الضمير في " لكم " ، لأنه
خبر عن " أيمان " ففيه ضمير منه ، وإن شئت جعلته من الضمير في " علينا "
إذا جعلت " علينا " وصفا لـ " أيمان " ، لا متعلقا بنفس الأيمان ، لأن فيه
ضميرا كما يكون فيه ضمير منه إذا كان خبرا عنه ، ويجوز أن يكون حالا من
نفس " أيمان " وإن كان نكرة .

كما أجاز أبو عمرو في قوله سبحانه : * وَالْمُطَلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ
حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ * (٥) أن يكون " حقا " حالا من متاع (٦) . وقال
الزمخشري : الحال من الضمير في الظرف (٧) . وقال أبو حيان : الحال
من الضمير المستكن في " علينا " . (٨)

وجملة القول في هذه المسألة ، أن الأصل في صاحب الحال
التعريف والذكر ، لأن الحال وصف لصاحبها ، وقد جاءت الحال
من الآتي :

-
- (١) آية ٣٩ / القلم .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ١٦٠ .
 - (٣) شوان القراءات لوحة ٢٤٧ .
 - (٤) إعراب القرآن ج ٥ ص ١٤ وخرجه الفراء على المصدر وقد سبق هذا .
 - (٥) آية ٢٤٦ / البقرة .
 - (٦) المحتسب ج ٢ ص ٣٢٥ و ٣٢٦ بتصرف .
 - (٧) الكشف ج ٤ ص ١٤٦ .
 - (٨) البحر المحيط ج ٨ ص ٣١٥ .

- ١ - جاء ت الحال من عائد الصلة الستكن في شبه الجملة.
- ٢ - جاء ت الحال من عائد المبتدأ الموصول الستكن في خبره.
- ٣ - جاء ت الحال من الضمير الواقع مفعولا به أو مجرورا.
- ٤ - يجوز أن تأتي الحال من النكرة الموصوفة لتخصيصها بالوصف.
- ٥ - يقل مجيء الحال من المضاف إليه .

*

السؤال الخاصة والخسون

صاحب الحال بين التعريف والتنكير

قرأ ابن مسعود : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا
لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (١) بنصب " مصدقا " (٢) ، قال النحاس (٣) : " ويجوز
في غير القرآن نصبه على الحال ، وفي قراءة عبدالله منصوب في آل عمران
﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ (٤) .

(١) آية ٨٩ / البقرة .

(٢) مختصر شواذ القراءات ص ٨ .

(٣) إعراب القرآن ج ١ ص ٢٤٦ (ويلاحظ هنا دقة النقل والاعتماد على الرواية) .

(٤) آية ٨١ / آل عمران .

وقال العكبري : النصب على الحال من الضمير في الجار ، أو على أنه وصف النكرة فَقُرِّبَتْ من المعرفة ^(١) . وقال في شرح التصريح : يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة إذا كان مخصوصاً بوصف كقراءة إبراهيم بن أبي عجلة ، فِكْتَابٌ خُصَّصَ بالوصف بالجار والمجرور بعده ، ثم قال : ولا دليل فيه لجواز أن يكون " مُصَدِّقًا " حالا من الضمير في الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار ^(٢) . وقال أبوحيان : وَحَسَنَ مجيئها من النكرة كونها قد وُصِفَتْ بقوله " من عند الله " ^(٣) .

وقرأ ابن مسيرة : * فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ * ^(٤) بنصب " أَذِلَّةٌ وَأَعِزَّةٌ " ^(٥) . قال النحاس : يجوز النصب على الحال ، أي يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ في هذه الحال ^(٦) . وكذا قاله الزمخشري ^(٧) . وقال العكبري : صاحب الحال الضمير في قوله " يحبونه " ^(٨) . وقال أبوحيان : وجاز الحال من النكرة - يعني بقوم - إذ قُرِّبَتْ من المعرفة بوصفها ^(٩) . وهذا قول راجح ، لأن المعنى عليه .

وعن ابن أبي عجلة وابن عمير ، وزيد بن علي : * مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثًا إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * ^(١٠) بنصب " مُحَدَّثًا " ^(١١) .

-
- (١) إعراب شوان القراءات لوحة ٤٤ .
 - (٢) شرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٧٦ .
 - (٣) البحر ج ١ ص ٣٢٥ .
 - (٤) آية ٥٤ / المائدة .
 - (٥) مختصر شوان القراءات ص ٣٣ .
 - (٦) إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٧ .
 - (٧) انظر الكشاف ج ١ ص ٦٢٣ .
 - (٨) إعراب شوان القراءات لوحة ١٢٠ .
 - (٩) البحر المحيط ج ٣ ص ٥١٢ .
 - (١٠) آية ٢ / الأنبياء .
 - (١١) شوان القراءات لوحة ١٥٦ والبحر المحيط ج ٦ ص ٢٩٦ .

قال العكبري : هو حال من الضمير في " من رَبِّهِمْ " ، لأنه صِدَّةٌ لِلذِّكْرِ ، ويجوز أن يكون حالا من " ذَكَرَ " ؛ لأنه قد وُصِفَ (١) ، وقال ابن هشام " ذَكَرَ " مختصر بصفته وقد سُبِقَ بالنفي . (٢)

وعن ابن أبي عمير : * فَإِنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عِلْقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ * (٣) بنصب " مُخَلَّقَةٍ " و" غَيْرِ " (٤) . قال الفراء : يجوز النصب على الحال ، والحال تُنصَبُ في معرفة الأسماء ونكرتها كما تقول : " هَلْ مِنْ رَجُلٍ يُضْرَبُ مَجْرَدًا " ، فهذا حال وليس بنعت . (٥)

وقال أبوحيان : هو منصوب على الحال من النكرة المتقدمة ، وهو قليل ، وقاسه سيبويه (٦) . وما قال سيبويه هو : " وزعم الخليل أن " هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقًا " نصبه كصبه في المعرفة جعله حالا ولم يجعله وصفاً ، ومثل ذلك : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا " إذا جعلت السرورية في حال القيام ، وقد يجوز على هذا " فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا " وهو قول الخليل رحمه الله .

وقال أيضا : واعلم أن ما كان صِدَّةً لِلْمَعْرِفَةِ لا يكون حالا ينتصب انتصاب النكرة ، فلا يحسن أن تقول : " هَذَا زَيْدٌ الطَّوِيلُ " ، ثم قال :

-
- (١) إعراب الشوان لوحة ٢٥٧ .
(٢) مغني اللبيب ص ٥٣٧ .
(٣) آية ٥ / الحج .
(٤) شوان القراءات لوحة ١٦١ .
(٥) معاني القرآن ج ٢ ص ٢١٥ و ٢١٦ .
(٦) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٥٢ أرى أنه قصد بالقياس هنا قياس مجيء الحال من النكرة التي يَصِحُّ أن تكون مبتدأ .

تقول : هذا رَجُلٌ سَيِّدَ النَّاسِ مِنْ قَبْلِ هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقًا كُنْصَبِ هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا فَيَنْبَغِي لِمَا كَانَ حَالًا لِلْمَعْرِفَةِ أَنْ يَكُونَ حَالًا لِلنِّكْرَةِ ، فَلَيْسَ هَكَذَا ، وَلَكِنْ مَا كَانَ صِفَةً لِلنِّكْرَةِ جَازًا أَنْ يَكُونَ حَالًا لِلنِّكْرَةِ كَمَا جَازَ حَالًا لِلْمَعْرِفَةِ .
نقل ملخصاً . (١)

وضابط المسألة عند سيبويه ، كما يُفهم من كلامه أن الحال يجوز أن يكون صاحبها نكرة إذا صحح أن تقع صفة له .

وجملة القول في هذه المسألة : أن الأصل في صاحب الحال التعريف ويجوز أن تأتي الحال من النكرة المختصة بوصف أو المعتمدة على نفي أو استفهام وما جاء وصفاً للنكرة يجوز أن يأتي حالاً لها . وما كان وصفاً للمعرفة لا يصح أن يكون حالاً لها .

*

المسألة السادسة والخمسون

الجمل بعد "الأ" بين الحال والصفة

قرأ ابن أبي عملة : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (٢) بغير واو (٣) . قال النحاس : "إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ" في موضع الحال ، وفي غير القرآن يجوز حذف الواو (٤) . وقال الزمخشري : "وَلَهَا كِتَابٌ" جملة واقعة صفة لقريّة ، والقياس لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى :

- (١) انظر الكتاب ج ٢ ص ١١٢ إلى ١١٤ .
(٢) الحجر آية ٤ ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ * .
(٣) شواذ القراءات لوحة ١٢٨ .
(٤) إعراب القرآن ج ٢ ص ٣٧٧ .

* وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ * (١) وَإِنَّمَا تَوَسَّطْتَ لِتَأْكِيدِ
لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال : جَاءَ نِي زَيْدٌ عَلَيْهِ ثَوْبٌ ، وَجَاءَ نِي
زَيْدٌ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ . (٢)

وقال أبوحيان : " ولها " الواو واو الحال ، وقال بعضهم :
مقحمة زائدة وليس بشسي ، وقرأ ابن أبي عملة بإسقاطها - ثم رد قول
الزمخشري - قال : وهذا الذي قاله الزمخشري ، وَتَبِعَهُ فِيهِ أَبُو الْبَقَاءِ ،
لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ الْوَاوِ لَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ صِفَةً . وَقَدْ مَنَعُوا ذَلِكَ . نَقَلَ مُلْخَصًا . (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن الجملة الواقعة بعد " إلا "
المسبوقة باسم نكرة هي في موضع نصب حال ويجوز حذف الواو الرابطة
لاشتمالها على الضمير خلافا للزمخشري والعكبري في جعلها في موضع
الصفة ، والقياس حذف الواو على قوليهما .

-
- (١) آية ٢٠٨ / الشعراء .
(٢) الكشاف ج ٢ ص ٣٨٧ .
(٣) قال : الجملة نعت لقرية كقولك " ما لقيت رجلا إلا عالما " ، وقد
ذكرنا حال الواو في مثل هذا . انظر إملاء ما من به الرحمن ج ٢
ص ٧٢ .
(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٤٥ .

عاشرا : مسائل التمييز :

المسألة السابعة والخسون

مجي التمييز معرفة

قرأ ابن أبي عملة : ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ ﴾ (١) بالنصب (٢) ،
قال العكبري : وأجاز قوم " قَلْبَهُ " بالنصب على التمييز ، وهو
بعيد ؛ لأنه معرفة (٣) . وقال أبوحيان : والكوفيون يجيزون مجي
التمييز معرفة (٤) . وقد خَرَجَهُ آخرون على غير التمييز (٥) ، وهو
الراجح . قال الفراء :

وأجاز قوم " قَلْبَهُ " بالنصب فإن يكن حَقًّا فهو من جهة قولك :
سَفِهْتَ رَأْيَكَ وَأَثِمْتَ قَلْبَكَ . (٦)

- (١) آية ٢٨٣ / البقرة .
(٢) مختصر شواذ القراءات ص ١٨ ، وشواذ القراءات لوحة ٤٦ .
(٣) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ١٢١ .
(٤) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ .
(٥) خرجه الفراء على قولك " سَفِهْتَ رَأْيَكَ ، وَأَثِمْتَ قَلْبَكَ " .
انظر معاني القرآن ج ١ ص ١٨٨ ، وانظر الكشاف ج ١ ص ٤٠٦ ،
وخرجه بعضهم على التشبيه بالفعل به نحو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ
وَجَبَّهُ ، انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٨٨ . وقال أبوحيان :
يجوز أن ينصب على البدل من اسم وان .
(٦) قال صاحب اللسان : قال الفراء : لما حوّل الفعل عن النفس إلى
صاحبها خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السفه فيه وكان حكمه
أن يكون سَفِهَ زَيْدٌ نَفْسًا ، لِأَنَّ الْمَفْسَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً وَلَكِنَّهُ تَرَكَ عَلَى
إِضَافَتِهِ وَنَصَبَ كَنْصَبِ النِّكَرَةِ تَشْبِيهًا بِهَا . اللسان : سفه .

المسألة الثامنة والخمسون

تقدم التمييز المحول على المميز

قال أبو الفتح : ومن ذلك قراءة عكرمة * وَأَنَّهُ تَعَالَى
جَدًّا رَبُّنَا * (١) قال النصب على التمييز ، أي : تعالى رَبُّنَا جَدًّا ،
ثم قدم المميز على قولك : حَسَنَ وَجْهًا زَيْدٌ (٢) . وكذا قاله الزمخشري
أيضاً (٣) ، وقاله العكبري كذلك وَقَدَرَهُ * تَعَالَى جَدًّا رَبُّنَا * (٣)
وقال أبو حيان نحو ما تقدم وقال : الأصل * تَعَالَى جَدًّا رَبُّنَا * فالنصب
على التمييز المنقول من الفاعل (٤) .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة أن يتقدم التمييز

على الفاعل .

*

المسألة التاسعة والخمسون

مجيء تمييز العدد ثلاثة مفرداً مجروراً

قرأ الحسن : * وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ * (٥)
بفتح القاف وسكون الراء وواو خفيفة (٦) ، ووجهه أنه أضاف العدد إلى
اسم الجنس ، وإن اسم الجنس يُطلق على الواحد وعلى الجمع حسب ما تريد

-
- (١) آية ٣ / الجن .
 - (٢) المحتسب ج ٢ ص ٣٣٢ .
 - (٣) انظر الكشف ج ٤ ص ١٦٧ .
 - (٤) أعراب الشوان لوحة ٣٨٥ .
 - (٥) آية ٢٢٨ / البقرة .
 - (٦) البحر المحيط ج ٢ ص ١٨٦ .

من المعنى ، وَدَلَّ الْعَدَدُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ الْوَاحِدُ . (١)

وختلاصة القول في هذه المسألة أنه يندر أن يأتي تمييز العدد ما بين الثلاثة إلى العشرة مفردا مجرورا .

*

المسألة الستون

تمييز العدد مائة

قَرَأَ أَبِي : ﴿ وَابْتُؤُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنَةٍ ﴾ (٢) عَلَى الْوَاحِدَةِ (٣) ، قَالَ النَّحَّاسُ : " سِنَةٌ " بِمَعْنَى سِنِينَ جَاءَ عَلَى الْمَعْنَى وَالْأَصْلُ (٤) وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ : وَمِنْ قَرَأَ " مِائَةٌ " مُضَافَةً إِلَى " الْجَمْعِ " أَوْ قَعِ الْجَمْعِ مَوْقِعَ الْمَفْرُودِ ، وَأَنْحَى أَبُو حَاتِمٍ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَالْمَشْهُورُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَفْرُودِ كَقِرَاءَةِ أَبِي . نَقَلَ مُلْخَصًا . (٥)

وختلاصة القول في هذه المسألة : أنه ورد تمييز العدد مائة على

الأصل والقاعدة .

-
- (١) البحر المحيط ج ٢ ص ١٨٧ .
(٢) آية ٢٥ / الكهف .
(٣) مختصر شواذ القراءات ص ٧٩ وشواذ القراءات لوحة ١٤٠ .
(٤) أعراب القرآن ج ٢ ص ٤٥٣ و ٤٥٤ وما قاله إن " ثلاث مائة " سنين " بعيد في العربية يجب أن نتوقى القراءة به ، لأن كلام العرب " ثلاث مائة سنة " وليس له هذا ، لأن القراءة متواترة وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف . انظر الإتحاف ص ٢٨٩ .
(٥) انظر البحر ج ٦ ص ١١٧ .

الحادية عشرة : مسائل العدد :

المسألة الحادية والستون

تاء التانيث اللاحقة للعدد بين الحذف والإثبات

قرأ ابن عباس : * يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
وَعَشْرَ لَيَالٍ * (١) بزيادة " ليال " (٢) . قال أبو حيان " وعشرا " .
معناه : " عَشْرَ لَيَالٍ " ؛ ولذلك حَذَفَ التاء ، وهي قراءة ابن عباس ،
وقال : إذا كان المعدود مذكرا وحذفته فلك فيه وجهان : أحدهما :
وهو الأصل أن يَبْقَى العدد على ما كان عليه لولم يُحذف المعدود ،
قالوا : وهو الفصح . ويجوز أن تُحذف منه كله تاء التانيث ، حكى
الكسائي عن أبي الجراح : صُفنا من الشهر خمسا . فجاؤ قوليه
" عشرا " على أحد الجائزين . انتهى ملخصا . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز في تاء التانيث

اللاحقة للعدد وجهان إذا حذف المعدود :

الوجه الأول : أن تعامل العدد على حسب قواعد المعدود ولو

كان موجودا وهو الراجح .

والوجه الآخر : أن تحذف التاء من العدد مطلقا وهو جائز .

(١) آية ٢٣٤ / البقرة .

(٢) شواذ القراءات لوجهة . ٤٠ .

(٣) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٢٢٣ .

المسألة الثمانية والستون

أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة لا تضاف إلى الأوصاف

قرأ أبو زرعة بن عمرو بن جرير ، وعبد الله بن مسلم بن يسار :
* ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ * (١) بتنوين "أَرْبَعَةٍ" (٢) . قال
النحاس : وفيه ثلاثة أوجه ، يكون " شهداء " في موضع جر على النعت
لا "ربعة . ويكون في موضع نصب بمعنى : " ثم لم يحضروا أربعة شهداء " .
والوجه الثالث أن يكون حالا من النكرة . (٣)

وقال أبو الفتح : هذا حسن في معناه ؛ لأن أسماء العدد من
الثلاثة إلى العشرة ، لا تضاف إلى الأوصاف ، لا يقال : " عندي ثلاثة
ظرفين " إلا في ضرورة إلى إقامة الصفة مقام الموصوف ، والوجه عندي
ثلاثة ظرفين . وكذلك قوله " بأربعة شهداء " لتجرى " شهداء " على
أربعة وصفا فهذا هذا . (٤) وكذا أخرج الزمخشري على الصفة . (٥)

وقال أبو حيان : وهي قراءة فصيحة ؛ لأنه إذا اجتمع اسم العدد
والصفة كان الإتيان " أجود " من الإضافة ؛ ولذلك رجح ابن جنى هذه
القراءة على قراءة الجماعة من حيث أخذ مطلق الصفة ، وليس كذلك ،

-
- (١) آية ٤ / النور .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٠٠ وفي شوان القراءات أبو زرعة
عن ابن عمر لوحة ٠١٢٠ .
(٣) إعراب القرآن ج ٣ ص ١٢٨ .
(٤) المحتسب ج ٢ ص ١٠١ وقال : وأما قراءة الجماعة فقد استعملوا
" الشهداء " استعمال الأسماء فحسنت الإضافة .

لأن الصفة إذا جرت مجرى الأسماء وياشرتها العوامل جرت في العدد وفي غيره مجرى الأسماء ، فالإضافة على هذا أفصح من التنوين والإتباع .
وإذا نُونَتْ فشهداء بدل ، إذ هو وصف جرى مجرى الأسماء ، أو صفة حقيقية ، ويضعف قول من قال : إنه حال أو تمييز . نقل ملخصاً . (١)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة لا تُضاف إلى الأوصاف في غير ضرورة إلا أن تجرى الصفة مجرى الأسماء وتباشرها العوامل فالإضافة على هذا أفصح من الإتباع (٢) . والله أعلم بالصواب .

*

المسألة الثالثة والستون

ضم آخر الجزء الأول من الأعداد المركبة

قرأ ابن عباس وابن قطيب : * عَلِيهَا تِسْعَةٌ عَشْرٌ * (٣) بضم التاء ، قال ابن خالويه : قال أبو حاتم : والصواب " تِسْعَةٌ عَشْرٌ " (٤) ، وزاد أبو حيان : أنس بن مالك ، وإبراهيم بن قتة (٥) .

قال أبو الفتح : أما " تِسْعَةٌ عَشْرٌ " بضم هاء تسعة فلا تـ وإن لم يكن مركباً فإن العطف فيه واجبٌ لتكميل العدد وأما

- (١) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٣١ وتَعَقَّبَ أَبِي حِيَانَ لَأَبِي الْفَتْحِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، فَأَبُو الْفَتْحِ : عِلْلٌ لِلْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ وَإِسْتِحْسَانِهِ لَهَا وَعِلْلٌ أَيْضًا لِقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ وَقَوْتِهَا .
- (٢) يعني أنه لو حذفت العدد وقامت صفته مقامه لاستقام المعنى على هذا الأساس .
- (٣) آية ٣٠ المدثر .
- (٤) مختصر شواذ القراءات ص ١٦٥ .
- (٥) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٥ .

تَسْعَةٌ وَعَشْرٌ فطريقه أنه أراء "تَسْعَةٌ أَمْرٌ" بههزة كما ترى فخفف
الههزة بأن قلبها واوا خالصة في اللفظ ؛ لأنها مفتوحة وقبلها ضمة
فجرت مجرى تخفيف "جَوْن" إذا قلت : (جُون) وأما "تَسْعَةٌ
وَعَشْرٌ" فطريقه أنه فك التركيب وعطف على تسعة عشر . (كقولك تسعة
وعشرون إلا أنه حذف التنوين من تسعة لكثرة استعماله .) (١)
وقاله العكبري : "تَسْعَةٌ عَشْرٌ" هي ضمة بناء شَبَّهت بِضَمَّةِ
"قَبْلٌ وَبَعْدٌ" (٢) ، وقال أبوحيان : هي حركة بناء "عَدِلٌ وَإِلَيْهَا
عَنِ الْفَتْحِ لِتَوَالِي خَمْسِ فَتَحَاتٍ ، وَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا حَرَكَةُ إِعْرَابٍ ؛ لِأَنَّهَا
لَوْ كَانَتْ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ لَأَعْرَبَ "عَشْرٌ" . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه من الشواذ أن يُعَدَلَ

عَنِ الْفَتْحِ إِلَى الضَّمِّ فِي آخِرِ صَدْرِ الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ وَالضَّمُّ إِذَا أُنْ بُكُونِ
عِلَامَةِ إِعْرَابٍ وَإِذَا أُنْ يَكُونُ عِلَامَةً بِنَاءٍ وَلَا يَخْلُوكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ ضَعْفٍ .
(٤)

(١) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٣٩ .

(٢) إعراب الشواذ لوحة ٣٨٩ .

(٣) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٧٥ .

(٤) الضعف حين تكون حركة إعراب أنه لم يعرب الجزء الآخر من الكلمة

وفيه أيضا خروج عن المشهور . والضعف حين تكون حركة

بناء أنه ليس نحو قبل وبعد في أحكام الإضافة أو عدمها ، وأن

الحركة لا تنوب عن الحركة لتوالي الحركات وإنما تُحذف .

الفصل الرابع :

أثر الفترات الشاذة في دراسة شبه الجملة
وما يلحق بها من أحكام .

الفصل الرابع

أثر القراءات الشاذة في دراسة شبه الجملة
وما يلحق بها من أحكام
وفيه ست وعشرون مسألة

ويشتمل على المسائل الآتية :

أولا : مسائل حروف الجر .

ثانيا : مسائل الإضافة .

أولا : مسائل حروف الجر :

المسألة الأولى

من معاني الباء

قرأ ابن مسعود : * حَقِيقٌ بِأَنْ لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ * (١)
بالباء مكان على (٢) . قال الفراء : العرب تجعل الباء في موضع "على"
يقولون : رميت على القوس وبالقوس ، وجئت على حالٍ حسنةٍ ، وبحالٍ
حسنةٍ (٣) ، وقال الزمخشري : وفي المهشورة إشكال (٤) - يعني
القراءة المتواترة .

وقال أبوحيان : قال أبو الحسن ، والفراء ، والفارسي "على" بمعنى
الباء ويشهد لهذا التوجيه قراءة أبي ، وقال الأخفش : وليس ذلك
بالمطرد . (٥) وقال نحوا منه صاحب شرح التصريح . (٦)

وقرأ ابن مسعود : * يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ بِهَا * (٧)
بالباء مكان "عن" (٨) . وعزا أبو الفتح القراءة إلى ابن عباس وقال :
ذهب أبو الحسن إلى أن تقديره "يَسْأَلُونَكَ عَنْهَا كَأَنَّكَ حَفِيٌّ بِهَا" فأخبر
"عن" وحذف الجار والمجرور ؛ للدلالة عليه ، فهذا الذي قدره أبو
الحسن قد أظهره ابن عباس ، وحذف "عنها" ؛ لدلالة الحال عليها .
نقل ملخصا والأولى أن الباء ترد بمعنى "عن" كما ذكره العكبري . (٩)

-
- (١) الأعراف / ١٠٥
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ٤٥٥ .
 - (٣) معاني القرآن ج ١ ص ٣٨٦ .
 - (٤) الكشف ج ٢ ص ١٠٠ .
 - (٥) البحر المحيط ج ٤ ص ٣٥٥ .
 - (٦) انظر شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٥ .
 - (٧) آية ١٨٢ / الأعراف .
 - (٨) مختصر شوان القراءات ص ٤٧ وشوان القراءات لوحة ٩٢ .
 - (٩) المحتسب ج ١ ص ٢٦٩ انظر إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٩٠ .

وعن علي ، وابن عباس ، وعكرمة ، وزيد بن علي ، وجعفر بن محمد :
* يَحْفَظُونَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ * (١) بالباء مكان * مِنْ * (٢) ، قال أبو حيان :
قيل : مِنْ * للسبب ، ويكون معناها ومعنى الباء سواء * أبي * يحفظونه
بأمر الله * وقراءة علي ومن معه تؤيد تأويل السببية في * مِنْ * (٣)

وقرأ ابن الزبير ، وابن عباس ، والفضل بن عباس ، وعبد الله بن يزيد ،
وعكرمة ، وقتادة : * وَأَنْزَلْنَا بِالْمُصْرَاتِ مَاءً شَجَاجًا * (٤)
بالباء مكان * مِنْ * أيضا (٥) ، قال أبو الفتح : إذا أنزل فيها فقد
أنزل بها ، كقولهم : أعطيت من يدي درهما ، ويدي درهما ، والمعنى
واحد (٦) . وقال الزمخشري : فيه وجهان ، أن تزد الرياح والآخر
كقول أبي الفتح المتقدم . (٧)

وعن معاذ بن جبل ، وأحمد بن حنبل : * وَبِاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ
أَصْنَامَكُمْ * (٨) بالباء مكان التاء (٩) . قال الزمخشري : فان قلت :
ما الفرق بين الباء والتاء . قلت : إن الباء هي الأصل (١٠) ، وكذا قاله
العكبري . (١١) وقال أبو حيان : إنما كانت الباء أصلا ؛ لأنها أوسع
حروف القسم إذ تدخل على الظاهر والمضمر ، ويصحُ بفعل القسم معها
ويحذف . والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيئا منها أصلا لآخر . نقل ملخصا .

-
- (١) آية ١١ / الرعد .
 - (٢) شواذ القراءات لوهة ١٢٣ ، ولوهة ١٢٤ .
 - (٣) البحر المحيط ج ٥ ص ٣٧٢ بتصرف .
 - (٤) النبا آية ١٤ .
 - (٥) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٤٧ و ٣٤٨ .
 - (٦) المحتسب ج ٢ ص ٣٤٧ بتصرف .
 - (٧) انظر الكشاف ج ٤ ص ٢٠٧ .
 - (٨) آية ٥٧ / الأنبياء .
 - (٩) شواذ القراءات لوهة ١٥٨ .
 - (١٠) انظر الكشاف ج ٢ ص ٥٧٦ .
 - (١١) أعراب الشواذ لوهة ٢٥٩ .
 - (١٢) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٣٢١ و ٣٢٢ .

وقرأ أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، وأبى رحمه الله (١) :

* وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ * (٢) ، وزد أبو الفتح سعيد
ابن جبير وطلحة وقال : في هذه الباء ضربان من التقدير إن شئت
علقها بنفس " جاء ت " وإن شئت علقها بمحذوف وجعلتها حالا أي
" وجاءت سكرة الحق ومعها الموت " كقولنا : خرج بثيابه أي وثيابه
عليه (٣) . وقال الزمخشري نحواً منه (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الباء تأتي بمعنى (على وعن
ومِن) كما تأتي (للقسم وإفادة الحال) .

*

المسألة الثانية

مجيء الفاء للقسم شأن

قرأ عيسى بن عمر : * فَالْحَقِّ وَالْحَقِّ أَقُولُ * (٥) بالجر
فيها ، قال ابن خالويه : جعله قسماً ، والصواب أن يخفض الثانية ، لأن
القسم بالواو ، ولا يكون بالفاء (٦) .

(٧)
وقرأها كذلك الحسن وعبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر .
قال الزمخشري : على أن الأول مُقْسَمٌ بِهِ قد أُضْمِرَ حَرْفُ قَسَمِهِ . (٨)

-
- (١) مختصر شوان القراءات ص ١٤٤ .
(٢) آية ١٩ / ق .
(٣) المحتسب ج ٢ ص ٢٨٣ بتصرف .
(٤) انظر الكشاف ج ٤ ص ٧ .
(٥) آية ٨٤ / ص .
(٦) مختصر شوان القراءات ص ١٣٠ وفي شوان القراءات لوحة ٢٠٩ رواه
عن مجاهد .
(٧) البحر المحيط ج ٧ ص ٤١١ .
(٨) الكشاف ج ٣ ص ٣٨٤ .

وقال العكبري : قيل الفاء بمعنى الباء للقسم ، وقيل : الفاء بمعنى
واو القسم ، فيكون على تكرير القسم كقولك : " وَاللَّهِ وَاللَّهِ " (١) ، وقال
أبوحيان : يَخْرُجُ عَلَى أَنْ الْأَوَّلُ مَجْرُورٌ بِوَاوِ الْقِسْمِ مَحذُوفَةٌ وَتَقْدِيرُهُ :
" فَوَ الْحَقُّ " " وَالْحَقُّ " مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ . (٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على الشذوذ أن تأتي الفاء
بمعنى (اليا أو الواو) للقسم فتعمل الجر فيما بعدها ، ومن منعه
أضمر حرف القسم بعد الفاء .

*

المسألة الثالثة

من معاني اللام

قرأ الجحدري : * بَلْ كَذَبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ * (٣)
بكسر اللام وتخفيف الميم (٤) . قال أبو الفتح : أى : عند مجيئه
إِيَّاهُمْ كقولك : أعطيت ما سأل لطلبه ، أى : عِنْدَ طَلْبِهِ (٥) ، وقاله
كذلك ابن هشام (٦) وكذا قاله الشيخ خالد الأزهرى (٧) . وقال
الزمخشري : " ل " هي المصدرية واللام هي التي في قولهم : لخمس
خلون أى عند مجيئه إِيَّاهُمْ (٨) . وكذا قاله أبوحيان (٩) وقال العكبري :
معناه : من أجل ما جاءهم من النهي عما هم عليه . (١٠)

وجملة ما في هذه المسألة أن اللام تأتي بمعنى (عند الظرفية)

وتأتي (لإفادة السببية) .

-
- (١) إعراب الشوان لوحة ٣٤١ .
 - (٢) البحر المحيط المصدر السابق .
 - (٣) آية ٥ / ق .
 - (٤) مختصر شوان القراءات ص ١٤٤ وشوان القراءات لوحة ٢٢٨ .
 - (٥) المحتسب ج ٢ ص ٢٨٢ .
 - (٦) انظر مغني اللبيب ص ٢٨١ .
 - (٧) شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٢ .
 - (٨) الكشاف ج ٤ ص ٤ .
 - (٩) البحر المحيط ج ٨ ص ١٢١ .
 - (١٠) إعراب الشوان لوحة ٣٥٥ .

المسألة الرابعة

مِنْ معاني "مِنْ"

قرأ ابن مسعود : * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا
مِنَ الصَّادِقِينَ * (١) ب " من " مكان " مع " ورويت عن النبي صلى الله
عليه وسلم - قال صاحب اللوامح : " مِنْ " أعم مِنْ " مَعَ " ، لأن كل
من كان من قوم فهو معهم في المعنى المأمور به ولا ينمكس . ذَكَرَهُ
أبوحيان . (٢)

وقرأ عبدالله : * يُخْرِجُ الْخَبَّ مِنَ السَّمَوَاتِ * (٣)
ب " مِنْ " مكان " فِي " . (٤) قال الفراء : صَلَحَتْ " فِي " مكان " مِنْ " ؛
لأنك تقول : " لَا تَخْرِجَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي فِيكُمْ مِنْكُمْ " ثم تحذف أيهما
شئت أعنى " من " و " في " فيكون المعنى قائما على حاله (٥) . ونقل
أبوحيان كلام الفراء في البحر بنصه . (٦)

و خلاصة القول في هذه المسألة أن " مِنْ " تأتي بمعنى (مع
و في) لإفادة الظرفية (٧) وهذا على خلاف المشهور فيها .

-
- (١) آية ١١٩ / التوبة .
(٢) البحر المحيط ج ٥ ص ١١١ وفي الكشاف ج ٢ ص ٢١٩ وقرئ
" من الصادقين " .
(٣) النمل آية / ٢٥ .
(٤) انظر مختصر شوان القراءات ص ١٠٩ وفيه " من السماء والأرض "
مكان " السموات " وكذا جاء في الكشاف ج ٣ ص ١٤٥ وعز القراءات
الى أبي .
(٥) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٩١ .
(٦) البحر المحيط ج ٧ ص ٦٩ .
(٧) انظر الجنى الدانى في حروف المعاني ص ٣٠٨ وانظر مغني اللبيب
ص ٤١٩ ولم يرد فيهما أن من معاني " من " أن تكون بمعنى " مع "
وهو الظاهر .

المسألة الخامسة

تناوب إلى وحتى على المعنى الواحد

- (١) قال الفراء : وفي قراءة عبد الله : * فَصَمَّتْنَاهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ *
بـ "حتى" مكان "إلى" . وحتى وإلى في الغايات مع الأسماء - سواء
وقاله كذلك النحاس. (٢)
- قال أبو حاتم : وفي حرف أبي * سَلَامٌ هِيَ إِيَّاهُ مَطْلَعِ
الْفَجْرِ * (٤) ، وقال النحاس : وهذه القراءة على التفسير ولا يجوز
لأحد أن يقرأ بها لمخالفتها السواد الأعظم. (٥)
- وخلاصة القول في هذه المسألة ، أن إلى وحتى يتعاقبان على
المعنى الواحد ، لإفادتهما انتهاء الغاية. (٦)

*

المسألة السادسة

إعادة حرف الجر بلفظه مع الظاهر والمضمر

- قرأ ابن سمود (٧) : * يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ
وَلِلظَّالِمِينَ أَعْدَاءٌ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * (٨) ، قال الفراء : مكرر اللام في
"للظالمين" وفي "لهم" وربما فعلت العرب ذلك ، أنشدني بعضهم :

- (١) آية ١٤٨ / الصافات .
(٢) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٩٣ .
(٣) إعراب القرآن ج ٣ ص ٤٤٣ .
(٤) آية ٥ / القدر .
(٥) إعراب القرآن ج ٥ ص ٢٧٠ .
(٦) انظر الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٤٢ وانظر معاني الحروف
للرمانى ص ١١٩ .
(٧) الكشف ج ٤ ص ٢٠١ .
(٨) آية ٣١ / الانسان .

أَقُولُ لَهُمَا إِذَا سَأَلْتَ طَلَقًا إِلَى الْأَمِّ تُسَارِعِينَ إِلَى فِرَاقِي

وقال : وَلَوْ وَجَّهْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (١)
(٣) ﴿ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴾ (٢) إِلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ صَوَابًا فِي الْعَرَبِيَّةِ .
وقال أبوحيان : " وللظالمين " بلام الجر هو متعلق " بأعد لهم " .
توكيدا ، ولا يجوز أن يكون من باب الاشتغال على تقدير فعل يُفَسِّرُهُ
الفعل الذي بَعْدَهُ فيكون التقدير " وأعد للظالمين أعد لهم " وهذا
مذهب الجمهور وفيه خلاف ضعيف (٤) . وقال ابن هشام : وأما القراءة
بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤء كد
مثل " إِنْ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ " ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور ؛
لأن الضمير لا يُؤَكِّدُ الظاهر ، لأن الظاهر أقوى ، ولا يكون المجرور
بدلا من المجرور بإعادة الجار ، لأن العرب لم تُبَدِّلْ مُضَمًّا مِنْ مُطَهَّرٍ
وَإِنَّمَا جَوَّزُوا ذَلِكَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ بِالْقِيَاسِ .

وقال : ويكون المتعلق محذوفا نحو " بهزيدٍ مرتت به " عند من
أجازه استدلا بقراءة بعضهم " وللظالمين أعد لهم " والأكثر يوجبون
إسقاط الجار . (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة أن يُكْرَرَ حَرْفُ
الجار بلفظه فَيَدْخُلُ عَلَى الْأَوَّلِ وَعَلَى الثَّانِي ، وَلَيْسَ لَهُمَا إِلَّا مُتَعَلِّقٌ
واحد .

-
- (١) آية ١ / النبأ .
(٢) آية ٢ / النبأ .
(٣) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٢٠ و ٢٢١ ولم أشر على قائل البيت .
(٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٢ .
(٥) مغني اللبيب ص ٥٨٢ بتصرف .

السؤال السابعة

حذف عامل الجر

رَوَى عن عمرو بن فايد ، ومورق ، وأبي نهيك : * أَنْ يَضْرِبَ
مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ * (١) بالجر . قال الرازي : سمعت " بَعُوضَةٌ "
بالجر لا أتحقق عَنّ ورد . (٢)

قال الفراء : والوجه فيه : أَنْ تجعلَ المعنَى على أَنْ اللّهُ لا يَسْتَحِي
أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَيْنَ بَعُوضَةٍ إِلَى مَا فَوْقَهَا . (٣) قال النحاس : وتقدير
الفراء إِذَا حُذِفَتْ " بَيْنَ " فعلى وجه النصب يكون " بَعُوضَةٌ " أَخَذَتْ
إِعْرَابَهَا ، وعلى وجه الجر تكون حذفت بين وَبَقِيَ عَطْفًا . (٤) وهنا
الشاهد .

وقاله كذلك العكبري ، وزاد : أو يكون الجر على تَوْهَمِ الباءِ ، لانه
يكسر وقوعها ها هنا ، كانه بَبَعُوضَةٍ . (٥)

وقرأ أبو البرهسم : * وَجَعَلُوا لِلّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ * (٦)
بالجر (٧) ، وقرأها كذلك أبو حيوة (٨) . قال الزمخشري : الجر على

-
- (١) آية ٢٦ / البقرة .
 - (٢) شوان القراءات لوحة ٢٢ .
 - (٣) معاني القرآن ج ١ ص ٢٢ .
 - (٤) إعراب القرآن ج ١ ص ٢٠٣ .
 - (٥) إعراب الشوان لوحة ٢٨ .
 - (٦) آية ١٠٠ / الأنعام .
 - (٧) مختصر شوان القراءات ص ٣٩ .
 - (٨) شوان القراءات لوحة ٨٠ .

الإضافة (١) . وكذا قاله العكبري ، وزاد : أو يكون " مِنْ الْجِنِّ " كما
قرأ ابن مسعود ، إلا أنه حذف الجار وأبقى عمله ، كما حكى عن رؤبنة
أنه قيل له : " كيف أصبحت ؟ " فقال : " خَيْرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ " أي بِخَيْرٍ ، وكما
جرت " مِنْ " مُضْمَرَةٌ ولكنه ضعيف على كل حال (٢) . وعزا أبوحيان القراءة
إلى شعيب بن أبي حمزة ، وإلى ابن قطيب ، وذكر توجيه الزمخشري
وقال : ولا يَصِحُّ معنى هذه القراءة إلا التقدير : وجعلوا شركاء
الجن لله ، وهذا معنى لا يظهر . (٣)

وقرأ عيسى بن عمر : * وَوَلَاتِ حَيْثَ مَنَاصِي * (٤) بكسر التاء ،

وجر النون (٥) ، قال الأخفش : وفي الشعر :

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَوَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا ان لَيْسَ حَيْثَ بَقَاءِ (٦)

فجر " أوان " ، وحذف وأضمر الحين ، وأضاف إلى " أوان " ، لأن " لات " لا
تكون إلا مع الحين (٧) . وقال النحاس : وهذا القول بين الخطأ ،
والتقدير عن أبي إسحاق " وَوَلَاتِ حَيْثَ أَوَانِنَا " فحذف المضاف إليه ،

(١) الكشاف ج ٢ ص ٤٠ .

(٢) إعراب الشوان لوحة ١٣٨ .

(٣) البحر المحيط ج ٤ ص ١٩٣ .

(٤) آية ٣ / ص .

(٥) البحر المحيط ج ٧ ص ٣٨٣ وشوان القراءات لوحة ٢٠٧ .

(٦) انظر : معاني الفراء ج ٢ ص ٣٩٨ ، وإعراب القرآن للنحاس

ج ٣ ص ٤٥٢ ، والكشاف ج ٣ ص ٣٥٩ ، والبحر المحيط

ج ٧ ص ٣٨٤ .

(٧) معاني القرآن للأخفش ج ٢ ص ٦٧٠ .

فوجب ألا يعرب فكسره لالتقاء الساكنين . (١)

وقال الزمخشري : وقرئ " حين مناصي " بالكسر مثله قول أبي زيد الطائي :
" طلبوا صلحنا ولات أوان " . فإن قلت : ما وجه الكسر في أوان ؟ قلت : شبهً بأن
في قوله وأنت إذ صحیح في أنه زمان قطع منه المضاف إليه و عوض التنوين ، لأن الأصل
" ولات أوان صلح " فإن قلت : فما تقول في " حين مناصي " والمضاف إليه قائم ؟
قلت : نزل قطع المضاف إليه من مناص لان أصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين
لاتحاد المضاف والمضاف إليه وجعل تنوينه/من الضمير المحذوف ثم بنى الحين لكونه
مضافا الى غير متكن . (٢) وقال العكبري : وكسر النون لغة قهني فيه " حين " ^{عوضا}
على الكسر . (٣)

وقال أبوحيان : والذي ظهر لي في هذه القراءة الشاذة ،

والبيت النادر ، إن الجر على إضمار " من " كأنه قال : لات من حين مناصي ،
ولات من أوان صلح كما جرأ بها في قولهم : " على كم جذع بيتك ؟ " ^{عوضا}
أي من جذع ، وقولهم : " ولا رجل جزاء الله خيرا " ، أي من رجل .
وقال بعضهم : ومن العرب من يخفف بلات وأنشد الفراء :

* وَلَا ت سَاعَةَ مَنَدَمِ * (٤)

ولا أحفظ صدره ، والكلام أن يُنصبَ بها ، لأنها في معنى ليس . نقل ^{عوضا}
مطخا . (٥)

وقال الرضي : " لات " حرف جر عند الكوفيين وليس بشي ، وذكر

أن الجربين المقدرة أو أنها منية . (٦)

(١) إعراب القرآن ج ٣ ص ٤٥٤ .

(٢) الكشاف ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٣) إعراب الشواذ لوحة ٣٣٨ .

(٤) مطلع البيت :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَاتِقًا مَّشْمُولَةً وَلَتَتَدَمَّنَنَّ وَلَا ت سَاعَةَ مَنَدَمِ

انظر هامش ٣٨ معاني الفراء ج ٢ ص ٣٩٧ .

(٥) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ٣٨٤ .

(٦) انظر شرح الكافية ج ١ ص ٢٧١ .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة حذف عامل الجر وإبقاء عمله سواء أكان المحذوف المضاف أم حرف الجر وأجاز الكوفيون الجريلات ونزهب الجمهور إلى إضمار العامل بعدها .

*

المسألة الثامنة

الجر على الجوار أو القسم

وعن الحسن "مختلف" فيه : * **أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ**
وَرَسُولِهِ * (١) بالجر على القسم (٢) ، قال الزمخشري : الجر على الجوار ،
وقيل : على القسم .

ويحكى أن أعرابياً سَمِعَ رجلاً يقولها فقال : **إِنَّ كَانَ اللَّهُ بَرِيئاً**
مِّنَ رَسُولِهِ فَأَنَا مِنْهُ بَرِيٌّ ، فلبَّيه الرجل إلى عمرو ، فحكى الأعرابي قراءته
فَعِنْدَهَا أَمْرٌ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَعْلَمِ الْعَرَبِيَّةِ . (٣)

وقال العكبري : **وَعَطْفُهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ كُفْرٌ وَإِنَّمَا حُمِلَ عَلَى الْقِسْمِ** ، (٤)
وقال أبوحيان : العطف على الجوار كما أنهم نعتوا وأكادوا على الجوار ،
وقيل : هي واو القسم . (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على الشذوذ أن يُجرَّ
الاسم على الجوار بعد الواو ، ومن لا يُجيزه جعل الواو للقسم .

-
- (١) آية ٣ / التوبة .
(٢) شواذ القراءات لوحة ٩٨ .
(٣) الكشاف ج ٢ ص ١٧٣ و ١٧٤ .
(٤) إعراب الشواذ لوحة ١٧٠ .
(٥) البحر المحيط ج ٥ ص ٦ .

المسألة التاسعة

الجر على التَّوَهُّمِ

قال الفراء : " ذكر الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال :

" وهم في السلاسل يسحبون " (١) فلا يجوز خفض السلاسل والخافض

مضر ، ولكن لو أن متوهما قال انما المعنى : ان أعناقهم في الاغلال

وفي السلاسل يسحبون جاز الخفض في السلاسل على هذا المذهب (٢)

وقال نحواً منه الزمخشري . (٣)

وقال أبو حيان : وهذا يسمى العطف على التَّوَهُّمِ ، وقال

ابن الأنبارى : " والخفض على هذا المعنى غير جائز لو قلت : زيد في

الدارلم يحسن أن تُضمَر في فتقول زيد الدار " ، قال أبو حيان : وهذه

المسألة لا تجوز عند البصريين ، وقرى " والسلاسل " . ولعل هذه

القراءة حطت من تأول الخفض على إضمار حرف الجر وهو تأويل شذوذ " . (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على مذهب الكوفيين

إعمال حرف الجر مضراً على تَوَهُّمِ النطق به ويستنع هذا على مذهب

البصريين .

(١) آية ٧١ / غافر .

(٢) معاني القرآن ج ٣ ص ١١٠ .

(٣) انظر الكشاف ج ٣ ص ٤٣٦ .

(٤) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٥ .

ثانيا - مسائل الإضافة :

المسألة العاشرة

أحكام قبل وبعد في باب الإضافة

قرأ أبو السمال ، والجحدري ، وعون العقيلي : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ (١) ، بالكسر والتنوين فيهما (٢) . قال الفراء : ولو أطلقتها بالعربية فنونت وفيهما معنى الإضافة فخففت في الخفض ، ونونت في النصب والرفع لكان صوابا ، قد سمع ذلك من العرب . (٣)

قال النحاس : وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة "الغلط فيها بين" ، فمنها أنه زعم أنه يجوز "من قبلٍ ومن بعدٍ" بالخفض من غير تنوين . (٤) وقال الزمخشري : قرئ بالجر من غير تقدير مضاف إليه كأنه قيل : قبلًا وبعداً .

وقال العكبري : جعلهما نكرتين غير مضافتين كسائر الأسماء ، وقرئ بكسر اللام والدا ل "من قبلٍ ومن بعدٍ" ووجهه أنه قدر المضاف إليه أي : من قبل ذلك ومن بعد ذلك . (٦) وحكى الكسائي - عن بعض بني أسد - "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ" الأول مخفوض منون ، والثاني مضموم بلا تنوين . (٧)

- (١) آية ٤ / الروم .
(٢) البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ .
(٣) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٢٠ ، ٣٢١ .
(٤) انظر إعراب القرآن ج ٢ ص ٣٢٠ وتخليطه للفراء ليس بالجيد ؛ لأن الفراء أورد ما سمع عن العرب .
(٥) الكشف ج ٣ ص ٢١٤ .
(٦) إعراب الشواذ لوحة ٣٠٨ .
(٧) انظر معاني القرآن للفراء وإعراب القرآن للنحاس ، والبحر المحيط المصادر السابقة .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن " قَبْلُ وَبَعْدُ " إِنْ قَطِعَتَا
عن الإضافة لفظاً ومعنى أُعْرِبَتَا إعرابَ الأسمِ المُتَمَكِّنِ أَمْكِنَ ، وَإِنْ قَطِعَتَا
عن الإضافة لفظاً أُعْرِبَتَا إعرابَ الأسمِ المُتَمَكِّنِ أَمْكِنَ أَيْضاً وَحُذِفَ مِنْهُمَا
التنوين ، لإرادة الإضافة ، وَإِنْ حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ وَنَوِيَ مَعْنَاهُ
مُبْنِيَةً عَلَى الضم .

*

المسألة الحادية عشرة

أحكام (قَبْلُ وَدُبْرُ) فِي بَابِ الإِضَافَةِ

قال أبو الفتح : ومن ذلك قراءة ابن يعمر ، والجارود بن أبي
سبرة بخلاف ، وابن أبي إسحاق ونوح القاري ، ورويت عن أبي رجاء
* إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدَّ مِنْ قَبْلُ * (١) ، وَقَرَأُوا * وَإِنْ كَانَ
قَمِيصُهُ قَدَّ مِنْ دُبْرٍ * (٢) ، * قَبْلُ * وَ * دُبْرُ * بثلاث ضمات
فيهما من غير تنوين قال : ينبغي أن يكونا غائبتين ، كأنه يريد
* قبله * وَ * دبره * فَلَمَّا حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ ، صَارَ المُضَافُ غَايَةً نَفْسِيَّةً
بَعْدَمَا كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ غَايَةً لَهُ ، وَوَكَّدَ البِنَاءُ أَنَّ * قَبْلُ * وَ * دُبْرُ *
يكونان ظرفين . نقل ملخصاً . (٣)

وقال الزمخشري نحواً منه . (٤)

(١) آية ٢٦ / يوسف .

(٢) آية ٢٧ / يوسف .

(٣) انظر المحتسب ج ١ ص ٣٣٨ و ٣٣٩ .

(٤) انظر الكشاف ج ٣ ص ٣١٤ .

وكذا قاله العكبري أيضا (١) . وقال أبوحيان : الأصل إعرابهما ؛
لأنَّهما اسمان متعنان وليسا بظرفين ، ونقلَ عن أبي حاتم البناء
فيهما ردى في العربية . نقلَ ملخصا (٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن (قَبْلَ وَدُبْرَ) يجوز فيهما
على قلة أن يكونا ظرفين مبنين ، فيقطعان عن الإضافة لفظا لا معنى .

*

المسألة الثانية عشرة

إضافة ظرف الزمان إلى جملة المضارع

قرأ الأعمش ، والأعرج ، وزيد بن علي ، وعيسى ، وأبو حيوة ،
وعاصم في رواية : * هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ * (٣) بفتح الميم ، (٤)
قال الأعمش : ونصب بعضهم على قوله : * هَذَا الْخَبْرُ يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ * (٥)
وقال الفراء : اجتمعت القراء على رفع * اليوم * ولو نصب لكان جائزا
على جهتين : إحداهما : أن العرب إذا أضافت اليوم أو الليلة إلى
* فَعَلَّ * أو * يَفْعَلُ * أو كلمة مجملة لا خفض فيها ، نصبوا اليوم في
موضع الخفض والرفع ، فهذا وجه ، والأخرى : كأنك قلت :

-
- (١) انظر إعراب الشوان لوحة ١٩٦ .
 - (٢) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٨ .
 - (٣) آية ٣٥ / المرسلات .
 - (٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٧ والإتحاف ص ٤٣١ وعزاها إلى المطوعي ،
وشوان القراءات لوحة ٢٥٧ .
 - (٥) معاني القرآن ج ٢ ص ٧٢٦ .

" هذا الشأنُ في يومٍ لا يَنْطِقُونَ " . والوجه الأول أجود ، والرفعُ أكثرُ في كلام العرب . نقل ملخصاً . (١)

قال النحاس : وفي نصِّه قولان : أحدهما أنه ظرف ، والآخر ذكره الفراء " يكون " يوم " مبنياً ، وهذا خطأ عند الخليل وسيبويه ؛ لأن الظروف لا تُبنى عندهما مع الفعل المستقبل ؛ لأنه " مُعَرَّبٌ " ، وإنما تُبنى مع الماضي (٢) . وذكر نحوه العكبري (٣) ، وقاله كذلك أبو حيان ، وقال أيضاً : ذكر صاحب اللوامح عن عيسى : هي لغةٌ سفلَى مضر ، أى أنهم يبنون " يوم " مع " لا " على الفتح ؛ لأنها جعلوهما كالاسم الواحد . نقل ملخصاً . (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن ظرف الزمان المضاف إلى جملة الفعل المضارع يجوز فيه على مذهب الكوفيين البناء على الفتح للإضافة أو للتركيب أن وليتسه لا النافية على لغة سفلَى مضر ويستنع البناء عند البصريين ؛ لأنه مضاف إلى مُعَرَّبٍ .

-
- (١) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٢٥ و ٢٢٦ .
(٢) إعراب القرآن ج ٢ ص ١٢١ وقال سيبويه : هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء . يضاف إليها أسماء الدهر ، وذلك قولك هذا يومٌ يقومُ زيدٌ . انظر الكتاب ج ٣ ص ١١٧ .
(٣) إعراب الشوان لوحة ٣٩٥ .
(٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٧ و ٤٠٨ .

السؤال الثالث عشرة

إضافة ابن أمّ أو ابن عمّ إلى ياء المتكلم

قرأ بعضهم : * يَا بِنَ إِمِّ * (١) بكسر الهمزة والميم ،
وحكى عيسى " يَا بِنَ أُمِّ " بفتح الياء (٢) . وروى عن الأعمش :
" يَا بِنَ إِمِّ " بكسر الهمزة وفتح الميم ، وعن اليماني بإثبات الياء (٣)
قال الفراء : كثر في الكلام فَحَذَفَتْ مِنْهُ الْيَاءُ ، ولا يكادون يحذفون
الياء إلا من الاسم المنادى يضيفه المنادى إلى نفسه إلا قولهم : يا بن
عمّ ويا بن أمّ ، وذلك أنه يكثر استعمالهما في كلامهم . (٤)
وقال العكبري : إثبات الياء هو الأصل ، ومنهم من يسكنها
تخفيفاً ، ومنهم من يفتحها على الأصل . (٥)
وخلاصة القول في هذه المسألة أن المنادى المضاف إلى مضاف أضيف
لياء المتكلم / الياء إلا إن كان " ابْنُ أُمِّ " و " ابْنُ عَمِّ " فالأكثر
الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو بالفتحة عن الألف المنقلبة عن الياء ،
ويجوز إثبات الياء على الأصل ساكنة أو مفتوحة .

(١) آية ١٥٠ / الأعراف .

(٢) مختصر شواذ القراءات ص ٤٦ .

(٣) شواذ القراءات لوحة ٩٠ .

(٤) معاني القرآن ج ١ ص ٣٩٤ .

(٥) أعراب الشواذ لوحة ١٥٦ .

المسألة الرابعة عشرة

إضافة الاسم المقصور إلى ياء المتكلم

وعن النبي صلى الله عليه وسلم وابن أبي إسحاق (١) : * فَمَنْ تَبِعَ هُدَى * (٢) ، وقرأها كذلك " أبو الطفيل ، وعاصم الجحدري ، وعيسى بن عمر الشقي " . (٣)

وقرأ ابن أبي إسحاق (٤) * يَا بَشِيرَى * (٥) ، وقرأها كذلك الجحدري وابن أبي عملة (٦) ، وشله * مَثَوَى * (٧) قال الفراء : وهذا كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة ، أنشدني القاسم بن معن :

تَرَكَوا هَوَى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهِمَ فَفَقَدْتُهُمْ وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ (٨)

وأنشدني المفضل :

يُطَوِّفُ بِي عَكَبٌ فِي مَعْدٍ وَيُطْعَنُ بِالصُّلَّةِ فِي قَيْسَا
فَإِنْ لَمْ تَشَأْ رَأَى لِي مِنْ عَكَبٍ فَلَا أُرْوِيْتَا أَبَدًا صَدَيْسَا (٩)

(١) مختصر شواذ القراءات ص ٥٥

(٢) آية ٣٨ / البقرة .

(٣) المحتسب ج ١ ص ٧٦ .

(٤) مختصر شواذ القراءات ص ٦٢ .

(٥) آية ١٩ / يوسف .

(٦) شواذ القراءات لوحة ١١٧ .

(٧) آية ٢١ / يوسف .

(٨) انظر معاني القرآن ج ٢ ص ٣٩ والمحتسب ج ١ ص ٧٦ وعزاه إلى

الهدلي وفيه " فَتُخْرِمُوا " مكان " ففقدتهم " وانظر شرح المفصل

لابن يعيش ج ٣ ص ٣٣ ، وانظر ديوان الهدليين ج ١ ص ٢٢ .

(٩) انظر معاني القرآن ج ٢ ص ٣٩ والمحتسب ج ١ ص ٧٦ و ص ٣٣٦

شرح المفضل لابن يعيش ج ٣ ص ٣٣ وانظر اللسان " عكب " ،

وعكب اللخمي صاحب سجن النعمان بن المنذر .

وقال النحاس : قلبت الألف ياء ، لأن هذه الياء يُكسّرُ ما قبلها ،
فلما لم يجز كسر الألف كان قلبها عوضاً . (١)

وقال أبو الفتح : هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم . (٢)

وقال الزمخشري : سمعت أهل السروات يقولون في دعائهم
" يا سَيِّدِي وَمَوْلَى " . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن الاسم المقصور المضاف لياء
المتكلم يجوز فيه على لغة هذيل وغيرهم قلب الألف ياء وإدغامها في
ياء الإضافة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً والألف تمنع الكسر .

*

المسألة الخامسة عشرة

إضافة المسمى إلى اسمه

قرأ ابن مسعود (٤) : * وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَالِمٌ * (٥)
وجاء عنه " وَفَوْقَ كُلِّ عَالِمٍ عَالِمٌ " بألف وبغير " ذِي " (٦) ، وقال
أبو الفتح : ومن ذلك قراءة ابن مسعود : " وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَالِمٌ " ،
وتحتل هذه القراءة ثلاثة أوجه .

(١) إعراب القرآن ج ٢ ص ٣١٩ .

(٢) المحتسب ج ١ ص ٣٣٦ .

(٣) الكشف ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٤) مختصر شواذ القراءات ص ٦٥ .

(٥) آية ٧٦ / يوسف .

(٦) شواذ القراءات - ١٢١ .

أحدها : أن تكون من باب إضافة المسمى إلى الاسم ، أى : وفوق
كَلِّ شَخْصٍ يُسَمَّى عَالِمًا عَظِيمًا ، وقد كَثُرَ عندهم إضافة المسمى إلى اسمه ومنه
قول الكميت :

يَا أَيُّكُمْ ذُو آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ نَفْسِي ظِمَاءً وَالْبَبُّ (١)

والوجه الثاني : أن يكون "عَالِمٌ" مصدرًا كالفالج والباطل ،

فكانه قال : فوق كَلِّ ذِي عَظْمٍ عَظِيمٍ ..

والوجه الثالث : أن يكون على مذهب مَنْ يَعْتَقِدُ زِيَادَةَ " ذِي "

فكانه قال " وفوق كَلِّ عَالِمٍ عَظِيمٍ " (٢) ، وهذا الذى قَدَرَهُ أَبُو الْفَتْحِ رَوَى

قراءة عن ابن مسعود .

وقال أبوحيان نحوًا من تخريج أبي الفتح . (٦)

وقرأ ابن مسعود أيضًا (٤) : * وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ

مِنْ عَذَابِ الْمُهَيَّبِينَ * (٥) ، قال الفراء (٦) * هذا ما أضيف إلى نفسه

لاختلاف الاسمين مثل قوله * وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ * (٧) ، وقوله

* وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ * (٨) .

(١) انظر المحتسب ج ١ ص ٣٤٧ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٣

ص ١٢٠

(٢) المحتسب ج ١ ص ٣٤٦ و ٣٤٧ بتصرف .

(٣) انظر البحر ج ٥ ص ٣٣٣ .

(٤) مختصر شواذ القراءات ص ١٣٨ .

(٥) آية ٣٠ / الدخان .

(٦) معاني القرآن ج ٣ ص ٤١ .

(٧) آية ١٠٩ / يوسف .

(٨) آية ٥ / البينة .

وقال النحاس : وإضافة الشيء إلى نفسه عند البصريين محال ،
والقراءة مُخَالِفَةٌ لِلِسَوَادِ ، ولو صَحَّتْ كان تقديرها : من عذاب فرعونَ
المهين ، ثم أُقِيمَ النعتُ مَقَامَ المنعوتِ (١) . وقال الزمخشري نحواً من تخريج
النحاس . (٢)

وقرأ الحسن وأبورجاء * كَهَشِيمِ الْمُحْتَظَرِ * (٣) بفتح
الظاء (٤) . قال الفراء : هو من إضافة الشيء إلى نفسه (٥) ، وقال النحاس :
تقديره كَهَشِيمِ الشيء الذي قد أُحْتَظِرَ (٦) . وقال أبو الفتح : " الْمُحْتَظَرُ"
بالفتح مصدر ، أي كهشيم الاحتظار ، وإن شئت جعلت الْمُحْتَظَرُ هنا هو
الشجر أي كهشيم الشجر المتخذة منها الحظيرة . (٧)
وقال أبو حيان : هو موضع الاحتظار ، وقيل هو مصدر . (٨)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على مذهب الكوفيين
إضافة المسمى إلى اسمه أو إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف الاسمين
وَيَتَأَوَّلُ ما ورد منه على مذهب البصريين .

*

المسألة السادسة عشرة

إضافة الموصوف إلى صفتهم

قرأ ابن أبي إسحاق ، وإبراهيم بن أبي بكر : ﴿ فِي يَوْمٍ
عَاصِفٍ ﴾ (٩) بغير تنوين (١٠) ورويت عن أبي بسزة المكي (١١) .

- (١) إعراب القرآن ج ٤ ص ١٣٢ .
- (٢) انظر الكشاف ج ٤ ص ١٣٢ .
- (٣) آية ٣١ / القمر .
- (٤) مختصر شوان القراءات ص ١٤٨ .
- (٥) معاني القرآن ج ٣ ص ١٠٨ و ١٠٩ .
- (٦) إعراب القرآن ج ٤ ص ٢٩٦ .
- (٧) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٩٩ و ٣٠٠ .
- (٨) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ١٨١ وزاد أبا حيوة وأبا السمال ، وأبا
عمر بن عبید .
- (٩) آية ١٨ / إبراهيم .
- (١٠) مختصر شوان القراءات ص ٦٨ .
- (١١) شوان القراءات لوحة ١٢٦ .

قال أبو الفتح : " الإضافة على حذف الموصوف وإقامة الصفة
مقامه ، أى في يوم رِيحٍ عَاصِفٍ ، وجاز إضافة الموصوف إلى صفة ، لأن " اليوم "
غير " العاصِفِ " في المعنى ، وإن كان إِيَاءُ في اللفظ ، لأن العاصِفَ
في الحقيقة إنما هو الريحُ لا اليوم ، وليس كذلك : هذا رَجُلٌ عَاقِلٌ ،
لأن الرجل هو العاقل في الحقيقة والشيء لا يُضَافُ إلى نفسه فهنا فرق " .
نُقِلَ ملخصاً . (١)

وقال أبو حيان : نحو من تخريج أبي الفتح . (٢)

وقرأ اليماني : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴾ (٣) ، قال
ابن خالويه : سمعت ابن الأثير يقول : معناه : بَلْ هُوَ قُرْآنٌ رَبِّ
مَجِيدٍ (٤) وكذا خَرَجَهُ الزمخشري . (٥)

ونقل أبو حيان عن ابن عطية : " ويجوز أن يكون من باب إضافة
الموصوف لصفته فيكون مدلوله مدلول التنوين " ، وهذا أولى لتوافق القراءتين .
(٦)

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة إضافة الموصوف
إلى صفة ، لاختلاف المعنى بين الموصوف والصفة ، فيكون معنى الإضافة
معنى التنوين فلا تُكْسِبُ المضافَ لا تعريفاً ولا تخصيصاً ومن منعه تأول
حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه .

-
- (١) انظر المحتسب ج ١ ص ٣٦٠ .
 - (٢) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٥ .
 - (٣) آية ٢١ / البروج .
 - (٤) مختصر شوان القراءات ص ١٧١ .
 - (٥) الكشاف ج ٤ ص ٢٤٠ .
 - (٦) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٢ .

المسألة السابعة عشرة

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

- قرأت فرقة ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مَخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ ﴾ (١)
بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (٢) . قال الفراء : وليس
قول من قال " مَخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ " ولا ﴿ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ
أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (٣) بشي ، ونحويو أهل المدينة ينشدون :
فَزَجَّجْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ (٤)
هذا باطل ، والصواب : زج القلوص أبو مزادة (٥) . وقال الزمخشري : هذا
ضعيف (٦) . وقال العكبري : الأصل " مَخْلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ " فقدم أحد
المفعولين على الآخر ، وفصل بالذي تقدمه بين المضاف والمضاف إليه . (٧)

- (١) آية ٤٧ / إبراهيم .
(٢) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٣٩ .
(٣) آية ٣٧ / الأنعام ، وهي قراءة ابن عامر ، انظر البحر المحيط
ج ٤ ص ٢٢٩ .
(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ١٩ وقال ص ٢٣ ، وهذا
ضعيف جدا لم يصح نقله عن سيبويه . وانظر الإنصاف في مسائل
الخلاف ج ٢ ص ٤٢٧ وفيه وفي شرح المفصل " بِمَزَجَةٍ " مكان
" مُتَمَكِّنًا " .
(٥) معاني القرآن ج ٢ ص ٨٢ ، ٨١ .
(٦) الكشاف ج ٢ ص ٣٨٤ .
(٧) إعراب الشوان لوحة ٢١١ .

قال ابن الأنباري : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين
المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب
البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر . (١)

والواقع أن الفراء لا يجيز الفصل ، إلا أنه نقل عن شيخه الكسائي

قائلا : زعم الكسائي : أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل
المضاف بصفة ، فيقولون : هو "ضَارِبٌ فِي غَيْرِ شَيْءٍ أَخَاهُ وَيَتَوَهَّمُونَ
إِذَا حَالُوا أَنَّهُمْ نَوَّنُوا . ويجوز عند الفراء هو ضارب في غير شيء أخيه في ضرورة الشعر . (٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على مذهب الكوفيين

غير الفراء منهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فإذا كان المضاف

من الأسماء العاطية والمضاف إليه معومه فالراجح / الكسائي الأعمال مع
الفصل عن الإضافة لِتَوَهَّمِ التَّنْوِينِ المحذوف من الوصف .

*

المسألة الثامنة عشرة

اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه

قرأ الجحدري ، وابن السميع ، وأبو حيوه (٣) * فَاَنْظُرْ
إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ تَحْسِنُ الْأَرْضَ * (٤) . قال أبو الفتح :
ذهب بالتأنيث إلى لفظ الرحمة ؛ لأن الرحمة قد يقوم مقامها أثرها ،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٦٠ ج ٢ ص ٤٢٧ .

(٢) معاني القرآن ج ١ ص ٨١ .

(٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٦٥ والبحر المحيط ج ٧ ص ١٧٩ ، وشوان

القراءات لوحة ١٩٠ .

(٤) آية ٥٠ / الروم .

فكان الغرض من ذلك انما هو هِيَ تقول : رأيتُ عليك النِّعْمَةَ ، ورأيتُ عليك أثرَ النِّعْمَةِ . نُقِلَ ملخصاً . (١)

وقال أبوحيان نحواً من كلام أبي الفتح ، قال : ومثل ذلك لا يجوز إلا إذا كان المضاف بمعنى : المضاف إليه أو من سببه ، وأما إذا كان أجنبياً فلا يجوز بحال . (٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز ان يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه إذا كان المضاف بمعنى المضاف إليه أو من سببه .

*

المسألة التاسعة عشرة

حمل المضاف على معنى " مَنْ " الموصولة

(٣) قرأ الحسن وابن أبي عملة : * إِلَّا مَنْ هُوَ صَالُ الْجَحِيمِ *
بضم اللام (٤) وروى عنهما " صَالُوا " بالواو (٥) . قال الفراء : إن كان أراد واحداً فليس بجائز (٦) . وقال النحاس : وَمِنْ أَحْسَنَ مَا قِيلَ فِيهِ مَا سَمِعْتُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ سَلِيمَانَ يَقُولُ : هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَى " مَنْ " جَمَاعَةٌ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ " صَالُونَ " فَحذفت النون للإضافة ،

(١) انظر المحتسب المصدر السابق .

(٢) انظر البحر المصدر السابق .

(٣) آية ١٦٣ / الصافات .

(٤) مختصر شوان القراءات ص ١٢٨ وشوان القراءات لوحة ٢٠٧ والإتحاف

ص ٣٧١ .

(٥) البحر المحيط المصدر السابق ، والإتحاف المصدر السابق .

(٦) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٩٤ .

وحذفت الواو واللقاء الساكنين (١) ، وكذا ذكره أبو الفتح عن قطرب (٢) وهو أحد قولي الزمخشري (٣) ، وخرجه بعضهم على القلب وبعضهم على التخفيف . (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة أن يحمل المضاف على معنى " مَنْ " الموصولة إذا وقع بعدها .

*

المسألة العشرون

بين الإضافة والصفة

قال أبو الفتح : ومن ذلك قراءة عكرمة : * كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ * (٥) ، هذه الإضافة تغيد ما تغيده الصفة ؛ لأن حور العين حور عِينٌ في المعنى ، إلا أن لفظ الصفة أوفى من لفظ الإضافة ، إذ كان المضاف والمُضاف إليه جارين مجرى المفرد ، والصفة تأتي مع الاختصاص المستفاد منها متى الزيادة المشبهة بها . نقل ملخصاً . (٦)

-
- (١) إعراب القرآن ج ٣ ص ٤٤٦ .
 - (٢) انظر المحتسب ج ٢ ص ٣٩٤ .
 - (٣) انظر الكشاف ج ٣ ص ٣٥٦ .
 - (٤) قال الفراء : إلا أن يكن عُرف فيه لغة مقلومة مثل : عاك وعنا ، وقال أبو الفتح : وكان شيخنا أبو علي يحمله على أنه حذف لام صال تخفيفاً كما حذفت لام البالية من باليت بالة وهي البالية .
المصدرين السابقين .
 - (٥) آية ٥٤ / الدخان .
 - (٦) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٦١ .

وقال العكبري : أي الحورُ نساءٌ عِينٌ^(١) ، وقال أبوحيان :
العِينُ^(٢) تقسمن إلى عِينٍ وَغَيْرِ عِينٍ .^(٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز طو قلة أن تُفيدَ
الإضافةُ ما تُفِيدُهُ الصِّفَةُ .

*

المسألة الحادية والعشرون

من أحكام الفصل بين المتضايغيين

ومن ذلك قراءة الأعمش : ﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِيٍّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾^(٤)
بِحذفِ النونِ ، قال أبو الفتح : هذا من أبعد الشان ، أعنى حذف
النون هاهنا ، وأمثلة ما يقال فيه أن يكون أراد * وما هم بضاري أحد *
ثم فصلَ بين المضافِ والمُضَافِ إليه بحرف الجر .^(٥)

وقال الزمخشري : * فان قلت : كيف يُضاف إلى أحدٍ وهو مجرور
بِـمِنْ ؟ قلت : جعل الجار جزءاً من المجرور .^(٦) وقال العكبري :
نحو من قول أبي الفتح .^(٧)

-
- (١) إعراب الشوان لوحة ٣٤٥ .
(٢) قال الضحاك : الحورُ البيضُ ، والعِينُ الكبارُ الأعين ، انظر :
إعراب القرآن للنحاس ج ٤ ص ١٣٧ .
(٣) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٠ .
(٤) البقرة آية ١٠٢ ﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِيٍّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ * .
(٥) انظر المحتسب ج ١ ص ١٠٣ ، والكشاف ج ١ ص ٣٠٢ ، وإعراب
شوان القراءات لوحة ٤٥ .
(٦) الكشاف ج ١ ص ٣٠٢ .
(٧) إعراب الشوان لوحة ٤٥ .

وقال أبوحيان : وَخَرَجَ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدِهِمَا : أَنَّهَا حُذِفَتْ

تخفيفا ، وإن كان اسمُ الفاعِلِ في صلة الألف واللام ، والوجه الآخر ، حذفها لأجل الإضافة وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور ، ثم قال : وهذا ليس بجيد ، لأنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بِشِبْهِ الجملة من ضرائر الشعر ، وأما جَعَلَ حرفِ الجرِّ جزءا من المجرور فهذا ليس بشيء أيضا ، لأنه مؤثر فيه ، وجزء الشيء لا يُؤثر في الشيء ، والأجود أنه حُذِفَ للتخفيف وله نظير في نظم العرب ونثرها ، فمن النثر :
(قَطَا قَطَا بِيضَكَ ثَنَاتَا وَبَسْطِي مَائَاتَا) يريدون ثنتان ومائتان . (١)

والخلاصة : أنه يجوز على غير قياس / النون من اسم الفاعل الدال على الجمع لغير إضافة ويلزم من هذا الحذف أن يكون على نية الإضافة وَفَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَائِفِينَ ، أو أن يكون الجار جزءا من المجرور فلا يَضُرُّ الفصل به ويجوز أن يكون الحذف للتخفيف ولا يخلو كل وجه من ضعف .

*

المسألة الثانية والعشرون

حذف التاء للإضافة

قرأ عطاء بن أبي رباح (٢) * إِلَى مَيْسَرَةٍ * (٣) ، وقرأها كذلك مجاهد (٤) . وهي بفتح الميم ، وسكون الياء ، وضم السين وفتحها ،

(١) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٣٣٢ .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ١٧ بدون تشكيل .

(٣) البقرة / ٢٨٠ " فَنِظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ " .

(٤) البحر المحيط ج ٤ ص ٣٤ .

وكسر الراء بعدها ضمير الغريم . قال الاخفش : "ميسره" ليست بجائزة ،
لانه ليس في الكلام "مفعل" ولو قرأوها "موسره" جاز ؛ لانه من
"أيسر" (١) . وقال النحاس : "ميسره" لحن لا يجوز (٢) .

وقال في المحتسب "ميسره" غريب ، وذلك أنه ليس في الاسماء
على "مفعل" بغيرتها ، لكنه بالهاء نحو "المقدرة والمقبرة" . وأما قول
الشاعر :

(٣)
أَبْلَغُ النِّعْمَانِ عَنِّي مَالِكَةٌ أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارُ

فطريقه عندنا أنه أراد "مألكة" وهي الرسالة ، غير أنه حذف الهاء ،
وهو يريد بها . . . ، وكذلك أراد هنا "ميسره" فحذف الهاء ، وحسن
ذلك شيئا أن ضمير المضاف إليه كان يكون عوضا من علم التأنيث ، وإليه
ذهب الكوفيون في قوله تعالى ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ (٤) أنه أراد
"إقامة" وصار المضاف إليه كأنه عوض من التاء (٥) .

وقال الزمخشري : "ميسره" : أي : يسار ، وقرئ بضم السين
كمقبرة ومقبرة ، ومشرقة ومشرقة ، وقرئ بهما مضافين بحذف التاء عند
الإضافة . (٦)

-
- (١) معاني القرآن ج ١ ص ٣٨٩ .
(٢) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٤٣ .
(٣) البيت لعدي بن زيد ، انظر المنصف ج ٢ ص ١٠٤ قال : جمعوا
"ملاك" على "ملاك وملاكة" وقد قدموا الهمزة على اللام
فقالوا : "مألكه ومألکه" للرسالة ، وانظر البحر المحيط ج ٢
ص ٣٤٠ .
(٤) الانبياء ٧٣ ، والنور ٣٧ .
(٥) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٤٣ الى ص ١٤٥ نقل ملخصا .
(٦) الكشاف ج ١ ص ٤٠١ .

وذكر أبوحيان هذا التخريج ثم قال : وحذف التاء لأجل

الإضافة هو مذهب الفراء وبعض المتأخرين ، وأدأهم إلى هذا التأويل
أن مفعلاً ليس في الأسماء المفردة ، فأما في الجمع فقد ذكروا ذلك (١)
قال جميل :

بَدِيْنُ الْعِزْمِيِّ لَا * إِنْ * لَا * إِنْ لَزِمْتَهُ
عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِيْنَ أَيُّ مَعْرُونَ (٢)

وقرأ معاوية بن أبي سفيان * لَأَعْدُو لَهُ عُدَّةٌ * هاء كناية.

وقرأ زربن حبيش * عِدَّةٌ * بكسر العين كناية أيضاً. (٤)

وروى عنه * عِدَّةٌ * بكسر العين والتاء ، وروى عن حرمة عن محمد بن
عبد الملك * عِدَّةٌ * بها الكناية وضم العين (٥)

قال أبو الفتح : ومن ذلك ما رواه ابن وهب عن حرمة بن عمران

أنه سمع محمد بن عبد الملك يقرأ : * لَأَعْدُو لَهُ عُدَّةٌ * قال :

المستعمل في هذا المعنى (العُدَّة) بالتاء ، ولم يمرر بنا في هذا
الموضع * العُدَّةُ * إنما العُدَّةُ البشر يخرج في الوجه ، وطريقه أن يكون
أراد * وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّتَهُ * إلا أنه حذف تاء التأنيت

(١) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٢) المحتسب ج ١ ص ١٤٤ قال يريد : " معونة " ، وانظر شواهد الشافية

ج ٤ ص ٦٩ وقد ذكر أن فيه وجهين الإفراد وهو عطي حذف
التاء ، وأنه جمع معوته وكذا أجاز الوجهين في مكرم ومالك .

وعزا ذلك إلى أبي الفتح . وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢١٢ . ولم

يذكر أبو الفتح هنا إلا الإفراد والحذف .
(٣) التوبة آية ٤٦ * وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّةٌ وَلَكِنَّ كَرِهَ اللَّهُ
أَنْبِعَاظَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ * .

(٤) مختصر شوان القراءات ص ٥٣ انظر هامش (٣) .

(٥) شوان القراءات لوحة ١٠١ .

وجعل (ها الضمير) كالعوض منها ، وهذا عندي أحسن ما ذهب إليه
الفراء في معناه وذلك أنه حذف ها الإقامة ، لإضافة الاسم إلى الصلاة. (١)

وقال العكبري * عِدَّةٌ * يقرأ بكسر العين : أي جماعة أشياء
تليق بالحال ، ويقرأ * عِدَّةٌ * بكسر العين وفتح الدال ، وضم الهاء على
أنه ضمير ، أي لا أعدوا له ما هو أصله ومادته. (٢)

وذكر أبو حيان القراءات المتقدمة وقال * عِدَّةٌ * بضم العين
من غير تاء ، أورد قول الفراء وقال : ذلك ليس بقياس ، وإنما نقف مع
مورد السماع ، ثم قال : قال صاحب اللوامح لما أضاف جعل الكناية نائبة
عن التاء فأسقطها. (٣)

والخلاصة أنه يجوز على مذهب الكوفيين حذف تاء التانيث
من المضاف إذا كان المضاف إليه اسماً ظاهراً ولذا حملوا الضمير على الظاهر ،
وجعلوا المضاف إليه كالعوض من التاء المحذوفة .

*

المسألة الثالثة والعشرون

حذف الألف من المضاف إليه في ضمير المؤنثة

قال ابن خالويه : قرأ على : * وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهَا * (٤)

(١) المحتسب ج ١ ص ٢٩٢ وحسن مذهبه بقوله : الضمير المجرور لا
يفصل بينه وبين ماجره ، والمضمر المجرور أضعف من المظهر المجرور
للطف الضمير عن قيامه بنفسه ، وليست الصلاة بضمرة فتضعف
ضعف ها (عِدَّةٌ) .

(٢) إعراب الشوان لوحة ١٧٣ .

(٣) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٨ .

(٤) هود آية ٤٢ * وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ
الآية .

قال : كان ابن امرأته ، وقرأ هاشم بن عروة * أَبْنَهُ * بفتح الهمزة من غير ألفٍ (١) . ورويت هذه القراءة عن علي ، وعروة بن الزبير ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، ورويت القراءة الأولى عن عروة (٢) .

قال النحاس : * وَنَادَى نُوْحٌ أَبْنَهُ * قراءة شاذة ، وزعم أبو حاتم أنها تجوز على أنه يريد * ابنها * ثم يُحذف الألف ، كما تقول : * ابنه * فتحذف الواو ، قال أبو جعفر : هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز على مذهب سيبويه ، لأن الألف خفيفة فلا يجوز حذفها ، والواو ثقيلة يجوز حذفها (٣) .

وقال أبو الفتح : أما * أَبْنَهُ * فانه أراد * ابنها * فحذف الألف تخفيفاً (٤) ، وقال الزمخشري نحو من هذا ثم قال : وه يُنصَرُ مذهبُ الحسن ، قال قتادة : سألت ، فقال : واللّه ما كان أبْنَهُ ، فقلت : إِنْ اللّهُ حَكَى عَنْهُ * إِنْ أَبْنِي مِنْ أَهْلِي * (٥) وأنت تقول لم يُكن أبْنَهُ ، وأهل الكتاب لا يختلفون في أنه كان ابنه ، فقال : ومن يأخذ دينه من أهل الكتاب ، واستدل بقوله * من أهلي * ولم يَقُلْ مِنِّي .

ولنسبت إلى أمّه وجهان : أحدهما : أن يكون ربيبا له كعمر ابن أبي سلمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أن يكون لِغَيْرِ رَشْدَةٍ ،

(١) مختصر شواذ القراءات ص ٦٠ .

(٢) شواذ القراءات لوحة ١١٢ .

(٣) إعراب القرآن ج ٢ ص ٤٨٤ لم ينسب هذه القراءة .

(٤) المحتسب ج ١ ص ٣٢٢ وقد عزا القراءتين إلى أصحابها ويبدو أن

الكرماني عزاها في الشواذ عنه .

(٥) هود آية ٤٥ .

وهذه غَضَاضةٌ عَصِمَتْ مِنْهَا الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. (١)

وقال أبوحيان : " ابنه " من غير ألف ، أي : " ابنها " مضافا
لضمير امرأته ، فاكتفى بالفتحة عن الألف ، وهي لغة ، وَخَطَأُ النَّحَاسِ أَبَا
حاتم في حذف هذه الألف ، وهذا عند أصحابنا ضرورة ، ولذلك لا يجوز
" يا غلام " بحذف الألف ، والاجتزاء بالفتحة عنها ، كما اجتزأ بالكسرة في
" يا غلام " عن الياء ، وأجاز ذلك الأَخْفَشُ . نقل ملخصا . (٢)

والخلاصة أنه عن الشَّاذِ حذف الألف من ضمير الغائبة
(ها) والاكتفاء عنه بالفتحة والضمير في محل جر بالإضافة والحذف
للتخفيف ، ويجوز أن يكون لغة .

*

المسألة الرابعة والعشرون

حذف المضاف وإيقاء عطية

وعن سليمان بن جمار المدني : * تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا
وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ * (٣) بجر الآخِرَةَ (٤) . قال أبو الفتح :
وجه ذلك على عزته وقلة نظيره ، أنه لما قال " تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا "

-
- (١) الكشاف ج ٢ ص ٢٧٠ وقد عزا قراءة (ابنها) إلى عليٍّ كرم
الله وجهه ، وابنه إلى محمد بن علي ، وعروة .
(٢) البحر ج ٥ ص ٢٢٦ .
(٣) آية ٦٧ / الأنفال .
(٤) شواذ القراءات لوحة ٩٨ .

فَجَرَى نِ كَرَّ العَرَضِ ، فصار كأنه أعاده ثانياً ؛ لأنه لما قال : يُرِيدُ الأَخِرَةَ
بالجر صار كأن " العَرَضَ " في اللفظ موجودٌ ولم يحذف . نقل ملخصاً .
(١)

(٢)

وقال الزمخشري : حذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه على حاله ،

وقال أبوحيان : هذا جائز فصيح وذلك إذا لم يُفصل بين المجرور وحرف
العطف ، أو فصلَ بلا نحو : " ما مِثْلُ زَيْدٍ ولا أَخِيهِ يقولان ذلك " وتقدم
المحذوف مثله لفظاً ومعنى ، وأما إذا فصلَ بينهما بغير " لا " كهذه
القراءة فهو شان قليل . (٣) ومن شواهدة :

أَكَلَّ امرئٌ تَحْسِينِ امرأً وَنارٌ تَوَقَّدَ بالليلِ نَواراً
(٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على ندرة حذف المضاف

وابتقاء عله وشرط المحذوف أن يتقدم مثله في اللفظ والمعنى .

(١) انظر المحتسب ج١ ص ٢٨١ و ٢٨٢ .

(٢) انظر الكشاف ج٢ ص ١٦٨ .

(٣) انظر البحر المحيط ج٤ ص ٥١٩ .

(٤) انظر : الكتاب ج١ ص ٦٦ وعزاه إلى أبي داود الإيادي ،

وانظر شرح المفصل لابن يعين ج٣ ص ٢٦ وقال : هو ضعيف

في القياس قليل في الاستعمال ، وانظر الكشاف ، والبحر المحيط

المصدرين السابقين .

المسألة الخامسة والعشرون

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

وقرأ الحسن والاعشر : * فَنَسَّهَا رُكُوبُهُمْ * (١) بضم
الراء (٢) وقرأها كذلك أبو البرهم (٣) وقرأها أيضا المطوعي (٤)
قال النحاس : (منعه أبو حاتم ؛ لأنه بضم الراء مصدر، والركوب ما يُركَب،
وأجازه الفراء) (٥) ، وقال أبو الفتح : (الكلام محمول على حذف المضاف،
فإن شئت كان التقدير : ذُو رُكُوبِهِمْ ، وإن شئت كان التقدير : فَمِمَّنْ
مَنَافِعِهَا رُكُوبُهُمْ والحذفان متساويان ، وذلك أن قدرته على فَعْنِ مَنَافِعِهَا
رُكُوبُهُمْ فَإِنَّ ما حذفنا من الخبر ، لأن تقديره : فركوبهم منها فهو وإن
كان مَقْدَمًا فِي اللفظ فهو مؤخر في المعنى . وإن قدرته على معنى :
فمنها ذو رُكُوبِهِمْ ، فَحَسَنٌ أيضا ، وإن كان مقدا في المعنى فإنه مؤخر
في اللفظ) نُقِلَ ملخصا (٦) ، وقاله كذلك الزمخشري (٧)

قرأ مجاهد وأبو حيوة (٨) : * قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاءٍ مِّنَ
الرُّسُلِ * (٩) ، وقرأها كذلك عكرمة ، وابن أبي عمير (١٠) . قال
أبو الفتح : هو على حذف المضاف ، أي ما كُنْتُ صَاحِبَ بَدْعٍ وَلَا مَعْرُوفَةٍ
مِنِّي البَدْعُ (١١) . وكذا خَرَجَهَا الزمخشري (١٢) ، وَخَرَجَهَا العكبري (١٣) ،
وَخَرَجَهَا أبو حيان (١٤) .

- (١) آية ٧٢/٧٢ . مختصر شوان القراءات ص ٢٦٦ .
(٢) شوان القراءات لوحة ٢٠٤ . (٤) الإتحاف ص ٣٦٧ .
(٥) إعراب القرآن ج ٣ ص ٧٠٤ ، وانظر معاني القرآن ج ٢ ص ٣٨١ قال
الفراء : ولو قرأ قارىء فيها كان ركوبهم كما تقول : منها أكلهم
وشربهم كان وجها .
(٦) انظر المحتسب ٢/٢١٦ ، ٣١٧ . (٧) انظر الكشاف ٣/٣٣٠ .

- (٨) مختصر شوان القراءات ص ١٣٩ . (٩) آية ٩/الأحقاف .
(١٠) المحتسب ٢/٢٦٤ . (١١) المصدر السابق .
(١٢) انظر الكشاف ٣/٥١٧ . (١٣) انظر إعراب الشوان ص ٣٤٧ .
(١٤) انظر البحر المحيط ٨/٥٦ .

قال أبو الفتح : ومن ذلك قراءة عكرمة : * وَأَنَّهُ تَعَالَى
جَدُّ رَبِّنَا * (١) قال : فإنه على إنكار ابن مجاهد صحيح ، وذلك أنه
أراد : تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا . فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ
مَقَامَهُ . (٢) . وكذا قاله العكبري . (٣) .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز حذف المضاف وإقامة
المضاف إليه مقامه .

المسألة السادسة والعشرون

حذف المضاف إليه ونقل إعرابه إلى المضاف

قرأ زيد بن علي : * وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ * (٤) ،
بالجر والتنوين منصرفاً (٥) ، قال العكبري : والأشبه أنه حذف المضاف
إليه أي : وَلَا أَصْفَرُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ شَيْءٍ (٦) . وكذا قال
أبوحيان كأنه نوى مضافاً إليه محذوفاً ، التقدير : وَلَا أَصْفَرُهُ وَلَا أَكْبَرُهُ
وهذا توجيه شذوذ . (٧)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه من الشان حذف المضاف

إليه ونقل إعرابه إلى المضاف .

(١) المحتسب ٣٣٢/٢ بتصريف .

(٢) آية ٣ / الجن .

(٣) إعراب الشواذ لوحة ٣٨٥ .

(٤) آية ٣ / سبأ .

(٥) شواذ القراءات لوحة ١٩٦ .

(٦) إعراب الشواذ لوحة ٣٢ .

(٧) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٥٨ .

الفصل الخامس .

أثر الفراءات الشاذة في دراسة الأسماء
العامة على الأفعال .

الفصل الخامس

أثر القراءات الشاذة في دراسة الأسماء العاطلة عمل الأفعال

وفيه عشر مسائل

ويشتمل على :

- ١ - مسائل أسماء الأفعال .
- ٢ - مسائل أعمال المصدر .
- ٣ - مسائل أعمال اسم الفاعل .

أولاً - مسائل أسماء الأفعال :

المسألة الأولى

لمحات عن " أفٍ " وما يتصل بها

قرأ شبلٌ عن أهل مكة : * فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفًّا * (١) ،
بالنصب والتنوين ، وقرأها أبو السمال " أفٌ " بالرفع من غير تنوين (٢) ،
وقرأها ابن عباس " أفٌ " و " أفٍ " بالسكون والضم والتخفيف فيهما
وعنه " أفٌ " بالفتح خفيفة .

وعن أيوب المتوكل " أفٌ " بفتح الهمزة وسكون الفاء ، وعن
ابن السميع " أفٌ " بضم الهمزة ، والفاء منونة مشددة ، وعن عمرو بن
عبيد " إِفٌ " بكسر الهمزة وفتح الفاء مشددة (٣) ، قال الأخفش :
" أفاً " لغة جعلوها مثل : تَعَسَا ، " وأفٌ لك " على الحكاية ،
والرفع قبيح ، لأنه لم يجيء باللام ، وقال بعضهم " أفٌ " كأنه أضاف
هذا القول إلى نفسه فقال : " أفى لكما " . نقل ملخصاً (٤) .

وقال أبو الفتح : فيها ثمان لغات (أفٌ ، أفٌ ، أفٌ ،
أفًا ، أفٌ ، أفٌ ، وأفٌ مالة ، وأفٌ) خفيفة ساكنة ، وأما
" أفٌ " خفيفة مفتوحة فقياسها قياس رُبٍ . نقل ملخصاً (٥) .

(١) آية ٢٣ / الاسراء .

(٢) مختصر شوان القراءات ص ٧٦ .

(٣) مختصر شوان القراءات ص ١٣٦ .

(٤) انظر معاني القرآن ج ٢ ص ٦١٠ ، ٦١١ .

(٥) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٨ .

وقال الزمخشري " أف " صوت يدل على تضجر (١) وقال
العكبري : من لم يَنَوِّنْ أراد التعريف ، ومن نَوَّنْ أراد التَّنْكِير (٢) ،
وقال أبوحيان " أف " ورد فيها أربعون لُغَةً ، قُرِيءَ بِسَبْعٍ مِنْهَا
أربع قراءات شاذة هي (أُفُّ ، أُفُّ ، أُفَّا ، أُفُّ) . نقل ملخصاً .
وخلاصة القول في هذه المسألة : أن (أف) صوت يدلُّ على
التَّضَجُّر وما ورد فيه من حركات الأولى أن تكون من قبل تَعَدُّرِ اللغات ،
لأنه صوت يدلُّ على الانفعال .

*

المسألة الثانية

لمحات عن هيهات وما يتصل بها

قرأ أبو جعفر المدني وعيسى : * هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ لِمَا
تَوَعَّدُونَ * (٤) وقرأ عيسى أيضاً وخالد بن الياس : " هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ "
بالتنوين والكسر ، وقرأ خارجة بن مصعب وأبو حيوة " هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ "
وقرأ الأحمر " هَيْهَاتُ هَيْهَاتُ " (٥) وعن الأعرج " هَيْهَاتَا هَيْهَاتَا " (٦)
قال الفراء : إِذَا وَقَّتَ عَلَى " هَيْهَاتِ " وَقَّتَ بِالتَّاءِ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ
مَنْ يَخْفِضُ التَّاءَ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِهَاءِ التَّائِيثِ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ

- (١) انظر الكشاف ج ٢ ص ٤٤٤ .
(٢) انظر اعراب الشوان لوحة ٢٢٥ .
(٣) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧ .
(٤) آية ٣٦ / المؤمنون .
(٥) مختصر شوان القراءات ص ٩٧ .
(٦) شوان القراءات لوحة ١٦٦ .

”دراك“ ، ونزال“ ومنهم من يقف على ”الهاء“ ، لأن من شأنه نصبها فيجعلها كالهاء ، والنصب الذي فيهما أنهما أداتان جمعتا فصارتا بمنزلة خمسة عشر (١) .

وقال النحاس : التنوين فيه قولان : أحدهما : أن التنوين جمع الموءنث لازم - يعنى أن ههيات جمع ههية . والآخر : أنه فرق بين المعرفة والنكرة ، نقل ملخصا . (٢)

وقال نحوا منه أبو الفتح ، وزاد ” وههيات ههيات“ ساكنة ينبغى أن يكون جماعة ، ويكتب بالتاء وهو أمثل من أن يعتقد أنها أُجريت في الوقف مجراها في الوصل (٣) .

وقال العكبرى : من قرأ بالرفع منونا ، فيجوز أن يكون مبتدأ ، و”لما توعدون“ الخبر ، وأن يكون علامة للتنكير وضم التاء بناءً شبيهه يقبل وبعد ، ويجوز أن يكون أراد التنوين (٤) . وقال أبو حيان : هذه الكلمة تلاعب بها العرب تلاعباً كبيراً ، والذي اختاره أنها إذا نونت وكسرت أو كسرت ولم تنون لا تكون جمعا ، وقول الزمخشري ومن نصبه نزله منزلة المصدر ليس بواضح ، لأنهم قد نونوا أسماء الأفعال . نقل ملخصا . (٥)

-
- (١) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٣٥ بتصرف .
 - (٢) إعراب القرآن ج ٣ ص ١١٤ بتصرف .
 - (٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ٩٠ وما بعدها .
 - (٤) إعراب الشواذ لوحة ٢٧٣ .
 - (٥) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٥ وانظر الكشاف ج ٣ ص ٣٢ .

وَأَحْسَنُ مَا يُقَالُ عَنْ "هَيْهَاتَ" أَنْ كُلَّ مَا وَرَدَ فِيهَا مِنْ حَرَكَاتٍ
هُوَ مِنْ قَبْلِ اللِّغَاتِ الَّتِي تَعَدَّدَتْ فِيهَا فَلَا مَعْنَى لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّنْكِيرِ
فِيهَا ، وَلَا مَعْنَى أَيْضًا لِلْجَمْعِ أَوِ الْإِفْرَادِ فِيهَا . وَمَا يُعَصِّدُ هَذَا أَنَّهَا
كَلِمَةٌ لَا يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهَا لِتَغْيِيرِ اللِّغَاتِ الْوَارِدَةِ فِيهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

*

السألة الثالثة

اسم الفعل المنقول ينصب الفعول معه

قال الزمخشري ، قرئ * مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ * (١) على

أن الواو بمعنى : " مع " والعامل فيه ما في " مكانكم " من معنى
الفعل (١) .

وقال أبوحيان : " شركاءكم " مفعول معه ، والعامل فيه اسم
الفعل (٢) .

• خلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن يَنْصِبَ اسمُ الفعلِ المنقولِ
المفعولُ معه ، لأن فيه معنى الفعل (٣) .

(١) آية ٢٨ / يونس .

(٢) الكشاف ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ١٥٢ .

(٤) يشترط النحاة أن يكون الاسم الناصب للمفعول معه فيه معنى الفعل
وحروفه نحو : " أنا سائرٌ والجبل " انظر أوضح المسالك ج ٢ ص
٢٣٩ .

*

السؤال الرابعة

لمحات عن "أرايتك"

قال الفراء ؛ (في قراءة عبدالله - * قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ ^(١) *
وعامة ما في قراءته من قول الله " أَرَأَيْتَ " و " أَرَأَيْتُمْ " فهي في
قراءة عبدالله بالكاف ، حتى أن في قراءته * أَرَأَيْتَكَ الَّذِي يُكْذِبُ
بِالدَّيْنِ * ^(٢) ، وكذا نقله عنه ابن خالويه ^(٣) ، وقال النحاس : والكاف
زائدة للخطاب ^(٤) ، وكذا قاله الزمخشري : وقال والمعنى : هل عرفتَ
الذي يُكْذِبُ بِالْجِزَاءِ ^(٥) .
وقال أبو حيان : والظاهر أن أَرَأَيْتَ هي التي بمعنى : أخبرني
ويَدُلُّ عليه قراءة عبدالله ؛ لأن كاف الخطاب لا تلحق البصرية ^(٦) .

-
- (١) معاني القرآن ج ٣ ص ٤٩ و ٥٠ .
 - (٢) آية ٤ / الاحقاف .
 - (٣) آية ١ / الماعون .
 - (٤) مختصر شواذ القراءات ص ١٣٩ .
 - (٥) أعراب القرآن ج ٥ ص ٢٩٥ .
 - (٦) انظر الكشاف ج ٤ ص ٢٨٩ .
 - (٧) البحر المحيط ج ٨ ص ٥١٧ .

وقال الفراء : للعرب في " رأيت " لغتان ومعنيان :
أحدهما : السؤالُ فهذه مهموزةٌ ، وتحققها الكافُ ، وتُصَرَّفُ على
حسبِ المُخَاطَبِ .

والمعنى الآخر : أن تقول : " رأيتك " وأنت تريدُ " أخبرني "
وتهمزها وتُصَبُّ التاءُ منها ، وتترك الهمزَ إن شئتَ ، وهو أكثرُ كلامِ
العربِ وتترك التاءَ موحدةً مفتوحةً ، للواحدِ ، والواحدةِ ، والجمعِ في
مُذَكَّرِهِ وَمَوْئِنِهِ وموضعِ الكافِ نصبٌ وتأويلُهُ رُبعٌ . نقل ملخصاً . (١)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن " رأيت " إذا
كانت بمعنى أخبرني تلحقها الكاف الدالة على الخطاب ، وتلزم
صورة واحدة وهي مبنية على الفتح ويجوز فيها الهمز وترك الهمز .

*

المسألة الخامسة

لمحات عن لا مساس
قرأ أبو حنيفة : * قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ
أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسَ * (٢) بفتح الميم وكسر السين (٣) ، وزاد أبو
حيان " الحسن ، وابن أبي عملة وقعنبا " (٤)

قال الفراء : هي لغة فاشية لا مساسٍ لا مساسٍ مثل : نزالٍ
ونظارٍ . (٥)

(١) انظر معاني القرآن ج ١ ص ٢٢٢ +

(٢) آية ٩٧ / طه .

(٣) شوان القراءات لوحة ١٥٤ .

(٤) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧٥ .

(٥) معاني القرآن ج ٢ ص ١٩٠ .

وقاله كذلك أبو الفتح ، وزاد : وليس هذا الضربُ من الكلام
- أعني ما سمي به الفعل - ما تدخلُ لا النافية للنكرة عليه ، " فلا " في
قوله " لا مَسَّاسٍ " نفي للفعل ، كقولك : لا أَمْسَكَ ولا أَقْرَبُ منك ، ولا
يجوز أن تقول : لا اضْرِبْ فتتغي " بلا " لفظ الأمر لتنافي اجتماع
الأمر والنهي ، فالحكاية إذا مُقَدَّرَةٌ مُعْتَقَدَةٌ . نقل ملخصاً . (١)

وقال الزمخشري : " لا مَسَّاسٍ " هي نحو قولهم : " فلا عِنَابِ
ولا أَبَابِ " هي أعلامٌ لِلْمَسَّةِ وَالْعَبَّةِ ، وَالْأَبَّةِ (٢) . وقال أبو حيان :
وهذه الأسماءُ مَعَارِفٌ ، ولا تدخلُ عليها لا النافية ، وتقديره : لا يكن
مَسَّاسٍ ولا أقول مَسَّاسٍ ومعناه النهي . (٣)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن لا مَسَّاسٍ اسم فعل لفظه
لفظ النفي ومعناه النهي ، لدلالته على الطلب .

-
- (١) انظر المحتسب ج ٢ ص ٥٦ و ٥٧ .
(٢) الكشاف ج ٢ ص ٥٥١ لا عِنَابِ ولا أَبَابِ يقال للظبا إذا وردت
الماء . وهي عنده أسماء للمرة .
(٣) البحر المحيط المصدر السابق .

ثانيا - مسائل أعمال المصدر :

المسألة السادسة

أعمال المصدر المنون

قرأ ابن أبي عجلة * فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ سَبْعَةً
عِذَا رَجَعْتُمْ * (١) بتنوين * فصيام * ونصب * ثلاثة * و * سبعة * .
وعن السلمي : * وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ
مَا قَتَلَ * (٢) بتنوين * فجزاء * ونصب * مثل * . (٤)

وقرأ ابن أبي إسحاق : * مَتَاعًا الْحَيَاةِ الدُّنْيَا * (٥) ،
بتنوين * مَتَاعًا * ونصب * الْحَيَاةِ * . (٦)

وعن ابن مسعود ، وابن أبي عجلة : * قَالَ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي
وَبَيْنَكَ * (٧) بتنوين * فراق * ونصب * بيني وبينك * . (٨)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن المصدر المنون يعمل عمل
الفعل (٩) ومن شواهدة ، قول الشاعر :

بِضَرْبِ السَّيْفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ
أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ (١٠)

(١) آية ١٩٦ البقرة .

(٢) شواذ القراءات لوحة ٣٧ .

(٣) آية ٩٥ / المائدة .

(٤) شواذ القراءات لوحة ٧٢ .

(٥) آية ٢٣ / يونس .

(٦) البحر المحيط ج ٥ ص ١٤٠ .

.....

===

- (٧) آية ٧٨ / الكهف .
- (٨) شواذ القراءات لوحة ١٤٣ .
- (٩) انظر المصادر الآتية مرتبة على حسب توجيه القراءات :
- * إعراب الشواذ لوحة ٥٩ ، ولوحة ٢٣٨ ، إملاء ما من به الرحمن
ج ٢ ص ١٠٧ وإعراب القرآن للنحاس ج ٢ ص ٤٠ و ص ٢٥٠ ،
والمحتسب ج ١ ص ٢١٨ ، ص ٢١٩ ، والبحر المحيط ج ٥ ص ١٤٠ ،
ج ٦ ص ١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ج ٢ ص ١٥٦ ، والكشاف
ج ٢ ص ٤٩٥ .
- (١٠) انظر الكتاب ج ١ ص ١١٦ وإعراب القرآن للنحاس ج ٢ ص ٤٠ ،
وانظر شرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٦١ وقد عزاه في هامش
٢ للمزار بن منقذ التميمي .

ثالثاً - مسائل إعمال اسم الفاعل :

المسألة السابعة

إعمال اسم الفاعل

قرأ سلم بن جندب والحسن : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (١) بتنوين " جَامِعٌ " ونصب " الناس " : (٢)
وعن أبي البرهسم : ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٣)
بالتنوين (٤) ، قال النحاس : يجوز التنوين (٥)

وقال الزمخشري : التنوين هو الأصل (٦) وقال أبوحيان :
ويُدَلُّ على أن اسم الفاعل بمعنى الاستقبال . وقال : وقول الزمخشري
على الأصل يعني أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال
أصله أن يعمل ، ولا يُضَافُ ، وهذا ظاهر كلام سيبويه (٧) ، ويمكن
أن يُقالَ الأصلُ الإضافةُ ، لأنه قد اعتراه شَبَهَانِ ، أحدهما : شَبَهُ
المضارع وهو شَبَهُهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ ، والآخر شَبَهُ بِالأسماء إذا كانت فيه

- (١) آية ٩ / آل عمران .
(٢) مختصر شواذ القراءات ص ١٩ والاتحاف ص ١٧٠ وشواذ القراءات
لوحة ٤٧ .
(٣) آية ٢٩ / هود .
(٤) شواذ القراءات لوحة ١١٢ .
(٥) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٥٨ .
(٦) انظر الكشاف ج ١ ص ٤١٤ ، ج ٢ ص ٢٦٦ .
(٧) انظر الكتاب ج ١ ص ١٠٨ يدل على قوة إعمال اسم الفاعل قول
سيبويه (يَعْمَلُ عَمَلُ الفِعْلِ فِي المَعْرِفَةِ كُلِّهَا وَفِي النَكْرَةِ
مُقَدِّمًا وَمَوْخِرًا وَمُظْهِرًا وَمُضْمَرًا) بشروط الاعمال .

الإضافة ، فكان إِلْحَاقُهُ بِجِنْسِهِ أَوْلَى مِنْ إِلْحَاقِهِ بِغَيْرِ جِنْسِهِ . (١)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن اسم الفاعل إذا دل على لِحَالٍ أو الاستقبال ، ووقع خبراً عَمِلَ عَمَلٌ فِعْلُهُ وتجاوز إِضَافَتَهُ . وكلا الاستعمالين فصيح وكثير .

*

المسألة الثالثة

إِعمال اسم الناعل وهو بمعنى الماضي

قرأ الحلبي : * الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا * (٢) برفع وتنوين " جاعل " ونصب
" الملائكة " قال النحاس : لا يجوز فيه التنوين ، لأنه لِأَمْضٍ (٤)
وقال العكبري : أَعْمَلَ اسم الفاعل (٥) وقال أبوحيان : وَيُخْرِجُ عَلَى
مذهب الكسائي وَهِشَامٍ في جواز إعمال الماضي النصب ، وقيل : هو
مستقبل يَجْعَلُ " الملائكة " رُسُلًا . (٦)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على مذهب الكسائي
وهشام إِعمال اسم الفاعل الدال على المضى .

- (١) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٨٧ ، ج ٥ ص ٢١٨ .
(٢) آية ١ / فاطر .
(٣) مختصر شوان القراءات ص ١٢٣ وانظر شوان القراءات لوحة ١٩٩
وعزاها الى الحسن .
(٤) إعراب القرآن ج ٣ ص ٣٥٩ .
(٥) إعراب الشوان لوحة ٣٢٦ .
(٦) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ والإشكال في نصب " رسلا " على القراءة المتواترة . فمذهب السيرافي أنه منصوب باسم الفاعل ومذهب أبي علي أنه منصوب بإضمار فعل .

السؤال الخامس

حذف التنوين اللاحق لاسم الفاعل في حالة الاعمال

- (١) قال العكبري: قُرِيَءٌ * إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى * (١)
يقرأ " فالِقُ " بغير تنوين، ونصب " الحَبِّ " (٢)
- وقرأ ابن أبي اسحاق * وَالْمَقِيمِ الصَّلَاةَ * (٣) بحذف
نون " المقيم " ، ونصب " الصلاة " (٤) وقرأها كذلك الحسن،
وأبو عمرو في رواية . (٥)
- وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو * جَاعِلُ الْمَلَائِكَةِ * (٦) برفع
" جَاعِلٌ " بغير تنوين ، ونصب " الملائكة " (٧)
- (٨)
قال العكبري : والوجه فيه أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين
وقال أبو حيان : وسيبويه إِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا فِي الشَّعْرِ ، وَالْبُرْدِ يَجُوزُ ذَلِكَ
في الكلام (٩) ، وقال الزمخشري : حذفت النون تخفيفاً ، وإِنَّمَا جَازَ النَّصْبُ
مع حذف النون ، لأنَّ العرب لا تقول في الواحد إِلَّا بِالنَّصْبِ فَبَنَوا
الاثنين والجمع على الواحد فَنَصَبُوا بحذف النون . نقل ملخصاً . (١٠)

- (١) آية ٩٥ / الأنعام .
(٢) إعراب الشواذ لوحة ١٣٦ .
(٣) آية ٣٥ / الحج .
(٤) مختصر شواذ القراءات ص ٩٥ .
(٥) شواذ القراءات لوحة ١٦٣ .
(٦) آية ١ / فاطر .
(٧) شواذ القراءات لوحة ١٦٩ والبحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٧ .
(٨) إعراب الشواذ لوحة ٢٦٧ ، ٣٢٦ .
(٩) البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٥ .
(١٠) الكشف ج ٣ ص ١٤ .

ومن شواهد هذه المسألة ، قول الشاعر :

فَأَلْفَيْتَهُ غَيْرَ مَسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً (١)

وقول الآخر :

أُسَيْدٌ ذُو خَرِيْطَةٍ نَهَارًا مِنْ الثُّلُقَطِيِّ فَرَدِ الْقَمَامِ (٢)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوزُ على قلة أن يعمل اسمُ الفاعلِ
عَمَلُ فِعْلِهِ إِذَا حُذِفَ تَنْوِينُهُ أَوْ حُذِفَ مَا يَقُومُ مَقَامَ تَنْوِينِهِ .

*

المسألة العشرون

إضافة اسم الفاعل إلى معموله

وقرأ بعض القراء : * وَمَا أَنْتَ بِتَابِعِ قَلْبَتِهِمْ * (٣) على

الإضافة (٤) .

وقرأ الحسن : * مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرِ مُضَارٍ

وَصِيَّةٍ * (٥) على الإضافة (٦) .

(١) الكتاب ج ١ ص ١٦٩ وقال الحذف ضرورة ، وانظر المقتضب

ج ١ ص ١٩ وهو جائز عنده .

(٢) الكتاب ج ١ ص ١٨٥ وقد عزاه إلى الفرزدق واستشهد به على

الحذف مع الإضافة والرواية فيه بجر (فرد) ، وانظر اللسان

(فرد) والفرزدق ما تمعط من الوبر والصوف ، وأُسَيْدٌ تصغير

سويداء والمراد أنها امرأة تتبع فرد القمام .

(٣) آية ١٤٥ / البقرة .

(٤) انظر الكشاف ج ١ ص ٣٢١ ، وإعراب الشوان لوحة ٥١ .

(٥) آية ١٢ / النساء .

(٦) انظر المحتسب ج ١ ص ١٨٣ ، والبحر المحيط ج ٣ ص ١٩١ وتوجيه

الإضافة على معنى " في " كقولهم يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَي فِي اللَّيْلَةِ

أى غير مضار في وصيته .

- وقرأ ابن سعود : * وَلَا تَمَسُّوا الْبُيُوتَ الْحَرَامَ * (١) بالإضافة (٢) ،
وقرأ قتادة : * فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ * (٣) بالإضافة (٤) ،
ورويت عن زيد بن علي . (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز إضافة اسم الفاعل
المستوفى شروط الأعمال إلى معموله . (٦)

-
- (١) آية ٢ / المائدة .
(٢) مختصر شوان القراءات ص ٣٠ وشوان القراءات لوحة ٦٧ .
(٣) آية ٦ / الكهف .
(٤) مختصر شوان القراءات ص ٧٨ .
(٥) شوان القراءات لوحة ١٣٩ .
(٦) الزمخشري يرجح الأعمال على الإضافة ج ٢ ص ٤٣٧ وأبو حيان
يرجح الإضافة على الأعمال ج ٦ ص ٩٧ والقضية مبنية
على الأصل والفرع والصواب أنه استعمال فصيح وكثير فلا ينبغي
أن يرجح أحدهما على الآخر إلا من حيث ترجيح الرواية ،
فالمتواتر هو الأرجح .

الفصل الثاني =

أثر الأفراد الشاذة في دراسة التوزيع .

الفصل السادس

أثر القراءات الشاذة في دراسة التواضع

وفيه اثنتان وثلاثون مسألة

ويشتمل على :

- ١ - مسائل النعت .
- ٢ - مسائل العطف .
- ٣ - مسائل البدل .

أولاً : مسائل النعت :

السؤال الأولي

النعت بالمفرد

عن ابن أبي عملة : * مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مَنْ رَبَّهُمْ مُحَدَثٌ * (١)
الرفع (٢) ، قال العكبري : بالرفع على موضع " من ذكر " (٣) ، وكذا
قاله أبو حيان أيضاً . (٤)

وقال الفراء : في قوله * وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ
وَإِلْكَرَامِ * (٥) هذه والتي في آخرها " ذى " (٦) كتأهما في قراءة
عبدالله " ذى " تخفضان في الإعراب ، لأنهما من صفة ربك تبارك وتعالى
وقاله كذلك الزمخشري (٨) ، وقاله أبو حيان (٩) .

وقرأ يحيى بن وثاب * إِنْ أَلَّهَ هُوَ الرِّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ *
بجر " المتين " (١١) ، وقرأها كذلك الأعمش (١٢) ، قال الفراء : جعله
من نعت " القوّة " وإن كانت أنشئ في اللفظ ، فإنه ذهب إلى الجبل

-
- (١) آية ٢ / الأنبياء .
 - (٢) شوان القراءات لوحة ٠١٥٦ .
 - (٣) إعراب الشوان لوحة ٠٢٥٧ .
 - (٤) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٩٦ .
 - (٥) آية ٢٧ / الرحمن .
 - (٦) آية ٧٨ / الرحمن وهي متواترة .
 - (٧) معاني القرآن ج ٣ ص ١١٦ .
 - (٨) انظر الكشاف ج ٤ ص ٤٦ .
 - (٩) انظر البحر ج ٨ ص ١٩٢ .
 - (١٠) آية ٥٨ / الذاريات .
 - (١١) مختصر شوان القراءات ص ١٩٥ .
 - (١٢) انظر شوان القراءات لوحة ٣٠٠ والإتحاف ص ٤٠٠ .

وإلى الشيء المفتول^(١) . وقال النحاس : وزعم أبو حاتم أن الخفض على الجوار ، قال النحاس : والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح ، ولكن القول في قراءة من خفض أنه تأنيث غير حقيقي ، وهو عند أبي حاتم ذو الاقتدار المتين ، لأن الاقتدار والقوة واحد^(٢) ، وخرجه أبو الفتح على المعنى أو الجوار أيضا ، وزاد : وقد جاء صيغة " فعيل " مذكرا للمؤنث كقولهم : حلةٌ حصيفٌ ، وملحفةٌ جديدٌ ، وناقعةٌ حسيرٌ وسديس^(٣) .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن النعت بالمفرد يكون على إتيان اللفظ للفظ وهو الغالب عليه ، ويكون الإتيان على الموضع إذا كان المتبوع جملةً أو شبه جملةً ، والإتيان على المعنى قليلٌ وأقلُّ منه النعت على الجوار ، وما جاء على صيغة فعيل ينعت به المذكر والمؤنث .

*

المسألة الثانية

حذف عائد المنعوت

قرأ عكرمة : * فَسَبَّحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ *^(٤)
بالنصب فيهما^(٥) ، قال النحاس : النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ ، وَالْمَعْنَى : حِينَ تُمْسُونَ فِيهِ وَحِينَ تُصْبِحُونَ .

-
- (١) معاني القرآن ج٣ ص ٩٠ .
 - (٢) إعراب القرآن ج٤ ص ٢٥٢ .
 - (٣) المحتسب ج٢ ص ٢٨٩ .
 - (٤) آية ١٧ / الروم .
 - (٥) انظر مختصر شواذ القراءات ص ١١٦ ، والكشاف ج٣ ص ٢١٧ ، وشواذ القراءات لوحة ١٨٩ .

وَمِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ * وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا * (١)
وسمعتُ علي بن سليمان يقول : حروف الخفض لا تُحذف ، ولكن تُقدَّرُ
فيه الهاءُ ، (٢) وقال أبو الفتح : نحو من تخريج النحاس (٣) ، وكذا
قاله العكبري (٤) .

وقال أبو حيان : الجملة صفة حذف منها المائد ، والتقدير
: تَسُونُ فِيهِ ، وَتُصْبِحُونَ فِيهِ . (٥)

وجملة القول في هذه المسألة أنه يجوز حذف عائد المنعوت الجار
ومجروره دفعة واحدة عند سيبويه ، وأما عند الأَخفش فالحذف على مرحلتين
المرحلة الأولى إضمار حرف الجر ، وإيصال الفعل إلى الضمير ، والمرحلة الثانية
حذف الضمير ، لدلالة الفعل عليهما . (٦)

*

المسألة الثالثة

النعيت السببي

قرأ أنس بن مالك : * كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ثَابِتٍ أَصْلُهَا * (٧)
على التقديم والتأخير (٨) . قال أبو الفتح : قراءة الجماعة * أَصْلُهَا
ثَابِتٌ * أقوى معنى . إلا أن لقراءة أنس هذه وجهًا من القياس حسنًا ،

-
- (١) آية ٤٨ / البقرة ، وانظر الكتاب ج ١ ص ٣٨٦ .
 - (٢) إعراب القرآن ج ٣ ص ٢٦٨ .
 - (٣) انظر المحتسب ج ٢ ص ١٦٣ و ١٦٤ .
 - (٤) انظر إعراب الشوان لوحة ٣٠٩ .
 - (٥) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٦ .
 - (٦) انظر المحتسب المصدر السابق ، وإعراب الشوان المصدر السابق .
 - (٧) آية ٢٤ / إبراهيم .
 - (٨) انظر مختصر شوان القراءات ص ٦٨ ، وشوان القراءات لوحة ١٢٦ .

وذلك أن قوله "ثابت أصلها" صفة الشجرة وأصل الصفة أن تكون اسماً مفرداً لا جملة ، يدلُّ على ذلك أن الجملة إذا جرت صفةً للنكرة حُكِمَ على موضعها بإعراب المفرد الذي هي واقعةٌ "موقعه" ، فالموضع إنَّ له - يعني الوصفَ بالمفرد - لا لها ، يعني الوصفَ بالجملة . نقل ملخصاً . (١)

وقال الزمخشري : إذا قلتُ : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ فهو أقوى معنى من قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ؛ لأنَّ المخبرَ عنه إنما هو الأبُّ لا رجلٌ (٢) ، وقال أبوحيان : أُجريت الصفة في قراءة أنس على الشجرة لفظاً ، وإن كانت في الحقيقة للسببي ، وقراءة الجماعة واسنادُ الثبوتِ إلى السببي لفظاً ومعنى . (٣)

*

المسألة الرابعة

بين النعت والبدل أو الحال والخبر

قرأ مجاهد والجحدري * أركبوا فيها باسمِ اللهِ مجريها * (٤)
وكذا روي عن الحسن "مجريها ومرسيها" . (٥)

(١) انظر المحتسب ج ١ ص ٣٦٢ و ٣٦٣ .

(٢) الكشاف ج ٢ ص ٣٧٦ .

(٣) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٢٢ بتصرف .

(٤) آية ٤١ / هود .

(٥) مختصر شوان القراءات ص ٦٠ .

وقرأها كذلك مجاهد ، قال الفراء : يجعله من صفات الله عز وجل ،
فيكون في موضع خفض في الإعراب ، لأنه معرفة ، ويكون نصبا ؛ لأن مثله
قد يكون نكرةً لِحَسَنِ الألفِ واللامِ فيهما ، ألا ترى أنك تقول في
الكلام : باسم الله المجريها والعريسيها ، فإذا نزعته منه الألف والسلام
نصبته . نقل ملخصا . (١)

وقال الأَخفش : هو صِفةٌ لله تعالى (٢) ، وزاد النحاس : ويجوز
أن يكون في موضع رفع خبر على ضمائر مبتدأ ، أي : هو مجريها ومريسيها .
ويجوز النصب على الحال بمعنى أعني (٣) .

وقال أبو حيان : " مجريها ومريسيها " كلٌّ منهما اسمُ فاعِلٍ من
أجرى ، وأرسى . وهما بدل من اسم الله ، فهما في موضع جر ولا يكونان
صفتين ، إلا على تقدير أن يكونا معرفتين ، وقد ذهب الخليل إلى أن ما كانت
إضافته غير محضة قد يصح أن تجعل محضة فتعرف ، إلا ما كان من
الصفة المشبهة فلا تتمحض إضافتها فلا تعرف . وذكر من القراء
" الضحاك ، والنخعي ، وابن وثاب ، وأبي رجاء ، وابن جندب والكبي " (٤)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن اسمَ الفاعِلِ المضافِ التابعِ
لِمَعْرِفَةٍ يجوز أن يكون بدلا ويجوز أن يكون نعتا ، ويجوز ألا يكون تابعا
فيكون خبرا أو حالا ، فهذه أربعة أوجه ؛ لأن الإضافة إما أن تكون محضة
فيجوز معها ثلاثة أوجه ويمتنع الحال وإما أن تكون غير محضة فيمتنع النعت .

-
- (١) معاني القرآن ج ٢ ص ١٤ و ١٥ .
(٢) معاني القرآن للأخفش ج ٢ ص ٥٧٧ .
(٣) إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٨٣ و ٢٨٤ . زدنا هذه الواو ليستقيم السياق .
(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

السؤال الخامسة

قطع النعموت

قرأ زيد بن علي وطائفة : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) بالنصب على المدح ، على أن الأهلوازي حكى في قراءة زيد بن علي " الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ " ينصب الثلاثة^(٢) ، وذكر ابن الجزري عن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري^(٣) " رَبِّ الْعَالَمِينَ " بالرفع والنصب .

وقرأ " الرحمن الرحيم " بالرفع أبو رزين العقيلي ، والربيع ابن خثيم ، وأبو عمران الجوني^(٤) ، وكذلك قرئ " مَالِك " بالرفع والنصب مع التنوين فيهما وغير تنوين^(٥) . والنصب والرفع على القطع من المخفوض .

وقرأ ابن مسعود ﴿ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفِينَ بِعَهْدِهِمْ ﴾^(٦) نصبا على المدح^(٧) .

وقرأ الحسن ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾^(٨) ينصبها^(٩) .

-
- (١) آية ١ / الفاتحة .
 - (٢) البحر المحيط ج ١ ص ١٩٠ . آية ٢ / الفاتحة .
 - (٣) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٤٧ .
 - (٤) البحر المحيط ج ١ ص ١٩٠ .
 - (٥) شوان القراءات لوحة ١٥٠ . آية ٣ / الفاتحة .
 - (٦) آية ١٧٧ / البقرة .
 - (٧) مختصر شوان القراءات ص ١١ وشوان القراءات لوحة ٣٥ .
 - (٨) آية ٢٥٥ / البقرة .
 - (٩) مختصر شوان القراءات ص ١٥ والإتحاف ص ١٦١ .

وعن ابن أبي عملة : * قُلْ أَغْنَى اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَطِيرُ
السَّمَوَاتِ * (١) بالرفع على المدح . (٢)

وقرأ ابن سعود * التَّائِبِينَ الْعَائِدِينَ الْحَامِدِينَ السَّائِحِينَ
الرَّاكِعِينَ السَّاجِدِينَ الْأَمْرِينَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِينَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَالْحَافِظِينَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ * (٣) ، يجوز أن تكون
الياءُ علامةً نصبٍ على المدح ، ويجوز أن تكون علامةً جرِّ صفة . (٤)

وقرأ الحسن * عَتَلْتُ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمًا * (٥) بالرفع (٦)
والرفع على الذم . (٧)

وقد وَجَّهَ النحاةُ قَطَعَ النعوتِ في القراءات السابقة على

النحو الآتي :

إذا تابعتِ النعوتُ وكثرتُ جازتِ المخالفةُ بينها فينصبُ
بعضُها بإضمارِ فعلٍ ، ويرفعُ بعضها بإضمارِ المبتدأ ولا يجوز الرجوع
إلى الخفضِ بعد الانصرافِ عنه . (٨)

-
- (١) آية ١٤ / الأنعام .
(٢) شواذ القراءات لوحة ٧٥ .
(٣) آية ١١٢ / التوبة .
(٤) انظر معاني الفراء ج ١ ص ٤٥٣ وإعراب القرآن للنحاس ج ٢ ص ٢٣٨
والبحر المحيط ج ٥ ص ١٠٤ .
(٥) آية ١٣ / القلم .
(٦) مختصر شواذ القراءات ص ١٥٩ والإتحاف ص ٤٢١ .
(٧) الكشف ج ٤ ص ١٤٣ والبحر المحيط ج ٨ ص ٣١٠ .
(٨) إعراب الشواذ لوحة ٥ .

إِذَا ذُكِرَتِ الصِّفَاتُ الْكَثِيرَةُ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ فَلَا حَسْنَ
أَنْ تُخَالَفَ بِإِعْرَابِهَا وَلَا تُجْعَلَ كُلُّهَا جَارِيَةً عَلَى مُوصُوفِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا
المَوْضِعَ مِنْ مَوَاضِعِ الإِطْنَابِ فِي الوَصْفِ ، وَالكَلَامِ عِنْدَ الإِخْتِلَافِ يَصِيرُ كَأَنَّهُ
أَنْوَاعٌ مِنَ الكَلَامِ وَضَرْبٌ مِنَ البَيَانِ وَعِنْدَ الإِتْحَادِ فِي الإِعْرَابِ يَكُونُ وَجْهًا
وَاحِدًا وَجُمْلَةً وَاحِدَةً (١) .

لَا يَجُوزُ القَطْعُ إِلا فِي مَا كَانَ وَصْفًا ، فَالْقَطْعُ دَلِيلٌ أَنَّ المَقْطُوعَ
فِي الأَصْلِ صِفَةٌ لِاسْمٍ قَبْلَهُ (٢) .

وَمِنْ شَوَاهِدِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ ، قَوْلُ الخِرْنَقِ :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ العِدَاةِ وَأَفَّةُ الجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَمِرِكِ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ (٣)

وَخِلاصَةُ القَوْلِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ : أَنَّهُ إِذَا تَتَابَعَتِ النِّعَاتُ جازتْ

المُخَالَفَةُ بَيْنَهَا فِي الإِعْرَابِ لِإِرَادَةِ المَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرْحِمِ .

(١) البحر المحيط ج ١ ص ٥٧ .

(٢) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٣) انظر الكتاب ج ١ ص ٢٠٢ والرواية فيه بالرفع ، وانظر ج ٢ ص ٥٧ .

حيث قال ويجوز نصبه على المدح والتعظيم والرواية "النازلين" ،
ورفع "الطيبون" ص ٥٨ .

وانظر معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٤٥٣ ، وانظر المحتسب ج ٢ ص ١٩٨ ،
وانظر مع الهوامع ج ٢ ص ١١٩ والرواية فيه بنصب الأول ورفع
الثاني وقال : العرب إما تقطع النعوت كلها وإما تتبعها كلها
ويجوز الإتيان بَعْدَ القَطْعِ ، لِأَنَّهُ عَارِضٌ لفظي واستشهد بالرواية
الثانية .

المسألة السادسة

مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث

(١)

جاء في البحر : وقرأ ابن أبي عبله * خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَاحِدٍ *

على مراعاة المعنى ، إذ المراد به آدم ، أو على أن النفس تُذَكَرُ وتُؤنَّثُ فجاءت قراءته على تذكير النفس . (٢)

وَقُرِيَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْخَضْرَاءِ نَارًا * (٣)

قال النحاس : ومن العرب من يقول : الشجر الخضراء (٤) ، وقال الزمخشري : التأنيث على المعنى (٥) وقال أبو حيان : أهل الحجاز يؤنثون الجنس المميز واحده بالتاء . وأهل نجد يذكرون ألقاظاً . (٦)

وقال الفراء : وفي قراءة عبدالله (٧) * وَذَلِكِ الدِّينُ

الْقَيِّمَةُ * (٨) ، قال الزمخشري : على أن تأويل الدين بالملقة ، وقاله كذلك أبو حيان ، وزاد : أو تكون الهاء للمبالغة . (٩)

-
- (١) آية ١ / النساء .
 - (٢) البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٤ .
 - (٣) آية ٨٠ / يس .
 - (٤) إعراب القرآن ج ٣ ص ٤٠٨ .
 - (٥) الكشف ج ٣ ص ٣٣٢ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٧ ص ٣٤٨ .
 - (٧) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٨٢ .
 - (٨) آية ٥ / البينة .
 - (٩) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٩٩ .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن حق النعت مطابقة المنعوت

في التذكير أو التأنيث ، ومن قواعد هذه المطابقة الآتي :

- ١ - الحملُ على اللفظِ .
- ٢ - الحملُ على المعنى .
- ٣ - كون المنعوت يُذكر ويؤنث .
- ٤ - كون المنعوت اسم جنسٍ مُميّز واحدٍ بالها .

*

المسألة السابعة

بين النعت والبدل

قال أبو الفتح : ومن ذلك قراءة الأعرج ، وابن يعمر ، والحسن

بخلاف ، وعمرو ، ونعيم بن مسرة : * وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ

الْكَذِبَ * (١) ، قال : جُرَّ "الكذب" على البدل من "ما" ، أي :

لَا تَقُولُوا : لِلْكَذِبِ الَّذِي تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمْ ، (٢) وقال الزمخشري "الكذب"

صفة "لِمَا" المصدرية كأنه قيل : لِيوصفها الكذب . (٣)

ورد أبو حيان قول الزمخشري بقوله : وهو عندي لا يجوز ، لا نهم

نصوا على أن "أن" المصدرية لا ينعَتُ المصدرُ المنسَبُ إليها ومن

الفعل ، ولا يوجد من كلامهم "يعجبني أن قمت السريع" يريد قيامك

السريع ، وحكم باقي الحروف المصدرية حكم "أن" . نقل ملخصاً . (٤)

(١) آية ١١٦ / النحل .

(٢) المحتسب ج ٢ ص ١٢ بتصرف .

(٣) الكشف ج ٢ ص ٤٣٣ .

(٤) البحر المحيط ج ٥ ص ٥٤٥ .

وقال ابن هشام ، وقُرِيَءٌ بالجريد لا من " ما " على أنها اسمٌ (١)
وقرأ جناح بن حبيش عن بعضهم * تَنْزِيلًا مِّنْ خَلْقِ الْأَرْضِ
وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى * (٢) * الرَّحْمَنِ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى * الرَّحْمَنِ
بِالْجَرِّ (٣) . قال الأَخْفَشُ : الرحمن صفةٌ لِمَنْ (٤) ، وقاله كذلك
الزمخشري أيضاً (٥) ، وقال أبو حيان : ومذهب الكوفييين
أن الأسماء النواقص التي لا تَتِمُّ إِلَّا بِصَلَاتِهَا نحو " مَنْ " و " مَا " لا يجوز
نعتها إلا " الذي " و " التي " فعلى مذهبهم فلا يجوز أن يكون
" الرحمن " صفة " لمن " فالأحسن أن يكون الرحمن بدلاً من " مَنْ " . (٦)
وقرأ ابن أبي عمير * وَإِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمَ أَهْلِ النَّارِ * (٧)
بنصب الميم وجر اللام (٨) . قال الزمخشري " تخاصم " صفةٌ لذلك ؛
لأن أسماء الإشارة تُوصَفُ بأسماء الأجناس (٩) . وقال العكبري : هو
بدلٌ لذلك . (١٠)

وقال أبو حيان : وفي كِتَابِ اللُّوَجِ : لَوُصِّبَتْ " تخاصم "
على البديل لجازم ذلك . (١١)

-
- (١) مغني اللبيب ص ٨٢٢ .
 - (٢) الأيتان ٤ ، ٥ / طه .
 - (٣) مختصر شوان القراءات ص ٨٧ .
 - (٤) معاني القرآن ج ٢ ص ٦٢٩ .
 - (٥) الكشاف ج ٢ ص ٥٢٩ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٦ .
 - (٧) آية ٦٤ / ص .
 - (٨) البحر المحيط ج ٧ ص ٤٠٧ .
 - (٩) الكشاف ج ٣ ص ٣٨٠ .
 - (١٠) إعراب الشوان لوحة ٣٤٠ .
 - (١١) البحر المحيط ج ٧ ص ٤٠٧ .

وقرأ الحسن : ﴿ أَوْطِئْتُمْ فِي يَوْمٍ ذَا مَسْغَبَةٍ ﴾ (١) بنصب
" ذَا " (٢) ، قال النحاس : فيكون " يتيما " بدلاً منه (٣) وكذا قاله
أبو الفتح وزاد أو يكون نعتاً له (٤) وكذا قاله أبو حيان أيضاً (٥)
وخلاصة القول في هذه المسألة أن " ما " و " من " و " ذاك " و
" ذَا " التي بمعنى صاحب . جاء ما بعدها تابعاً لها إما على البدل
منها أو الوصف لها ، ومن أحكام هذه المسألة الآتي :

- ١ - الحروف المصدرية وما انصبك منها من المصادر لا تتعت .
- ٢ - الأسماء الموصولة غير الذي والتي لا يجوز نعتها على مذهب الكوفيين .
- ٣ - يجوز أن توصف أسماء الإشارة بأسماء الأجناس .

- (١) آية ١٤ / البلد .
- (٢) مختصر شواذ القراءات ص ١٧٤ والإتحاف ص ٤٣٩ واختلفوا في إعراب " ذَا " فهي عند الفراء صفة اليتيم على التقديم والتأخير ، انظر معانيه ج ٣ ص ٢٦٥ ، وعند النحاس منصوبة بإطعام إعرابه ج ٥ ص ٢٣٢ ، وجوز الوجهين أبو الفتح في محتسبه ج ٢ ص ٣٦٢ و ٣٦٣ .
- (٣) إعراب القرآن ج ٥ ص ٢٣٢ و ٢٣٣ بتصرف .
- (٤) المحتسب ج ٢ ص ٣٦٢ و ٣٦٣ .
- (٥) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧٦ .

المسألة الثامنة

بين النعت والبدل والبيان

قال النحاس : وفي مصحف أبيّ وقراءته * إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِشَاقُّ أَوْجَانِكُمْ حِصْرَتْ صُدُورُهُمْ *^(١) بإسقاط " أوجانكم " ، وجاء عنه إسقاط " أو " فقط .^(٢)

قال الزمخشري : في قراءة أبيّ بغير " أو " ووجهه أن يكون " جاءوكم " بيانا لوصول ، أو بدلا ، أو صفة بعد صفة^(٣) .

وقال أبوحيان : وما ذهب إليه الزمخشري وجوه محتلمة ، وفي بعضها ضعف ، وهو البيان والبدل ؛ لأنّ البيان لا يكون في الأفعال ، ولأنّ البدل لا يتأتى لكونه ليس رأيا ، ولا بعضا ولا شتملا^(٤) .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنّ عطف البيان لا يقع في الأفعال كما وقع البدل فيها والراجح النعت ؛ لأنّ البدل غير ظاهر على حسب أقسامه .

(١) آية ٩٠ / النساء .

(٢) إعراب القرآن ج ١ ص ٤٧٩ .

(٣) الكشف ج ١ ص ٥٥٢ وجوز أن يكون مستأنفا أيضا .

(٤) انظر البحر المحيطة ج ٣ ص ٣١٦ و ٣١٢ بتصرف .

المسألة التاسعة

"أل" التعريف تحقق في العلم معنى الصفة

(١) قرأ سعيد بن جبير : * ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ *
بالياء و"الناس" بالكسرة (٢) ، قال أبو الفتح : يعني آدم عليه
السلام ، وفي هذه القراءة دلالة على فساد قول من قال إن لام التعريف ،
إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَعْلَامِ لِلْمَدْحِ وَالْتَعْظِيمِ وَذَلِكَ نَحْوُ : " الْعَبَّاسُ ، وَالْمُظَفَّرُ"
فهي تحقق في العلم معنى الصفة مدحا كانت الصفة أو ذما ، فالمدح ما
ذكرناه والذم ما جاء من نحو قولهم : (فلانُ ابنُ الصَّعِقِ ، وعمرو بن
الحِيقِ) . نقل ملخصا . (٣)

وقال العكبري : المراد آدم ، وجعله صفةً غالبيةً ، لأنه وُصِفَ
بالنسيان (٤) . وقال أبو حيان : يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّاسِيُّ آدَمَ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ
يَكُونَ النَّاسِيُّ التَّارِكُ لِلْوُقُوفِ بِمَزْدَلِفَةَ . نقل ملخصا . (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن "أل" التعريف تحقق في

العلم معنى الصفة مدحا كانت أو ذما .

-
- (١) آية ١٩٩ / البقرة .
(٢) انظر مختصر شوان القراءات ص ١٢ والكشاف ج ١ ص ٣٤٥ وشوان
القراءات لوحة ٣٧ .
(٣) انظر المحتسب ج ١ ص ١١٩ .
(٤) إعراب شوان القراءات لوحة ٥٩ .
(٥) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٠ .

ثانيا - مسائل العطف :

السألة العاشرة

من أحكام المعطوف

قرأ اليزيدي : * وَرَسُولٍ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ * (١) بالخفض (٢)
قال الزمخشري : ورسول عطفاً على " كلمة " (٣) في قوله * يُبَشِّرُكَ
بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ * (٤) ، وكذا قاله العكبري ، قال أي : ورسول (٥)
وقال أبوحيان : وهي قراءة شاذة في القياس لطول البعد بين المعطوف
عليه والمعطوف . (٦)

وقرأ مجاهد وابن محيصن : * وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِ * (٧) بفتح الميم
الثانية (٨) . قال العكبري فيه بعد (٩) . وقال أبوحيان جعلوه اسم
مفعول . وقال : هو حال من الكتاب الأول ، لأنه معطوف على " مُصَدِّقًا"
والمعطوف على الحال حال . نقل ملخصاً . (١٠)

-
- (١) آية ٤٩ / آل عمران .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ٢٠ .
 - (٣) الكشاف ج ١ ص ٤٣١ .
 - (٤) آية ٤٥ / آل عمران .
 - (٥) إعراب الشوان لوحة ٨٢ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٦٥ .
 - (٧) آية ٤٨ / المائدة .
 - (٨) مختصر شوان القراءات ص ٣٢ .
 - (٩) إعراب الشوان لوحة ١١٩ .
 - (١٠) انظر البحر المحيط ج ٣ ص ٥٠٢ .

وعن عثمان ، ابن مسعود ، وأبي ، وعائشة ، وسعيد بن جبير ،
والجحدري قرءوا * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ * (١)
بالياء (٢) ، وقرأها كذلك ابن كثير (٣) ، وقرأها ابن محيصن (٤) ، قال
أبو الفتح : النص على ظاهره (٥) ، وقال العكبري : هو شان في الرواية
صحيح في القياس . (٦)

وقرأ يزيد بن قطيب : * فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا
وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حَسْبَانَا * (٧) بالخفض فيهما (٨) ، قال النحاس : * وَجَاعِلُ
اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ * بالخفض عطفًا على اللفظ (٩) ، أي على لفظ
الليل . وقاله كذلك الزمخشري ، والعكبري ، وأبوحيان . (١٠)

وجملة القول في هذه المسألة : أن المعطوف بالواو الاصل
فيه أن يكون مُشَارِكًا للمعطوف عليه في اللفظ والمعنى ، فإن طال
الفصل بين المتعاطفين فهو صحيح في الاستعمال شان في القياس ،
فإن لم يُفَصَّلْ بينهما فالعطف صحيح في القياس شان في الرواية . (١١)
وبجوز أن يكون العطف على اللفظ دون المعنى إذا كان العامل ضعيفا .

- (١) آية ٦٩ / المائدة .
(٢) شوان القراءات لوحة ٧١ .
(٣) الكشف ج ١ ص ٦٣٣ والبحر المحيط ط ج ٣ ص ٥٣١ .
(٤) الإتحاف ص ٢٠٢ .
(٥) المحتسب ج ١ ص ٢١٧ .
(٦) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٢١ .
(٧) آية ٩٦ / الأنعام .
(٨) مختصر شوان القراءات ص ٣٩ .
(٩) أعراب القرآن ج ٢ ص ٨٤ بتصرف .
(١٠) انظر الكشف ج ٢ ص ٣٨ ، وأعراب الشوان لوحة ١٣٦ والبحر المحيط
ج ٤ ص ١٨٦ .
(١١) الاصل أن يكون صحيحا في الرواية والقياس ، والقاعدة انما جاءت ===

المسألة الحادية عشرة

من معاني الواو الاستئناف أو الحال

قرأ علي كرم الله وجهه ، وعبدالله والشعبي : * وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ * (١) برفع " والعُمْرَةُ " (٢) ، وقرأها كذلك " زيد ابن ثابت ، وابن عباس ، وابن عمرو ، وأبوحيوة " (٣)

قال النحاس : شاذة بعيدة ، لأن العمرة يكون إعرابها كإعراب الحج ، وكذا سبيل المعطوف ، وقال : ومن احتجَّ للرفع إذا نُصِبَتْ وجب أن تكون " العمرة " واجبةً ، وهذا الاحتجاج خطأ ، لأن هذا لا يجب به فرضٌ ، وإنما الفرضُ * وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ * (٤) ولو قال قائل : أتمُّ صلاة الفرض والتطوع ، لِمَا وَجِبَ من هذا أن يكون التطوع واجباً ، وإنما المعنى إذا دَخَلَتْ في صلاة الفرض والتطوع فأتسهما . نقل ملخصاً . (٥)

وقال الزمخشري : قَصَدُوا بالرفع إخراج العمرة عن حكم الحج وهو الوجوب (٦) . وقال العكبري " العمرة " مبتدأ و " لِلَّهِ " خبره . (٧)

- ====
- على حسب القراءة الشاذة حيث جاءت صحيحة في القياس شاذة في الرواية . راجع هامش (١) و هامش (٦) في هذه المسألة ، علماً بأن القراءة المتواترة جاءت شاذة في القياس صحيحة في الرواية .
- (١) آية ٩٦ / البقرة .
(٢) مختصر شواد القراءات ص ١٢ .
(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٧٢ .
(٤) آية ٩٧ / آل عمران .
(٥) انظر إعراب القرآن ج ١ ص ٢٩٢ و ٢٩٣ .
(٦) انظر الكشاف ج ١ ص ٣٤٤ .
(٧) إعراب الشوان لوحة ٥٨ .

وقرأ سلام بن مسكين : * ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ
قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ * (١) برفع ما بعد الواو (٢) ،
وقرأها كذلك عكرمة (٣) . قال العكبري : الرفع على الاستئناف ، " ما كنا "
غير متعلق بما قبله من الإعراب (٤) . وقال أبوحيان : قال ابن عطية
وهذا على تقديم وتأخير أنهم قالوا * مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ وَاللَّهُ رَبَّنَا * (٥)
وقرأ عبدالله : * وَلَوْ أَنَّنَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَبَحْرٌ
يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ * (٦) على تنكير " بحر " (٧) ، قال أبو الفتح :
هي قراءة طلحة بن مصرف ، قال : وهذه واو حال لا محالة ، والتقدير :
" وهناك بحر يمدُّه من بعده سبعة أبحر " (٨) . وقال الزمخشري : تخرج
على قراءة " والبحر " (٩) . يعني على العطف على محل اسم أن أو تكون
الواو واو الحال وما بعدها مبتدأ ، والواو من مسوغات الابتداء بالنكرة . (١٠)

-
- (١) آية ٢٣ / الأنعام .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ٣٦ .
 - (٣) شوان القراءات لوحة ٧٥ .
 - (٤) إعراب الشوان لوحة ١٣٠ .
 - (٥) البحر المحيط ج ٤ ص ٩٥ .
 - (٦) آية ٢٧ لقمان .
 - (٧) انظر معاني القرآن للقراء ج ٢ ص ٣٢٩ .
 - (٨) المحتسب ج ٢ ص ١٦٩ بتصرف .
 - (٩) قرأ أبو عمرو ويعقوب بالنصب والباقون بالرفع . إلا تحاف ص ٦٥٠ .
 - (١٠) انظر الكشاف ج ٣ ص ٢٣٦ ، والبحر المحيط ج ٧ ص ١٩١ .

وجملة القول في هذه المسألة أن الواو تقتضي الجمع والتشريك في باب العطف فإذا كان المعنى عليهما فإن الخروج إلى غيرهما شاذ . أما إذا أمكن توجيه المعنى على خلاف ذلك فإن الواو تجيء للاستئناف وتجيء للحال وما بعد واو الاستئناف جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب ، وما بعد واو الحال جملة في موضع نصب حال .

*

المسألة الثانية عشرة

من معاني " ثُمَّ "

قرأ أبو حيوية : ﴿ مَطَّاعٌ ثُمَّ أَمِينٌ ﴾^(١) بضم الراء^(٢) ،
وقرأها كذلك أبو البرهه^(٣) ، وقرأها كذلك أبو جعفر وابن مقسم^(٤) .
قال الزمخشري : وقُرئ " ثُمَّ " تعظيماً للإمانة وبياناً ؛ لأنها أفضل صفات المعدودة^(٥) . وقال العكبري : " ثُمَّ " لجمع هذه الصفات^(٦) .
وقال أبو حيان : قال صاحب اللوامح : بمعنى : مَطَّاعٌ وَأَمِينٌ .
وإنما صارت " ثُمَّ " بمعنى الواو ؛ لأن جبريل عليه السلام كان بالصفتين معاً في حال واحدة ، فلو ذهبَ زَاهِبٌ إلى أن الترتيب والمهلة في هذا العطف بمعنى : مَطَّاعٍ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى ثُمَّ أَمِينٍ عند انفصاله عنهم

-
- (١) آية ٢١ / التكوير .
 - (٢) مختصر شوان القراءات ص ١٦٩ .
 - (٣) شوان القراءات لوحة ٢٦١ .
 - (٤) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣٤ .
 - (٥) الكشف ج ٤ ص ٢٢٤ الضمير في قوله " صفاته " يعود على جبرئيل .
 - (٦) إعراب الشوان لوحة ٣٩٩ .

حال وحيه على الا نبياء عليه الصلاة والسلام لجاز ، لو ورد به أثر. (١)
وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن تأتي "ثم" العاطفة
بمعنى : "الواو" العاطفة فتكون للجمع بعد ان كانت للترتيب والمهله .

*

المسألة الثالثة عشرة

من معاني "أو"

وعن ابن محيىن : * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ
أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ * (٢) بِأَوْ مكان أَمْ (٣) . قال العكبرى : وهو بعيد ؛
لأن همزة التسوية لا أحد الشيعين ، فتدخل " أم " تنبيها على ذلك ، ولا
شك ها هنا لتدخل " أو " دالة عليه .

وَالْوَجْهَ لِمَنْ قَرَأَ بِهِ أَنْ " أَوْ " قَدْ تَقَعُ فِي الْإِبَاحَةِ فَيَقْرَبُ مَعْنَاهَا
من معنى الواو كقولك " جالين الحسن أو ابن سيرين " فتكون " أو " بمعنى :
(الواو) هنا حملا على المعنى كأنه قال : سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنذَارُ وَتَرْكُهُ .
(٤)
وَقَرَأَ أَبُو السَّمَالِ : * أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ *
بسكون الواو (٦) ، وقبله * وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا
عَالِيَ الْأَلْفَاسِقُونَ * (٧) ، قال أبو الفتح : لا يجوز أن يكون سكون الواو في

(١) البحر المحيط المصدر السابق بتصرف.

(٢) آية ٦ / البقرة .

(٣) انظر شوان القراءات لوحة ١٨ .

(٤) إعراب الشوان لوحة ١٨ و ١٩ وانظر مغني اللبيب ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٥) آية ١٠٠ / البقرة .

(٦) مختصر شوان القراءات ص ٨ ، وشوان القراءات لوحة ٢٩ .

(٧) آية ٩٩ / البقرة .

(أَوْ) على أنها في الأصل حَرْفٌ عَطْفِيٌّ كقراءة الكافة مِنْ قَبْلِ أَنْ
"واو" العطف لم تُسكن في موضع علمناه ، و"أو" هذه حرف واحد
ومعناها معنى : "بَلْ" للترك والتحول بمنزلة "أَمْ" المنقطعة .
وكتاهما بمعنى : بَلْ ، وإلى هذا ذهب الفراء في قول ذي الرمة :
بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى
وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْحُ (١)

انتهى . ملخصاً . (٢)

وقال الزمخشري : المعنى : وما يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الَّذِينَ فَسَقُوا
أَوْنَقَضُوا عَهْدَ اللَّهِ (٣) . وقال أبوحيان : يُمَكِّنُ أَنْ تُخْرَجَ هذه القراءة
الشاذة على أن تكون "أَوْ" بمعنى : الواو كأنه قيل : "وَكَلَّمَا عَاهَدُوا
عَهْدًا" (٤) ، وما يدلُّ على ذلك ما قاله أبو الفتح : قال : ومن ذلك
قراءة جعفر بن محمد * وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَيَزِيدُونَ * (٥)
هكذا هي ليس فيها "أو" قال : التقدير : وهم يزيدون
على المائة ، والواو لعطف جملة على جملة . فان قيل : هل يجوز

-
- (١) انظر : معاني القرآن ج ١ ص ٧٢ قال الفراء : العرب يجعلون
"أو" نسقاً لمعنى : ما صلحت فيه "أحد" و"إحدى" فإذا
وقعت في كلام الأيراد به "أحد" جعلوها على جهة "بل"
وذكر الشاهد . وانظر الخصاص ج ١ ص ٤٨٥ وقد ذكر أن "أو" على
وضعها هنا للشك .
(٢) انظر المحتسب ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ .
(٣) الكشف ج ١ ص ٣٠٠ .
(٤) البحر المحيط ج ١ ص ٣٢٤ .
(٥) آية ١٤٧ / الصافات .

أن نعطف يزيدون على "مائة" قيل : يفسد هذا، لأن "إلى" لا تعمل في "يزيدون" فلا يجوز أن يُعْطَفَ على ما تعمل فيه "إلى" . نقل ملخصاً . (١)

قال أبوحيان : "أو" بمعنى "بل" روى عن ابن عباس ، وقيل بمعنى الواو ، وبه قرأ جعفر ، وقيل للإبهام على المخاطب (٢) .
وخلاصة القول في هذه المسألة أن مجيء "أو" مكان "أم" بعد همزة التسوية من الشذوذ بمكان ، ويجوز على قلة أن تأتي "أو" بمعنى "بل" أو بمعنى "الواو" .

*

المسألة الرابعة عشرة

مجيء "بل" مكان "أم"

قرأ مجاهد : * آمَ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ * (٣) بيل مكان (أم) (٤) ، قال أبو الفتح : هذا هو الموضع الذي يقول أصحابنا فيه : ان "أم" المنقطعة بمعنى : (بل) للترك والتحول ، إلا أن ما بعد "بَلْ" متيقن ، وما بعد "أم" مشكوك فيه مستول عنه ، وذلك كقول علقمة بن عبدة :

- (١) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٢٦ الى ٢٢٨ .
(٢) البحر المحيط ج ٧ ص ٣٧٦ .
(٣) آية ٣٢ / الطور .
(٤) انظر مختصر شوان القراءات ص ١٤٦ والبحر المحيط ج ٨ ص ١٥١ .

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوَدَعْتَ مَكْتُومٌ
(١) أُمَّ حَبْلُهَا إِذَا نَطَّاتُكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ
كأنه قال : بَلْ حَبْلُهَا إِذَا نَطَّاتُكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ . نقل ملخصاً . (٢)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن " أم " المنقطعة تأتي
بمعنى " بل " للترك والتحول غير أن ما بعدها مشكوك فيه مسئول عنه .
وما بعد " بل " متيقن .

*

المسألة الخامسة عشرة

العطف على الضمير المرفوع

قُرِي شَاذًا : * وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ
وَالطَّيْرَ * (٣) برفع " والطير " (٤) . قال العكبري : عطف على ضمير
" يُسَبِّحْنَ " (٥) ، وفيه وجه آخر . (٦)

وقال أبوحيان : هو على مذهب الكوفيين وهو توجيه قراءة
شاذة . (٧)

وقرأ عيسى بن سليمان الحجازي : * أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا
وَأَزْوَاجَهُمْ * (٧) برفع " أزواجهم " (٨) ، وقرأها كذلك ابن منذر . (٩)

- (١) انظر الكتاب ج ٣ ص ١٧٨ ووجه الشاهد في الكتاب أن " أم " منقطعة
حيث قال : و " أم " على كلامين ، وأنشد البيت . وانظر المقتضب
ج ٣ ص ٢٩٠ .
- (٢) انظر المحتسب ج ٢ ص ٢٩١ .
- (٣) آية ٧٩ / الانبياء .
- (٤) شوان القراءات لوحة ١٥٨ .
- (٥) املاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٣٥ .
- (٦) أعرب مبتدأ والخبر محذوف تقديره والطير كذلك . أو مسخرة ، لدلالة
سَخَّرْنَا عَلَيْهِ .
- (٧) آية ٢٢ / الصافات .
- (٨) مختصر شوان القراءات ص ١٢٧ .
- (٩) شوان القراءات لوحة ٢٠٥ .

قال العكبري : الرفع عطفًا على الضمير في " ظَلَمُوا " (١) وكذا
قال أبوحيان ، وزاد أي وظَلَمَ أَزْوَاجَهُمْ . (٢)
قال أبوعماد : وذكر وكيع في حديث " قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلُكُمْ " (٣)
بالواو (٤) . قال الزمخشري " أهلوكم " عطف على " واو " قُوا ، وَحَسُنَ
العطفُ لِلْفَاصلِ (٥) وكذا قاله أبوحيان . (٦)

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوزُ العطفُ على الضميرِ
المرفوعِ المتصلِ في سعةِ الكلامِ دون أن يُؤدَّ كدَّ بالضميرِ المنفصلِ
أو يُفصلَ بين المتعاطفين بفاصلٍ وقوله مع قَلْتَهُ أُولَى مِنْ رَدِّهِ أَوْ تَأُولِهِ . (٧)

*

المسألة السادسة عشرة

العطف على الضمير المنصوب

قرأ أبو السمال * إِنَّ أُولَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ
وَهَذَا النَّبِيُّ * (٨) بالنصب (٩) ، قال النحاس : ويجوز : " وهذا النبي "

-
- (١) أملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ٢٠٦ .
(٢) البحر المحيط ج ٧ ص ٣٥٦ .
(٣) آية ٦ / التحريم .
(٤) شواذ القراءات لوحة ٢٤٥ .
(٥) الكشف ج ٤ ص ١٢٨ .
(٦) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٩٢ .
(٧) انظر الانصاف في مسائل الخلاف مسألة ٦٦ العطف على الضمير
المرفوع ج ٢ ص ٤٧٧ .
(٨) آية ٦٨ / آل عمران .
(٩) شواذ القراءات لوحة ٥٠ .

- تَعَطَّفُ عَلَى الْهَاءِ (١) ، وقال أبو حيان : فيكون " مُتَّبِعًا " لا " مُتَّبِعًا " . (٢)
- وقرأ الكسبي : * وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى * (٣)
- بنصب " كِتَابَ " (٤) . قال النحاس : النصب جائز ، أى : وَيَتْلُو كِتَابَ
موسى ، فيكون معطوفا على الهاء (٥) وكذا قاله العكبري (٦) ، وقال
أبو حيان : وهو معطوف على مفعول " يتلوه " أو بإضمار فعل . (٧)
- وقرأ أبو حيوية : * وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ
سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا * (٨) " اتَّخَذَ " بالالف والنصب (٩) ، قال
أبو حيان : عَطَفَ الْمَصْدَرُ عَلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي " أَذْكُرَهُ " . (١٠)

و خلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز العطف على الضمير
المتصل المنصوب وإذا طال الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف جاز
أن يُقَدَّرَ عاملُ النصب من لفظ عامل المعطوف عليه .

-
- (١) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٨٥ .
(٢) البحر المحيط ج ٢ ص ٤٨٨ .
(٣) آية ١٧ / هود .
(٤) مختصر شوان القراءات ص ٥٩ ، وشوان القراءات لوحة ١١١ .
(٥) إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٧٦ .
(٦) إعراب الشوان لوحة ١٨٦ .
(٧) البحر المحيط ج ٥ ص ٢١٠ و ٢١١ .
(٨) آية ٦٣ / الكهف .
(٩) شوان القراءات لوحة ١٤٢ .
(١٠) البحر المحيط ج ٦ ص ١٤٧ .

المسألة السابعة عشرة

العطف على الضمير المجرور

- قرأ عبدالله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (١)
 بإعادة حرف الجار (٢) ، وقال أبوحيان : وأما الجرُّ فظاهره أنه معطوف
 على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، ويؤيده قراءة عبدالله
 "وَبِالْأَرْحَامِ" . (٣)
 وقرأ اليماني : ﴿ قَالُوا أَنْوؤْ مِنْ لَكَ وَاتَّبَعِكَ الْأَزْدِيُّ ﴾ (٤)
 بالجر عطفاً على الضمير في "لَكَ" وهو قليل وقاسه الكوفيون . (٥)

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة العطف على
 الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر خلافاً لمن منعه وقاسه الكوفيون . (٦)

*

المسألة الثامنة عشرة

اختلاف معاني الجمل المتعاطفة

- قرأ زيد بن علي : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ
 أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (٧) ﴿ وَشَرُّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (٨)

- (١) آية ١ / النساء .
 (٢) الكشف ج ١ ص ٤٩٣ استدلال الزمخشري بقراءة عبدالله على أن
 محل "والأرحام" نصب على محل الجار والمجرور .
 (٣) البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٧ .
 (٤) آية ١١١ / الشعراء .
 (٥) انظر البحر المحيط ج ٧ ص ٣١ وإعراب الشوان لوحة ٢٩٢ ، ولوحة
 ٢٩٣ .
 (٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٤٦٣ المسألة ٦٥ وما ورد
 من شواهد يُعَضِّدُ رَأْيَ الكوفيين .
 (٧) آية ٢٤ / البقرة .
 (٨) آية ٢٥ / البقرة .

قرأ "بُشِّرَ" فعلا ماضيا مبنيًا للمفعول (١) . قال الزمخشري : عَطَفَ
"بُشِّرَ" على "أُعِدَّتْ" (٢) .

وتَعَقَّبَ أبوحيان الزمخشري فيما ذهب إليه وقال : " و هذا
الإعراب لا يتأتى على قول من جعل "أُعِدَّتْ" جملة في موضع الحال ،
لأن المعطوف على الحال حال ، ولا يتأتى أن يكون "بُشِّرَ" في موضع
الحال ، فالأصح أن تكون جملة معطوفة على ما قبلها وإن لم تتفق معاني
الجملة كما ذهب إليه سيبويه وهو الصحيح (٣) ، وقد استدل بقول
الشاعر :

تَنَاقَى غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ
وَكَتَلُ أَمَا قَيْكَ الْإِحْسَانَ بِأَثْمِدٍ (٤)

وقول امرئ القيس :

وَإِنَّ شِفَائِي عَهْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ
وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعْوَلٍ (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز على مذهب بعض النحاة

عطف جملة على جملة وإن لم تتفق معاني الجملة .

(١) شواذ القراءات لوحة ٢١ .

(٢) الكشف ج ١ ص ٢٥٤ .

(٣) البحر المحيط ج ١ ص ١١١ .

(٤) انظر مغني اللبيب ص ٦٢٨ الشاهد ٨٦٨ .

(٥) شرح المعلقات السبع ص ٩ ، مغني اللبيب ص ٨٢٧ الشاهد ٨٦٧ .

(٦) أجازة ابن مالك ، وابن عصفور ، والصفار وآخرون انظر مغني اللبيب

المسألة التاسعة عشرة

عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية

قرأ ابن عباس ، وابن سعود ، ويحيى بن وثاب * إِذِ الْأَغْلَالُ
رَفِيَ أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلَ يَسْحَبُونَ * (١) بنصب "والسلاسل" (٢) ،
والتقدير : ويسحبون السلاسل . فعطف الجملة الفعلية على الجملة
الاسمية . (٣)

(١) آية ٧١ / غافر .

(٢) مختصر شوان القراءة ص ١٣٣ .

(٣) انظر اعراب القرآن للنحاس ج ٤ ص ٤٢ ، والمحتسب ج ٢ ص ٢٤٤ ،

والكشاف ج ٣ ص ٤٣٦ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٥ وعزا القراءة
إلى زيد بن علي أيضا .

السؤال العشرون

الجملة الفعلية بين العطف أو الحال

وهن ابن سعود * وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ * (١)

بإثبات نون الرفع (٢) ، قال الزمخشري : وتكتمون بمعنى : كاتمين ، (٣)

وقاله كذلك العكبري (٤) ، وقال أبوحيان : وهو تقدير معنى لا تقدير إعراب ،

لأن الجملة الشبثة المصدرية بمضارع إذا وقعت حالا لا تدخل عليها

الواو. والتقدير الإعرابي هو أن تُضْمِرَ قبل المضارع هنا مبتدأ تقديره :

"أنتم تكتمون الحق" ولا يظهر تخريج هذه القراءة على الحال ؛ لأن

الحال قيد في الجملة السابقة وهم قد نهوا عن لبس الحق بالباطل على كل

حال فلا يناسب ذلك التقييد بالحال إلا أن تكون الحال لازمة وذلك

أن يقال : لا يقع لبس الحق بالباطل إلا ويكون الحق مكتوماً . ويمكن

تخريج هذه القراءة على وجه آخر ، وهو أن يكون الله قد نعى عليهم

كتمهم الحق مع علمهم أنه حق فتكون الجملة الخبرية عطف على جملة

النهي ، على رأى من يرى جواز ذلك وهو سيجويه وجماعة ، ولا يشترط التناسب

في عطف الجمل ، وكلا التخريجين تخريج شذوذ . (٥)

(١) آية ٤٢ / البقرة .

(٢) شوان القراءات لوحة ٢٤ .

(٣) الكشاف ج ١ ص ٢٧٧ .

(٤) إعراب الشوان لوحة ٢٤ .

(٥) البحر المحيط ج ١ ص ١٨٠ بتصرف .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز في جملة المضارع المشبهة

الواقعة بعد الواو المسبوقة بجملة النهي ، وجهان من الاعراب :

- ١ - أن تكون في موضع نصب حال على تقدير مبتدأ محذوف .
- ٢ - أن تكون جملة خبرية عطفت على جملة النهي وهذا أولى لأنه لا يلزم منه تقدير محذوف وقد أجازته بعض النحاة .

*

المسألة الحادية والعشرون

الجملة الاسمية بين العطف والاستئناس

قرأ ابن الزبير ، وأبان بن عثمان ، وابن أبي عمير : * يَدْخُلُ مَنْ
يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ أَعْدَاءُ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * (١) برفع
"الظالمون" (٢) . قال الفراء : ولو كانت رفعا لكان صوابا (٣) ، كما :
* وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوُونَ * (٤) ، وتعبه النحاس ، وقال :
هذا فيه إشكال ؛ لأن هذه لا يُشَبَّهُ من ذلك شيئا إلا على بعد ، لأن
قبل هذا فعل فاختر فيه النصب (والشُّعْرَاءُ) ليس/فعل / ويجوز الرفع
على أن ينقطع من الأول .

وقال أبو حاتم : حدثني الأصمعي : قال : سَمِعْتُ مَنْ يَقْرَأُ
" وَالظَّالِمُونَ " ، نقل ملخصا . (٥)

-
- (١) آية ٣١ / الانسان .
 - (٢) انظر شوان القراءات لوحة ٢٥٦ والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٢ .
 - (٣) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٢٠ .
 - (٤) آية ٢٢٤ الشعراء .
 - (٥) انظر اعراب القرآن ج ٥ ص ١٠٩ و ١١٠ .

وجمع بين التخريجين أبو الفتح ، إذ قال : الرفع على ارتجال جملة
مستأنفة كأنه قال : " الظَّالِمُونَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا " ثم أنه عطف الجملة
على ما قبلها . (١)

وفيه دليل على جواز عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية (٢)
فمن أجازها جعل العطف عليه ومن منعه جعل الواو للاستئناف وليست
للعطف . (٣)

*

المسألة الثانية والعشرون

عطف الجار ومجروره على الظرف ومجروره

قرأ سهل بن شعيب النهدي : * يَسْمَعُونَ نُورَهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ
وَبِأَيْمَانِهِمْ * (٤) بكسر الهمزة (٥) . قال أبو الفتح : فَإِنْ قُلْتَ : فكيف
يجوز أن يُعْطَفَ على الظرف ما ليس ظرفاً ، وقد عَلِمْتَ أَنَّ العطفَ
بالواو نظير التثنية ، والتثنية تُوجِبُ تماثلَ الشيء ؟ قيل : الظرف
الذي " بين أيديهم " معناه " الحال " وهو متعلق بمحذوف ، أي :
يسمى كائنا بين أيديهم ، وليس " بين أيديهم " متعلقاً بنفس يسمي ،
وإذا كان الظرف هنا في موضع الحال ، جاز أن يعطف عليه " الباء " وما
جرت " حتى كأنه " قال : يسمي كائنا بين أيديهم وكائنا بإيمانهم ، أي :

(١) المحتسب ج ٢ ص ٣٤٤ .

(٢) انظر إعراب الشوان لوحة ٣٩٣ ، والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٢ .

(٣) انظر الكشاف ج ٤ ص ٢٠١ .

(٤) آية ١٢ / الحديد .

(٥) مختصر شوان القراءات ص ١٥٢ وشوان القراءات لوحة ٢٣٨ .

وَأِنَّمَا حَدَّثَ السَّعْيَ كَأَنَّهَا بِإِيمَانِهِمْ . نقل ملخصاً . (١)

وقال أبوحيان : وَعُطِفَ هَذَا الْمَصْدَرُ عَلَى الظَّرْفِ ، لِأَنَّ الظَّرْفَ

مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ ، أَيْ : كَأَنَّهَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَكَأَنَّهَا بِسَبَبِ إِيمَانِهِمْ . (٢)

وجملة القول في هذه المسألة : أنه يجوز أن تعطف على الظرف

ما ليس بظرف إذا تعلقا بمحذوف واحد .

*

المسألة الثالثة والعشرون

العطف على الموضوع

وقرأ الحسن : * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ
عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ * (٣) بالرفع فيهن (٤)

قال الفراء : وهو جائز في العربية ، وذلك أن قولك * عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ *
كقولك : يلعنهم الله وَيَلْعَنُهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ . (٥) وقال النحاس :

هو معطوف على الموضع كما تقول : عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ وَعَمَرُوهُ ، لِأَنَّ مَوْضِعَ
" زيد " موضع رفع .

والمعنى : من أن قام زيد ، والمعنى أولئك عليهم أن يلعنهم

اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ . (٦)

(١) المحتسب ج ٢ ص ٣١١ وفيه النهي بالنون أيضا .

(٢) البحر المحيط ج ٨ ص ٢١٣ وفيه " السهمي " مكان " البهمي " أو النهي .

(٣) آية ١٦١ / البقرة .

(٤) مختصر شوان القراءات ص ١١ والإتحاف ص ١٥١ .

(٥) معاني القرآن ج ١ ص ٢٧٥ .

(٦) إعراب القرآن ج ١ ص ٢٧٥ .

وقال أبو الفتح : هذا عندنا مرفوع بفعل مضمّر ، يدل عليه قوله سبحانه "لَعْنَةُ اللَّهِ" (١) ، وقال أبو حيان : العطف على الموضع ليس بجائز على ما تقرّر في العطف على الموضع من أن شرطه أن يكون ثَمَّ طَالِبٌ وَمُحَرِّزٌ لِلْمَوْضِعِ لا يتغير ، هذا إذا سلّمنا هنا أن اللعنة مصدرٌ يعمل ، والذي يظهر أن المصدر لا ينحلُّ لِأَنَّ والفعل ، لأنه لا يُراد به العِلاجُ ، والمعنى : أن عليهم اللعنة المُستقرّةُ من الله على الكفار . ولو سلّمنا أن يتقدّر هذا المصدر ، أعنى " لعنة الله " بأن والفعل فهو كما ذكرناه لا محرز للموضع ؛ لأنه لا طالب له ، ألا ترى أنك إذا رفعتَ الفاعلَ بعد المصدرِ نَوَّنتَ المصدرَ ، فقد تغير المصدر بتنوينه ، ولذا حملَ سيبويه قولهم : " هذا ضاربٌ زيدٌ غداً وعمراً " على إضمار فعل ، ولم يُجزَّ حمله على الموضع . وتخرج هذه القراءة على أوجه .
أولها على إضمار فعل ، الثاني على حذف مضاف أي : لعنة الله ولعنة الملائكة . فلما حذف المضاف أُعربَ المضافُ إليه إعرابه ، والثالث أن يكون مبتدأً حذِفَ خبره لِفَهْمِ المعنى . نقل ملخصاً . (٢)

(١) المحتسب ج ١ ص ١١٦ و ١١٧ بتصرف .
(٢) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٤٦١ و ٤٦٢ .

وعن ابن أبي إسحاق * وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ *^(١)
يرفع * طَائِرٌ *^(٢) ، قال الفراء : الرفع جائز كما تقول : ما عندي
من رَجُلٍ ولا امرأَةٍ ، وامرأةٌ .

من رفع قال : ما عندي من رَجُلٍ ولا عندي امرأةٌ^(٣) . وقال
النحاس : قرأ الحسن وعبدالله بن أبي إسحاق بالرفع عطفًا على
الموضع ، والتقدير : وما دابةٌ ولا طَائِرٌ^(٤) ، وقال نحوًا منه الزمخشري^(٥)

-
- (١) آية ٣٨ / الأنعام .
 - (٢) شوان القراءات لوجه ٧٥ .
 - (٣) معاني القرآن ج ١ ص ٣٣٢ .
 - (٤) أعراب القرآن ج ٢ ص ٦٥ .
 - (٥) انظر الكشاف ج ٢ ص ١٧ .

وقاله كذلك العكبرى (١) ، وقاله أيضا أبوحيان (٢)

وقرأ ابن أبي إسحاق : * وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَلْمُهَا
وَلَا حَبْقٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ * (٣)
برفع * ولا رطب ولا يابس * (٤)

قال النحاس : العطف على المعنى (٥) ، وقال العكبرى : الرفع

على الموضع (٦) ، وزاد أبوحيان مع ابن أبي إسحاق (الحسن وابن
السميع) وقال : والاولى أن يكونا معطوفين على موضع * من ورقة * (٧)

(٨)

قرأ أبو سفيان بن حسين : * أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ * (٨)

بفتح الواو (٩) ، قال أبوحيان : وهي حرف عطف دخل عليها ألف التقدير ،

(١) انظر إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) انظر البحر المحيط ج ٤ ص ١١٩ .

(٣) آية ٥٩ / الأنعام .

(٤) مختصر شوان القراءات ص ٣٧ .

(٥) إعراب القرآن ج ٢ ص ٧١ .

(٦) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٢٤٥ .

(٧) البحر المحيط ج ٤ ص ١٤٦ .

(٨) آية ٢٥٩ / البقرة .

(٩) شوان القراءات لوحة ٤٣ .

وجمهور المفسرين أنه معطوف على قوله : * أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ
إِبْرَاهِيمَ * (١) ، رأيت كالذي حاج ، فعطف قوله أَوَّكَالِذِي مَرَّ ،
على هذا المعنى ، والعطف على المعنى موجود في لسان العرب ، قال
الشاعر :

تَقِيٌّ تَقِيٌّ لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً
يَنْهَكَةُ ذِي قُرْبَى وَلَا يَحْقُلِدُ (٢)

المعنى في قوله : لَمْ يُكْثِرْ : ليس بكثر ، لذلك راعى هذا
المعنى فعطف عليه قوله " يَحْقُلِدُ " والعطف على المعنى لا ينقاس . (٣)

قال الفراء : وفي قراءة أبي : * وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ
قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْكُمْ وَمَنْعْنَاكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * (٤) ، مَنْعَاكُمْ
في تأويل : " وَقَدْ كُنَّا مَنْعَاكُمْ " ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ مُرْدُودًا عَلَى
تأويل " أَلَمْ " كأنه قال : " أَمَا اسْتَحْوَذْنَا عَلَيْكُمْ وَمَنْعْنَاكُمْ " (٥) ،
وقال أبوحيان : هو كقوله تعالى : * أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * (٦)

-
- (١) آية ٢٥٨ / البقرة .
(٢) اللسان " حقلد " وقد عناه إلى زهير بن أبي سلمى ، والحقلد :
عمل فيه إثم أو هو الإثم بعينه ، والحقلد : هو البخيل أيضا
وقيل سبي الخلق . وانظر مغني اللبيب ص ٦٨٥ ، الشاهد
٠ ٩٢٦
(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٢٩٠ .
(٤) آية ١٤١ / النساء .
(٥) معاني القرآن ج ١ ص ٢٩٢ .
(٦) آية ١ / الشرح .

* وَوَضَعْنَا * (١) ، إذ المعنى : أَمَا شَرَحْنَا لَكَ صَدْرَكَ وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزَكَ
فالعطف على معنى : التقدير (٢)

(١) آية ٢ / الشرح .

(٢) البحر المحیط ج ٣ ص ٣٧٥ .

ثالثا - مسائل البديل :

المسألة الرابعة والعشرون

أقسام البديل

قرأ بعضهم (١) : * مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ * (٢) بنصب " مائة " ، قال ابن خالويه : كأنه أضمره " أتت " (٣) وقاله كذلك العكبري (٤) وذكره أبوحيان عن ابن عطية كذلك ، وقال : وَجَوَزَ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ سَبْعِ سَنَابِلَ وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّ مِائَةَ حَبَّةٍ لَيْسَ نَفْسَ سَبْعِ سَنَابِلَ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِي الْبَدَلِ يَعُودُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَلَيْسَ مِائَةُ حَبَّةٍ بَعْضًا مِنْ سَبْعِ سَنَابِلَ ؛ لِأَنَّ الْمَظْرُوفَ لَيْسَ بَعْضًا مِنَ الظَّرْفِ ، وَالسُّنْبُلَةُ ظَرْفٌ لِلْجِنْسِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ لِعَدَمِ عَوْدَةِ الضَّمِيرِ مِنَ الْبَدَلِ إِلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَالْإِنْ قَدَرْتَ فِي الْكَلَامِ مَحذُوفًا وَهُوَ أَنْبَتَ حَبًّا سَبْعِ سَنَابِلَ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ " مِائَةُ حَبَّةٍ " بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ عَلَى حَذْفِ " حَبِّ " وَإِقَامَةِ سَبْعِ مَقَامِهِ . (٥)

- (١) انظر مختصر شوان القراءات ص ١٦ وشوان القراءات لوحة ٤٣ .
(٢) آية ٢٦١ / البقرة .
(٣) انظر مختصر سوان القراءات ص ١٦ وانظر إعراب القرآن للنحاس ج ١ ص ٣٣٣ .
(٤) إعراب الشوان لوحة ٧٠ .
(٥) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٠٥ .

- وُخْلاصَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : أَنَّ أَقْسَامَ الْبَدَلِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ :
- الأول : بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلٍِّّ وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ نَفْسَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ .
- الثاني : بَدَلٌ بَعْضٌ مِنْ كُلٍِّّ وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ بَعْضًا مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ . وَلَا يَدْ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ .
- الثالث : بَدَلٌ الْأَشْتِمَالِ وَضَابِطُهُ أَنْ يَشْتَمِلَ الْبَدَلُ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ . وَأَنْ يَشْتَمِلَ الْبَدَلُ عَلَى صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ .

*

المسألة الخامسة والعشرون

البدل التفصيلي

قرأ الزهري ومجاهد : * قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَيْئَتَيْنِ الْتَقَتَا فَيْئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ * بَجَرَفَتَةٍ (١) ، وَقَرَأَهَا كَذَلِكَ الْحَسَنُ وَمَجَاهِدٌ (٢) ، قَالَ الْأَخْفَشُ : قُرِئَتْ جَرًا عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ عَلَى الْبَدَلِ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكَنتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ
وَرَجُلٌ بِهَا رَيْبٌ مِنَ الْحَدَثَانِ (٤)

- (١) آية ١٣ / آل عمران .
- (٢) مختصر شوان القراءات ص ١٩٠ .
- (٣) شوان القراءات لوحة ٤٧٠ .
- (٤) انظر : الكتاب ج ١ ص ٤٣٣ وقد عزاه لكثير عزة ، وقال الجر على وجهين : البدل أو الصفة ، وانظر المقتضب ج ٤ ص ٢٩٠ ، وجعل الخفض على النعت ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ٦٨ واستدل به على أنه بدل فكرة من نكرة . والرواية عند الجميع " رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ " .

فرغ ، ومنهم من يجز على البدل (١) . وقال الفراء : ولو خفضت
لكان جيدا ، ترده على خفض الاول (٢) ، وقال أبو حيان : بالجر على
البدل التفصيلي وهو بدل كل من كل (٣) .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن من أنواع البدل ، البدل
التفصيلي ، وهو ما دل على تفصيل لبدل الكل وجاء مفردا وليس فيه
ضمير يعود على المبدل منه . (٤) ويخالف بدل الكل من حيث اللبدال منه
في التثنية والجمع ، ويخالف بدل بعض من كل في عدم اشتماله على
ضمير يعود على المبدل منه .

- (١) معاني القرآن ج ١ ص ٣٩٦ و ٣٩٧ .
(٢) معاني القرآن ج ١ ص ١٩٢ .
(٣) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٩٣ .
(٤) البدل التفصيلي لم تذكره معظم كتب النحو وقد عدت إلى جملة
منها مثل " الكتاب ، والمقتضب وشرح المفصل لا بن يعيش ، وشرح
الكافية للرضي والهمع للسيوطي وأوضح المسالك إلى ألفية
ابن مالك " فلم أجد له مكانا فيها . وقد ذكره أبو حيان كما هو
في المسألة ثم عقب عليه بقوله : وهو بدل كل من كل . وأورده
صاحب النحو الوافي ج ٣ ص ٦٨٣ المسألة ١٢٥ وهو عنده
البدل المضمن الاستفهام أو الشرط وقد ورد عند غيره دون أن
يسمى بدل التفصيل ، وأورده عبد الغني الدقرفي معجم
النحو " البدل " وهو عنده بدل كل قصد به التفصيل .

المسألة السادسة والعشرون

إظهار العامل في البدل

قرأ ابن سعود : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ عَن قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (١) بزيادة " عن " (٢) ، قال الفراء : الخفض على نية " عن " وهي في قراءة عبدالله. (٣)

وقال الزمخشري : وفي قراءة عبدالله " عن قتال فيه " على تكرير العامل وهو بدل اشتغال. (٤)

وقال أبوحيان : والبدل على نية تكرار العامل . وقرأ ابن عباس، والربيع ، والأعمش بإظهار " عن " وهكذا هو في مصحف عبدالله. (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز على قلة إظهار العامل في البدل إذا كان العامل حرف جر .

-
- (١) آية ٢١٧ / البقرة .
(٢) شواذ القراءات لوحة ٣٩ .
(٣) معاني القرآن ج ١ ص ١٤١ وانظر إعراب القرآن للنحاس ج ١ ص ٣٠٧ .
(٤) الكشف ج ١ ص ٣٥٧ بتصريف .
(٥) البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٥ .

المسألة السابعة والعشرون

مجيء المصدر المؤول في موضع بدل الاشتغال

- قرأ مجاهد : ﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ ﴾ (١)
- بضم اللام (٢) ، قال النحاس : " أن " في موضع نصب على البدل من " الموت " وقيل غايبة . (٣)
- وقال العكبري : التقدير : وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ مِنْ قَبْلِ " فَإِنْ تَلْقَوْهُ " بدل من الموت بدل الاشتغال والمراد هنا أسباب الموت . (٤)
- وقال أبوحيان : " من قبل " مقطوعاً عن الإضافة فيكون موضع " أن تلقوه " نصبا على أنه بدل اشتغال من الموت . (٥)
- وخلاصة القول في هذه المسألة أن المصدر المؤول يجوز أن يقع في موضع بدل الاشتغال إذا اشتمل على ضمير يعود على المبدل منه وكان بينهما علاقة غير الجزئية .

-
- (١) آية ١٤٣ / آل عمران .
(٢) مختصر شواذ القراءات ص ٢٢ .
(٣) إعراب القرآن ج ١ ص ٤٠٩ .
(٤) إعراب ما من به الرحمن ج ١ ص ٤٠٩ .
(٥) البحر المحيط ج ٣ ص ٦٧ .

السؤال الثامنة والعشرون

إبدال الظاهر من الضمير

قرأ مجاهد : ﴿ أَلَا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكَيْلًا ﴾ (١) ﴿ ذُرِّيَّةٌ
مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ (٢) برفع " ذُرِّيَّةٌ " (٣) ، قال النحاس :
يجوز الرفع على قراءة من قرأ بالياء (٤) على البديل من الواو ،
ولا يجوز البديل من الواو على قراءة من قرأ بالتاء ، لأنَّ الْمُخَاطَبَ
وَالْمُخَاطَبَ لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى تَبْيِينٍ (٥) ، وقال الزمخشري : هو بديل من
" تَتَّخِذُوا " (٦) .

ونقل أبوحيان البديل مع ضمير الغائب ، وضمير المخاطب ثم قال :
والبديل من ضمير المخاطب يحتاج إلى تفصيل ، وذلك أنه إن كان بديل
بعض من كل أو بديل اشتمال جازيلاً خلاف ، وإن كان في بديل شيء
من شيء وهما لعين واحدة ، فإن كان يُفِيدُ التوكيدَ جازيلاً خلاف نحو :
مَرَرْتُ بِكُمْ صَغِيرِكُمْ وَكَبِيرِكُمْ ، وإن لم يُفِدِ التوكيدَ فمذهب جمهور البصريين
المنع ، ومذهب الأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ الْجَوَازُ ، وهو الصحيح (٧) .

وقرأ معاذ بن جبل : ﴿ وَإِذَا أَلْقَا مِنَهَا مَكَانًا ضَيِّقًا ﴾
﴿ مَقْرُونٍ ﴾ (٨) بالواو (٩) ، ورويت عن سعيد بن جبیر (١٠) ،

-
- (١) آية ٢ / الإسراء .
 - (٢) آية ٣ / الإسراء .
 - (٣) مختصر شوان القراءات ص ٧٤ .
 - (٤) هي قراءة أبي عمرو ووافقه اليزيدي ، الإتحاف ص ٢٨١ .
 - (٥) إعراب القرآن ج ٢ ص ٤١٤ .
 - (٦) الكشف ج ٢ ص ٤٣٨ .
 - (٧) البحر المحيط ج ٦ ص ٧ .
 - (٨) آية ١٣ / الفرقان .
 - (٩) مختصر شوان القراءات ص ١٠٤ .
 - (١٠) شوان القراءات لوحة ١٧٤ .

وقرأها كذلك أبو شيبه صاحب معان بن جبل (١) والوجه فيه أن يرتفع
على البديل من ضمير "ألقوا" (٢).

وقرأ ابن عمير : * وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كَلَّا فِيهَا * (٣)
بنصب "كَلَّا" (٤) وقرأها كذلك ابن السميع وعيسى بن عمران (٥) ،
قال أبو حيان : والذي اختاره في تخريج هذه القراءة "إِنَّ" "كَلَّا"
بدل من اسم إن ، لأن "كَلَّا" يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه (٦) وفيها أوجه
أخرى. (٧)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه يجوز أن يأتي الظاهر بدلا
من ضمير الغائب اتفاقا ويجوز أن يأتي من ضمير المخاطب إذا كان
بدل اشتغال أو بدل بعض من كل أو كان الفرض منه التوكيد في بدل
الكل . أما مجيء البديل المطابق من ضمير المخاطب أو من ضمير المتكلم
فهو مذهب الأَخفش والكوفيين ومنعه البصريون. (٨)

-
- (١) البحر المحيط ج ٦ ص ٤٨٥ .
(٢) انظر إعراب الشوان لوحة ٢٨٥ . والبحر المحيط المصدر السابق .
(٣) آية ٤٨ / غافر .
(٤) شوان القراءات لوحة ٢١٣ .
(٥) البحر المحيط ج ٧ ص ٤٦٩ .
(٦) البحر المحيط ج ٧ ص ٤٦٩ و ٤٧٠ .
(٧) أعربوها حالا ، أو نعتا لاسم إن أو تأكيدا لاسم إن وفي
كُلِّ ضَعْف ، انظر إعراب القرآن للنحاس ج ٤ ص ٣٦ ، والكشاف
ج ٣ ص ٤٣٠ .
(٨) علة المنع ليست من جهة البديل ، وإنما هي من جهة أخرى ، وهي
أنك لا تضع الظاهر في موضع المضمير المخاطب ولا في موضع المضمير
المتكلم ، ثم أن البديل على تقدير تكرار العامل . فإذا قلت :
===

المسألة التاسعة والعشرون

البدل على الموضع في الأفعال

قرأ الأعمش : * وَإِنْ تَخَفُوا وَتَوَّأَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ
خَيْرٌ لَكُمْ يَكْفِرُ عَنْكُمْ سِنَّ سَيِّئَاتِكُمْ * (١) بالياء مع الجزم (٢)

قال النحاس : والجزم بغير واو يكون على البدل كأنه في موضع
الفاء (٣)

وقال أبوحيان : ووجهه أنه بدل على الموضع من قوله "فهو خير"
لكم "؛ لأنه في موضع جزم، وكان المعنى : يكن لكم الاخفاء خيراً من
الإبداء (٤) ، وله تخريج آخر (٥)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن الإبدال على الموضع

يقع في الأفعال كما وقع في الأسماء .

====
" أكرمتك محمداً " فهذا لا يصح أن يقع الظاهر مكان ضمير
المتكلم أو يوجه إليه عامل الرفع ، وكذا لا يمكن أن يحل الظاهر
محل ضمير المخاطب ، انظر ملخص المسألة في البسيط في شرح

جمل الزجاجي ج ١ ص ٣٩٦ .

(١) آية ٢٧١ / البقرة .

(٢) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٢٥ .

(٣) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٩٩ .

(٤) البحر المحيط المصدر السابق .

(٥) يمكن أن يخرج على إضمار حرف العطف قاله أبوحيان .

المسألة الثالثة

جزم المضارع على البدل من الجزاء المجزوم

قرأ ابن مسعود : * وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ
يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ يَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ * (١) ، " يَغْفِرُهُ " جزم
بغير فاء (٢) . قال أبو الفتح : جزم على البدل من " يُحَاسِبِكُمْ " على
وجه التفصيل لجملة الحساب ، ولا محالة أن التفصيل أوضح من الفصل
فجرى مجرى بدل " البعض " أو (الاشتغال) . وهذا البدل ونحوه
واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء ، لحاجة الفبيليين إلى البيان .
ومن ذلك قوله تعالى : * وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلِقَ أَثَامًا * (٣)
* يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ * (٤) . نقل ملخصاً . (٥)

وعزا النحاس القراءة إلى طلحة بن مصرف ، وقال : الجزم على
البدل ، وأجود منه الرفع (٦) وزاد أبو حيان : الجعفي وخلافاً
مع طلحة ثم قال : قال ابن جني : فهي تفسير للمحاسبة ، وليس
بتفسير بل هما مترتان على المحاسبة . (٧)

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الفعل المضارع الواقع بعد
الفاء يجوز جزمه على البدل من الجزاء المجزوم إذا سقطت الفاء .

-
- (١) آية ٢٨٤ / البقرة .
 - (٢) شواذ القراءات لوحة ٤٦ .
 - (٣) آية ٦٨ / الفرقان .
 - (٤) آية ٦٩ / الفرقان .
 - (٥) انظر المحتسب ج ١ ص ١٤٩ .
 - (٦) إعراب القرآن ج ١ ص ٣٥٠ .
 - (٧) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٠ .

المسألة الحادية والثلاثون

بين البديل والتوهم

قال الزمخشري : نُقِلَ عن الكسائي § وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (١) بالجر ، على أنه بدل من محل " مَا خَلَقَ " بمعنى : وما خلقه الله ، أى : ومخلوق الله الذكر والأنثى (٢) . وذكره أبوحيان عن ثعلب أيضا وقال : وقد خَرَجَوه على البديل من " ما " على تقدير " والذي خَلَقَ اللهُ " ، وقد يُخْرَجُ على توهم المصدر ، أى : وَخَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى كما قال الشاعر :

تَطُوفُ الْعَفْصَاءُ بِأَبْوَابِهِ كَمَا طَافَ بِالْبَيْعَةِ الرَّاهِبُ

بجر الراهب على توهم النطق بالمصدر ، أى : كطواف الراهب بالبيعة (٣)

وقال أبو الفتح : وقرأ النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلي بن أبي

طالب ، وابن مسعود ، وأبو الدرداء ، وابن عباس رضي الله عنهم " وَالذَّكَرَ

وَالْأُنثَى " بغير " ما " وهذه القراءة شاهدة لقراءة بعضهم " وَمَا

خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى " وذلك أنه جرّه لكونه بدلا من " ما " (٤) . وقال

أبوحيان : وما ثبت في الحديث من قراءة " وَالذَّكَرَ وَالْأُنثَى " نقل أحاد

مخالف للسواد فلا يعد قرآنا (٥) .

(١) آية ٣ / الليل .

(٢) انظر الكشاف ج ٤ ص ٢٦٠ و ٢٦١ .

(٣) البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨٣ .

(٤) انظر المحتسب ج ٢ ص ٣٦٤ و ٣٦٥ .

(٥) البحر المحيط المصدر السابق .

وجملة القول في هذه المسألة أن الاسم الواقع بعد الفعل الماضي المسبوق بما الواقعة بعد الواو يجوز أن يُعْرَبَ بدلا على محل (وما خلق) أو أن يكون بدلا من (ما) على أنها موصولة ، ويجوز أيضا أن يتوهم أنه نطق بالفعل على صورة المصدر فيجره بالإضافة ، وإنما يرجح أحدُ الوجهين بالقرائن اللفظية أو المعنوية وقد رُجِحَ البديلُ على أن الواو للقسم .

*

المسألة الثانية والثلاثون

بين البديل والخبر

قال الفراء : - في قوله تعالى * وَأَمَّا مَنْ أَمَّنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَى * (١) ، ولو جعلت * الحسنى * رفعا ، وقد رفعت * الجزاء * ونونت فيه كان وجها فتكون كقراءة مسروق : * إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ * (٢) فخفض الكواكب ترجمة عن الزينة (٣) قال النحاس : وقرأ ابن أبي إسحاق * فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَى * وقال : الحسنى في موضع رفع على البديل عند البصريين والترجمة عند الكوفيين (٤) . وقال العكبري : * الحسنى * بدل أو خبر مبتدأ محذوف . (٥) وقال أبو حيان : الحسنى بدل من جزاء . (٦)

-
- (١) آية ٨٨ / الكهف .
 - (٢) آية ٦ / الصافات . وهذه قراءة حفص وحزمة . الإتحاف ٣٦٨ .
 - (٣) معاني القرآن ج ٢ ص ١٥٩ .
 - (٤) إعراب القرآن ج ٢ ص ٤٧١ قوله على البديل عند البصريين ، والترجمة عند الكوفيين هما مصطلحان لشيء واحد ؛ لأن الكوفيين يسمون البديل : " الترجمة " و " التبیین " انظر مدرسة الكوفة ص ٣١٠ ويسمونه أيضا التكرير ، انظر الهمع ج ٢ ص ١٢٥ .
 - (٥) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٠٨ .
 - (٦) البحر المحيط ج ٦ ص ١٦٠ .

وختلاصة القول في هذه المسألة : أنه إذا دار الأمر بين البدل
أو الخبر ، وإن صح في كل منهما أن يكون نكرة بعد معرفة - فإنما
يرجع أحدهما على الآخر بموجب القرائن النحوية ، والبدل هنا أظهر ،
لأنه يمكن أن يحل محل المبدل منه . أما الخبر ففيه ضعف ، لأن مرين :

الأول : عدم المطابقة .

والآخر : التقدير لعدم المطابقة . وعدم التقدير أولى من التقدير .